

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ إِذَا عَزَزْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (١٥٩)

آل عمران: ١٥٩

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (٣٨)

الشورى: ٣٨

« إن "الشورى" مبدأ إسلامي ثابت، ووسيلة "الشورى"

لم يحددها الإسلام، وتركها للبيئات،

وتركها للأزمان، يحدونها كيفما شاءوا»

د. عبدالحليم محمود

شيخ الجامع الأزهر

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

رقم الايداع

٢٠١٧ / ١٠١٠١

الترقيم الدولي ٢ - ٩٨٧-٩٧٧-٢٠٩-٢٩٣ I.S.B.N

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة المؤلف على ذلك كتابة ومقدمًا

المكتبة المصرية الحديثة

www.almaktabalmasry.com

Email: may642003@yahoo.com

ت: ٢٣٩٣٤١٢٧

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء

ت: ٤٨٤٦٦٠٢

الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية

فى مفهوم الديمقراطية

عند المستشار طارق البشري

فى حقبتى

"النظام الليبرالى الملكى" و "النظام الناصرى"

(رؤية نقدية)

عبدالعزیز البتشتى

المكتب المصرى الحديث

المحتويات

٩	مقدمة
١٣	الباب الأول : رؤية البشرى للتجربة الديمقراطية المصرية، في عصر الإستعمار
١٤	○ مبحث تمهيدى : التكوين الفكرى للبشرى بشأن الديمقراطية
١٤	○ أولاً : الإطار المفاهيمى
١٧	○ ثانياً : مصادر التكوين الفكرى والثقافى للبشرى
٢٠	○ ثالثاً : المفاهيم والأفكار التى إعتنقها البشرى بشأن الديمقراطية
٣٠	الفصل الأول: السياق المحيط وفحوى خطاب البشرى بشأن الديمقراطية
٣١	○المبحث الأول : السياق التاريخى والسياسى المحيط برؤية البشرى
٣٢	■ المطلب الأول : السياق التاريخى والسياسى
٣٢	أولاً : حكم محمد علي وأسرته
٣٣	ثانياً : حالة مصر من الناحية السياسية الديمقراطية
٣٦	ثالثاً : ثورة ١٩١٩ و دستور ١٩٢٣
٣٩	■المطلب الثانى : خريطة القوى السياسية فى المرحلة الاستعمارية
٤٨	■المطلب الثالث : الهيكل الاجتماعى والقيم السياسية السائدة
٤٨	أولاً : الهيكل الاجتماعى (الطبقات والصراعات الاقتصادية)
٥٠	ثانياً: القيم الثقافية والمثاليات السياسية السائدة
٥٢	○المبحث الثانى : فحوى ومضمون الخطاب فى الحقبة الاستعمارية
٥٣	■ المطلب الأول : منهج البشرى فى تناوله ظاهرة "الديمقراطية" تحت هيمنة الاحتلال
٥٣	أولاً : المنطلق الفكرى للبشرى فى تناوله لظاهرة "الديمقراطية"
٥٣	ثانياً : الفترة الزمنية من حكم الاستعمار التى تناولها البشرى بالدراسة

٥٥	ثالثاً : مراحل الصراع المستورى
٥٥	رابعاً : وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة
٥٥	■ المطلب الثاني: الممارسات السياسية للقوى السياسية الفاعلة في خطاب البشري
٥٦	أولاً : الاحتلال البريطاني
٥٨	ثانياً : الممارسات السياسية " للوفد"
٦١	ثالثاً: جماعة الإخوان المسلمون في العمل السياسي
٦٦	رابعاً : التيار الماركسي في العمل السياسي
٦٨	المطلب الثالث : مسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية في خطاب البشري
٦٨	أولاً : نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية
٦٩	ثانياً : نهاية النظام ونهاية "الوفد" في خطاب البشري
٧٣	الفصل الثاني : تقييم رؤية البشري بشأن الديمقراطية في عهد الإستعمار
٧٤	○ المبحث الأول : نقد وتقييم الواقع الاجتماعي - "السياق - المحيط بـ"البشري".....
٧٤	■ المطلب الأول : السياق التاريخي
٧٥	أولاً : "محمد علي" والديمقراطية والإجتماعي.....
٧٦	ثانياً: الخديوي "إسماعيل" و"الديمقراطية"
٧٧	ثالثاً : نقد وتقييم السياق الاقتصادي
٨٢	رابعاً : نقد وتقييم السياق الاجتماعي
٨٦	■ المطلب الثاني : نقد وتقييم السياق السياسي
٨٦	أولاً : ثورة ١٩١٩
٩١	ثانياً : دستور ١٩٢٣
١٠١	ثالثاً : خريطة القوى السياسية
١٢٠	○ المبحث الثاني : نقد وتقييم فحوى خطاب البشري بشأن "الديمقراطية"
١٢٢	■ المطلب الأول : التصور العام لشكل النظام السياسي في عصر الاحتلال
١٢٢	أولاً : صيغة التوازن بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة
١٢٣	ثانياً : إستقطاب القوى السياسية في قطبين : "الوفد" و"الملك"

١٢٣	ثالثاً : إنحياز النظام الديمقراطي الليبرالي للطبقة الأرستقراطية.....
١٢٥	■المطلب الثاني : توظيف الحركة الوطنية " للديمقراطية " كأداة لتحقيق الاستقلال
١٢٥	أولاً : فكرة الارتباط الوثيق والتلازم بين الاستقلال والديمقراطية.....
١٢٥	ثانياً : توظيف آلية الصراع للديمقراطية الليبرالية في المسألة الوطنية
١٢٧	ثالثاً : الرؤية الاستعمارية في توظيف الصراع لتحقيق أهدافه
١٢٩	رابعاً : الرؤية البشرية
١٣٩	■المطلب الثالث : تحقيق الديمقراطية كهدف للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية.....
١٣٩	أولاً : من صاحب السلطة السياسية الفعلية في عصر الاحتلال ؟.....
١٤٠	ثانياً : أهم المؤشرات الكاشفة لملازمات عملية التحول الديمقراطي.....
١٤٥	ثالثاً : تقييم تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر
١٤٩	الباب الثاني : رؤية البشرى للتجربة الديمقراطية المصرية لنظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢
١٥٠	الفصل الأول: الواقع الاجتماعي - السياق - وفحوى خطاب" البشري" بشأن الديمقراطية
١٥١	○المبحث الأول : تحليل السياق المحيط بـ"البشري" لنظام ١٩٥٢.....
١٥١	■المطلب الأول : السياق الخاص بالبشري.....
١٥٢	أولاً : مفهوم البشري عن تحوله للإسلام
١٥٥	ثانياً : متى تحول البشري إلى الإسلام ؟.....
١٦٠	ثالثاً : تأثير التحول الفكري علي مفهومه للديمقراطية
١٦٢	■المطلب الثاني : السياق التاريخي والسياسي.....
١٦٤	أولاً : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.....
١٦٦	ثانياً : البعد الدستوري.....
١٦٩	ثالثاً : خريطة القوي السياسية.....
١٧٤	■المطلب الثالث : الهيكل الاجتماعي والقيم الثقافية السياسية السائدة.....
١٧٤	أولاً : الهيكل الاجتماعي "الطبقات والصراعات الاقتصادية".....

١٧٦	ثانياً : القيم الثقافية والمثاليات السياسية المساندة.....
١٧٨	○ المبحث الثاني : تحليل فحوي ومضمون خطاب البشري بشأن الديمقراطية.....
١٧٨	■ المطلب الأول : تحليل منهج البشري في تناولها لظاهرة الديمقراطية لحقبة ٢٣ يوليو.....
١٨٧	■ المطلب الثاني : ثورة ٢٣ يوليو والتغيير الثوري.....
١٨٧	أولاً : المفهوم الفلسفي للتغيير الثوري عند البشري
١٨٨	ثانياً : العملية الثورية في ثورة ٢٣ يوليو
١٨٩	ثالثاً : العملية الثورية والبناء السياسي لدولة ثورة ٢٣ يوليو.....
١٨٩	رابعاً : علاقة الديمقراطية السياسية بالمسألة الوطنية
١٩١	خامساً : علاقة "التكوينات الجمعية" بالزعامة القومية
١٩٣	■ المطلب الثالث : أزمة نظام ٢٣ يوليو.....
١٩٣	أولاً : مسألة إنقسام السلطة.....
١٩٦	ثانياً: مسألة الأمن
١٩٩	ثالثاً: مسألة نهاية النظام
٢٠٢	الفصل الثاني: تقييم السياق المحيط وفحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة يوليو ١٩٥٢
٢٠٣	○ المبحث الأول : نقد وتقييم الواقع السياقي المحيط بخطاب البشري بشأن الديمقراطية.....
٢٠٤	■ المطلب الأول : نقد "السياق التاريخي".....
٢٠٦	■ المطلب الثاني : نقد وتقييم السياق السياسي
٢١٥	○ المبحث الثاني: نقد وتقييم فحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية.....
٢١٦	■ المطلب الأول : عملية التغيير الثوري في ثورة ٢٣ يوليو
٢١٧	أولاً : هل الأحزاب الشعبية ضمن قوى ثورة ٢٣ يوليو؟
٢١٩	ثانياً : ما هي أطراف قوى ثورة ٢٣ يوليو ومسار الصراع فيما بينها ؟
٢٣٠	ثالثاً: نقد الأفكار التي استخلصها البشري من التجربة الناصرية.....
٢٤١	■ المطلب الثاني : أزمة نظام ٢٣ يوليو
٢٤٢	أولاً : مسألة إنقسام السلطة

٢٤٧	 ثانياً : مسألة الأمن
٢٥٢	 ثالثاً : مسألة نهاية النظام
٢٦٩	 ■ المطلب الثالث : تقييم مفهوم الديمقراطية للبشري في إطار المنهج الإسلامي
٢٧٠	 أولاً : الصراع في ديمقراطية البشري، والتعاون في الشوري
٢٧١	 ثانياً : القرار الجمعي بين ديمقراطية البشري والشوري في الإسلام
٢٧٢	 ثالثاً : المعارضة بين ديمقراطية "البشري" و الشوري في الإسلام
٢٧٤	 الخاتمة
٢٧٤	 أولاً : التجربة الديمقراطية التاريخية المصرية في عصر الاحتلال
٢٨٦	 ثانياً : التجربة الديمقراطية التاريخية المصرية في العصر الناصري
٣٠٠	 ثالثاً : الديمقراطية من منظور الإسلام في رؤية "البشري"
٣٠٧	 ○المستخلص
٣٠٩	 ○ نتائج وتوصيات
٣١٣	 ○ قائمة المراجع

مقدمة

يتناول هذا البحث دراسة ما قدمه "البشرى" من أفكار واجتهادات، تتعلق بمفهوم الديمقراطية، في إطار دراسته التاريخية لنظامي الحكم اللذين تعاقبا على المجتمع المصري، وهما النظام الليبرالي الملكي الخاضع "للاحتلال البريطاني" و النظام "الناصرى". وتأتي أهمية الدراسة من جانبين :

الجانب الأول : أهمية قضية "الديمقراطية" التي تناولها وعالجها "طارق البشرى"، باعتبارها القضية المحورية الأنية والتي عُدَّت أحد مصادر الخلل في نظام الحكم الذي ثار عليه المصريون في يناير ٢٠١١، مما جعل هذه القضية محور جدل ونقاشات المثقفين في جميع أوساط المجتمع المصري .

الجانب الثاني : الظرف الذي عاشته مصر خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فالثورة التي تعني التغيير الجذري والشامل، تعني أساساً وبصورة قاطعة تغيير منظومة القيم الفكرية السلبية السائدة في المجتمع، والتي رسّخت شرعية خضوع المجتمع لنظام حكم فاسد ولحاكم طاغية مستبد طيلة هذه العقود، مع طرح البديل وهو: "منظومة قيم فكرية تُعلي قيمة الإنسان وحقه في الحياة الحرة الكريمة، والتي وهبها الله لعباده المؤمنين، وشرعها في رسالة الإسلام . ومن نافلة القول أن نقول أن "الديمقراطية" تعتبر أحد القيم السياسية الهامة في هذه المرحلة العصبية .

ونشير هنا إلى كيفية إختيار منهج البحث . فقد وجدت عدة قيود تحكّمت في المسار المنهجي للبحث، وفرضت علىّ تناول هذا البحث من جوانب منهجية معيّنة، وهى :

أ - أن "البشرى" حدد لنفسه نوعية مجال البحث في الفكر السياسي، وهو مجال الفكر الحركي التجريبي في إطار المؤسسات والحركات السياسية، وأعلن أنه ليس من صناع الفكر المحترفين، فقد ذكر صراحةً أن الفكر السياسي ينقسم إلى نوعين أحدهما : "فكر نظري" لصناع الفكر من العلماء والدعاة، يُقرأ في كتب ومقالات المحترفين . والآخر : "فكر حركي تجريبي" يُلْتَقَط من حركة الواقع ومن مواقف الرجال العاملين في مجال النشاط الاجتماعي والسياسي، بمعنى أنه فكر الحركة ذاتها مستخلصاً من مواقف قادة وزعماء وعاملين في استجابتهم الواقعية والحركية للأحداث .

وقد أجرى "البشرى" دراساته وأبحاثه بشأن الديمقراطية في النوع الثاني، أي المجال السياسي الحركي التجريبي، وذكر أن مزاجه البحثي يجذب أكثر إلى الفكر السياسي الحركي، وذلك لشغفه بدراسة الحركات والمؤسسات

السياسية، وقدم أفكاره وأطروحاته بشأن الديمقراطية باعتبارها مستخلصة من التجارب العملية الحركية التاريخية المصرية، والتي تتركز في غالبيتها على التجريبتين المصريتين التاريخيتين في عصري : "الاحتلال و"٢٣ يوليو". الأمر الذي يجعل من بحث الجانب الفلسفي النظري للديمقراطية ومفرداتها في فكر "البشرى"، أو البحث عن دوائر التأثير التي كونت مدارك "البشرى" عن الديمقراطية من الناحية الفلسفية النظرية، هو أمر بلا جدوى، طالما أنه لم يتصدى لهذا المجال . أما عما كتبه "البشرى" في الجانب النظري، فهو لا يتجاوز التعريفات للمفاهيم الأساسية للديمقراطية ومفرداتها، كأساس نظري لازم للبحث في الفكر السياسي الحركي، وكما هو وارد في البحث .

ب - أن دراسة الفكر السياسي الحركي لحركات ومؤسسات سياسية معينة، في أي ظاهرة مثل ظاهرة "الديمقراطية" التي نحن بصدها، تستلزم في الأساس دراسة الواقع الاجتماعي المحيط بهذه الحركات، والذي دفع بظهورها، ويكشف ويُفسر لنا من ثم - وإلى حد بعيد - كيف ولماذا تكونت تلك الصورة وذلك الشكل من "الديمقراطية" وعلى هذا النحو في تلك الحقبة ؟ .

أما وأنه، لا يوجد شيء اسمه "الواقع"، وإنما هناك تصوّر للواقع، بمعنى أن لكل منا تصوّره الخاص بالواقع، والذي يتشكّل عبر المنظور المعرفي الخاص لكل منا. أما وأن، مدى صحة استنتاجات وأطروحات "البشري" ترتعن بمدى موضوعية تصوّره لهذا الواقع التاريخي - باعتبار أن خضوع الواقع لتصوراتنا الذاتية ينفي الموضوعية المطلقة والدوجماتية المطلقة أيضا - فإن تحليل ودراسة تصوّر "البشري" للواقع الاجتماعي -السياق- المحيط بالخطاب، هو بمثابة تحليل ودراسة للظروف والملابسات التي كان لها التأثير الأكبر في توجيهه نحو هذه الاستنتاجات والأطروحات التي توصل إليها من دراسته وبحثه في هاتين الفترتين، ويشمل كافة السياقات الفرعية مثل: "السياق الخاص بالبشري، والسياق التاريخي، والسياق الاقتصادي، والسياق السياسي ..الخ". هو عنصر رئيسي ومحوري في دراسة مفهوم "البشري" للديمقراطية في أي حقبة زمنية .

ج - قدّم "البشري" دراستان كاملتان عن الديمقراطية في الحقبتين التاريخيتين : "الاحتلال و"الناصرية". وظهر فيهما أهم عناصر البحث ؛ ألا وهي تقديم دراسة وافية للواقع الاجتماعي المحيط بكل تجربة تاريخية بخطابه عن الديمقراطية ؛ وعلى الرغم من أنه قدّم دراسات أخرى عن ذات الموضوع، في الفترات التاريخية التالية، مثل عصر "مبارك" أو الفترة الانتقالية لثورة ٢٠١١ م التي مازلنا نعيشها حتى الآن ؛ إلا أنها جاءت غير مستوفية للعنصر الرئيسي والمحوري المنوّه عنه - ألا وهو تقديم دراسة وافية للواقع الاجتماعي المحيط بالتجربة الديمقراطية بخطابه عن هذه الفترات - الأمر الذي جعلنا نستبعد هذه الدراسات من البحث - باعتبارها تخرج عن إطار المنهج الذي

حددناه - والاقتصار على ما قدمه من دراسات في الحقيبتين التاريخيتين :
"الاحتلال" و"الناصرية".

د - بناءً على ما سبق حددنا منهج هذا البحث في الآتي :

• استخدام منهج "تحليل الخطاب" :

أما وأن الأفكار والاجتهادات التي طرحها البشري في خطابه بشأن الديمقراطية، هي استنتاجات استشفها من تفاعل السياق الخاص به كعنصر متغير أساسي، مع الواقع الاجتماعي للحقيبتين التاريخيتين اللتين قام بدراستهما، أما وأن الواقع المصري قد تباين خلال المرحلتين اللتين تفاعل معهما، وتعرض لهما البشري بالدراسة والنظر . أما وأن الخطاب هو مفهوم يجمع بين النص والسياق بكل جوانبه "الاجتماعية والتاريخية والسياسية والثقافية .. إلخ" ؛ فإني رأيت أن المنهج المناسب هو : منهج "تحليل الخطاب" وذلك على النحو التالي:

○ تحديد السياق الخاص "بالبشري" بإلقاء الضوء على منظوره المعرفي "الأبستمولوجي" (مسلمات - مصادر - مناهج - وحدة التحليل - الأهداف) وذلك وفقاً للنظام المعرفي الذي كان يتبناه، عند دراسته لكل تجربة تاريخية من التجريبتين وهو : " النظام المعرفي التجريدي - العلماني " في التجربة الاستعمارية، و" النظام المعرفي التوحيدي " - على حد تعبير أو اصطلاح د. منى أبو الفضل - في التجربة الناصرية . وبالتالي تحديد المرتكزات الفكرية التي انطلق منها في الحكم على القضايا المختلفة التي تعرض لها .

○ تحديد السياق المحيط بالنص بكل جوانبه : "السياسية والاجتماعية والتاريخية .. إلخ"، وذلك في كل مرحلة من المرحلتين : "الاستعمارية" و"الناصرية" من منظور "البشري".

○ أن الأفكار والأطروحات التي طرحها "البشري"، جاءت كنتيجة لتفاعل السياق الخاص "بالبشري" مع السياق المحيط بالنص بكل جوانبه : "السياسية والاجتماعية والتاريخية".

• النقد العلمي : ويقصد به محاولة تحليل وتقييم أفكار وأطروحات "البشري"، وفقاً للمعايير القائمة على النموذج المعرفي الذي تبناه أثناء طرحه لهذه الأفكار. إلا أن الباحث رأى أنه لا يليق حصر أفكار واجتهادات النابغين والمبدعين في مجال الفكر السياسي، في إطار أيديولوجية سياسية أو نظرية أعلن تبنيها، ومن ثم أرى الآتي :

- في إطار تبني "البشري" للفكر العلماني والنظرية الديمقراطية الليبرالية : نرى أن معيار النقد في مدى تجانس عناصر ومفردات الفكرة - التي توصل إليها - فيما بينها، لا تتناقض ولا تضارب، كذلك مدى تجانسها واتساقها مع السياق الذي ذكرت فيه .

- في إطار تبني "البشرى" للفكر الإسلامي، يضاف إلى ما سبق ذكره في البند السابق، ألا تتعارض الفكرة - التي توصل إليها - مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وما هو معلوم من الدين بالضرورة .

وقدمت هذا البحث في رسالة ماجستير بعنوان « في مفهوم " الديمقراطية " عند طارق البشري » بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وقد أشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور محي الدين قاسم أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . وناقشها كل من : فضيلة الأستاذ دكتور "أحمد محمود كريمة" أستاذ متفرغ الشريعة الإسلامية "الفقه المقارن" بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين جامعة الأزهر . والأستاذ دكتور "سلمان طابع" أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

الباب الأول

رؤية البشري للتجربة الديمقراطية المصرية في عصر الاستعمار الإنجليزي

تمهيد :

طرح البشري رؤيته لمفهوم الديمقراطية في سياق حركي من خلال التطبيق العملي للمفهوم، وذلك في إطار الحركة الوطنية المصرية، وقد افترض أن هناك تلازم بين الحركتين : "الديمقراطية" و "الوطنية"، منذ ورود المفهوم مع وصول بعثات محمد علي من فرنسا في العصر الحديث، والبداية في أول تجربة لتطبيقه في عصر الخديوي إسماعيل .

لما كان "البشري" قد تبنى "النموذج الديمقراطي الليبرالي" في مفهومه الغربي - سواء قيم ومبادئ أو آليات وإجراءات - واعتبره النموذج المعياري للديمقراطية، الذي تقاس عليه أي تجربة ديمقراطية تمت على أرض الواقع، فإنه يكون كل ما طرحه البشري من أفكار وأطروحات - مستخلصة من التجربة الديمقراطية المصرية، كإضافة للخبرة المصرية - جاءت نتيجة عمليات التحليل والنقد في إطار القياس على النموذج الديمقراطي الليبرالي . وانطلاقاً من منهجنا في هذا البحث، فإننا سنكون معنيين أساساً بدراسة رؤية "البشري" للديمقراطية من الناحية الفكرية الحركية، دون التعرض للناحية التاريخية ؛ إلا بالقدر الذي يُمكننا من تحليل ودراسة الأفكار والاجتهادات التي تناولها "البشري" بشأن الديمقراطية موضوع البحث .

ونظراً لأن ما قدمه البشري من أفكار واجتهادات بشأن الديمقراطية أكبر بكثير من أن تسعها رسالة واحدة فإننا سنقتصر على أهم النقاط - من وجهة نظر الباحث - مع الأخذ في الاعتبار أن هذا البحث مجرد إطلالة على فكر البشري في هذا الموضوع . وسوف نقسم هذا الباب إلى مبحث تمهيدى وفصلان :

- المبحث التمهيدي : التكوين الفكري للبشري بشأن الديمقراطية
- الفصل الأول : السياق المحيط وفحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية .
- الفصل الثاني : تقويم رؤية البشري بشأن الديمقراطية في عهد الاستعمار .

المبحث التمهيدي

التكوين الفكري للبشري بشأن الديمقراطية

يتفاعل المفكر أو المثقف - بما يحمله من ثقافة ومبادئ وقيم ومثل عليا، وبما يعتنقه لأيديولوجية معينة - مع الواقع، سواء كان هو الواقع الأنّي الذي يعيشه، أو واقع تاريخي يدرسه ويحلّله ويعيش كل أحداثه التاريخية، ليستنتج من هذا التفاعل وهذه الدراسة: "مفاهيم وأفكار"، هي خلاصة هذه الدراسة وهذا التفاعل، ونستطيع أن نقسم "السياق الخاص بالبشري" إلى نقاط ثلاثة:

- الأولى: الإطار المفاهيمي.
- الثانية: مصادر التكوين الفكري والثقافي للبشري.
- الثالثة: المفاهيم والأفكار التي اعتنقها البشري بشأن الديمقراطية.

أولاً: الإطار المفاهيمي

يدور الإطار المفاهيمي لهذا البحث في عدة مفاهيم، تمثل الديمقراطية المفهوم الرئيسي، ثم مفاهيم "الدستور" و"النظام الديمقراطي" و"الأحزاب"، باعتبارها من المفاهيم الفرعية للديمقراطية. وهي كالاتي:

● مفهوم الديمقراطية:

طبقاً لما ورد في معجم المصطلحات السياسية: هي الحكم بواسطة الشعب كله وليس عن طريق أي قسم منه أو طبقة داخله.

ونظرية الديمقراطية تثير الكثير من الخلافات؛ وذلك لصعوبة الاتفاق على من هو الشعب، وكذلك لصعوبة الاتفاق على أي أفعال الحكومة التي ينبغي أن تكون نابعة منه، وأياً على العكس من ذلك تكون مُعبّرة عن جماعة مصالح أو أي جماعة أخرى من المجتمع.

وهناك فرق بين "الديمقراطية المباشرة" و"الديمقراطية النيابية"، ففي "الديمقراطية المباشرة": يشارك كل المواطنين في صنع القرار عن طريق التصويت مثلاً وقبول حكم الأغلبية؛ أما في "الديمقراطية النيابية": فإن الشعب يختار ممثلين له يكونون - نظرياً - مسؤولين أمامه، ولكنهم في الواقع يمارسون الحكم بصورة مباشرة، وعادة دون الرجوع إلى الشعب.

وهناك اتفاق محدود حول ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع دستور لنظام يراد له أن يكون نظاماً ديمقراطياً، يرجع في الأساس إلى وجود معيارين متعارضين من الممكن توظيف أي منهما عند الحكم على القرار السياسي:

- المعيار الأول : من اتخذ القرار؟ وهذا يثير مشكلة الرغبة والإرادة الجماعية.
- المعيار الثاني : لمصلحة من اتخذ القرار ؟ وهذا يثير مشكلة الرفاهية والرغبات الاجتماعية .

ومن المؤلف استخدام المعيار الأول في الغرب حيث تُعتبر الدولة "ديمقراطية" إذا كانت هناك وسيلة لإسناد كل قرار سياسي إلى الشعب . إما لأن الشعب يأخذ دوراً جوهرياً في صنعه، وإما لأن القرار يتركز في النهاية على رضاه . أما المعيار الثاني فهو يستخدم عادة في الدول "الشيوعية"، ومن ثم فهذه الدول - "الشيوعية" - تعتبر القرار ديمقراطياً إذا كان يعمل على أو يأخذ في الاعتبار "تحقيق مصلحة الشعب" ؛ حتى وإن كان القرار يتخذ بواسطة حزب حاكم لا تتسع عضويته إلا لنسبة محدودة من الأفراد، ينظر إليهم باعتبارهم طليعة الطبقات ذات الأغلبية في المجتمع . وعندما تتسع المجتمعات فإنه يصبح من الصعب تطبيق الديمقراطية المباشرة، ويضحي السؤال المهم هو : ما الذي يجعل دستوراً ما ديمقراطياً ؟

للإجابة عن هذا السؤال، ظهرت نظرية الديمقراطية الدستورية الغربية، والتي كانت في بدايتها تعبيراً عن حق المواطن في أن يتظلم إلى الحاكم، والتي تحولت بالتدرج إلى نظرية للحكومة المحدودة بلجان ممثلة للشعب، والتي لا بد من موافقتها مسبقاً على أي قرار تشريعي أو تنفيذي . ومن المؤكد أن الحد من قدرة الحكومة على هذه الصورة ليس هو نفسه تحويل الحكم للشعب وذلك لأنه في الوقت الذي تعتبر فيه الانتخابات المنتظمة والاعتراف بحق التصويت لجميع المواطنين من السمات الأساسية للدستور الديمقراطي، فهما في الحقيقة لا يعبران إلا عن جانب من جوانب الحكومة التي قد تكون غير ديمقراطية في كل جوانبها الأخرى .

والدول الشيوعية التي كانت تبرر أشكال الحكومات الموجودة بها بالقول بأن: التجربة الديمقراطية لا تكون كاملة إلا إذا امتدت الطريقة الديمقراطية لصنع القرار إلى كل المؤسسات الداخلة في إطار الدولة، فالديمقراطية تعلن عن نفسها في ثلاثة مجالات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والديمقراطية البرجوازية لا تأخذ في اعتبارها إلا المجال الأول فقط، في حين أن المجالين الآخرين هما على نفس القدر من الأهمية ويتطلبان سيطرة جماعية على وسائل الإنتاج "الديمقراطية الاقتصادية" وكذلك إلغاء الامتيازات الاجتماعية "الديمقراطية الاجتماعية". فديمقراطية الرأسمالية وفقاً لوجهة النظر الشيوعية - والتي توجد فقط في مجال السياسة - ما هي إلا حيلة تمنع ظهور الديمقراطية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والديمقراطية الحقيقية لا تتحقق إلا بتوافر ظروف ملائمة لها على

المستويات الأولية، وهذا يتطلب في رأي البعض وجود الديمقراطية الموجهة في المجال السياسي (١).

• مفهوم الدستور :

طبقاً لما ورد في معجم المصطلحات السياسية^٢ : هو القانون والقواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها، والتي توضح سلطات الحكومة، فضلاً عن حقوق وواجبات المواطنين ويتخذ الدستور اليوم في تنظيم البلدان شكل وثيقة مكتوبة ومحددة، كما أن الدستور قد يتألف من مجموعة من الأعراف والتقاليد المصحوبة بسلسلة من التشريعات، كما يحدث في بريطانيا .

• الغرض الأساسي من الدستور :

هو تبيان سلطات الحكومة بالإشارة إلى ما يفترض أن تقوم به هذه الحكومة من ناحية مثل : "فرض الضرائب، وإقامة أو تصنيف البنوك الوطنية" . وما لا ينبغي أن تضطلع به من ناحية أخرى، "كحظرها لحرية الحديث والتعبير ومحاباتها لعقيدة دينية بعينها".

ومع ذلك، فإن الالتزام بتصنيف الدستور ليس أمراً له صفة الدوام . فالنظام الديكتاتوري - سواء كان عسكرياً، أو نظام حزب واحد، أو نظام لا حزبي - لا تقيده عادة نصوص دستورية . وحتى بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فإن الحكام قد يحاولون تجنب العمل بنصوص الدستور، وبالرغم من ذلك، تظل للدساتير - سواء مكتوبة أو عرفية - وظيفة تحديد الأسس العامة التي تُدار على أساسها شئون الدولة، سواء كانت هذه الدولة موحدة أو فيدرالية، رئاسية أو برلمانية، ذات مجلس تشريعي واحد أو ذات مجلسين (٣) .

• مفهوم النظام الديمقراطي :

طبقاً لما ورد في معجم المصطلحات السياسية : هو ذلك النظام الذي يأخذ بالتعددية السياسية، ويجعل تمثيل الإرادة الشعبية شرطاً أساسياً لممارسة السلطة ودونما اللجوء إلى العنف، ويحفظ للمواطنين قيمة المساواة التي يحرصون عليها بأبعادها : "القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، ويسود التسامح مع مختلف التيارات الفكرية ومختلف الأقليات الدينية والقومية . وينطوي تحت المسمى الديمقراطي حالياً العديد من أنظمة الحكم التي تختلف فيما بينها في المؤسسات

^١ د. علي الدين هلال وآخرون - معجم المصطلحات السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٤ . ص

١٢٢ - ١٢٣ .

^٢ نفس المرجع ص ٢٠٣ .

^٣ نفس المرجع ص ٢٠٣ .

والهيئات، مثلما تختلف في أي الجوانب "السياسية والاجتماعية والاقتصادية" تتولى التشديد عليه ؛ لذلك تجد تسميات "الديمقراطية الليبرالية" و "الديمقراطية الاشتراكية" و "الديمقراطية الماركسية" و "الديمقراطية الشعبية" (١) .

ثانياً : مصادر التكوين الفكري والثقافي للبشري

تمهيد :

نرى في البداية تقديم تعريف موجز عن "البشرى" :

طارق عبدالفتاح سليم البشرى، مفكر ومؤرخ من أبرز وأهم رموز التيار الإخواني . جدّه "سليم البشرى" من أسرة فقيرة وكان محباً للعلم، فنزح من قريته الصغيرة بمحافظة دمنهور إلى القاهرة ليلتحق بالتعليم الأزهرى، ثم عمل بالأزهر حتى أصبح شيخاً لجامع الأزهر . ووالده عبدالفتاح تدرّج فى سلك القضاء حتى أصبح رئيساً لمحكمة الاستئناف .

وُلد "طارق" فى نوفمبر ١٩٣٣، وتخرج فى كلية الحقوق جامعة فؤاد (القاهرة حالياً) فى مايو ١٩٣٣ . والتحق بسلك القضاء، وتدرج فيها حتى أصبح النائب الأول لرئيس مجلس الدولة . وانتهت ولايته القضائية فى يونيو ١٩٩٨ (٢) .

قام "طارق البشرى" بالتأريخ للحركات السياسية . وكانت أهم كتبه "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥/١٩٥٣" ونشرت الطبعة الأولى فى ١٩٧٢ . ثم جاء تحوُّله الفكرى فيما أسماه "من العلمانية إلى الإسلام" ؛ ليصدر سلسلة كتب تحت عنوان "فى المسألة الإسلامية المعاصرة" حيث تصدر بهذه السلسلة الفكر السياسى الإخوانى . ليملاً الفراغ الفكرى والثقافى للتيار الإخوانى ويصبح واحداً من أهم رموزه الفكرية والثقافية .

أما عن المصادر التى أسهمت فى التكوين الفكرى والثقافى للبشرى، فإن هناك أربعة مصادر أسهمت بدرجات متفاوتة من حيث الكم والكيف فى التكوين الفكرى والثقافى للبشرى وهى :

- المناخ الثقافى العام للمجتمع الذى نشأ فيه البشرى.
- نظام التعليم الذى سلكه البشرى فى مراحل المختلفة.
- القراءات الحرة.
- تأثره ببعض أعلام العصر وكبار مفكره.

^١ نفس المرجع ص ٢٢٦ .

^٢ مجموعة د. إبراهيم البيومى غانم "تحرير" - طارق البشرى القاضى المفكر - دار الشروق ط١ - ١٩٩٩ ص ٦٥

ومن ثم، فقد عملت المصادر الأربعة للتكوين الفكري للبشري تأثيراتها معاً، وأسهم كل منها بنصيب يصعب تحديده في عملية البناء الفكري له، وفي وضع المعالم الرئيسية لأسس تفكيره ومنهجه في الحياة. وبياناتها كما يلي : (١)

١. المناخ الثقافي العام الذي نشأ فيه "البشري".

عاش "البشري" منذ تفتح وعيه في الحياة - وخلال الثلاثينيات والأربعينيات وحتى منتصف القرن العشرين- في مناخ ثقافي عام يتمحور حول الكفاح والنضال الوطني للمجتمع المصري في سعيه نحو تحرير البلاد والاستقلال من الاحتلال البريطاني، وكانت أجواء الصراع الدولي والذي بلغ ذروته في الحرب العالمية الثانية تجسّد روح العصر. وفي هذا السياق، تشكّل المزاج النفسي للمجتمع، وتعمق الشعور بالهوية لدي عامة الناس وخاصتهم، طالما كانت قضية الاستقلال هي قضية الشعب المصري برمته (٢)، يقول البشري : "بعد الحرب كانت كلمة الجلاء تحمل أعذب النغم، علّقت بها الشارات علي الصدور، ونُسجت علي أشرطة الحداد التي كانت توضع علي الأكمام، وهتفت بها المظاهرات، وسقطت تحت وطأتها حكومات وتألّفت حكومات" (٣).

وعن أولي دوائر المجال الثقافي الحيوي، في التكوين الوجداني والفكري للبشري فهي : "عائلته"، والتي تميزت بتنوع ثقافي بين أصحاب العمام وأصحاب الطرابيش، في وقت لم تكن العمام والطرابيش مجرد أغطية للرؤوس، ولكنها كانت- أيضاً- رموزاً لتكوينات ثقافية، وعلامات علي اتجاهات فكرية، فالعمائم للشيوخ ذوي الثقافة الأزهرية، والطرابيش للأفندية خريجي المدارس المدنية الحديثة.

وفي ظل هذين النوعين من الثقافة، حظي "البشري" بثلاثة مستويات ثقافية تمثل ثلاثة أجيال : "الأب والأعمام وأبناء الأعمام"، يستمع إليهم جميعاً ويصغي إلي قصصهم وذكرياتهم، فيأخذ منهم ويتشرب من ثقافتهم، حتى شكّلوا جزءاً من ذاكرته، وأسهموا في تعميق هذه الذاكرة، وكان الجيل الأول هو جيل شباب مطلع القرن العشرين، والجيل الثاني هو جيل شباب ثورة ١٩١٩م، ثم الجيل الثالث هو شباب الثلاثينيات.

ظهر تأثير المناخ الثقافي العام علي اهتمامات "البشري" الفكرية، في احتلال القضية الوطنية المكان المحوري في وعي "البشري" ووجدانه، في مؤلفاته من

١ مجموعة تحرير د. إبراهيم البيومي غانم - طارق البشري القاضي المفكر - دار الشروق ط١ - ١٩٩٩ ص

٧٦. من خلال لقاءات شخصية بين إبراهيم البيومي وبين طارق البشري

٢ نفس المرجع ص ٧٧

٣ نفس المرجع ص ٧٧ - ٧٨

كتب ودراسات، حتى أنه قال^١ ذات مرة : من يسألني من أنت ؟ أقول له : أنا من أبناء الحركة الوطنية المصرية، ومن هذا الجيل الذي تربى في حجر ثورة ١٩١٩م.

١ - نظام التعليم الذي سلكه البشري في مراحل المختلفة :

التحق "البشري" بالمدارس المصرية الأميرية، منذ السابعة من عمره بمدرسة الزيتون الابتدائية في أكتوبر ١٩٤٠م، ثم مدرسة مصر الجديدة الثانوية من عام ١٩٤٤م إلى مايو ١٩٤٩م، ثم كلية الحقوق جامعة فؤاد - القاهرة حالياً - والتي تخرج فيها في مايو ١٩٥٣م. وقد أثرت مواد الدراسة في مراحلها المختلفة، في التكوين المعرفي للبشري، وجاء إعجابه بالتاريخ الذي بدأ في المرحلة الثانوية، مع إعجابه بمدرس المادة الذي كان سلوكه يتسم بالوطنية، بالإضافة للقانون الذي جاء مع التحاقه بكلية الحقوق، وكان لتغلب منهج المقارنة بين مواد القانون القديم والقانون الحديث - فيما درسه البشري - ما أفاده في تعميق رؤيته للأمور، وضرورة النظر إلي الأمور من كل الزوايا المتاحة، كذلك أهمية الموازنة والترجيح بين وجهات النظر المختلفة، وفقاً لمعايير واضحة ومحددة (٢).

كذلك كان إعجاب البشري بمادة "الشريعة الإسلامية"، والتي جذبت به بدروسها إلى الإسلام، وكيف أنه وضع للمجتمع نظاماً للمعاملات، يقول البشري : "كنت أشعر أن الشريعة الإسلامية ربانية لا يأتيها الباطل، والفقهاء الإسلامي المتصل بها والمجدول من أحكامها فروعاً وأصولاً من أعظم ما تفتقت عنه العقليّة الإسلامية، فيما قدمته للحضارة الإسلامية - وكان يوم مذكرتي للشريعة هو يوم نزهتي" (٣).

٢ - القراءات الحرة للبشري :

تحتل القراءة الحرة مكانة أساسية بين المصادر التي استقي منها "البشري" ثقافته، فقد بدأ قراءته الحرة في مكتبات عائلته : "مكتبة والده"، وهي مكتبة قانونية بحكم عمله بالقضاء، وكانت تحتوي أيضاً على بعض الكتب الأدبية، وأنواع أخرى من المعارف، و"مكتبة جده لأمه" وهي مكتبة قيّمة تحتوي على كتب فقهية وأدبية كثيرة، و"مكتبة مدرسة مصر الجديدة الثانوية"، وكانت تحتوي على كتب كثيرة أدبية، وكان يستعير منها، أو يجلس في قاعاتها الفسيحة يقرأ الشعر ويطالع الأدب، و"مكتبة كلية الحقوق" بعد التحاقه بالجامعة، وكانت أهم قراءاته في القانون علاوة على بعض القراءات في الأدب العربي والفكر الإسلامي .

ثم أصبحت قراءاته أكثر تركيزاً بعد تخرجه في الجامعة، وكانت في مجال عمله القضائي والقانوني، وذلك في عدة مكتبات منها : "مكتبة مجلس الدولة"،

^١ نفس المرجع ص ٧٩

^٢ نفس المرجع ص ٧٩ - ٨٢

^٣ نفس المرجع ص ٨٢

و"مكتبة محكمة النقض"، و"مكتبة نقابة المحامين"... وغيرها، وقد أفادته تلك القراءات في مجال القانون، وعن ذلك يقول^١: "عشت القانون عيشاً، وأمكن بذلك أن تلين مادته معي وتطوع، ألا ما أقوي الشباب".

ولم يقتصر البشري علي القراءة من المكتبات العامة أو مكتبات الغير، ذلك أن حبه وشغفه بالقراءة، كانا يدفعانه لشراء الكتب القيّمة . حتى كوّن "مكتبة خاصة" تحتوي علي ما يقرب من عشرة آلاف كتاب^(٢) .

٣ - تأثر البشري ببعض أعلام العصر ومفكره :

وعن العلماء والمفكرين الذين تأثر بهم البشري في عصره، فقد ذكر ثلاثة:

أولهم : الشيخ "محمد الغزالي"، يرى أن له أعمق الأثر في تكوينه الفكري، وأن أعظم ما في هذا التأثير ؛ أنه مبني علي قاعدة معرفية إسلامية من غير شائبة. قرأ له منذ كان عمره ثمانية عشر عاماً، في السنة الثالثة بكلية الحقوق مثل كتاب "عقيدة المسلم".

ويحدد البشري مكانة الشيخ "الغزالي" منه فيقول: "هذا شيخي وشيخنا محمد الغزالي يرد موقعه في الجذع من شجرة الفكر السياسي الإسلامي الحديث".

والثاني : "خالد محمد خالد"، وهو من الأعلام الذين عاصرهم البشري، وقد أعجب به، ووافقه في بعض آرائه، وانتقده في بعضها، وكان لمحمد خالد آراؤه واجتهاداته الفكرية والفقهية والفكرية والسياسية، التي كان لها صدي في أوساط مثقفي ذلك العصر، وهو بالنسبة له "رجل موقف، يتكلم بقلب أسد وثبات رجل".

والثالث : الشيخ "جاد الحق علي جاد الحق" شيخ الأزهر، ويرى فيه "البشري" مواقفه القوية في الدفاع عن الإسلام، وعن معتقداته، وفي الذود عن حريات الله، وكانت أعظم موافقه في رأي البشري، موقفه من استقلال الأزهر، وسعيه للنهوض به عملياً وليس بالكلام، كذلك حرص الشيخ علي الأزهر واستشعاره للمسئولية الكبيرة في المحافظة عليه^(٣) .

ثالثاً : المفاهيم والأفكار التي اعتنقها البشري بشأن الديمقراطية

يُمكننا تحديد المفاهيم والأفكار التي تُشكّل أسس ومرتكزات الديمقراطية الليبرالية التي اعتنقها "البشري"، فيما طرحه في أدبياته في صياغة يغلب عليها الجانب العملي التطبيقي ؛ تبدو في صورة خبرات تاريخية استنتجها من تفاعله مع

^١ نفس المرجع ص ٨٤

^٢ نفس المرجع ص ٨٢ - ٨٥

^٣ نفس المرجع ص ٨٦ - ٨٧

تلك التجربة الديمقراطية المصرية في الحقبة الاستعمارية وسوف نعرض أهم ما قدّمه فيما يلي :

١ - تعريف "البشري" للديمقراطية :

عرّف البشري "الديمقراطية" بأنها : "ذلك النظام السياسي الذي رُكّب الفكر الغربي عناصره التطبيقية، بالصورة التي صارت علامة عليه إلى الآن . وأنها النظام الذي يباهي به الغرب الأمم منذ بلورته إلى يومنا هذا، بحسبانها صيغة تنظيمية فيها، مما يمكن من الرشد ؛ بقدر ما فيها مما يمكن من العدل وهي تعني : شكلاً للحكومة يمارس اتخاذ القرار السياسي فيه جمهور المواطنين، بما يسفر عنه ذلك، من رجحان ما تنحاز إليه الأغلبية . وأن الفكرة مع بساطتها الشديدة وعفويتها - بالنسبة لاجتماع كل المواطنين - تُعد تطوراً حضارياً لمفهوم مهم وهو : "اتخاذ القرار من جماعة"، فلا ينتسب لفرد، واتخاذها من أغلبية هذه الجماعة، وهذا المفهوم هو ما يسمى بالديمقراطية المباشرة التي كانت أصل الفكرة ونواتها الأولى، والتي عرفها المجتمع الإغريقي القديم قبل الميلاد بعدة قرون .

وأن "الديمقراطية" في العصور الحديثة تعني أشكالا للحكم أكثر تعقيداً . فهي تسلم "بالقرار الجمعي" المنسوب للجماعة، وبطريقة اتخاذه بالأغلبية ليسري على الجماعة كلها ؛ ولكنها تُضيف العنصر النيابي أو التمثيلي، الذي يُمكن من التطبيق العملي للفكرة الأولى، فيمارس المواطنون شؤونهم العامة من خلال نواب عنهم يختارونهم مُدداً مُحددة، ويكون النواب مسئولين أمامهم، وهذه هي "الديمقراطية النيابية"، ثم ترد "الديمقراطية الدستورية" حيث تمارس سلطة الأغلبية في إطار ضوابط يضعها الدستور، ويرسم جملة من هيئات عامة تضمن فكرتي "توزيع السلطة" و"تداولها"، عبر العديد من القنوات التي يتكون منها العمل العام . ثم أُضيف إلى هذا كله عدد من العناصر الأخرى، تزيد أو تنقص وتتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^(١).

٢ - جوهر ووظيفة الديمقراطية عند البشري :

جوهر "الديمقراطية" يتحدد في كونه : " أسلوباً للتنظيم السياسي، يضمن حكم الشعب نفسه بنفسه" . أما "الحريات الفردية" وضماناتها، فإنها تمثل المناخ الذي يكفل "للتنظيم الديمقراطي" فاعليته، حيث تُعتبر واحدة من شروط البناء الديمقراطي، وليس البناء ذاته، وأن ضمان هذه الحريات مُعلّق ومُرتبط وجوداً وعدماً، بقيام هذا البناء الديمقراطي .

^١ طارق البشري - منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي - دار الشروق ط٢٠٠٧-٢٠٠٨

ويرى البشري أن في مقولة : "المسألة الدستورية"، أنه جرى التعبير عنها بمعنى: "أن الجدوى من الدستور ليس فيما يتضمنه من حريات ؛ بقدر ما أنها وثيقة تُقَيِّد من سلطة الحكم الفردي المطلق، وتُخضع أجهزة الدولة لسلطات الهيئات النيابية المنتخبة" ؛ واعتبر أن ذلك دليل قاطع على صحة رأيه هذا .

وعن وظيفة "الديمقراطية" فقد حددها "البشري" في وظيفتان :

الأولى : أنها ظهرت كمطلب تُمليه الضرورة الحيوية، ويدل على ذلك فيما يحسبه أن : "حراكاً سياسياً ظهر جلياً في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧م، تجلّى في مطلب "الديمقراطية" الذي كان موجهاً ضد السلطة السياسية للزعيم "جمال عبد الناصر" ؛ بالرغم من أن هذه السلطة قد اتخذت من الخطوات الجادة ما يُعيد بناء القوات المسلحة المصرية، لطرد العدو الصهيوني من أرض الكنانة^(١).

الوظيفة الثانية للديمقراطية : "إشاعة المناخ المناسب لبلورة القوى والتيارات الوطنية والشعبية المختلفة، فضلاً عن إشاعة المناخ المناسب للتداول والتداول بين هذه القوى والتيارات .

ويضرب البشري مثلاً بفترة الاحتلال، فإن التأخي بين القوى والتيارات المعادية للاستعمار قد تطلب وجود "الديمقراطية"، لأنه تأخ يفيد اعتراف عدد من القوى والتيارات بعضها ببعض، وتعاونها وتداولها في نطاق سياسات عامة واحدة، رغم ما يقوم فيما بينها من اختلافات، طالما لا يملك أي منها سلطاناً حاسماً على الآخر، ويوضح البشري فكرته هذه بأن "الديمقراطية" ليست مجرد حق يمنح لفرد أو جماعة في التعبير عن رأيه أو موقفه اعتسافاً ؛ ولكنها - وهذا هو الأهم - مناخ لازم لشيوع العقلانية والرشد والقدرة على امتلاك الزمام بالفهم الواقعي للظروف المحيطة (٢)، وأنه ليس أضمن لقيام التعايش من "قدرة" كل جماعة على بلورة فكرها وموقفها بلورة واضحة، ومن قدرتها على استطلاع الفكر والمواقف المبلورة لغيرها، في إطار من الضياء، يرى فيه كل فرد نفسه كما يرى غيره (٣) .

٣ - رؤية "البشري" للنظام السياسي الديمقراطي :

يرى "البشري" أن النظام السياسي الديمقراطي الغربي هو أكثر الصيغ التنظيمية ملائمة لحل الصراعات والخلافات الاجتماعية، ولضمان التغيير في المجتمع بالأسلوب السلمي، وأن هذا النظام يضمن إمكانية تبادل السلطة وتداول الحكومات بين القوى المؤثرة في المجتمع تحقيقاً للتوازنات وتصحيحاً للأوضاع والسياسات، وكل ذلك يجرى على اتصال بالرأي العام .

^١ نفس المرجع ص ٢٥١

^٢ نفس المرجع ص ٢١٥

^٣ طارق البشري - دراسات في الديمقراطية المصرية - دار الشروق ط ١ - ١٩٨٧ ص ١٤٣ .

كما أن التفوق والتميز الذي يبدو في نمط النظام السياسي الديمقراطي الغربي، باعتباره نمطاً مطلقاً ومثالاً ؛ مرهوناً بأوضاع القوى الاجتماعية الفاعلة التي تحكم المجال السياسي .

ولما كانت نظم الحكم - في كل مرحلة من مراحل التاريخ - تمثل صيغة لتنظيم العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع، فإن الاستقرار النسبي لهذا النظام - في أي مرحلة تاريخية - يقوم على نجاح هذه الصيغة في إحداث درجة من درجات التوازن في العلاقات بين القوى الأساسية الفاعلة في المجتمع .

ويدلّ البشري على هذه المسألة، بأن نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي الذي ساد في المجتمعات الغربية، جاء كأكثر الصيغ استيعاباً للقوى الأساسية في المجتمعات الغربية، وكذلك أكثرها مرونة وقدرة على التغيير لإحداث التوازن بين هذه القوى الأساسية، وتعديل العلاقات بين بعضها البعض .

ويوضح البشري كيف أن قدرة هذه الصيغة على الاستيعاب، هي قدرة نسبية، وأن المرونة في التغيير أيضاً لها حدود ومدى لا يمكن تجاوزه، ومن ثم فإن هذا النظام مرهون في قيامه واستمراره على وجود تلك القوى الأساسية الفاعلة التي قام عليها النظام، بما يعني أن ظهور قوة سياسية أو اجتماعية جديدة فاعلة أو نمو أو ضمور إحدى القوى السابقة نمواً أو ضموراً ؛ يُخلّ بالأساس الذي قام عليه هذا التوازن - أو غير ذلك مما يُحدث تغييراً جوهرياً في ميزان القوى الأساسية الفاعلة في هذا المجتمع - الأمر الذي يُحدث - تبعاً لذلك - اختلالاً جسيماً في هذه الصيغة، ومن ثم يفقد النظام - بالضرورة - فاعليته وكفايته . وفي ذلك يشير "البشري" إلى أن تعرّض المجتمع الذي يحكمه نظام ديمقراطي ليبرالي لهزات سياسية أو اجتماعية عنيفة، يؤدي إلى اختلال صيغة التوازن في العلاقات السياسية الاجتماعية، الأمر الذي يُحوّل النظام إلى نقيضه، ويضرب البشري مثلاً بما حدث في "ألمانيا" بظهور النظام النازي؛ عندما تقوّض نظام "جمهورية فايمر الليبرالي الديمقراطي" - بسبب آثار هزيمة الحرب والأزمة الاقتصادية عام ١٩٣٠م. وكذلك ما حدث في "إيطاليا" بظهور الفاشية فيها في عشرينات القرن الماضي (١) .

٤ - رؤية "البشري" للأحزاب السياسية :

"الأحزاب السياسية" في الفكر السياسي الغربي - الذي ينتهجه البشري - هي مكون أساسي من مكونات النظم السياسية الديمقراطية .

ويُعرّف البشري الحزب السياسي في المفهوم الغربي بأنه : " إتحاد مجموعة من المواطنين يتفقون على مبادئ محددة، على تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية

وذلك من خلال تكوين كيان تنظيمي يجمعهم، وينظم جهودهم المشتركة للسعي للوصول للحكم، كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف" (١).

ويؤكد البشري على الوظيفة الرئيسية للأحزاب، والتي تتعلق بالسياسات الداخلية، ومنها التنافس فيما بينها في عرض برامجها السياسية على الرأي العام الذي يقوم بالمفاضلة والاختيار، وفي هذا الجانب، فإن أفضل صورة في النظام الديمقراطي الليبرالي من ناحية انسجام النظام واستقراره تكون في حالة ظهور حزبين سياسيين فقط يتسندان المجال السياسي ويمثلان قوتان سياسيتان رئيسيتان ؛ حيث تدور آليات النظام في إطار تداول السلطة بين قوتين سياسيتين فقط، والتغيير يجري بالتبادل بينهما، فيتبادلان المواقع بين "حُكم ومعارضة" ويسمى "نظام الحزبين". أما في حالة ظهور أكثر من "حزبين سياسيين" في المجال السياسي ؛ فإن استقرار النظام السياسي يتوقف على قُدرة عدد من الأحزاب على تشكيل ائتلاف، يمكنها من تشكيل حكومة، تحصل على أكثر من نصف مقاعد الهيئة التشريعية، وقد ظهر أن مسألة الائتلافات بين الأحزاب هو أمر من الصعب استمراره عملياً من واقع تجارب الشعوب الغربية . ومن ثم، فإن إدارة النظام الديمقراطي الليبرالي في حالة تعدد الأحزاب إلى أكثر من حزبين، يضطرب ويُصبح النظام غير مستقر إلى حد الإنذار بالانهيار . ومن ثم، فإن النظام السياسي الغربي يعمل أكفأ ما يعمل، عند قيام حزبين أساسيين، لأنه مصمم على أساس ثنائية "الحكومة والمعارضة"، وهو يضطرب في التطبيق عند وجود كثرة عديدة من الأحزاب المتقاربة القوى، كما أسلفنا .

وفي حالة عدم ظهور - في المجال السياسي - سوى حزب واحد . يوضح البشري أن هناك نوعان متباينان تحت اسم : "الحزب الواحد" :

النوع الأول : هو الحزب الذي أوضحت أدبيات الفكر السياسي الغربي بأنه الحزب الذي ينشأ في نظام يمنع المواطنين من حق تكوين أحزاب أخرى خلاف ذلك الحزب الواحد، ومثال ذلك في النظرية الديكتاتورية الفاشية أو الشمولية .

والنوع الثاني: يطلق عليه "البشري" اسم "الحزب الجامع"، ويعني به : أن ظهور هذا الحزب الواحد "الجامع"، غير مانع من ظهور حزب آخر، الأمر الذي يؤكد على حرية المواطنين في إنشاء ما يشاءون من أحزاب سياسية أخرى، ولكن الأوضاع السياسية والاجتماعية قد أسفرت على ظهور حزب واحد - مثلاً هو قائم في نظام الحزبين، حيث لا يكون هناك ما يمنع المواطنين من إنشاء ما يحلو لهم من أحزاب، إلا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية لم تأت إلا بحزبين سياسيين كبيرين

^١ منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي - مرجع سابق ص ٢٨ ،

يتبادلان السلطة فيما بينهما - ويدلل البشري على الحزب الجامع، بحزب "الوفد" الذي ظهر في مصر أبان ثورة ١٩١٩ (١) .

٥ - القرار الجمعي كنموذج تنظيمي عند البشري :

تبنى "البشري" فكرة "القرار الجمعي" كنموذج تنظيمي، في مقابل "القرار الفردي" النموذج التنظيمي الآخر كتب البشري : "لقد وقفت طويلاً عند أسلوب القرار الجمعي كنموذج تنظيمي، أن يصدر القرار لا من فرد واحد، وأن ينسب لا إلى فرد واحد، وإنما هو يصدر من جماعة تلتقى عليه، ولا يصدر ولا يقوم بغير ذلك . ثم هو لا ينسب إلا إلى هذه الجماعة، ولا ينسب إلى أعيان أفرادها، ولأن الجماعة لا تجمع دائماً، ولا تجمع غالباً، لاختلاف وجوه النظر، فإن القرار يصدر بالغلبة العددية "أي الكثرة"، ثم ينسب إلى الجماعة كلها، بحساباتها صادرة منها بعامّة، وهذه أول ركيزة للتكوين المؤسسي للجماعة .. فالجماعة لم تعد مجرد عدد أفراد، إنما صار بها وجود يتميز عن أعيان أفرادها، وهذا يقتضى تجريد "الهيئة" كتكوين مؤسس من أشخاص تكوينها .. (٢) .

ويضيف البشري : "ومن جهة ثانية، فمتى قلنا بصدر القرار بالغلبة العددية - والغلبة هنا للكثرة أي تقاس الغلبة بالعدد - فقد يقتضى ذلك منا أن تتمثل الأشخاص أعداداً، لأننا نعد ولا نزن، وهذا يقتضى تجريد الأعداد عن أشخاصها، والتجريد يقتضى المساواة بين المعدودين، وهذه الخاصية من أحجار زاوية البناء المؤسسي أيضاً" (٣) .

ومع توضيح "البشري" لسلبات القرار الفردي، وحيث مثله فيما كان يحدث قديماً "بمجالس فرعون وبلقيس والنمرود" و"مجالس القياصرة" و"مجالس معاوية" .. إلخ، وأن هذه المجالس - مع أهميتها - لا تتجاوز تبادل الرأي واستطلاع المواقف؛ إلا أنه وضّح أيضاً أن هذه السلبات ليست في صورة مطلقة، ولكن يُحتمل أن يتوفر فيها الرشد حيث يقول :

" إن القرار الفردي لا يعني استبداداً بالرأي، وعزله عن الآخرين، إن القرار الفردي يمكن أن يصدر عن مشورة، والمشورة والاجتماع بالآخرين واستطلاع رأيهم وتقهم أوضاعهم وغير ذلك، هو مما يوفر الرشد في القرار، ولكنه لا ينفى فرديته" (٤) .

^١ نفس المرجع ص ٣١ - ٣٢ .

^٢ نفس المرجع ص ١٤ .

^٣ منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي - مرجع سابق ص ١٤ - ١٧ .

^٤ نفس المرجع ص ١٤ .

٦ - رؤية "البشري" للدستور :

وضع البشري مفهومه للدستور، في إطار تطبيقي عملي في دستور ١٩٢٣م، وكان مغزى البشري من هذا الطرح العملي هو محاولة توضيح أن أي ظاهرة سياسية مثل الدستور، يرتفع شكلها ومضمونها على الواقع الاجتماعي التاريخي - "السياق" - أي الظروف والأوضاع التاريخية بكل أبعادها، الذي أنتجها . بما يعني : أنه لا يمكن فهم هذا الدستور فهما صحيحاً، إلا في إطار ذلك السياق التاريخي الذي أنتجته، وباعتباره تجربة تاريخية لها خصوصيتها، ونستطيع استنتاج بعض الأفكار التي طرحها البشري والتي تضع أطراً للأسس النظرية والفكرة الفلسفية التي يبنى عليها الدستور في الآتي:

• لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع ؟

يؤكد البشري على أن المسألة الأساسية في أي دستور هي : "مسألة السلطة"، أي : تحديد لمن تكون السلطة في حكم المجتمع . والدستور هو الوثيقة السياسية التي تحدد ذلك بما تُنشئه من مؤسسات للحكم وتنظيم لسلطات الدولة، ومن حيث طريقة التكوين ونوع الوظائف ورسم العلاقات، وبجوار هذه المهمة الأساسية، تأتي الأحكام المتعلقة بالمبادئ العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، وحقوق الأفراد، أي أن الدستور هو الوثيقة السياسية التي تحدد لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع، ويعتقد أنه مرجعية الأمة في تحديد صاحب السلطة السياسية الفعلية في البلاد، ومن ثم ففي قراءتنا لأي دستور يُمكننا معرفة هذا الأمر من خلال التعرف على الأبنية المختلفة التي تُجسّم السلطة السياسية، والمؤسسات التي تُدير حكم الدولة، وتحدد وظائفها، وترسم العلاقات بين بعضها البعض، وتقرر القيم والمبادئ السياسية للمجتمع، التي تتحدد طبيعتها الاجتماعية في ظروف تاريخية محددة . حتى يكون الإدراك والفهم الكامل للمضمون والمعنى السياسي لكل ما نص عليه الدستور فيما أورده ؛ مما يُمكننا تلقائياً من استنتاج : لمن هوية هذا التوجه السياسي في نصوص الدستور ؟ أو بتعبير البشري : "تعيين الجهاز الدافع للنشاط العام لهذه "المؤسسات"، أي لمن تكون السلطة في حكم المجتمع ؟

ثم حاول تأكيد فكرته بما جاء بدستور ١٩٢٣ م، والذي نص على أن الأمة هي مصدر لجميع السلطات : بأن الدستور قد أنشأ المؤسسة التي تُجسد هذا النص، وذلك في برلمان من مجلسين " النواب والشيوخ "، وأن "مجلس النواب" يُنتخب جميعه بالاقتراع السري المباشر، كذلك نص دستور ١٩٢٣ م على تولي "الملك" السلطة التشريعية، بالاشتراك مع مجلسي "النواب والشيوخ" . على ألا يُعمل بهذه القوانين ؛ إلا بعد تصديق "الملك" وإصداره لها، بالإضافة إلى تخويل الدستور "للك" حق الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان .. إلخ، بالإضافة إلى أن الدستور قد أناط "بالملك" السلطة التنفيذية، على أن تستمد الوزارة شرعية وجودها

من مجلس النواب، علاوة على أن الدستور أعطى لمجلس النواب حق سحب الثقة من الوزارة فيسقطها، وفي نفس الوقت أعطى " للملك " حق حل مجلس النواب، حتى نصل في النهاية إلى الإدراك والفهم الكامل لنصوص دستور ١٩٢٣م، والذي يحدد بصورة قاطعة جازمة لا لبس فيها، هوية صاحب التوجيهات السياسية بشأن السلطة في هذا الدستور . وفي هذا المثال يجيب البشرى على التساؤل : لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع في الحقبة الاستعمارية، استناداً إلى دستور ١٩٢٣م بأنها كانت تدور حول محورين :

- الأمة : ويمثلها في الدستور مؤسستي البرلمان : " النواب والشيوخ " .
- الملك : ويمثل قوى الاستبداد والرجعية .

وطرح البشرى مقارنة - لتوضيح هذه الجزئية - مع ما جاء في دساتير دولة يوليو ١٩٥٢م، حيث كانت السلطة متوحدة في محور واحد، عبّر عنها مجلس قيادة الثورة، ثم تركزت في رئيس الجمهورية، بمعنى أن : جميع مؤسسات الحكم وأجهزة الدولة ومؤسساتها - في دساتير نظام ٢٣ يوليو - دارت حول هذا القطب الثابت وحده (١) .

تعيين المحور الذي ستدور عليه مؤسسات الدولة عند إنشاء الدساتير :

يؤكد البشرى أن أهم الأسس التي يجب تحديدها عند إنشاء أى دستور هي : تعيين المحور الذي ستدور عليه مؤسساته المختلفة، وذلك باعتباره انعكاس لتوازن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية، وضرب مثلاً من واقعنا التاريخي في دستور ١٩٢٣م، والذي كان يدور على محورين هما : "القوى الوطنية والملك"، وأن ذلك جاء انعكاساً للواقع التاريخي لهذه المرحلة التاريخية، ذلك فيما يحسبه أن موازين القوى السياسية - في ذلك الوقت - كانت بين الجماهير من جانب، والقوى الحاكمة الممثلة في الملك من جانب آخر لم تكن قد رجحت بشكل حاسم لصالح أحد الطرفين، فجاء هذا الدستور يعكس هذا الوجود المزدوج لقوتين متصارعتين، وجاء ذلك على خلاف دساتير ثورة يوليو ١٩٥٢م حيث دارت جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها حول قطب واحد ثابت هو : مجلس قيادة الثورة، ثم بعد ذلك "رئيس الجمهورية"، وجاء ذلك ليعكس انفراد قوة واحدة بالسلطة والمجال السياسي (٢) .

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٤٤ .

^٢ نفس المرجع ص ٢٢١ .

• تشكيل لجنة إعداد الدستور :

تعرض البشرى لمسألة تشكيل لجنة إعداد الدستور فى مثال عملى وهو : دستور ١٩٢٣م، وقد ركّز على أهمية الظرف التاريخى المحيط بنشأة الدستور، وتأثيره على إجراءات إعداد الدستور بما يضمن هذا الأمر هو : وضع معيار اختيار أعضاء اللجنة، بما يضمن قيامهم بإنشاء الدستور فى الإطار المحدد، حسب رغبة وتوجه القوى السياسية المهيمنة وصاحبة اليد الطولى فى ذلك الظرف التاريخى، وكان الظرف التاريخى يتمثل - فيما يحسبه البشرى- فى أن الصراع بين ثورة ١٩١٩ م وأعدائها لم يكن قد انحسم بعد، وأن أصداء هذا الصراع بين الطرفين المتصارعين انعكس على الجو العام والمناخ الذى يحيط بكل ترتيبات إعداد الدستور . حيث وضع "الملك" صاحب السلطة الشرعية - فى رؤية البشرى - والمؤيد من الاحتلال، معيار اختيار لجنة إعداد الدستور، ليكون اختيار أعضاء هذه اللجنة من أعضاء بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلاً رسمياً !! . بالإضافة إلى عدد من الأعيان ممن أَرْضَى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد، بالإضافة إلى أن الإستقطاب الحاد فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت، والصراع الدائر بين الفريقين، قد انعكس على النظرة الموضوعية - للمجتمع المصرى - بشأن تشكيل لجنة إعداد الدستور، فى صورة انقسام فى الراى ما بين فريق مؤيد لتشكيل اللجنة وآخر معارض لهذا التشكيل . وكان الفريق المعارض هو "تيار الحركة الوطنية الديمقراطية الذى يقوده " الوفد "، حيث هاجم اللجنة التشكيل بضرارة، وقاطعها رافضاً الاشتراك فيها، وأسمّاها "سعد زغلول" "لجنة الأشقياء"، هنا يأتى المغزى من أهمية التجربة التاريخية التى عرضها البشرى، ذلك أن تجارب الشعوب ونتائجها هى الأساس الذى تقوم عليه النظريات السياسية، باعتبار صعوبة إجراء التجارب الإنسانية ؛ لإثبات صحة أو خطأ أي نظرية سياسية (١) .

٧ - فكرة تحويل الثورة إلى حركة إصلاح :

كشف البشرى عن أحد أساليب إنهاء الثورات الشعبية، ألا وهو : تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية، واستدل على ذلك بما تم مع ثورة ١٩١٩م، حين تم إنهاء الثورة بتحويلها إلى حركة إصلاح جزئية على يد "الوفد"، ذلك أن عملية دخول الوفد باعتباره القائد والمهيمن على الحركة الوطنية - وقائد ثورة ١٩١٩م - فى النظام السياسى للدولة، بتشكيل حزب سياسى، وممارسة العمل العام فى المجال السياسى، والاشتراك فى الانتخابات للمنافسة على السلطة - قبل تغيير الهيكل العام للنظام، وقبل أن يكون لها على أجهزة الحكم سيطرة حاسمة هو الأمر الذى تسبب

^١ نفس المرجع ص ٥٩ - ٧١ .

فى تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية وإنهاء فعاليتها، وإعادتها إلى حظيرة الدولة، لتُقدّم فروض الولاء والطاعة للسلطة الحاكمة ونظامها السياسى الذى ثارت عليه قبل أن تنجح فى تغيير الهيكل العام لنظام الحكم بإزاحة " الملك " ونظامه الملكى الفاسد والسيطرة على أجهزة الحكم سيطرة كاملة، ومن ثم، يكون "الوفد" قد أنهى الثورة قبل أن يحسم معركته التى بدأها .

ويحسب البشرى أن هذه المسألة كانت منبع ازدواجية السلطة، أى قيام السلطة على محورين - كما أشرنا سابقا - فطالما أن ثورة ١٩١٩م قد تم إنهاؤها قبل أن تنحسم معركتها لصالح أى من الطرفين : قوى الحركة الوطنية "الأمة" أو قوى الاستبداد "الملك" . فكان ولا بد أن تنقسم السلطة فيما بينهما، وهو ما عبّر عنه بازدواجية السلطة، وصنع أسباب للصراع بينهما^(١)

^١دراسات فى الديمقراطية المصرية - ص ٩٠ .

الفصل الأول

السياق المحيط وفحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية

تمهيد :

كيف قرأ "البشري" أحداث ووقائع الفترة التاريخية التي عاشتها مصر تحت نير الاحتلال البريطاني؟ وكيف تصوّر ذلك الواقع بكل أبعاده : السياسية والاجتماعية.. إلخ والذي كانت ظاهرة "الديمقراطية" أحد نتاجه في البعد السياسي؟ أما وأن ظاهرة "الديمقراطية" - مثل غيرها من الظواهر السياسية - ليست نمطاً واحداً له نموذج أحادي وإنما هي أنماط متعددة ونماذج كثيرة، لأنها نتاج خبرات مجتمعات مختلفة، كل منها له ظروفه وواقعه الخاص به، ومن ثم ظهرت أشكال وصور "الديمقراطية" تحمل خصوصية المجتمع الذي ينتجها، حتى يكون الكشف عن السياق المحيط بالظاهرة "الديمقراطية"، يكشف ويُفسّر لنا من ثم - وإلى حد بعيد - كيف ولماذا تكونت تلك الصورة وذلك الشكل من "الديمقراطية" وعلى هذا النحو في تلك الحقبة ؟ أى أن كشفنا وتحليلنا للسياق المحيط بخطاب "البشري" بشأن الديمقراطية، وكيف كان تصوّره لذلك الواقع الذي أنتج تلك الديمقراطية يكشف ويُفسّر لنا - إلى حد بعيد - كيف ولماذا تكونت عند البشري تلك الصورة للديمقراطية في تلك الحقبة الزمنية ؟ بمعنى أن: الصورة الذهنية لذلك الواقع التاريخي، بكل أبعاده - التي تكونت من التراكم المعرفي والثقافي "البشري"، والذي استمدّه من مصادر المعرفة المتعددة، بعد تفاعلها مع أسسه ومرتكزاته الفكرية والثقافية ومنهجه في النظر أو ما يسمى بالسياق الخاص به، والذي كان له الدور الحاسم في توجيهه وانحيازاته - قد شكّل في النهاية تصوّره لتلك الصورة المحددة المعالم للواقع، الذي أنتج تصوّره "الديمقراطية" في تلك الحقبة .

ويمكننا تحديد السياق المحيط بخطاب البشري بشأن الديمقراطية في المرحلة الإستعمارية في المباحث الأربعة الآتية:

○ المبحث الأول : السياق التاريخي والسياسي المحيط برؤية البشري .

○ المبحث الثاني : فحوى ومضمون الخطاب .

المبحث الأول

السياق التاريخي والسياسي المحيط برؤية البشرى

المقصود بالسياق التاريخي هو الأحداث التاريخية المؤثرة، وكذلك الأوضاع التي ظلت تعيش في حاضر ذلك الزمان وتؤثر فيه، وقد صنعت إلى حد بعيد كل الأوضاع التي وصلت إليها البلاد في تلك الحقبة، ذلك أن الحاضر هو حصاد الماضي، كما أن المستقبل هو حصاد الحاضر .

أما وأنا قد حددنا مجال هذا البحث في الفترة الثانية من عصر الاستعمار، والتي تبدأ من ثورة ١٩١٩م - كما نوهنا سابقاً - لأن "البشرى" فيما قدمه وطرحه من أدبيات أفكار ومفاهيم عن الديمقراطية في عصر الاستعمار، جاء في الفترة منذ ثورة ١٩١٩م فإن السياق التاريخي - في هذا البحث - هو في كل ما سبق ثورة ١٩١٩م من أحداث ووقائع مؤثرة، ونقصد بالسياق السياسي : المفردات والعناصر التي صنعت البيئة والمناخ السياسي المصري، وشكلت الأطر السياسية وبلورت الصيغة السياسية لنظام الحكم المصري في تلك الحقبة السالفة في تصوّر البشرى .
ينقسم المبحث في المطلبين التاليين :

○ المطلب الأول : السياق التاريخي والسياسي.

○ المطلب الثاني : خريطة القوى السياسية .

المطلب الأول : السياق التاريخي والسياسي

أولاً : حكم محمد علي وأسرته

نستطيع أن نتبين - في المسكوت عنه - أن البشرى وضع معياراً لتقييم محمد علي كحاكم، ولمن جاء من بعده من أولاده حكماً على البلاد من بعده، وهذا المعيار له جانبان :

- الجانب الأول : المضمون الاجتماعي " للمشروع الإصلاحى الحضارى " الذى قَدَّمه وقام بتنفيذه، وما أنجزه بالفعل خلال فترة حكمه .
- الجانب الثانى : ما يملكه من سمات رجل الدولة، التى ينبغى أن يتخلّى بها الحاكم، مثل أن يكون ذو حس عملى، لا ينشغل كثيراً بالجوانب النظرية والفكرية، تستلغته المشكلات العملية ويبادر بالتصدّى لها بالحلول العملية ^(١) .

وبهذا "المعيار" نستطيع أن نتفهّم كيف بدت صورة محمد علي كحاكم - في رؤية البشري ٢ - في صورة إيجابية، وذلك مما ذكره عن المضمون الاجتماعى لمشروعه الإصلاحى الحضارى، وما حققه من إنجازات حضارية كبيرة، وما كان يملكه من سمات رجل دولة، حيث نجح فى حل المشكلات العملية والتحديات التى كانت تواجه الدولة، وعلى رأسها ما يسمى الآن بمشكلة الأمن القومى، وجاء فى ذلك بناؤه للمؤسسة العسكرية الجيش على نمط أقوى الجيوش الحديثة .

على عكس أولاده الذين ورثوا حكم البلاد من بعده، فلم يقدّم أي منهم مشروعاً ذو مضمون اجتماعى يهدف إلى تحقيق مصالح الشعب المصرى، لا امتلاك أي منهم سمات رجل الدولة أو الحس بتحديات وأخطار الأمن القومى، وبالأخص الخديوي إسماعيل، الذى تبنّى النمط الحضارى الغربى من الناحية الشكلية، وفتح البلاد للثقافة الأوروبية وللوفود الأجنبية والديون من الخارج، حتى غرقت البلاد في الديون، الأمر الذى دفع في النهاية لاندلاع الحركة العربية .

ومع محاولة الخديوي إسماعيل المناورة مع النفوذ الأوربي، تمكّن الإنجليز والفرنسيون من الضغط على الباب العالي، وتمّ عزله وتعيين ابنه توفيق خلفاً عنه، الذى استدعى الجيش الإنجليزي للقضاء على الحركة العربية .

١ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ٣٣ - ٣٨ . و منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ مرجع سابق ص ٢٣ - ٢٤ . الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر - مرجع سابق ص ٨ .
٢ طارق البشرى - المسلمون والأقباط _ دار الشروق ط ٤ - ٢٠٠٤ - ص ١١ - ٣١

ثانياً : حالة مصر من الناحية السياسية الديمقراطية

تصوّر "البشري" لحالة مصر من الناحية السياسية الديمقراطية في فترة ما قبل ثورة ١٩١٩م، يتحدد في ثلاث خطوط أساسية كالآتي :

- حالة مؤسسات الدولة والمجتمع .
- حالة المؤسسة التشريعية .
- حالة المعارضة .

● حالة مؤسسات الدولة والمجتمع :

وضع "البشري" تصوّره لحالة مصر حين دخلها الإنجليز عام ١٨٨٢م، بأنها كانت في صورة دولة مكتملة الأركان، بمعايير الدولة الحضارية الحديثة، فكانت تملك جهازاً إدارياً وبرلماناً منتخباً، ووزارات ومصالح وإدارات، وجيشاً نظامياً حديثاً، وشرطة نظامية، وتقسيمات إدارية من مديريات "محافظات" ومراكز وأقسام ونظم إدارة محلية وبيروقراطية حديثة ونظم تعليم وقضاء، ووجد الإنجليز شعباً على درجة عالية من التوحد، يتمتع بقدر كبير من النضج السياسي،^١ صحافته، وجماعته السياسية وغير السياسية، وفوق ذلك له ثورته التي تمثل طموح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القرن التاسع عشر، وهي الثورة العراقية "ثورة مصر للمصريين" (١).

● حالة المؤسسة التشريعية :

وحدد تصوّره للمؤسسة التشريعية منذ أول برلمان أنشأه الخديوي إسماعيل وحتى صدور دستور ١٩٢٣م، بأنها كانت مجرد مؤسسة استشارية لا تحمل مضمونها أو مفهومها حقيقياً للسلطة التشريعية وجاء تصوّره للأشكال المتعددة "للبرلمان" في الآتي :

أول برلمان مصري منتخب عام ١٨٦٦م أنشأه الخديوي "إسماعيل" تحت اسم "مجلس شورى النواب"، لم يكن إلا تجميلاً لصورة نموذج نظام حكم فردي مطلق استبدادي، فقد كان مجلساً استشارياً من أعيان الريف لل مداولة معه في الشئون المالية الخاصة، وبالرغم مما توافر للمجلس من أسس التنظيم البرلماني المأخوذ من النظم الأوروبية الحديثة - من الناحية الشكلية- إلا أنه لم يظهر به أي معارضة منظمة ؛ باستثناء بعض الأصوات الشجاعة مع بداية الأزمة المالية، التي كانت تناقش المسائل الضريبية والري، وتطالب بإلغاء الضرائب المبالغ فيها التي أثقلت كاهل المواطنين، دون التعرض لأسس السياسات المتبعة، ولا لما تورط فيه الخديوي من ديون، وكانت اجتماعات المجلس سرية لا تداع، كما كانت الميزانية تعرضها الحكومة على المجلس بأية أرقام، ولا تحظى من المجلس بنظرة فاحصة،

^١ طارق البشرى - شخصيات تاريخية - دار الشروق ط١ - ٢٠١٠ ص ٦٣ - ٦٤ .

ويرى أن السبب في ضعف سلطات المجلس هو افتقار الحياة السياسية لوجود التنظيمات الحزبية القادرة على أداء دورها ووظيفتها في الحياة السياسية الديمقراطية، بالإضافة إلى أن هذا المجلس المنتخب، جاء في إطار نظام سياسي غير نيابي، طالما لم يُسمح له بالمشاركة في صنع القرار السياسي للدولة (١) .

بعد الغزو البريطاني للبلاد وفي إطار استراتيجية الاحتلال، التي رأت عدم الأخذ بالنظام النيابي، بدعوى أن استبداد الشرق لا يमित الحرية فقط، ولكن يجعل الأرض غير قابلة أصلاً لإنباتها، وأن المجلس النيابي لم يكن يمثل السواد الأعظم من الشعب، واقترح نظام مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ومجالس المديريات، وكلها هيئات شبه نيابية من حيث التشكيل، واستشارية من حيث الوظيفة، وتم إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في عام ١٨٨٣م - ويتألف الأول من ٣٠ عضواً، منهم ١٤ معينون والرئيس والباقي منتخبون عن المحافظات، ويتألف الثاني من أعضاء المجلس الأول فضلاً عن الوزراء و ٤٦ عضواً منتخباً على درجتين - لم يذكر "البشري" أن فيهما أى تغيير في المضمون عن سابقه ؛ حتى أُستبدل في عام ١٩١٣م بهيئة نيابية واحدة، أنشئت باسم : "الجمعية التشريعية" - وتتكون من ١٧ عضواً معيناً، و ٦٦ عضواً منتخباً على درجتين، ولها رئيس ووكيل معينين، ووكيل منتخب - ويبدو أن هناك نقلة موضوعية في أداء أعضاء المجلس وفي وعيهم بدورهم كممثلين عن الأمة في مجلس تشريعي في إطار الديمقراطية الليبرالية ؛ بالرغم من أن الجمعية لم تتجاوز سلطاتها سلفيها - باعتبارها هيئة استشارية، فكان ظهور دور سعد زغلول في هذا المجلس، والذي أصبح زعيماً للأمة ورمزاً للوطنية المصرية، حيث كان وزيراً في الوزارة وخرج منها، وشرح نفسه في دائرتين من دوائر القاهرة الأربعة، وفاز فيهما معاً، بتأييد من الحزب الوطني وحزب الأمة، وصار زعيماً للمعارضة الوطنية الديمقراطية .

كذلك ظهرت المعارضة داخل المجلس بزعامة سعد زغلول، واستطاعت أن تتصاعد بالعديد من المسائل العادية إلى مستوى القضايا السياسية والديمقراطية العامة ؛ إلا أن هذا المجلس لم يستمر إلا ٥ شهور فقط حيث ألغى بعدها، وذلك لاعتبارات قيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وفرض الأحكام العرفية (٢) .

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٠٨ .

^٢ نفس المرجع ص ١٠٩ - ١١٢ .

• حالة المعارضة :

ظهرت "المعارضة" في رؤية البشري، في صورة موجتين سياسيتين تفصلهما فترة ركود سياسي، ويؤكد فيهما على الظروف التي دفعت لظهور كل موجة منهما.

الموجة الأولى : جسدت أفكار "جمال الدين الافغاني" الذي تجمّع حوله نخبة من المصريين الوطنيين تصدّروا العمل السياسي، مع ظهور الصحف الوطنية الديمقراطية، ونشأت الجماعات السياسية المناوئة للخدوي والأجانب وعلى رأسها "الحزب الوطني القديم" . ومع تصاعد موجة الغضب ضد الإجراءات التي قام بها الخديوي إسماعيل من فرض ضرائب باهظة أثقلت كاهل الشعب، وكذلك تقليل ميزانية الجيش وتسريح عدد كبير من الضباط والجنود، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي أثارت غضب المصريين، وهو الأمر الذي دفع بحركة عصيان للجيش المصري ضد الخديوي، وهو ما دفع إلى التفاف كافة القوى الوطنية حولها، حتى أصبحت الحركة العربية تمثل كافة قوى المعارضة الوطنية، وحددت أهدافها عموماً على محورين : أحدهما : مطالب وطنية ضد زيادة النفوذ الأوربي الذي استشرى في الدولة ؛ حتى أصبح يؤثر على سيادة وإستقلال الإرادة السياسية والقرار السياسي للدولة، والمحور الثاني : مطالب بالديمقراطية وعدم انفراد الخديوي بالسلطة والمشاركة في القرار السياسي .

وقد جرت الأحداث بالحركة العربية شوطاً بعيداً، حيث وضعت دستور ١٨٨٢ الديمقراطي، والذي لم يُتَح له الاستمرار، حيث جاء إلغاء هذا الدستور ومجلس النواب، كنتيجة مباشرة لهزيمة الثورة واحتلال الإنجليز لمصر، ثم جاءت فترة ركود سياسي وحركي حتى أوائل القرن العشرين، لم تظهر فيها فعاليات في الاتجاه الوطني سواء لتحقيق الاستقلال أو لتحقيق الديمقراطية ؛ على إثر هزيمة "الحركة العربية"، وملاحقة أعضائها أمنياً (١) .

الموجة الثانية : ظهرت في بدايات القرن العشرين، مع ظهور نخبة جديدة من المصريين الوطنيين وجرائد معارضة وطنية، فكان إنشاء "الحزب الوطني" و"حزب الأمة" و"حزب الإصلاح" وذلك عام ١٩٠٧، وبدأت الحركة الوطنية تنمو سريعا مع ظهور التنظيمات النقابية والتعاونية، وعرفت البلاد إضرابات الطلبة والشباب والمظاهرات من أجل المطالبة بالدستور وكفالة الحريات وغير ذلك (٢) .

والملاحظة الهامة التي أشار إليها البشري في : تأثر الهيئات النيابية القائمة، بزخم وحرارة ووطنية الحركة السياسية وتنظيماتها، وقد عبّر البشري عنها بقوله : إن الانبعاث للحركة السياسية الجماهيرية، قد نضج على "الهيئات النيابية" القائمة،

^١ نفس المرجع ص ١٠٨ - ١٠٩ .

^٢ نفس المرجع ص ١١٠ - ١١١ .

هذا بالرغم من بقاء هذه الهيئات على حالها من نواحي : التنظيم والتشكيل والسلطات، ويُفسّر البشري هذه الظاهرة بأن العنصر الحاسم في تشكيل المعارضة الفعالة داخل البرلمان، لم يكن يتعلق بتشكيل الهيئات النيابية أو سلطاتها بقدر ما كان يتعلق بفاعلية المجتمع وتشكيله لجماعات سياسية نشيطة، وهذا العنصر هو الذي كان يدفع الهيئات البرلمانية للنشاط ويكسبها القدرة والفاعلية لأداء وظائفها الديمقراطية الحقة، ويشير البشري إلى أن هذا الأمر مُسلم به في الفكر السياسي، ذلك أن : ما يُكسب البرلمان سلطاته إزاء الأجهزة التنفيذية هو : ما تتمتع به من روابط موصولة بالرأي العام، وأن الرأي العام لا يكون قوة مؤثرة إلا بانتظامه في جماعات محددة" (١).

ثالثاً : ثورة ١٩١٩ و دستور ١٩٢٣ .

١ - ثورة ١٩١٩ :

ينظر البشري لثورة ١٩١٩م باعتبارها أحدثت ثلاثة تغييرات نوعية في المجال السياسي هي القوائم الثلاثة التي صنعت المناخ الملائم لنشأة الديمقراطية، ووضعت النظام السياسي لهذه الحقبة، وقد ترابطت وتساندت هذه القوائم الثلاثة لتشكل الإطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية على مدى الثلاثين سنة التالية وهي :

- تصريح ٢٨ فبراير : الذي أصدرته الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية عن مصر، ويعترف باستقلالها مع تحفظات تسلب الاستقلال من مضمونة .
- دستور ١٩٢٣م : الذي رسم نظاماً لحكم مصر ومؤسساته في إطار حركة صراع بين الملك والأمة التي يمثلها البرلمان .
- نشأة الوفد المصري : كتنظيم سياسي شعبي جامع يجاهد من أجل تحقيق الاستقلال التام لمصر (٢)

٢ - دستور ١٩٢٣م

حدد البشري تصوّره لفلسفة وضع دستور ١٩٢٣، باعتبارها المنطلق الفكري الذي صيغ على أساسه أحكام الدستور، وذلك في الآتي :

- أن الاستقلال وثيقة حصلت عليها مصر من الإنجليز، وأن سيادة مصر مصدرها إعلان الإنجليز لها .
- أن القوى السياسية التي منحها الإنجليز هذه السيادة تمثلت في كل من الملك والأمة .

^١ نفس المرجع ص ١١٠ .

^٢ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٩ .

- أن الدستور - بناءً على ما سبق - هو عقد بين الملك وبين الأمة، ولا يتم إلا باتفاقهما، وأن الحقوق مشاركة بينهما (١) .

من هذا المنطلق الفكري - وهو أن الدستور عقد بين الملك والأمة - صيغت أحكام الدستور، وجاء في مدلول هذه الصياغة التسليم بالوجود السياسي للملك، والاعتراف بالوجود السياسي للأمة، وهو ما ترتب عليه قيام الازدواج في الشرعية الدستورية بين هاتين القوتين، أي أن الشرعية أصبحت على محورين : محور الملك الحاكم الفرد التقليدي، ومحور الأمة الديمقراطي الجديد .

ومن الناحية العملية، يحسب البشري أن هذه الصيغة مثلت ميزان العلاقات بين الهيئة النيابية، وبين الملك، وأنها أظهرت صورة للصراع السياسي بين القوى الوطنية وقوى الاستبداد التقليدية (٢) .

وعلى الرغم مما أشار إليه البشري من أن مصر، لم تعرف قبل دستور ١٩٢٣م هيئة نيابية منتخبة لها مثل ما صار للبرلمان من سلطات، إلا أنه يرى أن هذا الدستور لم يحقق الصورة المثلى، وإنما رسم ميزانا للعلاقات بين الهيئة النيابية وبين الملك، حيث تمت صياغته في إطار يخلق أسباب الصراع السياسي للمستقبل، بين القوى الوطنية الديمقراطية - والتي سيمثلها الوفد داخل البرلمان - من ناحية، وبين قوى الاستبداد التقليدية ويمثلها الملك من الناحية الأخرى، وأن الدستور أقر في البداية، مبدأ الفصل بين السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" (٣) .

وقد وضع البشري تصوره لتشكيل السلطان "التشريعية والتنفيذية" كالتالي :

● السلطة التشريعية :

○ أقر دستور ١٩٢٣ بشأن "السلطة التشريعية"، بتكوين "هيئة برلمانية" من مجلسين :

- مجلس للنواب : يُنتخب أعضاؤه جميعاً بالاقتراع العام - وعلى أساس نائب لكل دائرة تتكون من ستين ألف ناخب، وتكون مدة عضويته خمس سنوات، وينتخب الأعضاء رئيس المجلس ووكيله من بينهم .

- مجلس الشيوخ : يتكون بالتعيين والانتخاب، لا بالانتخاب وحده، وتقتصر عضويته على طبقات محددة، تنحصر بنص الدستور في كبار الموظفين السابقين وكبار الملاك وأصحاب الثروات، وتكون مدة العضوية عشر سنوات، وقد دار خلاف داخل اللجنة في نسبة المعينين إلى نسبة المنتخبين من الأعضاء، لا نرى ضرورة لسرده .

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١١٢ .

^٢ نفس المرجع ص ٦٢ .

^٣ نفس المرجع ص ٦٦ .

○ المساواة بين المجلسين في سلطاتهما، فلكل منهما حق اقتراح القوانين واستجواب الوزراء، ولا يصدر قانون إلا بموافقة الأغلبية في كلا المجلسين، ولم يميز مجلس النواب إلا مسائل ثلاث :

١- له وحده حق طرح الثقة بالوزارة وإسقاطها .

٢- وله دون مجلس الشيوخ اقتراح القوانين الضريبية .

٣- وأن تعرض الميزانية على مجلس النواب أولاً .

○ خول الدستور للملك حق حل مجلس النواب دون الشيوخ، وكذلك التصديق على القوانين كشرط لإصدارها بعد موافقة البرلمان، وأن يكون له حق الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان، فلا تصدر بعد ذلك إلا بموافقة أغلبية الثلثين في كل من المجلسين، كما خول الدستور للملك حق إصدار المراسيم بين دورات الانعقاد (١) .

● السلطة التنفيذية :

جاءت نصوص الدستور بشأن السلطة التنفيذية لتشكل مشاركة بين الملك و الوزارة - التي يشكّلها ويُسَيطر عليها حزب الأغلبية في البرلمان - وهو الأمر الذي شكّل تناقضاً، يرى فيه البشري أنه تُرك للصراع مستقبلاً، لتحديد لمن تكون السلطة .

ففي حين نص الدستور على أن يتولى الملك السلطة التنفيذية بواسطة وزرائه، أوجب لنفاذ توقيعاته - في شئون الدولة - أن يُوقَّع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، أي وكان الملك يحتاج إلى تصديق من رئيس الوزراء والوزراء المختصين حتى يتمكن من إنفاذ قراراته، على أن يتحمل الوزراء مسؤولية تنفيذهم لأي أمر من أوامر الملك سواء كانت شفوية أو كتابية (٢) .

● تقرير مبادئ الحريات العامة :

فيما يختص بتقرير مبادئ الحريات العامة في الدستور، وأهمها حرية الصحافة، وحرية الاجتماع، فقد لاقى معارضة من صف الملك والاحتلال في إقرار هذه المبادئ، إلا أن الأمر انتهى باللجنة إلى تقرير أن : حرية الصحافة في حدود القانون، وأن الرقابة عليها محظورة، وأن إنذارها أو وقفها أو إلغائها إدارياً محظور أيضاً، ومؤدى هذا أنه لا سلطة على الصحافة، إلا للهيئة النيابية المنتخبة، التي تملك إصدار القوانين، وكذلك للقضاء المشرف على تطبيق القانون .

وإنهى الأمر بلجنة إعداد الدستور إلى تقرير حق المصريين في الاجتماع - لغير حاملي السلاح - وحظر حضور رجال البوليس اجتماعاتهم، وأنه لا ضرورة لإخطار البوليس بأي اجتماع، وأن الاجتماعات العامة خاضعة للقانون، بما يعني

^١ نفس المرجع ص ٦٦ - ٦٩ .

^٢ نفس المرجع ص ٦٩ - ٧٤ .

أيضاً أنه ليس هناك أي سلطان على الاجتماعات من قبل الدولة، إلا القوانين التي تصدرها الهيئة النيابية، والتي تطبقها المحاكم، إلا أنه قبل صدور الدستور، أضيف إلى البندين اللذين يقران حرية الصحافة والاجتماعات تحفظ - يرى البشرى أنه جاء بتدخل من الملك - وهو : إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي، وبرر هذا التقييد بأنه لتأمين المجتمع من خطر الدعوة إلى البلشفية (الشيوعية) () .

المطلب الثاني : خريطة القوى السياسية في المرحلة الاستعمارية

رسم البشرى خريطة القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في المجال السياسي المصري في الحقبة الاستعمارية، حيث صنف هذه القوى " فيما يبدو "، على أساس معيار الولاء للوطن، ووضع مؤشراً لهذا الولاء هو : أن يكون هدف هذه القوة السياسية من العمل العام - في المجال السياسي - هو تحقيق أمرين - اعتبرهما البشرى متلازمين - :

أحدهما : تحقيق المصلحة الوطنية والتي تتمركز حول السعى لتحقيق الاستقلال من الاحتلال البريطاني .

والآخر : السعى لإقامة نظام سياسي ديمقراطي .

وبهذا المعيار قسم البشرى القوى السياسية إلى تيارين رئيسيين :

- التيار الأول : تيار الحركة الوطنية الديمقراطية، ويتمثل أساساً في "الوفد" .
- التيار الثاني : التيار الموالي للإستعمار والمتعاون مع الملك "مؤسسة السراي" .

وكان هذان التياران الرئيسيان يتبَيَّان المذهب الليبرالي، ثم ظهرت تيارات سياسية جديدة متأخرة عن هذين التيارين الليبراليين وهي : تيار الإسلام السياسي، والتيار الماركسي والتيار الاشتراكي، وبالرغم من أن هذه التيارات تصنف - بالطبع - ضمن تيار الحركة الوطنية ؛ إلا أن البشرى وضع هذه التيارات في بند منفصل، تحت عنوان : الإتجاهات الجديدة في الحركة الوطنية - وذلك لاختلاف الأيديولوجية التي تتبناها كل منها عن الأخرى، أو عن التياران الرئيسيان المنوه عنهما، ومن ثم فإن بنود الخطوط الرئيسية لخارطة القوى السياسية التي رسمها البشرى كالآتي :

- الاحتلال البريطاني .
- الملك "مؤسسة السراي" .

- تيار الحركة الوطنية الديمقراطية .
- التيار الموالي للاستعمار والمتعاون مع الملك .
- قوى أخرى "الاتجاهات الجديدة في الحركة الوطنية" .

١. الاحتلال البريطاني :

حدد البشري تصويره لوضع الغزاة المحتلين لأرض المحروسة، في الخطوط الآتية :

- أن غزو الجيش البريطاني لأرض المحروسة جاء بناءً على طلب الخديوي توفيق، لمعاونته في القضاء على حركة الجيش المصري بقيادة عرابي وعصيانها لسلطانها، واستعادة سيطرته على البلاد، وقد نجح الجيش البريطاني في احتلال أرض المحروسة بعد انتصاره على الجيش المصري في موقعة التل الكبير في ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ م .

- أن سلطة الاحتلال منذ ذلك التاريخ أصبحت - كحقيقة تاريخية - هي السلطة المهيمنة على مقاليد الحكم ومقدرات البلاد والعباد على أرض المحروسة . وقد أصدر الخديوي قراراً بتسريح الجيش المصري فور الاحتلال البريطاني (١) . ثم كان حضور اللورد "دفرين" مندوب بريطانيا إلى مصر بعد الاحتلال بشهرين، لوضع قواعد وأسس استراتيجية الغزاة لتحقيق مصالحهم على أرض المحروسة، مع إحكام السيطرة والهيمنة عليها، والتي جاء فيها : إعادة إنشاء الجيش المصري من قوة صغيرة تتكون من ٦١٤٧ عسكرياً من الضباط والجنود، وتعيين قيادات الجيش المصري من الإنجليز، وأن تصبح مهمة الجيش : حماية الأمن الداخلي، بالإضافة إلى إنشاء قوة جندرية "شرطة" تبلغ ٥٦٥٠ نفراً . كذلك لم ينصح "دفرين" بأن تتولى بلاده حكم مصر وإدارتها مباشرة، لئلا تثير سخط المصريين وتتعرض للدسائس، ونصح بأن يُكتفى بأقل قدر من السيطرة، مع بقاء جيش الاحتلال الإنجليزي ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين في المصالح "الهيئات والأجهزة الحكومية"، على أن يحكم المصريون أنفسهم في ظل هذه الصداقة !! (٢) .

- إعلان الاحتلال الحماية على مصر في عام ١٩١٤م، بعد قيام الحرب العالمية الأولى، وإصدار بعض الإجراءات لزيادة إحكام السيطرة والهيمنة على البلاد - مثل : إعلان الأحكام العرفية، وعزل الخديوي عباس حلمي، وإحلال السلطان حسين كامل محله، ثم السلطان فؤاد - جعل مصر دولة

^١ نفس المرجع ص ٢٥ .

^٢ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - ص ٧ .

تحت الحماية بصورة رسمية ؛ حتى قامت ثورة ١٩١٩م، حيث أُجبر الاحتلال على إصدار لائحة ٢٢ فبراير ١٩٢٢م، التي وضعت صيغة جديدة تحدد العلاقة بين الاحتلال ومصر.

٢. الملك "مؤسسة السراي" :

ينظر البشري إلى مؤسسة السراي باعتبارها مؤسسة سياسية، يقوم على رأسها الملك، وأنها استقطبت لصفها فئة كبار الأغنياء من ذوي الأصلين التركي والجركسي - اللذين ساهما كرومر بفئة الذوات - ومع ثورة عرابي، أدركت "السراي" بأنه لا بقاء لها في حكم مصر ؛ إلا بمعونة جيش أجنبي محتل، يحمي بقاءها، ويتخذها رأس حربة له ضد الشعب، وقد سارت الأحداث بمؤسسة السراي - "الملك" - كما هو منه عنه (١)

٣. تيار الحركة الوطنية الديمقراطية .

يُفسر البشري اعتلاء "حزب الوفد" ليصبح الممثل لتيار الحركة الوطنية المصرية بدلا من الحزب الوطني بسبب الضعف الشديد الذي أصاب الحزب الوطني في نهاية الحرب العالمية الأولى ؛ نتيجة لما ناله من ضربات أمنية، وغياب زعيم الحزب محمد فريد بنفيه خارج البلاد .

• حزب الوفد :

ينظر البشري إلى حزب الوفد الذي نشأ في ثورة ١٩١٩م، باعتباره الممثل لتيار الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية الذي يسعى لتحقيق مصالح الشعب الوطنية - والتي يرى أنها تتمحور حول تحقيق الاستقلال والديمقراطية، بتحرير الشعب المصري من الاحتلال والحكم الفردي المستبد للملك - وأنه المعبر عن مطالب الثورة، التي حددها البشري أيضاً في الاستقلال والديمقراطية، وقد كسب تأييد ودعم الجماهير، والتزم في جهاده لتحقيق أهدافه بالأسلوب السلمي، في إطار النظام السياسي الذي أرسى قواعده دستور ١٩٢٣م .

ويرى البشري : أن الوفد كان - تنظيماً وفكراً وأهدافاً ووسائل - أكثر الصيغ الملانمة من الناحية التاريخية، بالنسبة للكتلة العريضة من الجماهير ومن الرأي العام، وأنه كان قادراً - تنظيماً وفكراً - على استيعاب النشاط الحر للكتلة الأساسية من الجماهير ذات الأثر في الأحداث السياسية .

ويرى البشري : أن الديمقراطية وإرادة الشعب في اختيار من يمثله في مؤسسات الحكم "البرلمان والحكومة" تتحققان وجوباً وعدماً مع "الوفد" . وذلك إما بفوز الوفد - بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله الحكومة - أو هزيمته، بمعنى : أن فوز الوفد بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله للحكومة، هو الأمر الطبيعي والنتيجة

المنطقية، طالما تحققت النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، ومن ثم تتحقق الديمقراطية وإرادة الشعب . أما غير ذلك من هزيمة الوفد، وفوز غيره من الأحزاب الأخرى، فيعني عدم النزاهة والتزوير في العملية الانتخابية أو تدخل إرادة الملك وإرادة سلطة الاحتلال في تعيين حكومة لا تمثل إرادة الأمة (١) .

٤ . التيار الموالي للإستعمار والمتعاون مع الملك :

يضم هذا التيار - في رؤية البشري - القوى السياسية التي تعاونت مع سلطة الاحتلال البريطاني ومع الملك، ولم تجد غضاضة في تأييد نظام الحكم الفردي المستبد للملك، وأن هذا التيار كان يُعبّر أساساً عن مصالح طبقة كبار ملاك الأرض والرأسماليين، ويُمثل في عدة أحزاب سياسية أهمها "حزب الأحرار الدستوريين"، بالإضافة لأحزاب انشقت من حزب الوفد مثل "السعديين"، و"الكتلة السعدية"، وأحزاب أنشأها الملك مثل "الاتحاد والشعب" وكلها أحزاب ليبرالية، وأن هذه الأحزاب كانت تقتقد إلى قواعد شعبية، ومن ثمّ عدم استطاعتها منفردة أو مجتمعة أن تحرك أي كتلة جماهيرية ؛ ولكنها كانت تستمد وجودها من مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن ومن وجود قوات الاحتلال بطريق غير مباشر ومن بعض ملاك الأرض والرأسماليين .

ولما كانت جميع هذه الأحزاب تتشابه طبيعتها وأهدافها السياسية، فأنا سوف نقتصر على بيان أهم هذه الأحزاب، وهو "حزب الأحرار الدستوريين" (٢) .

• حزب الأحرار الدستوريين :

ينظر "البشري" إلى رجال حزب الأحرار الدستوريين، باعتبارهم الذين طالبوا بالاستقلال الشكلي فقط سنة ١٩١٨ م، ثم ساهموا في إنشاء الوفد الذي دَعَمته ثورة ١٩١٩م بحركة التوقعات التاريخية للمطالبة بالاستقلال، وأنه لما خرج مطلب الاستقلال من أيديهم، خرجوا من الوفد لتعارض المصالح والأهداف، وشكلوا حزب الأحرار الدستوريين .

والحزب كان تجمعاً لكبار ملاك الأرض المتحالفين مع الإنجليز سياسياً والمربطين بهم اقتصادياً، باعتبارهم "منتجو القطن" الذي تشتريه مصانع بريطانيا، وتُمثل هذه المجموعة أو الحزب حركة كبار الملاك المصريين الهادفين للمشاركة في الحكم مع السراي، والمتحالفين مع الإنجليز لتحقيق هذا الهدف .

ويشير البشري كيف أن رجال هذا الحزب كانوا يتصورون أنفسهم أصحاب البلد بمنطق عمد الريف، وأنهم الممثلون الطبيعيون للأمة، وأنهم في نظر أنفسهم أصحاب المصلحة الاجتماعية بغير منازع، ولما كانوا قد تمرسوا في العمل

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٩ . وتاريخ الحركة السياسية في مصر - مرجع سابق ص ٩٩ .

^٢ تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ٨٤ - ٨٨ .

السياسي، وكانت لهم ثقافتهم وروابطهم بجهاز الدولة وعلاقاتهم بالإنجليز ؛ فقد وجدوا أن لديهم القوة والجدارة والحق في الولاية (١) .

٥. قوى أخرى واتجاهات جديدة في الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ - جماعة "الإخوان المسلمون" :

أهم خطوط رؤية البشري لجماعة الإخوان فيما يخص موضوع البحث جاءت في ثلاثة خطوط :

- نشأة جماعة الإخوان .
- منهج جماعة الإخوان في العمل السياسي .
- الغموض في الفكر السياسي الإخواني .

• نشأة جماعة الإخوان :

نشأت جماعة الإخوان عام ١٩٢٨م، كجمعية دعوية تتعلق بنشاطها الدعوي بالوعظ الديني، واستثارة المشاعر الإسلامية ضد التحلل الأخلاقي، والعمل بسنة الرسول الكريم ﷺ . وبدأ دخول الجماعة في المجال السياسي عام ١٩٣٦ م، من المدخل الدعوي، من مبدأ "شمولية الإسلام"، باعتبار أن السياسة هي أحد مجالات الحياة التي نظمها المنهج الإسلامي، وجاء تصدى الجماعة للمسائل السياسية - في تلك الفترة - من خلال الدعوة لجملة من المبادئ السياسية العامة مثل مهاجمة الحزبية والزعامة .

أما الظهور السياسي السافر للجماعة فقد جاء عام ١٩٣٨ م، بعد أن بلغت الجماعة الانتشار الملائم - من وجهة نظر حسن البناء، وحيث بلغت ثلاثمائة شعبة - كي تنتقل الجماعة من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوبة بالنضال والأعمال (٢) .

■ منهج جماعة الإخوان في العمل السياسي :

أكد "البشري" على أهمية ما أوضحه الشيخ البنا لمنهجه في العمل السياسي في أحد المقالات التي وجهها إلى جماعته وفيها : "أنهم لم يكونوا في الماضي يخاصمون أي حزب أو هيئة، ولا ينضمون إليه، أما الآن فلن يكون هذا الموقف السلبي هو الموقف المناسب، بل سيخاصمون هؤلاء جميعاً : "الأحزاب ورجال السياسة" في الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة ؛ إن لم يستجيبوا لكم . واختتم المقال : وإن لنا في جلالة الملك المسلم أيده الله أملاً" (٣) . ويلقى الضوء

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٤٨ - ٤٩ .

^٢ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣- مرجع سابق ص ١٠٩ - ١١٣ .

^٣ نفس المرجع ص ١١٤ .

على مبدئين في منهج الإخوان المسلمين - واللذان كانا قد تقررا ضمن قرارات المؤتمر الثالث للأخوان عام ١٩٣٥م يرى أنهما مبدئين خطيرين :

الأول : على كل مسلم أن يعتقد في أن هذا المنهج - "منهاج الإخوان المسلمين" - كله من الإسلام، وأن أي نقص منه، نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة .

الثاني : كل هيئة تحقق بعملها ناحية من نواحي منهاج الإخوان المسلمين، يؤيدها الأخ المسلم في هذه الناحية، ويجب على الإخوان المسلمين إذا أيدوا هيئة ما من الهيئات، أن يستوثقوا أنها لا تنتكر لغايتهم في وقت من الأوقات، على أن يتخلى - الأخ المسلم - لأي هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها في مصلحة الدعوة، خاصة إذا أمر بذلك .

خطورة المبدأ الأول - في رؤية البشري - تتمثل في أن الجماعة تُصادر به الدين لمصلحتها، بما يجعلها لا تصبح مجرد جمعية مثل غيرها من الجمعيات التي تحاول تطبيق الدين ؛ ولكن بامتلاكها المنهج الذي هو وحده "الإسلام الصحيح"، وهو ما ينفي ذلك عن غيرها، علاوة على أن تنظيم الجماعة هو تجسيد للإسلام والمؤسسة المهيمنة عليه، ومن ثم، فإن من لم يوالي جماعة الإخوان ؛ يصبح خارجاً عن الإسلام ذاته !!.

وأن خطورة المبدأ الثاني، تأتي من اقتصار ولاء عضو الجماعة على جماعته فقط، ومن ثم، فإن تأييده لأي هيئة يكون في الناحية التي تراها الجماعة فقط، مع تأكيد الحرص على الاستقلال والذاتية للجماعة، وألا يحترم الإخوان إلا أهداف جماعتهم، ويؤكد البشري على أن المبدأ الأول يسعى للسيطرة على الإسلام، لا للاتصاف به فقط، وأن في المبدأ الثاني ما يوضح أن الإخوان كتنظيم سياسي يسعى لاحتواء الإسلام بوصفه ديناً (١) .

■ الغموض في الفكر السياسي الإخواني :

قدّم البشري تحليلاً موضوعياً عن طبيعة الغموض في الفكر السياسي الإخواني يستخلص منه، أن البشري لا يوحى فقط بأن الغموض كان سمة رئيسية محورية في الفكر السياسي الإخواني ؛ ولكن أيضاً بما يؤكد أنه تم توظيفه ليكون أداة من أدوات العمل السياسي الإخواني، فالغموض - في رؤية البشري - كان عنصراً رئيسياً من مكونات الفكرة الأساسية لجماعة الإخوان، حيث يكمن في ماهية الجماعة، وفيما إذا كانت طريقة صوفية، أم جمعية خيرية، أم مؤسسة اجتماعية، أم حزب سياسي؟! (٢) .

^١ نفس المرجع ص ١١٩ .

^٢ نفس المرجع ص ١٢٠ - ١٢١ .

ولما لم يجد البشري أن ما قدمه الشيخ البنا قد أزال الغموض، حين قدّم شرحاً لمبادئ الإخوان، وذلك فيما قاله : "نحن مسلمون وكفى، منهاجنا منهج رسول الله ﷺ وكفى". كذلك فيما شنّه من هجوم - بعدما بدا له أنه قدّم شرحاً وافياً - على كل من كان يريد الاستفسار عن ماهية الجماعة بأنه : "إما غير دارس للإسلام، وإما مريض القلب سيء الظن غير سليم القلب، وأنه .. إلخ". وعُلّق البشري على هذا الكلام بأن الهتاف القوي والاتهام الحاسم ليسا كافيين في الإيضاح، فإذا كان الإسلام واضح المعالم مقارنة بالأديان الأخرى، وأنه واضح كذلك بالنسبة لجمعية دينية هدفها توعية وإرشاد المسلمين إلى صحيح الدين، فإن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بالدعوة السياسية سواء بشأن نظام الحكم والسلطة ومؤسسات الدولة والإضراب وغير ذلك، مما يحتاج إلى الكثير من التفصيلات والإيضاحات^(١).

حتى إذا ما جاء مؤتمر الإخوان عام ١٩٤١م - أي بعد ثلاثة عشر عاماً من إنشاء الجماعة - ليقرر ماهية الجماعة بأنها : "دعوة سلفية، طريقة صوفية، هيئة سياسية، جماعة رياضية، رابطة علمية ثقافية، شركة اقتصادية، فكرة اجتماعية". ثم ما أضافه المرشد بقوله : أيها الإخوان، أنتم لستم جمعية خيرية، ولا حزباً سياسياً، ولا هيئة موضوعية الأغراض ومحدودة المقاصد، ولكنكم روح جديد، ونور جديد، وصوت داو". كل ذلك لم يزد الغموض؛ إلا غموضاً في رأي البشري، وأنه لم يحدث أن حظى تنظيم من قاداته بهذا القدر من الأحاديث، والإيضاحات والتفسيرات التي تدور حول طبيعته وماهيته، فتزيد الأمر غموضاً، كما حدث بالنسبة للجماعة، ومن ثم - كأمر منطقي - فقد ترتب على هذا الغموض، غموض آخر يتعلق بطبيعة الدعوة، فيما إذا كانت سياسية أم دينية؟^(٢)، حيث أشار إلى ما ذكره الشيخ البنا في عام ١٩٣٨م في مقال له : ليس هناك شئ اسمه دين وشيء اسمه سياسة، وهي بدعة أوربية، كذلك أنكر على الإخوان أنهم سياسيون حزبيون، ولكنه اعترف بأنهم سياسيون يعتقدون أن القوة التنفيذية جزء من تعاليم الإسلام^(٣).

ويوضح البشري أيضاً كيف أن ما أعلنه المرشد من أن الإسلام عبادة وقيادة، دين ودولة، روحانية وعمل، صلاة وجهاد، طاعة وحكم، مصحف وسيف، قد أعطى الحق للجميع في التساؤل : فيم سيستعمل السيف؟ وإلى صدر من سيوجه؟ وما الهدف من وصول الجماعة إلى الحكم والسيطرة على الدولة؟ ومن سيكون الحاكم وقتها؟ وأن خطورة هذا الكلام، في أنه ليس مجرد رأي يلقيه أحد الكتاب، ولكنه موقف لتنظيم يستطيع أن يمسك بالسيف^(٤).

^١ نفس المرجع ص ١١٨.

^٢ نفس المرجع ص ١٢٠.

^٣ نفس المرجع - نفس الصفحة.

^٤ نفس المرجع ص ١١٨.

ويعلق البشري على مبدأ الغموض، بأن غموض الأهداف والمناهج يفقد الآخرين القدرة على المحاسبة، ويحيل صاحب الدعوة من عامل ملتزم بتحقيق فكرة ما، إلى صاحب لهذه الفكرة، يدور بها حيث شاء، ويستتر في خفائها حركته وبواعثها، ولا يكون للآخرين إزاءه إلا الطاعة أو الخروج عليه، وكذلك يدفع الغموض إلى إلقاء الآراء والمبادئ المتعارضة، التي تشيع اللبس، ومن ثم يمكن الاختيار منها حسب المشيئة بغير التزام، في حين أن المنهج الواضح ليس معياراً للعمل فقط، ولكن معياراً للمحاسبة وللرقابة أيضاً ؛ حتى يكون غموض الفكر لازماً لإنطلاق السلطة الشخصية، التي تعتمد على حرية العمل والتصرف، ويقتضى ذلك انتفاء المحاسبة وإمكاناتها^(١).

ويكشف البشري عن الأسلوب الديكتاتوري الذي اتبعه الشيخ البنا داخل الجماعة، بما يوحي بأن هذه الديكتاتورية جاءت كأمر طبيعي نتيجة تأصيله لمبدأ الغموض في الفكر الإخواني، حتى أن جميع سلطات التنظيم في يده لا يبدو أنه كان أمراً مثيراً للاعتراض لدى الجماعة، وأنه لم يكن غريباً عن منطق الدعوة، أن الإخوان كانوا يبايعون على السمع والطاعة، فيصبح هو المهيمن بذاته على أفرادها، ويصير كل عضو ملتزماً أمامه بالطاعة الكاملة، وذكر مما جاء في رسالة التعاليم ما يلي : الثقة بالقائد والإخلاص والسمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره^(٢).

ب - التيار الاشتراكي الماركسي :

○ ذكر "البشري" تاريخ نشأة وظهور الحركة الماركسية المصرية كان في شتاء ١٩٤١ - ١٩٤٢ م ، وذلك من خلال الحلقات الماركسية التي كانت نواة الحركة الشيوعية في مصر، وبلغ عددها عشرين مجموعة متغيرة الأسماء والنشرات^(٣).

○ ويعدّ البشري التيار الماركسي، اتجاهاً سياسياً متكاملًا في الحركة الوطنية يمثل عنصراً جديداً في الفكر والكفاح السياسي، أساسه الربط بين الهدف الوطني والهدف الاجتماعي، وبين الاستعمار وبين الفئات المستغلة الطاغية وهي أقلية ضئيلة من سكان مصر، وينظر إلى معركة الاستقلال السياسي في إطار فكرة الصراع الطبقي في المجتمع، ويحاول أن يربط حركة التحرر المصرية بحركات التحرر في العالم وبالحركات الاشتراكية^(٤).

○ حدد البشري الأهداف السياسية للتيار الماركسي فيما ذكرته صحيفة "الفجر الجديد" الماركسية، في مطلبين أساسيين للكفاح الشعبي هما : "الاستقلال"

^١ نفس المرجع ص ١٢٩ .

^٢ نفس المرجع ص ١٣٠ - ١٣٣ .

^٣ نفس المرجع ص ١٥١ - ١٥٣ .

^٤ نفس المرجع ص ١٤٩ - ١٥٠ .

و"الديمقراطية"، إلا أنها حاولت أن تفرغ فيهما محتوى متميز يتعلق بالمضمون الاجتماعي لهما، وذلك ببيان الطبقات والفئات الاجتماعية التي تؤيد أو تعارض أياً من هذين المطلبين، وبيان المصالح الاجتماعية والاقتصادية لكل من هذه الطبقات والفئات، وطفقت الصحيفة تدعو إلى النظر في السياسة على أساس المصالح الاقتصادية للطبقات المختلفة، وتحاول الكشف عن العلاقة بين المشكلات الاقتصادية، وبين مواقف هذه الطبقات، وأنه في مقال آخر ذكرت الصحيفة أن أكبر عدو وأخطره للديمقراطية في مصر هو الاستعمار الأجنبي، بحسبان أن جوهر الاستعمار هو استغلال ثروة مصر القومية، وأن مفاد الديمقراطية هو التوسع في التعليم، ورفع مستوى المعيشة، ومكافحة الأمراض . مما يقتضى أن تضع الدولة يدها على الاحتكارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي، وهاجمت الأحزاب التقليدية، التي تتجادل حول معنى للحرية يفتقد النظرة الوطنية الشاملة، التي تربط بين الحرية والتحرر من الاستعمار ورفع مستوى المعيشة، وتكررت أن من يعاونون الديمقراطية هم فضلاً عن أصحاب المصالح الاستعمارية "الأجانب" في مصر والرجعيون المصريون من كبار المالين وأصحاب الأملاك الزراعية الضخمة، لارتباط مصالحهم بالاستعمار، ولخوفهم من حركة الشعب في ظل الديمقراطية^(١).

المطلب الثالث

الهيكل الاجتماعي و القيم السياسية السائدة

أولاً : الهيكل الاجتماعي والطبقات الاجتماعية

حدد البشري رؤيته للهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري بأنه كان ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين، بالإضافة إلي طبقة وسطى صغيرة بين الطبقتين الرئيسيتين كالآتي :

- ١- طبقة أرستقراطية، تتكون من كبار ملاك الأرض الزراعية وكبار الرأسماليين .
- ٢- طبقة العمال والفلاحين، من الفقراء والمعدمين وتمثل الغالبية العظمى من المجتمع المصري .
- ٣- طبقة وسطى، وتتكون من فئات مختلفة من الأفندية الذين تخرجوا من المدارس والكليات الحكومية من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم علاوة على فئات أخرى مثل صغار التجار والحرفيين وغيرهم، وهي طبقة ميسورة الحال .

كذلك وأن أجهزة الدولة لم تكن ببعيدة عن التقسيم الطبقي في المجتمع، باعتبار أن العاملين في جهاز الدولة هم جزء من الوضع الطبقي في المجتمع، ومن ثم فإن مشكلاتهم هي نفس مشكلات البلد، والنتيجة أن الانقسام الطبقي في المجتمع أصبح يقابله انقساماً طبقياً في جهاز الدولة، وكان المبدأ الفاصل والقاطع في هذه القضية هو التمييز والتفرقة بين المستويات الكبيرة والصغيرة منها، وهو المبدأ الذي شق جهاز الدولة إلى حاكم ومحكوم، وقد ظهر ذلك في الاضطرابات التي شملت تلك الفئات الكادحة والمظلومة من عمال وفلاحين ومعهم صغار الموظفين (١) .

وأشار البشري إلى طبيعة الاستعمار الاقتصادية، وتأثيرها الطبقي على المستعمرات، وكيف أن إظهار هذه الحقيقة، جاء على يد "لينين" في كتابه من أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية، وقد ذكر البشري أن من أهم أسباب عدم إدراك الحركة الوطنية للأساس الاقتصادي للاحتلال كمضمون كامل هو ضعف انتشار الفكر الاشتراكي الذي بلور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وأنه بالرغم من أن بذور الوعي بالجانب الاقتصادي للاستعمار^٢ بدأت في الظهور منذ "مصطفى كامل" و "محمد فريد"، وذلك بالكشف عن نشاط البنوك والشركات والمنشآت الاقتصادية الأجنبية، وما كانت تمارسه من استغلال للفلاحين والعمال والحرفيين،

^١ نفس المرجع ص ٢٩٢ .

^٢ نفس المرجع ص ٧٥ .

ويجد مظهره في حركة إنشاء النقابات الزراعية والعمالية وقتها وغيرها، كما ظهر في تأثر بعض الكتاب بالمذاهب الاشتراكية، وكان الاستغلال الاقتصادي واقعاً ملموساً كما كان للمنشآت الأجنبية وجوداً مادياً محسوساً .

على أن، فكرة الصراع الطبقي في المجتمع المصري، لم تظهر بوضوح في ممارسات الحياة العملية في حركة المجتمع، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك مع زيادة الوعي الجماهيري، حين أدركت الجماهير أن الاستعمار ليس مجرد احتلال عسكري، بل وضع لهم أنه استعمار اقتصادي في الأساس، ومن ثم لم تعد القوى المحلية المرتبطة به في نظرهم، مجرد تجمع من عناصر خائنة خارجة عن الأمة، بل هي طبقات ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية به (١) .

ويشير البشري إلى أنه كيف ركزت الصحف الماركسية على أسماء كبار الرأسماليين وأساليب الاستغلال الرأسمالي، وصلات هؤلاء بالسياسة ورجال الأحزاب، وذلك إظهاراً للصلة بين السياسة والاقتصاد، وللطابع الطبقي للدولة، وكانت الصحف الماركسية تحتشد بالأخبار القصيرة والتعليقات الحزبية التي تحمل وجهة نظر جديدة للحياة السياسية والفكرية، وتحمل موقفاً جديداً بالنسبة لأي من قضايا الحياة والمجتمع، محاولة بذلك أن تضع مشكلات الشعب الكادح أمام جماهيره، لتكون منطلقاً للتفكير ومقياس الحكم في الاقتصاد والفلسفة والسياسة والأدب، مما كان له أثره في تطور الفكر السياسي (٢)، وجاء ذلك مع زيادة تأثير الحركة الماركسية في توعيتها للعمال والفلاحين - كما يرى البشري - فقد ظهرت موجات من الاضطرابات الكبيرة في صفوف العمال، وما شهدته عام ١٩٤٧م كان من أكبر هذه الاضطرابات، وفيها إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة - أكبر هذه الإضرابات - وامتدت الاضطرابات إلى عمال الحكومة وموظفيها، ومنها عمال المرافق كموظفي البرق، ثم المدرسين الذين أضربوا عن تصحيح أوراق الامتحانات ثم ما كان من إضراب رجال الشرطة في أبريل ١٩٤٨م - وهو الحدث الأكبر الذي أصاب الدولة في الصميم - فكان حدثاً عميق الدلالة - كما يرى البشري - فيما كشف عنه من تشقق لجدران النظام السياسي وأذرعه بالإنهيار، حتى إذا ما قطعت أحداث حرب فلسطين منذ مايو ١٩٤٨ هذا السياق، عادت موجة الاضطرابات للظهور في سنتي ١٩٥٠، ١٩٥١ م، وصحبته بعض حركات القلاقل في الريف بين الفلاحين في عدد من القرى .

وأشار البشري كيف كان موقف الدولة، من الخلاف بين مصالح أصحاب المصانع وملوك الأرض، أو في الصراعات التي تتمثل في الاضطرابات التي تقوم بها تلك الفئات للمطالبة بحقوقها من أرباب العمل ؛ في اتخاذها موقفاً منحازاً

^١ نفس المرجع ص ٧٦ .

^٢ نفس المرجع ص ٣٠٠ .

وحاسماً ضد العمال، حتى ظهرت الدولة - كما يقول البشري - درعاً حديدياً واقياً للأسمالية (١) .

وعرض البشري بعض المواقف التي توضح تأثير الطبقة، على ممارسات وسلوكيات أفراد المجتمع المصري، بما يكشف البعد الاجتماعي والسياسي والإنساني في هذه المواقف، وسنقتصر على عرض إحدى هذه المواقف وهو : مشهد النطق بالحكم في قضية اغتيال السردار، وكان الاتهام في القضية يجمع بين متهمين من كلا الطبقتين، وحين تلى الحكم ببراءة "ماهر والنقراشي"، وهما من الطبقة الأرستقراطية، وإعدام محمد فهمي وهو من طبقة الرعاع المعذمة، ضجّت القاعة -وكان أغلبها من حزب الوفد- بالتهليل والرقص والتصفيق والهتاف بحياة العدل، ومحمد فهمي لم يكلمه أحد بكلمة واحدة من زملائه ولا من المشاهدين، بل تمتد الأكف لتصافح المبرنين من قادة الوفد !!.

ويعلق البشري على هذا الموقف بأنه لا شك أن موقفاً مثل هذا الموقف، يمكن فهمه بالمقاييس الطبقة، لا بالأحكام الإنسانية العامة، وإلا ظلمنا الوفد وتاريخنا كثيراً !! . ويضيف البشري بأن ما يُعَدُّ حكماً على الموقف أن الوفد في هذا الوقت البعيد بهذه القيادة وبهذا التمثيل الطبقي كان قوة تقدمية يرتبط تطور المجتمع بنجاحه، وأن براءة "ماهر والنقراشي"، كانت نجاحاً سياسياً منجزاً، وكان " محمد فهمي " وما يمثلته القرى الحقيقى للتطور الذي يبذل كل شيء حتى الروح، ولم يظفر بكلمة عراء، ولا فهم لغة المحاكم في الدفاع والاثام، إنما كافح ثم أعدم وسط التجاهل والزغاريذ . وفي ذلك يقول للبشري: عندما يغيب عن الفرد الفهم العلمي للعلاقات الطبقة في المجتمع، لا يبدو واضحاً أفق التطور للمستقبل، وتصبح صورة الماضي هي الرصيد الوحيد لديه لأمل التحرر (٢) .

ثانياً : القيم الثقافية والمثاليات السياسية السائدة

نستطيع أن نستنتج القيم الثقافية السياسية التي يرى "البشري" أنها كانت سائدة في تلك الحقبة - والتي تشمل "العادات والتقاليد والقيم السائدة" نحو النظام السياسي، والتي تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم - بأن القيم السياسية السائدة للثقافة السياسية في المجتمع المصري في تلك الحقبة . كانت تستند على قيم الثقافة الإسلامية ؛ باستثناء نخبة صغيرة من المجتمع قد تبنت الثقافة الغربية، واقتصرت في غالبيتها على

١ نفس المرجع ص ٢٨٩ - ٢٩١ .

٢ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٨٢ .

الطبقة الأرستقراطية والقلّة الباقية من الطبقة المتوسطة، وهي التي تلقت تعليمها منذ التّشكّل في مدارس تقوم على المنهج الغربي^(١).

ولما كانت، الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري، قد تبنّت الثقافة الإسلامية، حيث كان يتلقّى غالبية المصريين قسطاً من التعليم الإسلامي من خلال الكتاتيب في الجوامع، وعدد قليل كان يتلقّى تعليمه في المدارس الدينية للأزهر؛ فإنه يمكننا أن نستنتج أيضاً مما أورده البشري في عبارة "لطف السيد": إن السلطة الشرعية هي سلطة الخديوي والسلطة الفعلية هي سلطة الإنجليز^(٢) - في المسكوت عنه - دلالة سياسية بإعتبار أن هذه العبارة كانت تُسوِّغ فكرة شرعية الطاعة للحاكم وأولى الأمر في الثقافة الإسلامية التقليدية، والتأكيد على الخضوع للحاكم الخديوي، وعدم الثورة عليه رغم تبعيته لسلطة الاحتلال الإنجليزي، رغم ما لحقه من عار وخيانة جرّاء تعاونه مع سلطة الاحتلال وأنه امتداد للخديوي توفيق الذي استدعاهم لغزو البلاد، رغم كل ذلك فإنه صاحب السلطة الشرعية !! . وهناك أيضاً دلالة سياسية أخرى، في ثورة ١٩١٩م حين ثارت الجماهير المصرية على الاحتلال الإنجليزي كان هدفها الاستقلال، الأمر الذي يكشف عن رسوخ القيم والمثل العليا للثقافة المصرية، والتي نواتها الصلبة الإسلام والتي ترفض فكرة الخضوع للغزاة المستعمرين وعدم الثورة عليهم، في نفس الوقت لم تنادي الجماهير بعزل "الخديوي".

ثم كان لوصول بعض الأفكار الاشتراكية الماركسية وما كان لها من أثر في توعية الجماهير، وذلك اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، ما أضاف إلى ثقافة الجماهير، أفكاراً جديدةً من منبع جديد خلاف منبع الدين .

^١ طارق البشري - الحوار الإسلامي العلماني - دار الشروق ط٣ - ٢٠٠٦ ص ١٦ - ٢٠ .

^٢ دراسات في الديمقراطية المصرية مرجع سابق - ص ١١٠ .

المبحث الثاني

فحوى ومضمون خطاب البشري في الحقبة الاستعمارية

يمكننا أن نتناول فحوى ومضمون خطاب البشري بشأن الديمقراطية من خلال ثلاثة محاور، في المطالب الثلاثة الآتية :

- منهج البشري في تناول ظاهرة الديمقراطية تحت هيمنة الاحتلال .
- الممارسات السياسية للقوى السياسية الفاعلة في خطاب البشري .
- مسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية في خطاب البشري .

المطلب الأول

منهج البشرى فى تناوله ظاهرة "الديمقراطية" تحت هيمنة الاحتلال

وينقسم المطلب الأول إلى أربعة نقاط :

- الأول : المنطلق الفكرى للبشرى فى تناوله لظاهرة الديمقراطية .
- الثانى : الفترة الزمنية من حكم الاستعمار التى تناولها البشرى بالدراسة.
- الثالث : مراحل الصراع الدستورى .
- الرابع : وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة

أولاً : المنطلق الفكرى للبشرى فى تناوله لظاهرة الديمقراطية

نرى أن البشرى انطلق فى تناوله لظاهرة الديمقراطية من قاعدة فكرية لها ثلاثة قوائم :

- ١- قناعاته الفكرية وإيمانه العميق بمبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية وآلياتها – التى عرضنا الخطوط الرئيسية لها فى الفصل السابق – باعتبارها النمط المثالى للديمقراطية.
- ٢- تصوّره للواقع الاجتماعى – السياق – للمجتمع المصرى فى تلك الآونة، والذى جاء بناءً على قراءته الخاصة للتاريخ، والتى اعتمدت على اختياراته مما يتوافق مع سياقه المعرفى والفكرى ومع مزاجه الشخصى، أى مع سياقه الشخصى .
- ٣- اقتناعه بأن الفلسفة التى حكمت الحياة السياسية المصرية فى تلك الحقبة، كان محورها دستور 1923 م، وذلك بما تضمن من نصوص وقواعد وأحكام للحياة السياسية المصرية، أهمها أنه وضع صيغة للتوازن بين القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى تلك الحقبة، والتى يحسب أنها تمثلت فى كل من الملك والأمة، كذلك وضعها لقواعد اللعبة الديمقراطية .

ثانياً : الفترة الزمنية من حكم الاستعمار التى تناولها البشرى بالدراسة

يظهر من أدبيات البشرى أن عصر الاحتلال البريطانى فى مصر، ينقسم إلى فترتين تفصلهما ثورة ١٩١٩ م، ولما كان البشرى قد ركّز فى دراسته لظاهرة الديمقراطية على الفترة الثانية، والتى تبدأ من ثورة ١٩١٩م وتنتهى فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ م فى سياق دراسته للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، فإننا سوف نقتصر فى بحثنا فى عصر الاستعمار على المرحلة الثانية، وهى فترة اتسمت

بالزخم والحركة والفاعلية في المجال السياسي، فكان كتابه "دراسات في الديمقراطية المصرية" وكتاب "الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٣م" وهو من أكبر كتبه، علاوة على كتب أخرى مثل : "شخصيات تاريخية"، و"سعد زغلول يفاوض الاستعمار".

ونرى أن تركيز البشري في دراسته وبحثه على هذه الفترة، جاء بحكم اهتمامه الشديد بآليات وإجراءات الديمقراطية الليبرالية، ذلك أن تطبيق آليات الديمقراطية الليبرالية، لم يتم إلا بعد ثورة 1919م ونشأة دستور 1923 م .

وإذا كانت الفترة الأولى لحكم الاحتلال - أي منذ وضع قدمه على أرض المحروسة وحتى ثورة 1919 م حوالى سبعة وثلاثين عاما، أكثر من نصف عمر الاحتلال - لم تتل حظها الكافي من دراسة وتحليل بشري، فإن تحديدنا مجال دراسة البشري في "الديمقراطية" فيما بين ثورتى 1919 و 1952م، حتى لاتنسحب استنتاجات وخلاصة أفكار هذه الفترة على الحقبة الاستعمارية كلها، بمعنى عدم تعميم هذه الاستنتاجات على الحقبة الاستعمارية كلها، باعتبار أن الفترة الأولى لها ظروف وأوضاع مختلفة عن الثانية .

ثالثاً : مراحل الصراع الدستورى

قسّم البشري الفترة المعنيّة بالدراسة إلى ثلاث مراحل من الصراع الدستورى، وكان معيار هذا التقسيم يتمثل في السمة الغالبة على كل مرحلة، كالآتى :

● المرحلة الأولى من عام ١٩٢٤ حتى ١٩٣٥ م :

السمة الغالبة فيها أن الدستور كان محور الصراع، أو كانت له صلة مباشرة به إما بالمخالفة الصريحة لأحد نصوص الدستور، وإما بوقف الحياة النيابية صراحة وإلغاء البرلمان وإما بإلغاء الدستور نفسه مع استبداله بدستور آخر، ثم أخيراً إعادة دستور ١٩٢٣م ليعمل من جديد فى نهاية هذه المرحلة عام ١٩٣٥م.

● المرحلة الثانية من عام ١٩٣٦ حتى ١٩٤٤ :

بدأت هذه المرحلة بمعاهدة ١٩٣٦ م وقد تميزت هذه المرحلة بأن الصراع بين الوفد والملك، جاء فى إطار محاولات الوفد محاصرة سلطات الملك وتحجيمها، وقد فشل فى محاولاته، بعد أن حدث انقسام داخل صفوفه، وسقوط وزارته .

ويضيف البشري بأن هذه المرحلة ظهرت فيها وسائل أخرى فى الصراع من تزيف للانتخابات ومقاطعتها

● المرحلة الثالثة من عام ١٩٤٥ حتى ثورة ١٩٥٢ م :

يرى فيها البشرى تميزها بظهور قوى سياسية أو شعبية جديدة وشابة، وقد جاءت بأهداف سواء سياسية أو فكرية عقدية أو اقتصادية تختلف تماما عن الأسس التي قام عليها دستور ١٩٢٣ م^(١).

رابعاً : وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة

قدّم البشرى أطروحاته الفكرية من تحليل وتقويم للفترة المنوه عنها، في إطار سيناريوهات للعمليات البرلمانية، جاءت كوحدات لعمليات برلمانية متتابعة زمنياً ؛ لتبدو العملية البرلمانية الواحدة والتي تبدأ بانقضاء مجلس النواب لمدته المحددة أو حله، وما يتبعه من البدء في إجراءات انتخابات لدورة برلمانية جديدة وما تتضمنه من إجراءات لآليات الديمقراطية الليبرالية والتي تتضمن تنافساً حزبياً وغير ذلك، حتى تشكيل الوزارة وسقوطها أو حل المجلس هي : "وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة .

المطلب الثاني

الممارسات السياسية للقوى السياسية الفاعلة في خطاب البشرى

قدم لنا البشرى تصوره لحركة الحياة السياسية للمجتمع المصري، في عصر الاستعمار في صورة أشبه بصورة الحياة السياسية للدول الأوروبية الحديثة، التي تنتهج نمط الديمقراطية الليبرالية الدستورية، وأن الحياة السياسية المصرية دارت في تلك الحقبة، في أتون الصراع الحزبي، ومن خلال آليات اللعبة الديمقراطية في نموذجها الغربي، حيث تنافست الأحزاب السياسية على السلطة التشريعية في انتخابات دورية، لكسب أكبر عدد من مقاعد البرلمان في الدوائر الانتخابية، لينوط الفائز بالأغلبية المطلقة "٥٠% + ١" لمقاعد مجلس النواب بتشكيل الوزارة، أو بتشكيل وزارة ائتلافية، في حالة عدم نجاح حزب واحد بالفوز بالأغلبية المطلقة، وكما هو منصوص عليه باللوائح المنظمة .

ويمكننا تحديد السمات التي أبرزها البشرى لصورة الحياة السياسية المصرية في إطار ممارسات القوى السياسية الفاعلة، والتي يمكننا تحديدها في المحاور الآتية :

- الاحتلال البريطاني .
- الممارسات السياسية للوفد .
- جماعة الإخوان المسلمين في العمل السياسي .
- التيار الماركسي في العمل السياسي .

^(١) دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١١٥ - ١١٨ .

أولاً : الاحتلال البريطاني

حدد البشري أهم ملامح قوة الاحتلال البريطاني، من الناحية السياسية فى ثلاثة خطوط كالآتى :

- السلطة السياسية فى مصر تحت الاحتلال .
- استراتيجية الاحتلال فى السيطرة على البلاد .
- تأثير الهزيمة على المصريين .

١. السلطة السياسية فى مصر تحت الاحتلال :

ذكر البشري أن سلطة الاحتلال البريطاني - كحقيقة تاريخية - كانت السلطة المهيمنة على مقاليد الحكم ومقدرات البلاد والعباد على أرض المحروسة فى تلك الحقبة، وأنه قد أوجز هذه الحقيقة مفكر ذلك الزمان "أحمد لطفي السيد" فى عبارته التاريخية، التي أجمع عليها المثقفون والسياسيون فى عصره : إن سلطة الاحتلال هي السلطة الفعلية، وإن سلطة الخديوي هي السلطة الشرعية . حتى اندلعت ثورة ١٩١٩ م وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م ودستور ١٩٢٣ م . ونرى أن أهم ملامح تصوّر البشري لممارسات سلطة الاحتلال تظهر من خلال العنصر التالي .

٢. استراتيجية الاحتلال فى السيطرة على البلاد :

أقامت سلطة الاحتلال استراتيجيتها فى السيطرة على البلاد وحكم العباد على فكرة : إسباغ سلطة الاحتلال لسياساتها وقراراتها - التي تحقق مصالحها على أرض المحروسة - بالصيغة الشرعية، أي بأن تصدر أوامرها وقراراتها - والتي تحقق مصالحها - باسم الخديوي، باعتباره صاحب السلطة الشرعية فى البلاد، ومن خلال أجهزة ومؤسسات الدولة الشرعية ؛ لتبدو وكأنها صادرة بإرادة الخديوي لتحقيق المصالح الوطنية، وذلك حتى لا تثير الروح الوطنية والنصرة الشيفونية للمصريين، وظلت تُعلن ما برحت أقدامها أرض المحروسة أن مهمتها فى مصر لا تتعدى معاونة الخديوي فى استعادة الأمن والنظام فى البلاد بعد ما أحدثته حركة عصيان الجيش المصري-الحركة العربية - من فوضى وتحدٍ لسلطان أمير البلاد الخديوي توفيق، وأن وجودها مؤقت يرتهن بتحقيق هذه المهمة ^(١) .

وقد وضعت سلطة الاحتلال آليات لتنفيذ استراتيجيتها المنوه عنها، التي تضمن تحقيق مصالحها وسيطرتها على البلاد - فيما أشار إليه البشري - تحت اسم "النصائح الملزمة"، وذلك بإنشاء شبكة من المستشارين الإنجليز، عُيّنوا بالوزارات والهيئات المصرية، وكان وضعهم الرسمي أنهم مستشارون،

^١ نفس المرجع ص ٢٤ - ٢٦ .

يقدمون الخبرة والنصح، وما لبث أن تحولت هذه النصائح إلى أوامر صارمة، إذ صارت نصيحة "الخبير" واجبة الاتباع، ولكن بقرار مصري !! . هذا بالإضافة إلى تعيين إنجليز آخرين، في المراكز الحساسة في الدولة المصرية، مثل "السردار" - القائد العام للجيش المصري - والمفتش العام للبوليس، وغير ذلك، وكان التعيين يتم بقرار من الحكومة المصرية، بوصفهم موظفين مصريين، يمكن تنحيتهم بقرار مصري، وإن كان الوضع العملي أن تعيينهم وتنحيتهم يجريان بقرار من المعتمد البريطاني، وتُسمى "شبكة المستشارين والموظفين الإنجليز والتي يرأسها المعتمد البريطاني : "بالحكومة الخفية"، كل ذلك بهدف ألا يكون للإنجليز وجود متميز أو ملموس من الناحية الشكلية في مؤسسات الدولة، ليبدو ممثل بريطاني في مصر، كما لو أنه لا يعدو أن يكون مجرد قنصل عام - كما كان من قبل الاحتلال - وكما هو شأن غيره من قناصل الدول الأخرى ذات التمثيل القنصلي في مصر، ليس له نظرياً أية سلطة أو وضع يفوق وضع زملائه القناصل الآخرين، وأن وجود القوات البريطانية على أرض مصر هو وجود مادي بحث لا يستند على أساس شرعي أو نظري - وهو وجود مؤقت حسب الصيغة التي وضعها الاحتلال - ولكن هذه القوات كانت السند ذو القاعلية الذي لا يقاوم، لتحويل القنصل إلى حاكم، وتحويل "النصائح الإلزامية" إلى أوامر، وإفراغ الهيكل التنظيمي للجهاز الحكومي من مضمون عمله الوطني، إلى ما يُنفذ أهداف السياسة البريطانية . حتى صار لفظ "مصرية" - فيما يتعلق بنشاط السلطة - مرادفاً للفظ "بريطانية" وغطاء لهذا اللفظ ^(١) .

ويُجسد البشري تصويره لهذه الاستراتيجية، في صورة رُسمت للمعتمد البريطاني، يمسك بإحدى يديه "الأسلوب السياسي"، ويمسك باليد الأخرى "جيش الاحتلال"، ليسوس مصالح الاستعمار، ومن خلال هذا الشكل المصري الصرف، نفذت السياسة البريطانية غالب ما تهدف إليه تنبئاً لواقع وجودها في مصر، واستقام الوضع للإنجليز على هذا المنوال ^(٢) .

٣. تأثير الهزيمة على المصريين :

ويشير البشري إلى كيف أشاعت الهزيمة مشاعر مريرة من اليأس وفقدان الثقة، واهتزاز موازين التقييم الحضاري والأخلاقي، مما أدى إلى إشاعة أنماط من الفساد الاجتماعي والخلقي، استثمرت في المزيد من إفقاد الثقة والشعور بالتخلف، وبغلبة المحتل وقدراته الفائقة، وكيف أن هزيمة الحق، كانت سبيلاً لافتقاد الإيمان بالقيم، وانفتاح الطريق أمام الانصراف للشهوات الحسية، وانغلاق الفرد في ذاته، وفي مشاكل حياته اليومية، صرفاً له عن

^١ نفس المرجع ص ٣٠ - ٣١ .

^٢ نفس المرجع ص ٤٢ .

أحوال بلده، إلى آخر ذلك مما يرى البشري أنه معروف مشتهر مختبر في أعقاب الهزائم^(١).

ثانياً : الممارسات السياسية للوفد

• موقف الوفد من الدستور :

القارئ لأدبيات البشري في المرحلة الاستعمارية، يجد أنه صدر الوفد في المشهد السياسي، باعتباره اللاعب الأساسي المحوري، ومن ثم لم يذكر "البشري" أي موقف أو حدث سياسي ؛ إلا وأبرز رأي أو موقف الوفد، سواء كان الوفد في السلطة أو خارجها، وأنه كان خارج السلطة مثلما هو في السلطة يعمل له ألف حساب .

يشير البشري كيف أجاد الوفد استثارة المشاعر الوطنية للجماهير، حتى أنه حرص دائماً على أن يظهر باعتباره وكيلاً عن الأمة - وليس كحزب من الأحزاب- وذلك باستدعائه للأصل التاريخي لنشأة الوفد، واستغلال التأثير القيمي لما يحمله الاسم من معاني تثير الشعور الوطني . خطب سعد زغلول : .. نقول نحن لسنا بحزب، وإنما نحن وقد موكل عن الأمة، يُعبّر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام . ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرماً، لأن هذا يدل على أن في الأمة حزباً أو أحزاباً لا تريد الاستقلال"^(٢) .

ومن ثم، فإننا سنطرح أهم ما قدمه البشري من أفكار عن مواقف الوفد السياسية فيما يلي :

أحد أهم المواقف التي توقف عندها البشري وقدم فيها تحليلاً وتقويماً وافياً : كان موقف الوفد من الدستور الذي كان فيه متناقضاً مع نفسه ؛ فما برح في إعلان معارضته الشديدة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، والهجوم الشرس على لجنة الثلاثين لإنشاء الدستور - والمقاطعة ورفض الاشتراك فيها، حيث أسماها "لجنة الأشقياء" وطالب بتكوين جمعية تأسيسية منتخبة تضع الدستور -حتى صدر قرار بالعفو عن سعد زغلول ورفاقه، وعودتهم من المنفى ؛ فكان إعلان سعد زغلول دخول الانتخابات، وهو الأمر الذي يعنى قبول الدستور، ثم جاء التغيير الجذري في موقف الوفد حين أعلن سعد أن الدستور وُضِعَ على أحسن المبادئ العصرية، كذلك قوله في مناسبة أخرى : "إن هذا الدستور هو نعمة من الله علينا"^(٣) .

^١ نفس المرجع ص ٢٦ .

^٢ طارق البشري - شخصيات تاريخية - دار الشروق ط١ - ٢٠١٠ ص ٧٨ .

^٣ نفس المرجع ص ٧٢ .

وبرر البشري هذا التناقض، بأنه أسلوب اتبعه الوفد تلقائياً لمعالجة الخلافات بين قوى التطرف والاعتدال التي تضمنتها صفوفه، وأن ذلك لم يكن تضليلاً من الوفد ولا خيانة لأهدافه، علاوة على أن هذه المعارضة - والتي كانت أثناء إنشاء الدستور - قد شكّلت تأثيراً إيجابياً على سير اللجنة فيما يحقق مصلحة الأمة (١) .

• وضع ومكانة الوفد في الساحة السياسية المصرية باعتباره يمثل الأمة :

وضع البشري تصوّره للوفد باعتباره يمثل الأمة، وأنه يملك ما يؤهّله لأحقية هذا لتمثيل، ومن ثم شرعية جهاده في الحصول على السلطة ؛ وذلك في سياق الكفاح لسلمي المشروع، في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية المنصوص عليها في دستور ١٩٢٢ م . وقَدّم البشري بعض المؤشرات التي تؤكد اعتبار الوفد وكيلاً يُعبّر عن الأمة، منها على سبيل المثال : اختياره لأعضاء البرلمان، اختياراً يجعل منه لحزب الشعبي الأجدر بتمثيل الأمة ؛ ما برح بدفع وجوه جديدة في البرلمان - لم عرفها السلطة من قبل - من الطبقة المتوسطة، سواء من متوسطي التجار الملاك وأفندية من شباب المحامين والمتقنين وغيرهم ممن عرف نشاطهم كفاحهم، وعرفتهم السجون والمعتقلات (٢) .

• مؤشرات شرعية الوفد في السلطة ورضا وتأييد الجماهير له :

قَدّم البشري صورة مرئية للقراء، لتأكيد شرعية الوفد للسلطة، ومدى رضا تأييد الجماهير الجارف له، وذلك في عدة لقطات :

اللقطة الأولى : تصوّر الحركة والزخم والنشاط الذي دب على الجماهير والوفد، حين قرر الوفد الدخول في انتخابات مجلس النواب في أول دورة برلمانية لدستور ١٩٢١ م، وكيف تتبعت الجماهير باهتمام ولهفة إجراءات الانتخابات من تأليف لجان الشعبية في مختلف المدن والقرى، ورفع شعار "الإخلاص فوق الكفاءة" سرعان ما اكتسح خصومه ونال ٩٠% من مقاعد المجلس النيابي .

اللقطة الثانية : تصور يوم افتتاح البرلمان، وكأنه يوم عيد للمصريين، ظاهرات فرحة مهللة تملأ الشوارع والميادين، وتهتف بحياة سعد، فرحة شعب حس أنه في هذه اللحظة يتناول السلطة بيده .

اللقطة الثالثة : تصور كيف نال هذا المجلس الشرعية، بقبول الجماهير لحكومة الوفد، وكيف طارت قلوب المصريين فرحاً بسماعهم نبأ تشكيل حكومة الوفد، ما رح كل مصري يشعر في هذه اللحظة، بأن له في حكومته نصيب (٣) .

دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٥١ .

نفس المرجع ص ٧٩ .

نفس المرجع ص ٨١ .

هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سردها البشري لتأكيد الارتباط الوثيق بين الشعب ونوابه وحكومته منها : أن ثمة نوع من العمل السياسي كان يتم مباشرة بين قيادة الوفد التي تولف الوزارة وبين الشعب، وكان الشعور بوجود أزمة وزارية، وأن سعد سيستقيل مما يطلق المظاهرات إلى بيت الأمة، ثم كيف كان المتظاهرون يحصبون بالحجارة صحف المعارضة، وكانت جموع المصريين تتوافد على بيت الأمة، عند كل كبيرة وصغيرة من مشاكل السياسة ؛ فيخرج إليها سعد وتسأله وتطلب إليه الكلام، وتسمع منه، وتنقل له روحها ومشاعرها، وكان سعد في خطبه يحفز المصريين على الاشتغال بالسياسة التي تؤدي إلى الاستقلال التام، ويقول : إنه إذا لم يتحقق الاستقلال رجعت لكم وصرت جندياً معكم (١) .

• تأثير القيمة الطبقية في البعد الاجتماعي على الممارسات السياسية للوفد:

بالرغم مما ذكره البشري من تأييد الكتلة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين والحرفيين وأصحاب الدكاكين والطلبة للوفد، وأن قيادة الوفد كانت أساساً من الطبقة المتوسطة ومتفقيها، ومن المهنيين، مع بعض عناصر من كبار الملاك، وهو الأمر الذي كان يفرض على الوفد - كتنظيم - الالتزام والخضوع لنفوذ هذه الجماهير، وتبنى مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقبول إشرافها ورقابتها على السلوك السياسي وخططه وأهدافه، إلا أن الوفد كان مُتَحَيِّزاً لطبقة كبار الملاك - الطبقة الأرستقراطية - وقد أشار البشري إلى مظاهر هذا التحيز في مواقف كثيرة، بما يوحي بأنه كان مبدأ قد انتهجه الوفد في ممارسته للسياسة، ومن هذه المواقف على سبيل المثال :

في قضية مقتل "السردار" - والتي عرضناها سابقاً - وقد ذكرنا أن من المتهمين فيها من الطبقة العليا أحمد ماهر والنقراشي - من قيادات الوفد - ومن الطبقة الدنيا محمد فهمي وكان يعمل نجاراً، وأن الحكم صدر ببراءة أحمد ماهر والنقراشي وإعدام محمد فهمي - على النحو المنوه عنه - جاء رأي البشري : أن مثل هذا الموقف يُمكن فهمه بالمقاييس الطبقية لا بالأحكام الإنسانية العامة، وإلا ظلمنا الوفد !! . حيث تُؤثر القيمة الطبقية في الأخلاقيات والإنسانيات عامة (٢) .

حين ثار عمال أحد المصانع بالاسكندرية، ضد استغلال أرباب العمل، واحتلوا المصنع ؛ لم يتعاطف سعد زغلول مع العمال، بل نههم ووجه إنذاراً لهم، بأنهم إذا انتهوا عن هذا العصيان، يكونوا مخلصين للقانون والوطن، وإن أبوا إلا احتلال ملك الغير اغتصاباً، فإنهم سيتعرضون للعقاب بمقتضى القانون .

وأشار البشري إلى الانتقاد الذي وُجِّه إلى سعد في موقفه هذا، في عدم توجيهه نقداً وإنذاراً مماثلاً لأرباب العمل، الذين استغلوا العمال ودفعوهم إلى هذه الثورة،

^١ نفس المرجع ص ٨١ - ٨٢ .

^٢ نفس المرجع ص ٨٢ .

كذلك في ربطه بين الإخلاص لمالك الغير - الذي استعبدهم - وبين الإخلاص للوطن (١) .

في خطبة العرش التي ألقاها سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤م، أشار إلى اضطرابات عمالية حدثت في الصيف، ناشئة عن منازعات اقتصادية، دون أن يهتم بالبعد السياسي للقضية، باعتباره ممثلاً عن هؤلاء العمال سواء بحكم المسؤولية النيابية المنوطة به، أو بحكم زعامته للحركة الوطنية (٢) .

كذلك جاء تعليق البشري على فتح الوفد أبوابه لدخول رموز وشخصيات سياسية، هي بحكم وضعها الاجتماعي الطبقي ومواقفها وتاريخها السياسي، محسوبة على القوة السياسية الأخرى، المعادية للحركة الوطنية الديمقراطية - وذلك كاسلوب من أساليب المناورة السياسية، وحيث رأى سعد في دخولهم ما يمكنه من الاستفادة من علاقتهم بالملك، وأن يضرب بهم منافسيه من القوى السياسية الأخرى، علاوة على أن ذلك يكسبه مظهر الاعتدال، بأن ذلك كان له تأثير على مسار الحركة الوطنية في الانحراف نحو الطريق الإصلاحية التدريجي بدلا من المسار الثوري الذي كان ينتهجه الوفد في سياق ثورة ١٩١٩م ؛ إلا أن ذلك كان على حساب شدة الارتباط والعلاقات بينه وبين الشعب .

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة باعتبارها كافية لتوضيح الفكرة (٣) .

ثالثاً : جماعة الإخوان المسلمين في العمل السياسي

ترجع أهمية تحليل ونقد البشري للممارسات السياسية لجماعة الإخوان في فترة الاحتلال الإنجليزي، ليس فقط لأهمية هذه الفترة التي شهدت لحظة ظهور الفكرة وتطبيقها عملياً على أرض الواقع على يد صاحبها الشيخ البنا اعتباراً بأهمية الرجوع لأصل الفكرة ليتمكن الوصول للفهم الصحيح لها، والتطبيق المثالي للفكرة كما أراده مؤسسها الشيخ البنا، ولكن أيضاً لأن هذا التحليل جاء في مرحلة تَبَيَّنَ البشري للعلمانية، ومن ثم يمكننا مقارنة آرائه هذه، مع آرائه عن جماعة الإخوان وتيار الإسلام السياسي بعد تغيُّر توجهه إلى الإسلام السياسي، كل ذلك في إطار ما يتعلق بشأن رؤية البشري للديمقراطية موضوع هذا البحث، وسوف نضع أهم الأفكار التي استخلصناها - في هذا الشأن - في النقاط الآتية :

^١ نفس المرجع ص ٨٢ - ٨٤ .

^٢ نفس المرجع ص ٨٤ .

^٣ نفس المرجع ص ٨٥ .

• توظيف فكرة الغموض كأداة من أدوات العمل السياسي الإخواني :

من أبرز السمات التي تناولها البشري بالتحليل والشرح فيما يخص جماعة الإخوان : مسألة الغموض، وكيف أحاط الشيخ البنا ماهية جماعة الإخوان بالغموض، بهدف توظيف هذا الغموض سياسياً، كأداة من أدوات العمل السياسي الإخواني، والمقصود هنا بالغموض في ماهية الجماعة، عدم إعلان ما إذا كانت الجماعة دعوية دينية، أم حزب سياسي، أم حركة اجتماعية .. الخ !؟ حتى يصعب تقييم ونقد أدائها، وكذلك المحاسن والمراقبة على ما يستوجب عليها أن تتخذه من مواقف وآراء في المجال الذي اختارته، ومن ثم جاء الغموض ليُوظف في حل مشكلات هامة واجهت الجماعة، مثل مشكلة التناقض الفكري الذي وقعت فيه، وذلك بكونها تنظيم يسعى للسلطة - أي أنها في ماهيتها حزب سياسي- وإذا بها في نفس الوقت تنادي بالقضاء على الحزبية والأحزاب (١) .

كذلك أكد على أن فكرة الغموض - في ماهية الجماعة - قد وُظفت لتلعب دوراً في إعفاء الجماعة من إعلان مواقفها بوضوح، من المشكلات والقضايا السياسية الجوهرية التي كانت تواجه الأمة مثل : المسألة الوطنية، ومشكلات نظام الحكم وغيرها، في حين أن الدعوة السياسية المتعلقة بنظام الحكم والموقف من السلطة ومؤسسات الدولة والأحزاب كانت تحتاج إلى الكثير من التفاصيل والإيضاحات، كتب البشري : وبهذا كان الغموض منهجاً يُرتَّب نتائج عملية محددة، كان نوعاً من مصادرة المعرفة لحساب شخص واحد هو المرشد، فكان غموضاً واعياً مقصوداً لفائدة معينة " (٢)

ويوضح البشري كيف أن المرشد - الشيخ البنا- حين تعرض إلى قضايا العصر قال : إن العالمية والقومية والاشتراكية والرأسمالية والبلشفية والحرب وتوزيع الثروة والصلة بين المالك والمستهلك، كلها خاض فيها الإسلام . لم يوضح فكرته ولا موقف الجماعة منها في إطار اعتبار تنوع الآراء في الفقه الإسلامي - معتذراً بأن المقام لا يسمح بالتفصيل، وبأن الأمر يحتاج إلى جولات، ثم ما كان من وعده بأن يفصل فيها القول، دون أن يظهر شيء من هذا التفصيل .

كذلك تم توظيف الغموض في توسيع التنظيم وضم أعضاء جدد، باستخدام الدعوة الدينية البحتة عن الفترة الأولى، لجذب العناصر التي لا ترغب في العمل السياسي، وقد أشار البشري أيضاً كيف كان الشيخ البنا يراوغ الحكومات والأحزاب والرأي العام في استخدامه لوجهي الدعوة "السياسية والدينية" (٣) .

^١ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ١٢٠ - ١٣٠ .

^٢ نفس المرجع ص ٤٥٠ .

^٣ نفس المرجع ص ١٢٦ .

• موقف جماعة الإخوان من دستور ١٩٢٣ :

يكشف البشري عن موقفين متناقضين للإخوان من الدستور :

- الأول: جاء في المجلة الناطقة باسم الإخوان وفيها : « ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور، بوصفه نظام الحكم المقرر في مصر، ولا أن تحاول الطعن فيه، أو إثارة الناس ضده وحضهم على كراهيته، وما كان لها أن تفعل ذلك، وهي جماعة مؤمنة مخلصه، تعلم أن إهاجة الناس ثورة، وأن الثورة فتنة، وأن الفتنة في النار » .
- الثاني : فيما قاله المرشد مخاطباً الزعماء عام ١٩٣٨م : « .. لا بد من جديد في هذه الأمة، هذا الجديد هو تغيير النظم المرقعة المهلهلة، التي لم تجن منها الأمة غير الانشقاق والفرقة، هو تعديل الدستور المصري تعديلاً جوهرياً توحد فيه السلطات .. » ثم خاطب الناس بأن يستعدوا .. فإن استجاب الحكام للأمر كان بها، وإذا أبوا فجاهدوهم به جهاداً كبيراً » .

ويوضح البشري أوجه التناقض بأن الهدف يتردد بين احترام الدستور في الموقف الأول، وبين توحيد السلطات مع إلغاء الأحزاب – أي نفي أسس الدستور القائم – في الموقف الثاني، كذلك وأن الوسيلة تتردد بين التصريح بأن إهاجة العامة ثورة وفتنة في النار في الموقف الأول، وبين الدعوة للجهاد الكبير في الموقف الثاني، مع ملاحظة أنه لا يفصل بين القولين وقت طويل .

ويشير البشري إلى ما تضمنته دعوة الشيخ البنا للإخوان لدخول البرلمان فيما قاله : إن الدستور بروحه وأهدافه العامة، لا يتناقض مع القرآن . من حيث الشورى وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وإن ما يحتاج إلى تعديل فيه، يمكن أن يعدل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته^(١) .

وأضاف البشري بأن أوجه نقد الشيخ البنا للدستور جاءت في أمرين :

الأول : أن من نصوص الدستور المصري ما هو مبهم غامض، مما يدع مجالاً واسعاً للتأويل والتفسير الذي تمليه الغايات والأهواء .

والثاني : أن طريقة التنفيذ التي يُطبَّق بها الدستور ويتوصل بها إلى جني ثمرات الحكم الدستوري، قد أثبتت التجارب فشلها، وأن الأمة قد جنت منها الأضرار، ومن ثم، فهي في حاجة شديدة إلى تحويل وتعديل يحقق المقصود وفي الغايات، وقد ضرب مثلاً بقاء قانون الانتخاب الذي سن كوسيلة لاختيار النواب الذين يمثلون إرادة الأمة، إلا أنه جر على الأمة الخصومات والحزابات، وقد وعد الشيخ البنا بسرد الأمثلة التفصيلية وطرق العلاج والإصلاح في رسالة خاصة لم تظهر للنور بعد^(٢) .

^(١) نفس المرجع ص ١٢٤ .

^(٢) نفس المرجع ص ١٢٥ .

وينتقد البشري موقف الجماعة في مطلبها الأساسي وهو : الحكومة الإسلامية، بأنه كان يقتضى منها تحديد موقف واضح من دستور ١٩٢٣م ومؤسساته ومن الأحزاب القائمة، مع تحديد أسس الحكم الإسلامي المقترح وأساليبه ومؤسساته، إلا أن جماعة الإخوان اكتفت بالمطالبة بإلغاء القوانين الوضعية، وإقرار القوانين الإسلامية بدلاً منها، دون أن يقدم الفكر الإخواني أي إضافة عملية تذكر لما جرى تغييره أو إصلاحه ؛ إلا فيما يخص الحدود مثل : حد السرقة وحد الزنا... إلخ . أما نظام الحكم فلم يرد عنه شيء ذو خطر، إلا إلغاء الحزبية والأحزاب (١) .

ثم تأتي دعوة المرشد الإخواني للإخوان لدخول البرلمان قائلاً : إن الدستور بروحه وأهدافه العامة لا يتناقض مع القرآن من حيث الشورى وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وأن ما يحتاج منه لتعديل يمكن أن يعدل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته .

ويرى البشري مع هذه الدعوة من تأكيد على المنهج الإصلاحى، وبغير توضيح لأهدافه أنه لم يوضح ما يرى تعديله من أحكام الدستور عندما يدخل الإخوان البرلمان ! (٢) .

• أولوية إقامة الحكومة الإسلامية على الاستقلال :

يكشف البشري عن المغزى من تحديد أولويات الأهداف السياسية في الفكر السياسى الإخواني، فى تقديمهم مطلب إقامة الحكومة الإسلامية - فى إطار إعادة الخلافة الإسلامية - ليكون له الأولوية فى الأهمية على مطلب الاستقلال، وحيث يقدمونه على أي مطلب قومى آخر، وقد أعلن الشيخ البنا أن الإخوان يعطون الأولوية لاسترداد الخلافة، وأن الوطن الإسلامى يسمو عن حدود الوطنية الجغرافية والوطنية الدمية إلى وطنية المبادئ .

ويوضح البشري كيف أن فى تقديم مطلب الحكومة الإسلامية على الاستقلال فى ترتيب أولويات الأهداف هو : ما يفقد المطلب الأول المضمون المعادي للاستعمار، بما يؤثر بالضرورة على مناهج العمل السياسى للجماعة، وبما يسوغ لها معاداة أقسام كبيرة من الحركة الوطنية باسم الدين، كما يبرر لها العمل المشترك مع القوى المرتبطة بالاستعمار على أساس أن تغيير النظام الداخلى له الأولوية على مسألة التحرر الوطنى (٣) .

ويكشف البشري عن أن الجماعة برغم ما كان يصدر عن قادتها من تحريض ضد الاستعمار أحياناً أو هجوم عليه، كانت أقل التنظيمات السياسية تعرضاً للمسألة الوطنية، ففي حين أن فى رسالة (نحو النور) للشيخ البنا ما سُمى بالموبات

^١ نفس المرجع ص ١٢٢ - ١٢٣ .

^٢ نفس المرجع ص ١٢٤ .

^٣ نفس المرجع ص ١٢٣ .

العشرة، قد ورد الاستعمار على رأسها جاءت الخطوات العملية في خمسين مطلباً، لم يرد منها مطلب واحد يتعلق بالجلاء أو الاستقلال !! . ومن ثم، كان هذا الأمر، مثيراً للشكوك، وملقياً فيضاً من الغموض عليها في أوقات كانت المسألة الوطنية خلالها هي بؤرة الاهتمام العام (١) .

• رفض الإخوان التعاون مع التنظيمات الأخرى إلا لفترة محدودة :

يكشف البشري عن أن حذر الجماعة من التنظيمات والأحزاب الأخرى، وعدم تعاونهم مع غيرهم من التنظيمات والأحزاب ؛ إلا أن يكون لفترة محدودة بالغة القصر، لا تزيد على الترتيب لمناسبة معينة، أو لعمل واحد تُعلن بعده الجماعة رفضها الاشتراك مع غيرها ؛ كان سمة مميزة للإخوان، ويضرب البشري مثلاً بالغ الدلالة السياسية على هذا الأمر، في موقف لزعيم حزب مصر الفتاة "أحمد حسين" حين استبدت به الحيرة، والشعور بفقدان المنهج السياسي والفكري المميز، حينها قرر في عام ١٩٤٧م تصفية حزبه والاندماج في تنظيمات جماعة الإخوان وتشكيلاتها تحت زعامة حسن البنا، ويروى البشري الواقعة عن صاحبها، كيف ذهب إلى حسن البنا - في ظروف رفض مجلس الأمن إجابة مصر للاستقلال - وذكر للمرشد أنه يتعين ضم الصفوف والاتحاد، وأنه رأى أن يُقدم مثلاً لذلك إلى الشعب المصري، فقرر هو وزملاؤه أن يعرض على حسن البنا ما نصه الآتي : اندماج جماعتنا في جماعة واحدة مع جماعتكم بتنظيماتكم الراهنة، وبتشكيلاتكم، بمبادئكم تحت زعامتكم وقيادتكم، بعد أن ثبت أنك - حسن البنا - أنجح من شهادته هذه البلاد في تنظيم الجموع وحشدتها، وليس لنا شروط أو مطالب من أجل تحقيق هذا الاندماج، فنحن نضع أنفسنا تحت تصرفك جنوداً في حركة واحدة .

ولما أظهر الشيخ البنا حماسه وتقديره البالغ لهذا الموقف، فقد استأجل أحمد حسين أسبوعاً لعرض الموضوع على مكتب الإرشاد، وفي الموعد المحدد أبلغ الشيخ البنا أحمد حسين بأن مكتب الإرشاد رفض طلبه !! . الذي لم يؤيده سوى المرشد العام وحده !! . لأنهم يرون أن المصلحة العامة التي تهدفون لها تستلزم أن يبقى الوضع كما هو عليه، على أن يعمل متساندين، فرد عليه أحمد حسين مستنكراً هذا الكلام : تقول لي أن خمسة وعشرين هم أعضاء المكتب قد رفضوا، وواحد فقط وافق وهو أنت ؟! . أهذا أسلوب زعامتك وقيادتك الروحية التي تريد أن تقود بها هذا البلد ؟! . اسمع يا شيخ مهدي، لقد خطوت هذه الخطوة لتكون الفصيل النهائي بيني وبينك، فإما تعاون صادق ومخلص، وإما حرب لن تنتهي ؛ إلا بكشف النقاب عن الأكذوبة الكبرى التي تمثلها (٢) ، ويذكر البشري أن أحمد حسين قد ذكر في نهاية هذه الرواية ما نصه : لقد أصبحت مؤمناً الآن بأن حركتكم غامضة

^١ نفس المرجع ص ١٢١ .

^٢ نفس المرجع ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

هذامة تهرب من النور وتعمل في الظلام . ويرى البشري أن رفض حسن البنا كان أساسه تفادي وجود مجموعة متميزة داخل الجماعة، تصلح نواة لتكتل المعارضة بداخلها ضده، وتفادي وجود شخصية سياسية كأحمد حسين، يمكن أن تتحدى زعامته في المستقبل (١).

رابعاً : التيار الماركسي في العمل السياسي

صوّر البشري ما قدمه التيار الماركسي من أعمال وممارسات في المجال السياسي بأنه كان بمثابة تطبيق عملي لتفاعل الفكر الماركسي مع الواقع المصري، ويمكننا أن نقصر منها على الأتي :

بعض التنظيمات الماركسية^١ أوغلت في التأكيد على فكرة "الأساس الاقتصادي للاستعمار"، وعلى استهداف الحركة الوطنية للاستقلال الاقتصادي مع الجلاء العسكري، فرفعت شعار : "الجلاء الاقتصادي" - يرى فيه البشري أنه كان لا يخلو من فجاجة- بما يعني أن الجلاء الحق هو الجلاء الاقتصادي والعسكري معاً، وأن الاستقلال يصبح أضحوكة إن لم يكن يتضمن استقلالاً اقتصادياً (٢)

قيام الطلبة الماركسيين بعقد اجتماعات متواصلة، وقد اتفقوا في اجتماعهم الأول وكان في أكتوبر ١٩٤٥م، على تكوين اللجان الوطنية، كوحدات لتقود الحركة الوطنية، ووضعوا برنامجاً من ثلاث نقاط هي :

١ - أن الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، ليس هو فقط كفاحاً موجهاً ضد الاحتلال العسكري، ولكنه موجه كذلك ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .

٢ - يجب القضاء على عملاء الاستعمار المحليين الإقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .

٣ - إن الطريق لمقاومة الاستعمار هو طريق الوحدة الوطنية، فلا بد من اتحاد القوى المعارضة للاستعمار في جبهة واحدة واسعة، تكافح من أجل إلحاق الهزيمة بالنظام الاستعماري .

وكانت هذه الاجتماعات يحضرها ممثلون عن الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والفنية وطلبة الجامع الأزهر، ويذكر البشري أن من أهم الشعارات التي رفعتها اللجنة - المشار إليها في البند السابق - "المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة"؛ باعتبار أن هذا الشعار كان يُنبئ بنهاية مرحلة الكفاح السلمي باستخدام أسلوب المفاوضات، في تحقيق الأهداف الوطنية،

^١ نفس المرجع ص ٢٤٥ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨٦ .

^٣ نفس المرجع ص ٢٤٥ .

مع رفض تقديم أية تنازلات في حقوق الوطن، الأمر الذي يؤدي في النهاية - كنتيجة طبيعية - إلى اللجوء للسلاح لطرد المحتلين، هذا مع ملاحظة أن فكرة الكفاح المسلح لم تكن واردة كمطلب سياسي عام في ذلك الوقت (١) .

يضع البشري تقييمه للحركة الماركسية، بأنه كان ينقصها الخبرة العملية، وهيبة الزعامة بين الجماهير، وأنه برغم ما دعت إليه من ارتباط بالجماهير، كانت أقرب إلى المنابر السياسية منها إلى التنظيمات ذات الصلات المحكمة بالشعب، وأنه قد اشتبه عليها دور المثقف الداعية، بدور السياسي الحزبي، وأنه على الرغم من نجاح التنظيمات الماركسية - في هذه الفترة - في وضع صيغة سياسية أقرب إلى الصحة من غيرها - سواء في تحديد أهداف المجتمع أو وسيلة تحقيقها، مستخدمة في ذلك الفهم العلمي للاستعمار والتقسيم الطبقي للمجتمع - إلا أن الأهم والأصعب في التطبيق العملي لها في مواقف الحياة السياسية المتتابعة، وذلك في عدم استطاعة الحركة الماركسية أن تتلائم مع الواقع في كثير من القضايا السياسية . بالنسبة لمواقف الأحزاب السياسية الأخرى (٢) .

وذكر البشري أن أكبر العوائق التي واجهت هذه التنظيمات هي وجود أجناب أو متمصرين على رأس أهم هذه التنظيمات، وهو الأمر الذي أعاق انتشارها، فلم يكن سهلاً على المصريين قبول قيادة أجناب لهم أو النظر إليهم بغير حذر، وأن عدم تدارك الحركة الماركسية لهذا الأمر، قد أضر بها؟ وكان دليلاً على ضعف حسها السياسي بالنسبة لمشاعر الجماهير (٣) .

^١ نفس المرجع ص ١٥٤ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨٣ .

^٣ نفس المرجع ص ١٨٤ .

المطلب الثالث :

مسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية في خطاب البشري

نظراً لأن ما قدمه خطاب البشري في المسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية أكبر من أن يتضمنه بحث واحد، فقد رأيت أن أكتفى بأهم نقطتين - من وجهة نظري - في هذه المسيرة وهما :

- نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية .
- نهاية النظام ونهاية "الوفد" في خطاب البشري .

أولاً : نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية

نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية في هذه الحقبة في رؤية البشري تحددت في إنشاء أول نظام سياسي أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ م، ويرى البشري فيما يحسبه أن هذا النظام قد بنى على ثلاثة قوائم، شكلت الإطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية وهي (تصريح ٢٨ فبراير، دستور ١٩٢٣، الوفد المصري)، وأن الأطراف السياسية الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية بعد ثورة ١٩١٩، كانت قد استقطبت في ثلاثة أطراف : "الملك، والإنجليز، والأمة" ويمثلها الوفد . إلا أن المجال السياسي قد اقتصر على إظهار القوتين السياسيتين "الملك" و "الأمة"، دون إظهار للقوة الثالثة "الاحتلال"، حيث يرى أن الاحتلال كقوة سياسية، لم يكن من الواجب أن تظهر في الوثائق الرسمية - التي تحدد نظام الحكم وطرائق اتخاذ القرارات السياسية - باعتباره يستند إلى الوجود الفعلي، الغير مؤسس على وضع شرعي أو اتفاق أو معاهدة، وتمثلت هاتين القوتين في مؤسسات الدستور من خلال سلطات البرلمان بغرفتيه "مجلس النواب والشيوخ" وقد فُتنت أحكام الدستور على وضع يمثل صيغة للصراع، بين هاتين القوتين حول السيطرة على جهاز الدولة، والهيمنة على السلطة التنفيذية، وظهر التنارع من البداية حول الوضع الدستوري للأمة، بين فريق "السعديين - والعدليين"، الأول : هو الوفد بزعامة سعد زغلول، والثاني : هو الأحرار الدستوريين بزعامة عدلي يكن ويمثل الملك، وقد جاءت انتخابات البرلمان بفريقيها "النواب والشيوخ" لتكون ساحة الصراع بينهما في هذه المضمار .

وسارت حركة الحياة السياسية للمجتمع المصري في عصر الاستعمار فيما تصوره البشري، في صورة أشبه بصورة الحياة السياسية للدول الأوروبية الحديثة، التي تنتهج نمط الديمقراطية الليبرالية الدستورية . وقُدِّم في النهاية إحصائية لنتائج انتخابات مجلس النواب، التي حددت القوى السياسية التي أنيط بها سلطة البلاد، من

خلال تشكيلها للوزارات المتعاقبة منذ العمل بدستور ١٩٢٣م وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، في صورة أشبه بالإحصائيات التي تُقدّم لجمهور مشجعي كرة القدم"، والتي تحدد عدد مرات فوز الفريق الأكثر شعبية على الفرق الأخرى المنافسة له وكذلك المرات التي لم يحالفه الحظ فيها بالتوفيق. وفي ذلك ذكر البشري أنه جرت عشر انتخابات لمجلس النواب، فاز الوفد فيها بست مرات بأغلبية كاسحة أو كبيرة، وصل فيها للحكم، وقد اسقطت وزارته في أربعة من هذه المرات - تكشف عن أن النفوذ الشعبي الواسع للوفد، لم يكفل له وحده الوصول إلى الحكم والاستقرار فيه، حيث حجب عن الحكم مراراً بالرغم من هذا النفوذ، وأسقط بالرغم منه، حتى إن إجمالي فترة توليه الحكم - خلال مدة الثلاثين عاماً التي طبق فيها الدستور - كانت حوالي ثماني سنوات.

ثانياً : نهاية النظام ونهاية الوفد في خطاب البشري

- نهاية النظام :

يبدو من أدبيات البشري أن تصوّره لواقع ومسار الحياة السياسية في حقبة الاحتلال، ارتكز على اعتبار أن قواعد وأحكام نظام الحكم التي وضعها دستور ١٩٢٣م، تحكّمت في واقع أسلوب وآليات ومسار ومآل العمل السياسي، وهو ما ظهر فيما طرحه في تحليله وتفسيره لأسباب نهاية النظام وذلك في الآتي :

قدّم البشري تفسيره لأسباب نهاية النظام على أساس، أن صياغة دستور ١٩٢٣ قامت في إطار يخلق أسباباً للصراع السياسي، على مستويين من التنافس والصراع، حين قسّم السلطة بين البرلمان والملك .

المستوى الأول : التنافس والصراع الحزبي فيما بين القوى السياسية للاستحواذ على البرلمان .

والمستوى الثاني : التنافس والصراع بين البرلمان والملك .

ولما كان نظام الدولة المؤسس على دستور ١٩٢٣ ؛ قائماً على استراتيجية الصراع بمستوييه : البرلماني الحزبي، والبرلمان/ الملك، فإن انهيار وسقوط هذا النظام - كامر منطقي - هو رهن نهاية الصراع بمستوييه "الأول والثاني"، وهو الأمر الذي طرحه البشري، كأحد استنتاجاته من تلك التجربة الديمقراطية المصرية.

فإذا نظرنا إلى المستوى الأول من التنافس والصراع على البرلمان، ليحوز الفائز - بأغلبية مقاعد البرلمان من الأحزاب السياسية المتنافسة والمتصارعة فيما بينهم - بتشكيل الحكومة ؛ نجد أن هذا التنافس والصراع انتهى نهائياً قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ م لصالح أحد الأحزاب، بمعنى : أنه لم يعد هناك من الأحزاب، من

يملك القدرة والإمكانية للمنافسة أمام هذا الحزب المكتسح لمقاعد البرلمان . وهو ما انتهت إليه انتخابات يناير ١٩٥٠م، بسقوط أحزاب الأقلية المنافسة أمام الوفد، لأسباب موضوعية - في رؤية البشري - تعوق من عودتها للمنافسة مرة أخرى أمام الوفد، وكأنها خرجت من حلبة المنافسة بالضربة القاضية . هنا يدلو البشري بدلوه في هذه المسألة، ليكشف عن وجود علاقة بين فكرة الصراع الحزبي والوجود السياسي للأحزاب في النظام القائم على دستور ١٩٢٣ حيث تدور الأحزاب السياسية وجوداً وهدماً مع هذا الصراع .

ومن ثم، جاءت بداية النهاية للنظام السياسي - القائم على دستور ١٩٢٣ - بفقده أحد الدعامتين الأساسيتين، القائم عليهما العمل السياسي والحياة السياسية، ألا وهي: الصراع الحزبي، ليتبقى له دعامة واحدة فقط وهي : الصراع مع الملك . وهو ما يعني أن النظام أصبح كسيحاً، بفقده تلك الدعامة التي صنعها دستور ١٩٢٣ .

أما النهاية الكاملة للنظام برمته، فقد جاءت مع نهاية الصراع بين الملك والوفد - الذي يمثل البرلمان والحكومة - أي بفقده الدعامة الثانية والأخيرة، التي يقوم عليها ذلك النظام الذي أسس على أحكام دستور ١٩٢٣ .

ويرى البشري في مسألة الصراع بين البرلمان والملك - وهو أمر قد صنعه الدستور، ولم يأت بنص صريح، كما أشرنا سابقاً - أن الضرورة الوطنية قد فرضته واستوجبت كاستراتيجية حتمية للمحافظة على مصالح الوطن والمجتمع المصري، ذلك أن فلسفة المُشرع لدستور ١٩٢٣، حين أناط للملك بسلطات في التشريع وفي إدارة الدولة، قد أناط - في الوقت نفسه - للبرلمان المنتخب من الشعب، المشاركة مع الملك في سلطتي التشريع وإدارة الدولة، حتى يأتي الصراع هنا بين الملك والبرلمان على السلطة سواء في التشريع أو في إدارة الدولة - كأمر طبيعي، يفرضه الواجب ودوافع المصلحة الوطنية .

فالملك بدافع الطبيعة البشرية من حب للسلطة والتسلط والاستحواذ وباقي الشهوات التي غالبا ما تنطلق في نواحي الشر والتخريب ؛ حين لا تجد من يحكمها ويردعها ؛ فكان البرلمان كسلطة قد أناط بها الدستور - ضمناً وبدون نص صريح - أن تكون هي الحاكم والرادع لسلطة الملك . وفي هذا الجانب، يشير البشري إلى أن الوفد، منذ فاز بأغلبية مقاعد أول برلمان وشكل أول حكومة وفقاً لدستور ١٩٢٣، وهو في صراع مع الملك، وكان يمثل عامل الردع ضد انحراف الملك بالسلطة، وعامل التوازن السياسي الحافظ لعقلانية النظام القائم، والقادر على الحد من استفحال أخطاء هذا النظام ؛ إلا أن هذا "الوفد" قد اتبع في عهد حكومته الأخيرة منهجاً جديداً، سمّاه : "التوجهات السامية"، وهي سياسة أرخت فيه الحبل للملك على الغارب، فأصبح لا يبالي بالتمادي في تصرفاته، وسلمت الوزارة الوفدية بنفوذ الملك وازداد تدخل رجال الحاشية في شئون السياسة والاقتصاد، وفي اختيار

كبار الموظفين، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن داخل مؤسسات الدولة لصالح سلطان الملك . ومن ثم، إختلّ عامل التوازن السياسي، الحافظ لعقلانية النظام القائم، وقدرته على الحد مما يستفحل من أخطاء هذا النظام، الأمر الذي أدى قسراً بالضرورة إلى انهيار النظام، جاء ذلك مع انحياز الوزارة الوفدية في سياستها العملية انحيازاً صريحاً إلى ما يحقق مصالح كبار ملاك الأراضي وبعض كبار الرأسماليين، وهو ما أكد اقتناع الجماهير بالموقف الطبقي للحكومة، ووقوعها في أحضان كبار الملاك وارتباط الميسيطرين عليها بمصالح هؤلاء، وزاد من تأجج سخط الجماهير ما كانت تعانيه من غلاء يطحنها، وما كانت تراه من تكوّن سريع للثروات بالطرق الغير مشروعة، فضلاً عن الشعور بالظلم وجميع مشاعر الاحتجاج الأخلاقي ضد الفساد والانحراف الذي يتنافى مع مثلهم وقيمهم الإنسانية^(١).

٢ - نهاية الوفد :

أما وأن، حزب الوفد في نشأته في ثورة ١٩١٩، قد كسب وجوده وقوته، من دعم وتأييد الجماهير له، باعتباره فيما يرى البشري يُعبّر عن مطالبها في الاستقلال والديمقراطية، وأنهما كانا مطلب ثورة ١٩١٩، التي قادها الوفد، وأصبح يمثل القيادة فيها .

أما وأن، هذين المطلبين - الاستقلال والديمقراطية - كأمر منطقي وطبيعي يتعارضان مع مصلحة الاستعمار والملك، والذان يملكان وسائل العنف والقهر، في حين أن حزب "الوفد" لا يملك من أدوات القوة سوى تأييد ودعم الجماهير؛ الذي كان يرتهن على موقف الحزب من المطلبين : "الاستقلال والديمقراطية" ؛ فإن نهاية "الوفد" سياسياً قد جاءت - كأمر منطقي وطبيعي - حينما تخلى الوفد عن المطلبين الأساسيين : "الاستقلال والديمقراطية"، حيث سقط عنه مبرر وجوده، أي مبرر تأييد ودعم الجماهير له وذلك كالآتي :

• المطلب الديمقراطي :

وهو الدعامة الأولى لتأييد ودعم الجماهير للوفد، ومن ثم المبرر الأول لوجوده كحزب سياسي، وقد تحدد جهاد الوفد لتحقيق هذا المطلب في الالتزام الكامل بإطار وقواعد وآليات العمل السياسي للنظام الذي تأسس على أحكام وقواعد دستور ١٩٢٣، إلا أن الوفد، في آخر حكومة له عام ١٩٥٠، قد تخلى عن جهاده لتحقيق الديمقراطية - والتي كانت تتمثل في تحجيم سلطة الملك ومنع انفراد واستبداده بالسلطة - ومن ثم، فقد سقطت عنه الدعامة الأولى، مما أفقده الركن الأول الذي يبرر تأييد ودعم الجماهير له، وقد شرحنا ذلك في البند السابق .

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٢٩ - ٣١ .

• مطلب الاستقلال :

اعتمد جهااد الوفد لتحقيق مطلب الاستقلال، على استراتيجية الأسلوب السلمي، من خلال المفاوضات، وظلت المفاوضات هي أسلوب الحركة الوطنية، وتتابع الحلقاات المتعاقبة من المفاوضات التي باءت جميعها بالفشل، وكان آخرها مشروع : صدفى/ ببيغن عام ١٩٤٦، الذي أظهر بصورة واضحة أن طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف الوطنية، طريق مغلق، لتصبح المفاوضات مبدأ مرفوضا .

الأمر الذي دفع إلى اللجوء إلى أسلوب آخر من أساليب الكفاح السلمي وهو مجلس الأمن، بعد أن نجحت كل من سوريا ولبنان من حصولهما على قرار من مجلس الامن بإجلاء القوات المحتلة من أراضيها عام ١٩٤٦، إلا أن مصر فشلت في الحصول على قرار مماثل بعد عرض قضيتها على مجلس الأمن .

كان من نتائج فشل المحاولات المتكررة لتحقيق الاستقلال عن طريق الوسائل السلمية سواء بالمفاوضات أو عن طريق مجلس الأمن، اقتناع الجماهير بعدم جدوى طريق الكفاح السلمي، الأمر الذي مهد الطريق أمام الجماهير للاقتناع بفكرة الكفاح المسلح، حتى أصبحت هذه الفكرة أقرب ما تكون باعتبارها الطريق الوحيد الباقي لتحقيق الاستقلال . وفى هذا السياق ظهر شعار "الكفاح المسلح" كشعار أصيل للجماهير مع انطلاق الحركة الشعبية عام ١٩٥٠، لتحقيق الأهداف الوطنية .

أما وأن، الوفد قد اتخذ استراتيجية الكفاح السلمي، كوسيلة وحيدة لتحقيق الأهداف الوطنية ؛ فإن الجماهير بإدراكها وقناعتها بالكفاح المسلح – كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية – تكون قد جاوزت فكرة الوفد، ومن ثم، فقد الوفد الدعامة الثانية والأخيرة التي تُبرّر تأييد ودعم الجماهير له، وبالتالي فقد مُبرّر وجوده كحزب سياسي .

الفصل الثاني

نقد وتقييم تصوّر البشري للواقع الاجتماعي

"السياق" المحيط بالخطاب

في عهد الاستعمار الإنجليزي

تمهيد :

نقد وتقييم خطاب البشري بشأن الديمقراطية، لا يعنى فقط نقد وتقويم فحوى ومضمون الرسالة التي يريد البشري أن يوصلها إلى المتلقى، بقدر ما يعنى أولاً نقد وتقييم تصوّره للواقع الاجتماعي -السياق- المحيط بالخطاب، والذي كان بمثابة الظروف والملابسات التي كان لها التأثير الأكبر في توجيهه نحو هذه الاستنتاجات والأطروحات التي توصل إليها من دراسته وبحثه في هذه الفترة، ويشمل كافة السياقات الفرعية مثل : السياق الخاص بالبشري، والسياق التاريخي، والسياق الاقتصادي، والسياق السياسي .. الخ.

أما وأنه لا يوجد شيء اسمه الواقع، وإنما هناك تصوّر للواقع، بمعنى : أن لكل منا تصوّره الخاص بالواقع، والذي يتشكّل عبر المنظور المعرفي الخاص لكل منا، أما وأن مدى صحة استنتاجات وأطروحات البشري، ترتفع على مدى موضوعية تصوّره لهذا الواقع التاريخي باعتبار أن خضوع الواقع لتصوراتنا الذاتية ينفي الموضوعية المطلقة والدوجماتية المطلقة أيضاً - فإن المغزى والهدف من تحليل وتقييم الواقع الاجتماعي - السياق - المحيط بخطاب البشري، هو إلقاء الضوء على مدى موضوعية تصوّر البشري لهذا الواقع، ومن ثم مدى صحة أطروحاته وأفكاره الخاصة بموضوع البحث : الديمقراطية في عصر الاستعمار، ونرى نقد وتقييم السياق المحيط بخطاب البشري لتلك الحقبة الاستعمارية في المباحث التالية :

○ المبحث الأول : نقد وتقييم تصوّر "البشري" للواقع الاجتماعي - السياق - المحيط بالخطاب .

○ المبحث الثاني : نقد وتقييم فحوى خطاب "البشري" بشأن الديمقراطية .

المبحث الأول

نقد وتقييم تصوّر "البشرى"

لنوايق الاجتماعي - السياق - المحيط بالخطاب

ينقسم هذا السبب إلى سطلبان كالآتي :

○ المطلب الأول : نقد وتقييم السياق التاريخي والإجتماعي

○ المطلب الثاني : نقد وتقييم السياق السياسي

المطلب الأول : نقد وتقييم السياق التاريخي والإجتماعي

السياق التاريخي هو الأرضية والمنطلق المعرفي الذي بنى عليه البشرى تصوّره لنوايق الحقبة التاريخية الاستعمارية، ويلاحظ أن ما طرحه البشرى - فيما تصوّره كسياق تاريخي - جاء كمدخل إلى عقل المتلقي، لإقناعه بما سيطرعه من أفكار وتصورات في موضوع الديمقراطية في تلك الحقبة الاستعمارية .

وأرى أن أهم ما يلفت النظر في السياق التاريخي فيما يحسبه البشرى من مخزون الذاكرة التاريخية المصرية من ثقافة تقليدية أو خبرات عملية بشأن الديمقراطية قبل احتكاك مصر بالحضارة الأوروبية الحديثة وتبنّى نخبة من المصريين نمط الحضارة الغربية - بما يشمله نموذج الديمقراطية الليبرالية - جاء في تجاوز البشرى عن أى وجود لمفهوم الديمقراطية كمعنى ومضمون في الثقافة المصرية التقليدية بما يوحى، وكان الديمقراطية الليبرالية الغربية حين جاءت مصر مع بعثات محمد علي، كانت مصر خالية من أى مضمون ثقافي لمفهوم الديمقراطية، أى أننا كنا في فراغ ثقافي لمفهوم الديمقراطية !، الأمر الذي يجعل من هذا الملمح أحد الخطوط الرئيسية التي تُشكّل الخريطة الثقافية لمفهوم البشرى للديمقراطية .

ويرى الباحث أن في سياق العصر الحديث ظهر لنا منعطفان للديمقراطية، كاشفان بوجود لمفهوم الديمقراطية في الثقافة المصرية التقليدية، أحدهما يتعلق بمحمد علي وكيف وصل إلى الحكم، والآخر يتعلق بالخدوي إسماعيل كأول من قام بمحاولة لتطبيق عملي للديمقراطية الليبرالية الغربية، وذلك في المحورين التاليين :

○ الأول : محمد علي والديمقراطية .

○ الثاني : الخديوي إسماعيل والديمقراطية .

أولاً : محمد علي والديمقراطية

أحدث جلاء الحملة الفرنسية عن مصر فراغا سياسيا تَمَثَّى لفي حيرة المصريين في من له الحق والشرعية في حكم البلاد، فقد جاءت أهم تداعيات التجربة التاريخية للحملة الفرنسية، في فَقْد زعماء المماليك وكذلك الوالى المعين كحاكم لمصر من الباب العالي، شرعيتهم في الحكم في نظر المصريين .ومن ثم اجتمع كبار العلماء والمشايخ والأعيان والممثلين لطوائف المجتمع المصري بزعامة عمر مكرم نقيب الأشراف في بيت القاضي، الذى التفت حوله الجماهير المصرية يظاهرونهم في عزل خورشيد باشا والى مصر المعين من الباب العالي، وتعيين محمد علي بدلاً منه، واتجه الجميع إلى دار محمد علي وخاطبه السيد عمر مكرم بقوله : إننا نريدك والياً علينا بشروطنا، لما نتوسمّه فيك من العدالة والخير ^(١).

وفى بحث "بكر مصباح" ذكر أن محمد علي كان موضع ثقة الشعب وزعمائه، وأن هذه الثقة كانت سبباً مباشراً فى اختياره كأول حاكم منتخب لمصر الحديثة، وأن هذا الانتخاب تم وفقاً لشروط ممثلى الشعب . وذكر البحث ما قاله الجبرتي فيما جرى فى اجتماع ممثلى الشعب بمحمد علي واختيارهم له والياً : وقالوا له : إنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا، ولا بد من عزله من الولاية، فقال : ومن تريدونه والياً ؟ قالوا : لا نرضى إلا بك، وتكون والياً علينا بشروطنا ؛ لما توسمنا فيك من العدالة والخير، فامتنع أولاً ثم رضى، فأحضروا له كرك وعليه قفطان . وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فألبساه له ^(٢) .

ويكشف هذا الموقف عن صورة عملية نموذجية لتطبيق الديمقراطية فى إطار الحضارة المصرية التقليدية، بما يكشف إلى حد بعيد إدراك ووعى المصريين العالى بمفهوم الديمقراطية فى إطار الثقافة المصرية .

وما أن اعتلى ^(٣) محمد علي سدة الحكم، وقبض بيده على مقاليد الأمور فى البلاد، حتى انقلب على الديمقراطية، وعلى من ساعده وسانده للوصول للسلطة، وأطاح بهم جميعاً وكذلك بجميع القيادات الشعبية من مشايخ وعلماء وعلى رأسهم عمر مكرم، الأمر الذى مكّنه من الانفراد بالسلطة والاستبداد بالحكم، وفى بحث "بكر مصباح" ذكر أن محمد علي بعد أن وُلّى السلطة على النحو الذى سبق شرحه، بدأ يضرب القوى السياسية المنافسة له بعضها ببعض، إلى أن أضعفها

(١) د، عبد الحميد البطريق - عصر "محمد علي" نهضة مصر فى القرن التاسع عشر - الهيئة المصرية العامة ^١

للكتاب ١٩٩٩ ص ٨

(٢) (بكر مصباح تنسيق - تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - رسالة دكتوراة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٩ ص ٢٤ .

(٣) عصر "محمد علي" نهضة مصر فى القرن التاسع عشر - ص ٢٦ .

جميعاً، ثم تخلص منها واحدة بعد أخرى، وفي مقدّماتها القيادات الوطنية للشعب .
ومن الجدير بالذكر أن اتجاهه إلى الحكم المطلق لم يتم بدون مقاومة الزعماء الوطنيين، وعلى رأسهم عمر مكرم الذي تعرّض للنفي والاضطهاد من الوالى (١).
كتب جمال حمدان : آخر المماليك العظام، وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية والانقلاب العسكري، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى، هو مزيج من الفرعونية والملوكية، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلماء حديثاً على الأوتوقراطية المطلقة، ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة (٢).

وأهمية إشارتنا هذه، تتمثل فى أننا لم نبدأ العصر الحديث بلا وعي أو إدراك لمفهوم الديمقراطية، ولكن كان لنا مفهومنا الخاص بها، فبقدر ما فى هذا الأمر من غبن للحقيقة ؛ بقدر ما فيه من انتقاص من قدر ثقافتنا وحضارتنا المصرية العربية .

ثانياً : الخديوى إسماعيل والديمقراطية

أشار البشرى إلى أن أول تجربة للديمقراطية الليبرالية جاءت بعد وفاة مؤسس الأسرة العلوية، فى حكم الخديوى إسماعيل، وعلى النحو الذى أوردناه فى المبحث السابق ؛ ولما كانت هذه التجربة هى أول تطبيق عملى للديمقراطية الغربية، بعد ورود المفهوم من فرنسا، الأمر الذى يجعل منها مسألة جديرة بالنظر، خاصة فيما أثاره البشرى حول التأثير الفكرى والثقافى، نتيجة ورود المفهوم من نسق معرفى غربى إلى النسق المعرفى التوحدي، وهو نسق مختلف عنه تماماً، الأمر الذى يسبب ازدواجاً فى المفاهيم والقيم، وذلك لوجود مفهوم الشورى كأحد مفردات النسق المعرفى التوحدي - "حسب نظريته : الوافد والموروث" - إلا أن البشرى تجنّب الكلام فى هذه المسألة تماماً .

وفى هذه المسألة يقول "جمال الدين الأفغانى" الذى عاصر هذا الحدث : «إنكم سترون عمّا قريب - إذا تشكّل المجلس النيابى المصرى - أنه سيكون ولا شك بهيكلة الظاهر مشابهاً للمجالس النيابية الأوروبية، بمعنى أن أقل ما سيوجد فيه من الأحزاب : حزب للشمال وحزب لليمين، وسوف ترون إذا تشكّل مجلسكم أن حزب الشمال لا أثر له فى ذلك المجلس ؛ لأن من مبادئه أن يعارض الحكومة.. ثم قال : ليس لي فى هذه الفراسة أدنى فضيلة ؛ لأن المقدمات الصحيحة هي التي تنتج النتائج الصادقة . ومقدمات مجلس نيابى تحدّثه قوة خارجة عن محيط الأمة نتيجته : أنه مجلس لا قيمة له، وكما أنه لا يعيش طويلاً كذلك لا يغنى عن الأمة قليلاً . ثم

١ تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - مرجع سابق ص ٢٦ .

٢ جمال حمدان - شخصية مصر " دراسة فى عبقرية المكان " ج ٢ - الهيئة العامة لقصور الثقافة عام ٢٠١٢

قال ضاحكاً ضحكة متألم : نائبكم سيكون على مقتضى ما مر من مهيئات مصركم في زمانكم، هو ذلك الوجيه الذي امتص مال الفلاح بكل مساعيه، هو ذلك الجبان البعيد عن مناهضة الحكام وهو أسقط منه همة، هو ذلك الرجل الذي لا يعرف لإيراد الحجة أمام الحاكم معنى، ذلك الرجل الذي يرى في إرادة القوة الجائرة كل خير وحكمة، ويرى في كل دفاع عن وطنه قلة أدب وسوء تدبير...» .

ويعلق عباس العقاد : بأن هذا كان علم الرجل بالمجالس البرلمانية، ولكنه كان مع ذلك يطلب حكم الشورى ويريد قوة خارجة من بنية الأمة، وينظر إليه ببداهته الصادقة كأنه وظيفة حيوية تعمل على الإحياء، ولا تدور على الحساب والأوزان . أو بعبارة أخرى : هو قوة بيولوجية وليس بقوة عدد ولا بقوة ميزان^(١) .

ويلاحظ أن "الأفغانى" إنطلق في نقده للمجلس النيابي الجديد من منطلق الثقافة الإسلامية، وهو بذلك يعبر عن المسلمين الملتزمين بالثقافة الإسلامية، ويشير إلى أن تطبيق هذا النموذج الوارد من الحضارة الغربية المختلفة عن حضارتنا الإسلامية ؛ لا يغنى عن الأمة قتيلًا، وأنه مجلس لا قيمة له، وقدّم الأسباب التى بنى عليها حكمه هذا .

ثالثاً : نقد وتقييم السياق الاقتصادي

جاء مدخل البشرى ومنطقه إلى وضع مصر الاقتصادي تحت هيمنة الاحتلال البريطانى، بالتأكيد على وضع مصر الجغرافى وظروفها التاريخية، باعتبار أن هدف الاحتلال لم يكن مقتصرًا على الجانب الاقتصادى باستغلال أرضها وقوة عملها، ولكن أساسه أيضا الجانب السياسى المتمثل فى السيطرة على طريق المواصلات الحيوى الذى يربط بين الغرب والشرق .

حدد البشرى مظاهر الاستغلال الاقتصادى للاحتلال، فيما ظهر واضحا وكشف عنه : نشاط البنوك والشركات والمنشآت الاقتصادية الأجنبية، وما كانت تمارسه من استغلال للفلاحين والعمال والحرفيين، وأن الاستغلال الأجنبى كانت تمارسه قوى أوروبية متعددة، ولا تستبد به بريطانيا بمفردها نظرا : لموقع مصر الجغرافى المنوه إليه، ووجود الامتيازات الأجنبية^(٢) ، إلا أن البشرى لم يكشف عن الاستراتيجية الاقتصادية للاستعمار التى فرضتها على مصر، رغم أهميتها وتأثيرها على السياق السياسى خاصة على ظاهرة الديمقراطية موضوع البحث، وأهم خطوط الاستراتيجية الاستعمارية تتمثل فى : قيام سلطة الاحتلال بتغيير نمط الاقتصاد المصرى، من نمط الاقتصاد المستقل - الذى كان يركز على جناحين :

١ عباس العقاد- الديمقراطية فى الإسلام- مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع -٢٠٠٤ ص ٦٢ .
٢ طارق البشرى - تاريخ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ دار الشروق ط ٢ - ٢٠٠٢ ص

الزراعة والصناعة " مع التجارة - إلى نمط الاقتصاد الاستعماري التابع، والتجارة الاستعمارية .

والاقتصاد الاستعماري كما يقول "جمال حمدان" هو : اقتصاد أولي ينتج المواد الأولية فحسب ويُصدّره للخارج، وفي الحالة المصرية تحولنا إلى اقتصاد أحادي زراعي، وألا صناعة على الإطلاق، وجاءت الزراعة لتكون أحادية أيضاً تتمثل في القطن، أما التجارة الاستعمارية فهي : التجارة المرتبطة بعنف دولة الاحتلال - وتسمى تجارة المَتروبول - وتعني : احتكار الاحتلال للنشاط التجاري الخارجي للدولة المصرية سواء صادرات أو واردات علاوة على احتكارها النقل للصادرات والواردات».

ويلاحظ أن أعراض الاقتصاد الاستعماري، بدأت قبل دخول الاستعمار أرض المحروسة، وذلك مع انهيار مشروع "محمد علي" التوسعي، نتيجة الانتكاسات العسكرية والسياسية، وفي فترة التغلغل والتوغل الأوروبي في البلاد. ذلك أن مشروع محمد علي^١ كان قائماً على بناء الجيش المصري وعملياته ومعاركه العسكرية ونشاطه خارج الحدود المصرية، فلما تقلص دور الجيش المصري، لينتقل داخل حدود الدولة المصرية فيما قبل توسعاتها الجغرافية - وفقاً لمعاهدة لندن 1940 - ظهر بالتالي تأثير ذلك سلباً على الصرح الصناعي الشامخ، في مظاهر تدهور وتحلل لهذه الصناعة، مع ما فرضته هذه المعاهدة، من إجراءات تهدف إلى فتح الأسواق المصرية للمنتجات الأوروبية، منها إلغاء كل الإجراءات المقررة لحماية الصناعات الوطنية، ومن ثم، جاءت العقود الأخيرة قبل دخول الاستعمار، لتبلور نمط الاقتصاد المصري - كما يقول جمال حمدان - في معادلة الحد الأقصى للزراعة مع الحد الأدنى للصناعة، ومع دخول جيش الاحتلال أرض المعمورة، فرضت سلطة الاحتلال نمط الاقتصاد الاستعماري - كما نوهنا - في معادلة الحد الأقصى للزراعة وألا صناعة على الإطلاق .

فعن الصناعة : فقد شهدت الفترة التي أعقبت دخول جيش الاحتلال مباشرة، عملية تخريب وتحطيم انتقامية وندالية للصناعات القائمة وقتها ؛ فقد بيعت آلات وأدوات مغازل القطن التي أنشأها محمد علي، كذلك بيعت مصانع وورش وسفن الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس هزيل بل وهزلي، وبالمثل حدث للأسطول النهري وترسانة بولاق، كذلك تم إغلاق مصنع الورق ببولاق، ومصانع الأسلحة والذخيرة، وبيعت معداته ..والخ (٢) .

١ نفس المرجع ص ١٨ - ٣٢ .

٢ جمال حمدان - شخصية مصر "عبقريّة المكان" ج ٣ - ص ٢٣

ويضيف جمال حمدان : بأن المثير أن الاستعمار لم يتورع وقتئذ أن يعلن أنه : ليكون من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كليهما، توفير أى تشجيع لنمو صناعة قطن محمية فى مصر"، وأنه ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية، وعُرف المصنع بأنه : مؤسسة تَقْلُق الراحة، أو تضر بالصحة أو تحمل الخطر"، واعتبر "كرومر" : أن كل مصنع يفتح فى مصر، يُغلق مصنعا فى بريطانيا !.

وعلى هذا الأساس وضعت سياسة جمركية وضرائبية مخططة، بحيث تقتل كل إمكانيات الصناعات الوطنية .

وجاء فى تقرير اللورد "كرومر" - المندوب السامى البريطانى - السنوى العام 1905: أن الفارق واضح لكل امر تمتد ذاكرته إلى الوراء، نحو عشر سنوات أو خمس عشرة، فالأحياء التى كانت قديما خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل، النسيج، العقارة، صناعة الأشرطة، الصباغة، صناعة الخيام، البرودرية، النعال البلدية "البلىج"، المصوغات، دبغ الجلود، صناعة القرب الجلدية، الملاحات، صناعة الأقفال الحديدية .. إلخ، كان عليها أن تُحد من نشاطها أو هى اختفت تماما، واليوم تتجمع المقاهى أو حوانيت الطاولة الأوروبية الصغيرة، حيث كانت توجد فى الماضى الورش المنتجة الشغالة ؛ إلا أنه كان هناك صناعتان افلتتا من عقوبة الإعدام، وذلك بحكم الضرورة، أحدهما : محالج ومكابس القطن الحديثة والتي لا مفر منها محليا قبل التصدير، وبالتالي كانت مصانع عصر بذرة القطن والزيت، والأخرى : مصانع السكر الوطنية بالجنور بالتربة ؛ فزراعة القصب لا يمكن تصدير محصولها الزراعى إلا بعد تحويله صناعيا إلى سكر^(١).

أما الزراعة، والتي تركزت فى زراعة القطن، فقد حصلت على كل الاهتمام للاستعمار، باعتبارها تحقق مصلحته فى الحصول على خامة القطن بأبخص الأسعار وفى ذلك كتب جمال حمدان : كانت انطلاقا القطن فى أوجها بلا حدود، مساحة ومحصولا وصادرا وسيطرة على الاقتصاد الوطنى - وذلك باستثناء فترتى الحربين والأزمة المالية العارضة - لقد بدأت سياسة تقطين مصر إذا صح التعبير، وأصبح القطن ملكا king Cotton ، وملكا متوجا وأوتوقراطيا أيضا، ذلك أن السياسة البريطانية المخططة والمعلنة كانت تحويل مصر إلى أبعادية قطن لحساب صناعتها هى وحدها بالتحديد، ومصانع لانكشر بالذات، أى باختصار تحويل مصر إلى حقل قطن لانكشر، أو كما قال كاتب فرنسى معاصر : إن مصر أصبحت واحدة من أجمل مزارع الامبراطورية البريطانية^(٢)، إلا أن الأمور لم يُقدَّر لها أن تستمر فى ذلك السياق، ففى أول العقد الثالث من القرن العشرين، بزغت على استحياء

١ نفس المرجع ص ٢٨ .

٢ نفس المرجع ص ٢٤ .

بإدارة للصناعة الوطنية بعد غيبة قرن كامل عن الصناعة - وذلك بفضل ظروف سياسية ضاغطة، وتحت ثقل المدد الوطني، حينما تم ترشيد للسياسات الجمركية، فأصبحت تُميز بين رسوم الخام والمصنوع ؛ لتحمي بذلك الصناعات المحلية من إغراق الواردات الأجنبية، وفي هذا المناخ أمكن لبنك مصر أن يظهر بنشاطه الواسع، وبصرحه الصناعي خاصة في صناعة الغزل والنسيج في المحلة، كما ظهرت صناعات أخرى، إلا أن الذي أعطى الدفعة الحقيقية للصناعة الوطنية هو الحرب العالمية الثانية، حين نجحت الغواصات الألمانية في قطع طريق المواصلات والإمدادات البحرية، في البحر الأبيض المتوسط على القوات البريطانية والحلفاء في مصر، فجاء انقطاع الواردات - مع صعوبة تصدير الخامات وعلى رأسها القطن - سببا لخلق طلب محلي ممثل في وجود المؤسسة العسكرية الضخمة لجيوش الحلفاء، تُحتم التصنيع محليا بلا تحفظات، يقول جمال حمدان^١ : لقد خلقت الحرب سوقا لجيوش الحلفاء تتمتع بحماية طبيعية ؛ بل وفرضت على الاستعمار نفسه - للمفارقة الساخرة - أن يُشجّعها ويساعدها لخدمة وجوده العسكري، كذلك كان يعمل بقواعد مؤسسته العسكرية 200 ألف عامل مصري، كانوا نواة مدربة جيدا لتصنيع ما بعد الحرب" (٢).

واستمرت سياسات الاستغلال والنهب الاستعمارية، ولم تتوقف طوال الحقبة الاستعمارية، وكانت في أقصى عنفوانها من نهب وتدمير للاقتصاد المصري خلال فترتي الحربين العالميتين الأولى والثانية، فعن الأولى : فكانت مصادره سلطة الاحتلال للحاصلات الزراعية من الفلاحين ومصادرة مواشيهم وجمالهم وحميرهم، لتأمين احتياجات قوات الحلفاء المحاربة، والأكثر من ذلك في عودة السخرة والكرباج لتعبئة أكثر من مليون فلاح وإرسالهم للعمل في ميادين القتال - في ظروف غير إنسانية - إلى العراق والدرنديل وفرنسا تحت اسم "المتطوعين"، وهلاك عدد كبير منهم، وإصابة عدد آخر أكبر بالأمراض والعياهات .

والملاحظ في هذا الأمر، بل والغربة كل الغربة، في تركيز غالبية المؤرخين والمحليين - ومنهم البشري - على حادث دنشواي، الذي راح ضحيته نفر قليل من المصريين، في حين نجد تهميشا لهذه المحنة أو الكارثة الذي دُفع فيها بهذا العدد الرهيب من المصريين إلى الموت في الخطوط الأمامية للقتال بلا رحمة وبلا إنسانية، في معارك لا يعرفون عنها شيئا ! (٣) .

كتب جمال حمدان : وأبسط، كما هو أبسط نموذج لذلك : قوة العمل "أنفار

١ نفس المرجع ص ٣٦ - ٣٨ .

٢ نفس المرجع ص ٢٨ .

٣ د. طاهر عبدالحكيم - الشخصية الوطنية المصرية "الكتاب الأول" - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ط ١ - ١٩٨٦ ص ٢٢٠ .

السلطة" التي انتزعتها بريطانيا قسراً من بين الفلاحين وأبناء مصر، وحشدها كالقطيع أثناء الحرب العالمية الأولى، وسخرتها في آلة الحرب وجهاز الاحتلال، تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرباج داخل القطر وخارجه في: "سبناة وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجه وحتى فرنسا"، وتختلف المصادر في تقدير حجم هذه القوة من ١٢٥ ألف إلى 1,170,000 شخص، وكانت الخسائر في الأرواح فادحة" (١).

وكتب جورج كيرك: كان من جراء بسط الأحكام العرفية في مصر أن سكن الهياج السياسي فيها خلال مدة الحرب، غير أن الضرورات الحربية، مضافاً إليها ما بدا من البريطانيين من جهل شديد، كان لها أثر كبير في مضاعفة المظالم التي كانت تندد بها الحركة الوطنية، فقد غمر البلاد سيل جارف من البريطانيين عديمي الخبرة، من ضباط الجيش والموظفين المدنيين، ممن عاملوا مصر - وقد بسطت عليها الحماية البريطانية - معاملة لا تختلف كثيراً عما لو كانت بلداً محتلة لا يقام وزن يُذكر لحقوق أهلها أو رغباتهم.

فإن النقص في الأيدي العاملة وفي وسائل الحمل خلال حملة فلسطين أدت إلى تجنيد الألوف من الفلاحين في فرق الأشغال وفرق النقل بالجمال، وإلى الاستيلاء على دوابهم، ومع أنه كان من المفروض في هذه الإجراءات من الوجهة النظرية أن يُحصر ما تسببه المتاعب في أقل حد ممكن - إذا حُددت فيها مدة التجنيد مثلاً بستة أشهر - فقد ترك الجانب الأكبر من تنفيذها، نظراً لشدة الحاجة إلى الموظفين البريطانيين في أعمال الجيش نفسه، إلى الموظفين المصريين بالأقاليم والنقط المحلية، وهؤلاء راعوا في التنفيذ بطبيعة الحال مصالحهم الشخصية: فالفلاح الذي يدفع لعمدة القرية ما يلزم من "البقشيش" (الجعل) يُعفى من التجنيد والاستيلاء، أما الفلاح الذي لم يستطع الدفع أو امتنع عنه فكان يُضم اسمه إلى قائمة المجندين للعمل مدة ستة أشهر، عرضة للتجديد، وتأخذ منه سلطات الاستيلاء جملة أو حماره، لذلك أفعمت نفوس الفلاحين بالشعور بالمضرة.

أما سكان المدن فقد شعروا أيضاً بالسخط، لقلّة المواد المستوردة، ولا سيما الحبوب، التي شحت في البلاد بسبب ما جرته زراعة القطن الزابحة وحلولها محل زراعة الحبوب. كذلك أساء شعورهم عدم مراعاة الكياسة في جميع الاكتتابات للصليب الأحمر في بلاد غالبيتها إسلامية، وبطرق تقرب من الإجبار في بعض الجهات. هذا بالإضافة إلى أن المستنيرين في السياسة من المصريين ازداد سخطهم بسبب الحماية على البلاد، لما كان يُشعر به ذلك من زيادة ابتعاد الأمل في نيل البلاد الحكم الذاتي» (٢).

١ شخصية مصر ج ٢ - مرجع سابق ص ٦٥٩.
٢ موجز تاريخ الشرق الأوسط - مرجع سابق ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

وعن الحرب العالمية الثانية فحدث ولا حرج، وفيها أشار البشري إلى عدم اقتصار الاحتلال على استغلال مصر اقتصاديا من خلال المنشآت الاقتصادية الخاصة فقط، ولكن أيضاً بفرض السياسات المالية والاقتصادية للحكومة الخاضعة لنفوذه، حيث تضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية -"الجنيه المصري"- و"الإسترليني"، فزاد إصدار البنكنوت من 22 مليون جنيه في نهاية ١٩٣٨ إلى 122 مليون جنيه في نهاية عام 1944، وبلغت جملة ما استدانته بريطانيا من مصر نحو 400 مليون جنيه، وقد ارتفعت الأسعار نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب (١).

رابعاً : نقد وتقييم السياق الاجتماعي

أشار البشري إلى انقسام المجتمع المصري إلى ثلاث طبقات : الأرستقراطية المستحوذة على ثروة البلاد، والفقيرة المعدمة، والمتوسطة"، وكان للتباين الشديد في المستوى سواء الاقتصادي أو الاجتماعي ما دفع لظهور وتحكم "المقاييس الطبقيّة" في المجتمع المصري، ولم يذكر البشري ما يُعنيه بالمقاييس الطبقيّة، وإنما تركها لاستنتاجات المتلقي، فيما يوحى بأنها ليست فقط في تفرّد الطبقة الأرستقراطية بالسيطرة والهيمنة على المجالين "الاقتصادي والاجتماعي"، والسعي للهيمنة على المجال السياسي، ولكنه أيضاً بما ينفي وجود حقوق أو قيمة إنسانية للطبقة الفقيرة المعدمة، إذا ما قورنت بما استحوذت عليه الطبقة الأرستقراطية من قيم وحقوق إنسانية - وهو ما أظهره البشري في مشهد الحكم في قضية مقتل السردار والذي جمع بين أفراد من الطبقة المعدمة ممثلة في شخص محمد فهمي النجار الفقير، وبين النقراشي وأحمد ماهر كممثلين للطبقة الأرستقراطية - وبما يوحى بسيادة واستقرار القوانين أو المقاييس الطبقيّة في المجتمع المصري، وأن فكرة الصراع الطبقي لم تظهر في الحياة العملية، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد التوعية الثقافية التي قامت بها في الأساس الحركات اليسارية الماركسية، والتي دفعت بالمصريين المعدمين، بالإحساس والشعور بالظلم، وأنهم ضحية لاستغلال وجشع أرباب العمل، بحصولهم على أجور زهيدة لا تكفي لسد أعباء الحد الأدنى لضروريات الحياة، وهو ما أدى إلى ظهور ثلاثية "الفقر والمرض والجهل"، كإحدى السمات الرئيسية للمجتمع المصري في تلك الحقبة، فمع تخلي الدولة عن وظيفتها ودورها في مساندة ودعم حقوق العمال والفلاح ينفي الحصول على أجور عادلة، حتى سقطت هذه الطبقة تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تخليها عن وظيفتها ودورها في تقديم الرعاية الصحية لهذه الطبقة والتي تمثل غالبية الشعب المصري، لتنتشر في أجسادهم

١ تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣- مرجع سابق ص ٧٦ .

الأمراض المتوطنة من بلهارسيا وانكلستوما وغيرها، كتب جورج كيرك : وفي مصر نجد أن ثلاثة أرباع أهل الريف مصابون بالأمراض الدودية المستوطنة، كما أن أربع أخماسهم، على ما يظن، مصابون في أعينهم بمرض "التراكوما" الذي يعرضهم لتجرع عواقبه على اختلاف درجاتها : من ضعف الإبصار إلى العمى التام، وقد تضاعف مجال الإصابة بالأمراض الدودية، من جراء انتشار نظام الري الدورى بما يتبعه من آلاف المساقى التى يعمل فيها الفلاح حافى القدمين، فلا يكاد يُشفى من إصابة قديمة حتى تلحقه إصابة جديدة " (١) . كذلك تخلت الدولة عن وظيفتها ودورها فى إتاحة فرص تعليم متكافئة لأبناء هذه الطبقة، وتركتهم للجهل والامية، ويشير "بكر مصباح" فى بحثه إلى "نظام الطبقات" بأنه المقصود به وجود نظام يحكم العلاقات بين طبقات المجتمع، وهذا النظام لم يكن يستند إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي فقط بل كان قائما في ظل الدستور والقوانين وحماية السلطة الحاكمة، وأنه قد تبين أن دستور ١٩٢٣م لم ينص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن البرلمان لم يعمل على سن قوانين توفر للمواطن الحماية في مواجهة تقلبات الزمن والحوادث المفاجئة، والحقوق المشروعة في مواجهة أصحاب العمل، وفي ظل هذا النظام انقسم المجتمع المصري إلى ثلاث طبقات رئيسية : طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين، وطبقة الفلاحين والعمال، والطبقة المتوسطة، وأن هذا النظام الطبقي لم يسمح، بالتطور الاجتماعي أو الاقتصادي، كما أنه كان نظاماً غير مرن بمعنى صعوبة التحول من طبقة لأخرى، وبناء على ذلك كان انتماء الفرد لأي من الطبقات السابقة يحدده ميلاده، لا قدراته واجتهاداته .

ويرى الباحث أن هذا ما أدى في النهاية إلى تركيز الثروة والسلطة في الطبقة العليا، وانتشار الفقر والحرمان بين معظم الطبقات الأخرى (٢) .

أكد البشرى على الارتباط بين الظلم الاجتماعي لطبقة العمال والفلاحين، وبين ظهور حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار سادت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي شملت كافة الفئات الفقيرة والمطحونة من عمال وموظفين ومدرسين وغيرهم، وأشار كيف كان موقف الدولة المتمثل في الحكومات الوطنية المتعاقبة - سواء كانت وفدية أو من حزب آخر - من الصراع الطبقي، في الانحياز الصريح ضد طبقة الفقراء سواء عمالا أو فلاحين أو غيرهم، وذلك في أى خلاف بشأن مصالح المصانع وملاك الأراضي الزراعي ومطالبة العمال بحقوقهم بما يمثل سياسة ثابتة للدولة (٣) .

١ موجز تاريخ الشرق الأوسط - مرجع سابق - ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

٢ تطور النظام السياسي في مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - ص ٩٧ - ٩٨ .

٣ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ - مرجع سابق ص ٢٨٦ - ٢٩٤ .

فيما يخص الثقافة العامة السائدة للمصريين في تلك الحقبة، أشار البشرى بما يوحى بأنها ثقافة تقليدية نواتها الصلبة الإسلام - باستثناء قلة قليلة تتمثل في النخبة الأرستقراطية، التي انتهجت الثقافة الغربية، بالإضافة إلى عدد أقل من نخبة الطبقة المتوسطة، ولما كانت "الثقافة السياسية" هي مجال هذا البحث - والتي هي أحد أبعاد الثقافة العامة - فإننا سوف نقتصر على تحليل مفهوم الديمقراطية في إطار الثقافة السياسية المصرية (١).

وفي هذا السياق، يوحى البشرى بأن جموع المصريين كانوا على دراية ووعي بمفهوم الديمقراطية، وذلك فيما أشار إليه في عبارته: إن ثورة 1919 كانت أعظم ممارسة ديمقراطية عرفوها " وأن الوفد ترجم مطالب الجماهير من الثورة في مطلبين: الاستقلال والديمقراطية، واعتبر أنهما كانا مطلبين متلازمين لثورة ١٩١٩م، إلا أننا نرى أن مطلب الديمقراطية لم يتجاوز حدود النخب السياسية، وذلك بالنظر لأحداث ثورة 1919، والتي تكشف عن أن المصريين لم يطالبوا إلا بالاستقلال، فالسياق السياسي الذي خرجت منه الثورة، يتمثل في أن الاحتلال أصبح حقيقة عارية، بعد إعلان بريطانيا رسمياً وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وتطبيقاً لأحكام العرفية العسكرية، وأن الملك كحاكم أصبح أداة من أدوات الاحتلال.

بعد أن أصبح تعيينه بقرار من الاحتلال، حتى ينتفى الكلام عن الملك كحاكم بمعزل عن سلطة الاحتلال، وهو الأمر الذي يسقط الكلام نهائياً عن الديمقراطية، طالما أنها تدخل في مجال وسلطة الاحتلال، بمعنى: أن الشعب المصري في ثورة 1919، حين كان يطالب بالاستقلال، فهو يطالب الاحتلال بالجلء الفوري، ولكن إذا ما طالب بالديمقراطية، فإلى من يتوجه بالمطالبة بالديمقراطية؟! إلى الاحتلال نفسه، صاحب السلطة الفعلية في البلاد؟! أم إلى الملك الذي هو أداة وعنصر من عناصر السيطرة للاحتلال؟!.

ومن ثم، نجد هنا، على العكس - أن الديمقراطية قد أُسْتُبعدت تماماً - في إطار الثقافة المصرية التقليدية - من الأولويات الأجدر بالتناول في المرحلة الاستعمارية، لينفرد بها الاستقلال، ليصبح الاستقلال هو المطلب الوحيد الأجدر بالتناول في هذه المرحلة، ويصبح شعار "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" هو الشعار الذي كان يجمع كافة المصريين، طالما أن الثقافة المصرية - ونواتها الصلبة الإسلام - تدعو إلى الجهاد، ومقاومة العدو المستعمر حتى النصر، وهو ما تم بالفعل في التجربة التاريخية مع الحملة الفرنسية "١٧٩٨-١٨٠١" والتي لم تستطع أن تستقر على أرض المحروسة لأكثر من ثلاث سنوات، في ظل مقاومة شعبية مستميتة، تبذل كل عزيز ونفيس ولم يطالب أحد وقتها بالديمقراطية، فقد جمّعت كل هموم وآمال

وأهداف المصريين على هدف واحد هو : إجلاء الغزاة الفرنسيين من أراضيهم .
ونرى أن أحد المؤشرات التي تؤكد هذا الرأي، تأتي في الوثائق التاريخية البريطانية، والتي جاءت في سياق بحث الامبراطورية المستعمرة عن ملك لمصر، في حالة وفاة السلطان حسين كامل - قبل أن يستقر رأيها على "فؤاد" - فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية المخابرات البريطانية، وهي المصدر الأكثر ثقة لديها، بإعداد تقرير مفصل يشمل الإجابة عن أربعة أسئلة :

- هل يناقش المصريون المسألة، ويهتمهم مستقبل السلطنة في ظل النظام الجديد؟
 - هل يُفضّل المصريون، خاصة قادة الرأي العام الخلاص من السلطان الحالي؟
 - هل يفضل المصريون عودة الخديوى المعزول "عباس حلمي"؟
 - هل لدى المصريين مرشح يُفضّلونه بدلا من السلطان الحالي؟
- وجاءت إجابة المخابرات البريطانية قاطعة حاسمة في رأى المصريين وهي : لا يتصّبّ اهتمام المصريين، إلا على مشكلتهم مع بريطانيا - الاستقلال - ولا تعنيهم أى قضية أخرى، ولا يهتمون بأى مشكلة سواها إلا عرضا " (١) .

فقد تجمعت كل هموم المصريين وآمالهم وأهدافهم في هدف واحد هو "الاستقلال"، أما إعلاء مبدأ الديمقراطية ليكون من الأولويات الأجدر بالتناول في ظل استعمار وجيش للاحتلال جاثم على صدر الشعب المصرى - فهو أمر خاص بالنخبة الارستقراطية، والتي بحثت منذ بداية دخول الاستعمار عن مكان لها في السلطة، بالتعاون مع الاستعمار ودون أى اعتبار للمصلحة الوطنية، أى أن الديمقراطية الليبرالية جاءت في الحقبة الاستعمارية ملوثة بعار تعاون النخبة الارستقراطية مع الاستعمار، وليست ملازمة لمطلب الاستقلال كما يرى البشرى، الأمر الذى يؤكد السباق الذى يكشف عن جذور وماهية مطالبة الوفد المصرى بالاستقلال - والذى كان عند بداية تشكيله من الممثلين لطبقة كبار ملاك الأرض - بأن هذا الوفد لم يكن يطالب، إلا بالاستقلال الشكلي (٢) .

^١ محمد عودة - كيف سقطت الملكية في مصر "قاروق" بداية ونهاية - مكتبة الأسرة مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

ص ١٧

^٢ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق - ص ٣٩ - ٤٠ .

المطلب الثانى : نقد وتقييم السياق السياسى

تحليل وتقييم عناصر السياق السياسى – كما طرحها البشرى- والتي تُشكّل أسس رؤيته للنظام السياسى للحقبة الاستعمارية، يصل بنا إلى معرفة المسار الفكرى الذى سار عليه، ليصل إلى ما وصل إليه من أطروحات وأفكار ومفاهيم بشأن الديمقراطية فى تلك الحقبة، وأهم هذه العناصر فى النقاط الثلاثة الآتية :

○ ثورة 1919 .

○ دستور 1923 .

○ خريطة القوى السياسية الفاعلة.

أولاً : ثورة 1919

ينظر البشرى إلى ثورة 1919 ، باعتبارها النبع الذى تدفقت منه حركة الشعب السياسية فى الفترة التالية، وصاغ البشرى رؤيته للثورة فى مقولة : إن ثورة 1919 كانت أعظم ممارسة ديمقراطية، وحدد أهداف الثورة فى مطلبين : الاستقلال والديمقراطية، واعتبر أن الثورة قد حققت ثلاثة نجاحات كانت بمثابة القوائم الثلاث التى قام عليها النظام السياسى المصرى خلال الثلاثين عاما التالية للثورة، وأن الإطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية، تشكّلت من ترابط وتساند هذه القوائم الثلاث، الأمر الذى يجعل من رؤيته لثورة 1919 : ثورة سياسية بامتياز، والقوائم الثلاث التى يرى "البشرى" قام عليها النظام السياسى المصرى، والتى هى نجاحات ثلاثة حققتها ثورة 1919 - فى رؤية البشرى - الأول : جاء فى إيجابار الاحتلال على تقديم لائحة فبراير 1992 التى تعترف باستقلال مصر مع تحفظات أربعة سلبت الاستقلال من مضمونه، والنجاح الثانى يتمثل فى إنشاء دستور 1923 كأهم خطوة على طريق الديمقراطية، والثالث : فى ظهور الوفد ممثلاً عن الأمة المصرية، وأنه وفقاً لهذا التصوّر يحسب البشرى أن ثورة 1919 نجحت فى قطع شوط بعيد فى تحقيق هدفها : الاستقلال والديمقراطية.

وفى تحليلنا ونقدنا لتصور البشرى لثورة ١٩١٩، نجد أنه حشر مسألة الديمقراطية لتكون أحد أهداف الثورة ؛ رغم أنها ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بثورة ١٩١٩، فثورة ١٩١٩ لم تنادى بصورة مطلقة بالديمقراطية، حيث اقتصر مطالبها فى الاستقلال، وقد ابتدع البشرى هذه المسألة ليبنى عليها فكرة - أقام عليها تصوّره لدستور ١٩٢٣- وهى : أن ثورة 1919 كانت ثورة الأمة على استبداد الملك، وأنها انتهت دون أن تنحسم معركتها لصالح أي من الطرفين : "الأمة" أو "الملك"، ومن ثم اعتبر أن واقع القوى السياسية قد تبلور فى محورين :

أحدهما "الأمة"، والآخر "الملك"، ولما كانت السلطة في الدستور من المفترض أن تتحدد بناء على توازنات القوى السياسية المؤثرة والفاعلة في المجتمع، فقد اعتبر أن الدستور يعكس حقيقة الواقع المصري في صورة انقسام للسلطة بين "الملك والأمة" وما يكشف حقيقة أن ثورة ١٩١٩ لم يكن لها أى مطلب سوى "الاستقلال" هي نص التوكيدات الشعبية - التي ذكر فيها مطلب الشعب - وهو : نحن الموقعين على هذا، قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا، و على شعراوي، و ... فى أن يسعوا بالطرق السلمية والمشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر، تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل، التي تنشر رايتهادولة بريطانياعظمى وحلفاءها، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب (١).

كذلك القصة التاريخية لاندلاع الثورة - كسياق محيط بالثورة - والتي بدأت مقابلة سعد زغلول للمندوب السامى البريطانى فى 13 نوفمبر 1918 ، وانتهت بعد أربعة شهور باندلاع الثورة، على أثر نفى سعد زغلول ورفاقه الثلاثة خارج البلاد، فحوى هذه القصة - المنوه عنها - تتمثل فى تضامن الجماهير المصرية مع سعد زغلول ورفاقه فى مطلب الاستقلال، ويؤكدها سعد زغلول فى خطبته : .. نقول نحن لسنا بحزب، وإنما نحن وفد مؤكل عن الأمة، يُعبّر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام . ومن يقول إننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرماً لأن هذا يدل على أن فى الأمة حزباً أو أحزاباً لا تريد الاستقلال" . كذلك الشعار الذى رفعته الثورة : "الاستقلال التام أو الموت الزؤام " ولم ترفع الثورة أى شعار ديمقراطية .

ويشير "بكر مصباح" فى بحثه : أن الوفد المصرى لم يكن ممثلاً قوياً لأهداف ثورة، وكان معظم أعضائه من الطبقة الحاكمة وغالبيتهم من المثقفين الليبراليين، سى جانب انتمائهم إلى الطبقة الأرستقراطية من كبار الملاك فى البلاد (٢) .

نرى أيضاً فى اقتصار البشرى فى توصيفه لثورة 1919 ، باعتبارها جاءت نتيجة لدوافع سياسية فقط - دون إشارة للسياقات الأخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية - فى حين أن مفهوم الاستقلال أتى هنا، كمفهوم أوسع وأشمل من مجرد دلول سياسى يعنى مجرد إجلاء للقوات المحتلة عن أرض الكنانة، ولكن كان شمل - فى المسكوت عنه - كافة مظاهر الاستقلال : الاقتصادية والاجتماعية السياسية، التي يترهن تحقيقها على إجلاء جيش الاحتلال، ذلك لأن السياق لاجتماعى التاريخى الذى دفع باندلاع الثورة فى مطلب الاستقلال، هو الذى يحدد

بكر مصباح تنميرة - تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ / ١٩٧٦ - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم سياسية عام ١٩٧٩ ص ٦٢ .

طارق البشرى - شخصيات تاريخية - دار الشروق ط١ - ٢٠١٠ ص ٧٨ .

تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ / ١٩٧٦ - مرجع سابق ص ٦٤ .

بدقة المعنى الحقيقي الذي كان يعنيه المصريون من مفهوم الاستقلال، في تلك اللحظة التاريخية .

ويتمثل البعد الاقتصادي لثورة 1919 في مسألة القطن - محور الاقتصاد المصري - فقد حددت سلطات الاحتلال سعر القطن المصري في عام 1917 بسعر أقل بكثير من سعره الحقيقي، واحتكرت شراء بذرة القطن المصري بسعر زهيد أيضاً، وفي العام التالي 1918 أصدرت سلطات الاحتلال قراراً باحتكار محصول القطن لهذا العام وكذلك المتبقى في المخازن من العام السابق، وحددت له سعراً : 42 ريالاً للقطن، بينما كانت اللجنة التي عُيّنت لشراء القطن لاتدفع عملياً سوى 32 ريالاً، وكان ثمن القطن المصري في الخارج 64 ريالاً !، مما أحدث خسارة كبيرة لزراع القطن المصريين، وأرباحاً أكثر في المقابل لتجار القطن الأجانب، هذا بالإضافة إلى عاملين آخرين، كان لهما الضرر البالغ على مصالح ملاك الأرض على جميع مستوياتهم :

- العامل الأول : صدور مرسومين ينص على الترخيص للبنك الأهلي بعدم دفع عملة ذهبية، مقابل للبنكنوت الذي يقدم له، وإعفائه من الاحتفاظ بالغطاء الذهبي لديه، والسماح له بإرسال معظم رصيده الذهبي إلى لندن، مع السماح له بإصدار أوراق مالية على شكل سندات على الخزنة البريطانية، الأمر الذي تسبب في خلق معدل عالٍ من التضخم وزيادة جميع الأسعار عدا القطن!! .

- العامل الثاني : تشدد الحكومة في جباية الضرائب بالإضافة إلى تشدد البنوك العقارية الأجنبية في تحصيل أقساط ديونها في مواعيدها، وامتناع البنوك عن التسليف بضمان محصول القطن مما اضطر الزراع إلى بيع أقطانهم بأسعار أقل بكثير من السعر المنخفض الذي حددته سلطات الاحتلال، وإلى بيع ما يملكون من مصاغ وحلى ذهبية ومواش ودواجن لتسديد ما يستحق عليهم، وهو ما تسبب في تمكين البنوك العقارية الأجنبية والمرابين من نزع ملكيات المدينين بأسعار متدنية، الأمر الذي ولد حتماً هائلاً من السخط الشعبي، رأى كبار الملاك الاعتماد عليه كأداة ضغط، في محاولتهم إعادة صياغة العلاقة بينهم وبين بريطانيا (١)، وفي هذا الجانب نجد بعض التشابه بين ثورتى 1919 و2011، بما يغنى عن الإطالة في التوضيح، وذلك بالنظر والاعتبار في موقف الجماهير المصرية في ثورة 2011، حيث صاغت كل مطالبتها من النظام السياسي - والذي كان مختزلاً في شخص مبارك - في كلمة واحدة غاية في البلاغة : "ارحل"، وقد حاول

١- الشخصية الوطنية المصرية "الكتاب الأول" - مرجع سابق - ص ٢٢٠ .

البعض - فى البداية - اختزالها فى البعد السياسى، بحسبانهم أن أسباب الثورة جاءت كاستجابة من الجماهير المصرية على رفضها مسألة "التوريث" للسلطة، بالإضافة إلى تزوير انتخابات برلمان 2010، ومن ثم، حاول نظام مبارك وهو فى النزاع الأخير تقديم بعض التنازلات، فى إطار تعديل ست مواد من الدستور تتناول مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، فى حين أن النظرة الموضوعية للواقع الاجتماعى المحيط بالثورة، تشير إلى وجود أسباب اقتصادية واجتماعية قد أخذت بخناق المصريين واستنزفت صبرهم طيلة ثلاثين عاما، حتى انفجروا كالبركان فى يناير ٢٠١١، وأنهم كانوا يرون أن حل مشكلاتهم مرهونة برحيل مبارك، وهو الأمر الذى يتشابه إلى حد بعيد، مع مضمون السياق الذى فجر ثورة المصريين فى 1919، حين أخذت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بخناقهم واستنزفت صبرهم طيلة سبعة وثلاثين عاما منذ وطأت أقدام الغزاة المستعمرين أرض المعمورة فى 1882.

ولما كان النظام السياسى المصرى وقتها مختزلاً فى وجود الاستعمار، فقد جاء تعبير المصريين عن مطالبهم أيضا فى كلمة واحدة "الاستقلال"، والتي كانت تعنى نفس معنى "ارحل".

لقد أيقن المصريون فى 1919، أن حل جميع مشاكلهم وأزماتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونة برحيل الاستعمار، بالضبط كما أيقن المصريون فى 2011 أن حل جميع مشاكلهم وأزماتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونة برحيل "مبارك".

وجدير بالملاحظة فى مقولة البشرى - التى نوهنا عنها - "إن ثورة 1919 كانت أعظم ممارسة ديمقراطية": أنها مقولة تحمل فكرة غير متجانسة، لأن الثورة هى النقيض للديمقراطية، ففى حين تعنى الممارسة الديمقراطية استخدام الأساليب السلمية فى حل المشكلات والمنازعات فيما بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة فى المجتمع بعضها ببعض - "وهو ما يعنى وجود نظام سياسى مستقر يقوم على صيغة سياسية توافقت عليها تلك القوى السياسية" - نجد أن الثورة تعنى استخدام الأساليب العنيفة والمسلحة لحل هذه المشكلات والمنازعات، وهو ما يعنى أن الصيغة السياسية التى كانت تتوافق عليها تلك القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع، لم تعد صالحة لفرض ذلك التوازن بين هذه القوى، وإيجاد الاستقرار السياسى فى المجتمع، بمعنى آخر: أنه فى حين تعنى الممارسات الديمقراطية استخدام منهج الإصلاح الجزئى فى حل مشكلات المجتمع، فإن الثورة تعنى حل هذه المشكلات بمنهج العنف لإنهاء وحسم هذه القضايا جذريا فى خطوة واحدة، ومن ثم، يكون فى تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية ما

يعنى إنهاءها، وهو ما تم فعلا على يد الوفد فيما يقوله البشرى : كان الوفد يقوم بمهمة غاية فى الصعوبة، أن يتم الثورة بالإصلاح، وأن يقتحم الحصون وهو محاصر، وأن يعتمد على الشعب ولا يفتح له أبواب المشاركة الفعلية، وإن تتبع أعمال مجلس النواب يكشف العملية التاريخية التى بدأت تتم وقتها، عملية إدخال ثورة 1919 فى نظام دستور 1923 ، وتحويل الثورة إلى إصلاحات جزئية قبل تغيير الهيكل العام، وقبل أن يكون لها على أجهزة الحكم سيطرة حاسمة^(١)، حيث بنى "البشرى" على هذه الفكرة التى تصوّر ها وحسبها صحيحة – وهى فكرة^٢ : أن ثورة 1919 كانت ثورة للمطالبة بالديمقراطية وأنها كانت ثورة الأمة على استبداد الملك" - تصوّره لمحور السلطة فى دستور ١٩٢٣ .

وفى حين يرى البشرى نجاح الثورة فى تحقيق أهدافها، يرى غالبية المفكرين والمؤرخين الذين تعرضوا لهذا الموضوع، فشلها فى هذا الأمر، فقد كتب بكر مصباح : " وقد تباينت الآراء حول تفسير فشل ثورة ١٩١٩، ولكن يمكن تحديا أسباب رئيسية اتفق عليها المفكرون والمؤرخون الذين تعرضوا لهذا الموضوع وهى :

- ١- انقسام الزعماء الوطنيين على أنفسهم، نظراً لاختلاف اتجاهاتهم حول تفسير مطالب الشعب ووسائل تحقيقها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية قبوله التفاوض مع بريطانيا قبل أن تعلن موافقتها على الحد الأدنى من تلك المطالب، أو حتى قبولها لمبدأ الجلاء عن مصر.
- ٢- انتماء أعضاء الوفد المصري إلى الطبقة الحاكمة، وطبقة كبار الملاك، مد دفعهم إلى القبول بالتفاوض مع بريطانيا، ووقف حركة الثورة الشعبية قبل أن تصل إلى الغايات التى قامت من أجلها، وذلك خوفاً من أن تتطور إلى ثورة شاملة، تُغيّر كل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت، وتؤثر بالضرورة على امتيازاتهم الخاصة .
- ٣- انتماء معظم المثقفين المصريين آنذاك إلى تيار الثقافة الأوروبية، ساء على اتخاذهم – وهم قادة الرأي فى المجتمع – جانب الاتجاه المنادى بالاعتدال والتدرج، كما أفصح بذلك لطفي السيد إلى السيد الدكتور محمد حسين هيكل، وهذا الموقف من جانبهم أتاح الفرصة لبريطانيا كي تف الشعب نخبة ممتازة من أبناءه، كان من الممكن أن تكون قوة مؤثرة وفعلاً فى سبيل تحقيق مطالبه .

^١ دراسات فى الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٩٠ .

^٢ نفس المرجع ص ٤٧ .

٤ - التخلف الثقافي والاجتماعي الذي كانت تعاني منه الغالبية العظمى من أبناء الشعب ساعد على إضعاف حركة الثورة من عدة نواحي ليس هنا مجال تفصيلها، وأهمها : عدم قدرة الشعب تبين حقيقة موقف الزعماء السياسيين، ثم وقوعه فريسة لانقساماتهم وصراعاتهم على حساب القضية الوطنية (١) "

ثانياً : دستور 1923

يُمثل دستور 1923 في رؤية البشري، ليس فقط الإطار النظري للنظام السياسي لحاكم والحياة السياسية في تلك الحقبة الاستعمارية، ولكن يُجسّد أيضاً طريقة تفكيره وفلسفته في تناوله بالتحليل والنقد للعناصر والمركبات الأساسية للنظام لسياسي والحياة السياسية، حتى يكون فهمنا الكامل واستيعابنا لكل ما طرحه لبشري في مسألة الدستور، يعنى فهمنا الكامل لرويته للحياة السياسية وطبيعة ديمقراطية في تلك الفترة، الأمر الذى يعنى أهمية تناولنا لأبعاد وجوانب هذه مسألة، التى سنتناولها فى النقاط التالية :

- أسلوب نقد البشري لدستور 1923 .
- رؤية البشري للفكرة الفلسفية التى يقوم عليها دستور 1923 .
- لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع ؟ .

١ - أسلوب نقد البشري لدستور 1923 .

قدم البشري رؤيته لدستور 1923 ، بأسلوب المسكوت عنه فى سياق عرضه آراء وروى المفكرين والمتفكرين حول الدستور، وقدم تحليلات وتقويمات لتلك آراء والرؤى، سواء الناقدة والمعارضة لها، أو المادحة والموافقة عليها، وفى باق زخم هذه الأفكار، وفى أتون صراع التحليلات والتقويمات بين المؤيدين المعارضين وبين المادحين والساخطين، يمكننا استشفاف رؤية البشري، وكان هذا أسلوب هو أحد خصوصيات منهج البشري فى عرض هذه القضية المثيرة للجدل، ند أن أصبح لكل رأى ورؤية - فى هذه القضية - من المزايا والمثالب، ما للرأى - الرؤية الأخرى المعارضة أو المناقضة لها من مزايا ومثالب، ومن ثم، فإن منتجانا لحكم البشري على دستور 1923 ، يأتى مما يُمكن أن نستوحيه من أتون لأفكار التى طرحها، وأظهر فيها اتجاهه وانحيازه فى تحليل وتقويم هذه الأفكار، على سبيل المثال : ذكر البشري أن دستور 1923 قد صادف عند إعداده وبعد بدوره، هجوماً من جانب رجال الحركة الوطنية، وقد انطلقت سهام النقد من الوفد الحزب الوطني، وأن الوفد قاطع لجنة إعداد الدستور - لجنة الثلاثين - ولم يشترك

ولا الحزب الوطني في هذه اللجنة، وأن بصمات الملك كانت واضحة على مواد الدستور من خلال أنصاره في لجنة الثلاثين، وأشار إلى ما سجله عباس العقاد على لسان سعد زغلول، بأن الإنجاز كان لهم الأثر الهام في نصوص الدستور، ثم علق البشري : بأنه في ضوء هذه الملاحظات، قد يطمئن أي باحث أو معلق على صحة حكمه بفساد وثيقة - "دستور 1923" - تُصاغ في غيبة رجال الحركة الوطنية وفي ظروف نفى زعامات الوفد خارج مصر، وإيداع بعض قادته السجن، وقد يزيد إطمئنان الباحث إلى سلامة حكمه بفساد هذه الوثيقة - دستور 1923 - استرشاداً بما هاجم به الوطنيون الدستور وقتها، ومن ذلك أربعة عشر مقالا نشرها أمين الرافعي في صحيفة الأخبار، بالإضافة إلى اتهامات سعد زغلول وغيره من رجال الوفد للجنة الثلاثين التي أعدته والتي اسموها بلجنة الأشقياء، وأن الوطنييين قد رفضوا وقتها، طريقة إعداد الدستور بواسطة لجنة يعينها الملك، ورفضوا المبدأ النظري الذي قام على أساسه الدستور وهو كونه منحة من الملك، أو كونه عقداً بين الملك وبين الأمة الممثلة في أعيانه، وطالب الوطنيون بأن يُعد الدستور بواسطة جمعية وطنية منتخبة، وأن يكون المبدأ النظري الذي يقوم على أساسه هو كونه حقاً للشعب، لا منحة من أحد، ولا عقداً مع أحد، ثم قاوموا بما سلم به مشروع الدستور من سلطات عديدة لذلك (١).

وفي نهاية ما سرده البشري من هذه الملاحظات، قدّم حكمه القاطع الحاسم فيه بأن : دستور 1923 رغم كى هذه الملاحظات التي وُلِدَ بها قد صار بعد ذلك مكسباً ديمقراطياً فذاً!!، وصارت حمايته وضمان العمل بأحكامه بعض شعارات الحركة الوطنية، فيما تلا ذلك من أعوام، وما أكثر ما قامت المظاهرات وارتجت أرجاء مصر لحمايته من عبث العابثين .. إلخ".

ويظهر بوضوح مما عرضناه، أن المقدمة لا يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة فكيف يُمكن لكل هذه الملاحظات أن تؤدي إلى أن يُصبح الدستور مكسباً ديمقراطياً فذاً!!؟ في حين أن البشري تجنّب تحليل هذه الملاحظات والرد عليها، بما يعنى تجاهلها أو عدم الاكتراث بمضمونها، مع تصدير الآراء المؤيدة للدستور، والتي جاءت بعد تغيير الوفد - وزعيمه سعد زغلول - لموقفه من الدستور، والذي تحوّل فيه من الرفض والهجوم عليه إلى الموافقة والتأييد له، في حين أن تغيير الوفد - وزعيمه سعد زغلول - لموقفه تجاه الدستور، وتأييده له لا يكفي لتفنيد هذه الملاحظات، فقد يكون هذا الموقف : انتهازي، يسعى لإيثار السلامة، والاشتراك في السلطة لتحقيق مكاسب طائفية انتهازية، ومن ثم، فإن هذه الملاحظات كانت محتاجين من البشري إلى تحليل ونقد موضوعي، مع طرح حجج وأسناد يُمكنها أن تثبت كيف أصبح دستور 1923 مكسباً ديمقراطياً فذاً".

^١ مرجع سابق ص ٥٦ - ٥٧ .

استخدام البشرى كذلك أسلوب إصدار الأحكام الذاتية غير الموضوعية، فى إطار ما يُوحى بأنه قد استنتج هذا الحكم من بحث علمى منهجي . والمثال على ذلك إصداره حكما تقويميا على دستور 1923 ، ودستور العرابين 1882 ، بناءً على إجراءات مقارنة بينهما، دون أن يطرح علينا خطوات عملية إجراء المقارنة بين الوثيقتين المجرى عليهما المقارنة حتى يُمكننا فهم واستيعاب كيف توصل إلى هذا الحكم، مبررا ذلك بأنه لا مجال هنا لتفصيل وتوضيح هذه المقارنة بين الوثيقتين !! .

هذا بالرغم مما أشار إليه البشرى من أهمية لهذه المقارنة فى أنها لازمة لتقييم دستور 1923 "، وأنه استند عليها فى إصدار حكمه على دستور ١٩٢٣ بأنه وثيقة غير مسبقة فى تاريخ مصر السياسى !! .

كذلك ما ذكره من أن مقارنة أحكام هذا الدستور، مع ما تضمنه سلفه الموءود سنة 1882 ، قد أظهرت أن دستور 1923 رغم ما اعتوره من مثالب، كان أضمن لحقوق الشعب وأفسح لنشاطه السياسى والاجتماعى، فيما اشتملته من ضمانات لحقوق المصريين، وفيما رسمته لمؤسسات الحكم من قيود وضوابط، وأكثر تضيقا فى سلطات الملك والحكومة، وأنه لا مجال هنا لتفصيل المقارنة بين الوثيقتين، وأن الإشارة إلى هذا الأمر لازمة لتقييم دستور ١٩٢٣ (١).

ونرى هنا، أن استخدام المقارنة بين أمرين أو أكثر لهما طبيعة واحدة، كأداة منهجية مساعدة لتوضيح وإظهار نقاط معينة فى مسار منهج الباحث فى طريقه للوصول إلى الحقيقة، تحكمها ضوابط لازمة، يرتن عليها صحة نتائجها، وأهم هذه الضوابط : الاختيار المناسب لأسلوب عملية المقارنة، والذي يعتمد على طبيعة الأمر المراد مقارنة، وإلا جاءت المقارنة بنتائج عكسية، وهذا المثال الذى عرضه البشرى هو خير مثال، بل هو المثال النموذجى لتوضيح هذا الأمر، فطبيعة الدستور أنه وثيقة سياسية، تحدد الصيغة السياسية التى توافقت عليها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة فى مجتمع ما - فى مرحلة تاريخية معينة وفى واقع اجتماعى معين - والتى من المفترض أن تحقق الاستقرار والتوازن بين هذه القوى، ويشمل الدستور كل الأحكام والنصوص التى تحقق هذا الاستقرار السياسى والتوازن فى علاقات القوى فى المجتمع، ومن ثم، فإن المعيار فى الحكم على جدارة وكفاءة الدستور، يأتى من مدى نجاحه فى تحقيق وظيفته، والتى تتمثل شى مدى كفاءة وجدارة الصيغة السياسية المنوه عنها، ولا يُمكننا التوصل إلى هذا الأمر إلا من خلال دراسة لذلك الواقع الاجتماعى الذى خرج منه الدستور - بكل سياقاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية - للوصول إلى مدى اتساق هذا الدستور مع واقع المجتمع، ومدى تحقيقه للاستقرار والتوازن المنشود بين القوى السياسية والاجتماعية المعنية، وهو ما يجعل من اختيار تحليل الخطاب الأنسب والأجدر فى هذا البحث .

^١ نفس المرجع ص ٥٥ - ٥٦ .

ومن هنا يكون اختيار تحليل المضمون كميّار للمقارنة بين أحكام ونصوص الدساتير المطلوب المقارنة بينها غير مناسب، الأمر الذي يوجب البحث عن معيار آخر، يُمكننا من تحديد مدى نجاح كل دستور تحت المقارنة - في الوصول إلى صيغة سياسية، تحقق الاستقرار والتوازن بين القوى السياسية والاجتماعية المعنية في تلك المرحلة التاريخية، وذلك من خلال مؤشرات يمكن استنتاجها من الدراسة والبحث المنهجي حيث يُمكننا إجراء المقارنة بين هذه المؤشرات، بمعنى آخر : لا جدوى في مجال الدراسات السياسية والاجتماعية عند إجراء مقارنة بين دستورين بأسلوب تحليل المضمون لنصوص وأحكام الدساتير، للوقوف على أكثرها ضمانا للحريات وحقوق المواطنين السياسية والاجتماعية من الناحية الفلسفية المجردة، إلا إذا جاءت في الإطار العملي التطبيقي لكل دستور داخل الواقع الاجتماعي لكل تجربة، أي في مدى تلاءم هذه النصوص والأحكام مع واقع كل مجتمع بعينه في مرحلة تاريخية محددة، ومدى تأثيرها سلبا أو إيجابا على واقع هذا المجتمع .

هذا والجدير بالملاحظة أن منهج تحليل النص يكون الأنسب في حالة المقارنة بين دساتير قد أنشئت في مجتمع واحد في ظل واقع اجتماعي لم يتغير والمثال هو ما نحن عليه الآن، حيث يُمكننا إجراء مقارنة بمنهج تحليل المضمون بين دستور 2012 الذي أنشئ في عهد الرئيس محمد مرسى، وبين دستور 2014 الذي أنشئ في عهد الرئيس المؤقت عدلى منصور، وكذلك بين دستور 1971 المعدل في عهد المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي، الأمر الذي يختلف تماما عند إجراء مقارنة بين دستور 1882 ودستور 1923 ، لأن في حالة دستور 1882 كانت مصر في سياق اجتماعي : في إطار دولة مستقلة كاملة السيادة، أما في الحالة الثانية وهي دستور 1923 ، فإن مصر كانت قد سقطت تحت الاحتلال البريطاني طوال عقدين من الزمان، فقدت فيها استقلالها وسيادتها، ومن ثم وأصبح الواقع الاجتماعي يختلف جذريا - "سياسيا واجتماعيا واقتصاديا" - عن الواقع الاجتماعي في الحالة الأولى .

من هنا جاء تقويمنا لحكم "البشرى" على دستور 1923 - المنوه عنه - والذي استند فيه إلى مقارنته بين دستور 1923 وبين دستور ١٨٨٢، باستخدام معيار تحليل المضمون بأنه : حكم ذاتي غير موضوعي، فقد يكون دستور ١٨٨٢ - بعد البحث والدراسة بالمنهج الذي نوهنا عنه - هو الوثيقة الغير المسبوقه، وأن نص الحريات فيه كان الأضمن لحقوق المصريين، والأفسح لنشاطهم السياسي والاجتماعي من دستور 1923 .

نرى أيضاً استخدام البشرى أسلوب الانتقائية، وذلك في عدم الإشارة إلى التأثير السلبي لتشكيل اللجنة الاستشارية التشريعية التي كُلفت بصياغة الدستور، من أعضاء أغلبهم إنجليز حتى إنه لم يكن من بين أعضائها عشرة سوى عضوين مصريين فقط - هما : وزير العدل بصفة شرفية، والآخر موظف كبير - وكان رئيسا

اللجنة الفعلية السير موريس شلدوين أيموس، مستشار الحقانية الإنجليزي، أى أنها كانت لجنة إنجليزية روحا ودما - كما يقول د عصفور - والذي يقول أيضا : لقد أتمت اللجنة الاستشارية مهمتها على النحو الذى أراده الإنجليز، فأضافت تحفظات، وأدخلت تعديلات، وحذفت عبارات، تحقيقا لسياسة تتنافر تنافراً جوهرياً مع أصول لحكم الديمقراطي، التى أرستها لجنة الثلاثين .

وكانت أهم التوجهات التى كان يهدف إليها الاحتلال لتحقيق سيطرته من خلال لدستور هو تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، ذلك لاعتبار أن بنوح الوزارات عند الضغط عليها، أيسر بكثير منه عند الضغط على أعضاء لبرلمان، الذين لا يدينون بولائهم، إلا للجماهير التى انتخبهم (١).

ويشير د/عصفور إلى كيف أن اللجنة الاستشارية التشريعية المنوه عنها - التى كان رئيسها الفعلى السير موريس شلدوين - قد نجحت فى تقوية السلطة تنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وأنها لم تكتف بهذا الدور الهدام، بل أخذت ميث بالنصوص الخاصة بسلطان الحكم، والاعتداء على باب الحريات، فأضافت عبارة المشنومة الخاصة بوقاية النظام الاجتماعى إلى المادتين "15 و20" من دستور لكى تعطل بذلك حريتى الصحافة والاجتماع (٢) .

٢ - رؤية البشرى للفكرة الفلسفية التى قام عليها دستور 1923 .

قدّم البشرى رؤيته لدستور 1923 من منطلق الفكرة الفلسفية التى اتخذته اللجنة إعداد الدستور منطلقاً لها، فى إنشائها وصياغتها لأحكام ونصوص الدستور، والتى وم على بنود - نوهنا عنها فى المبحث السابق - وهو ما يعنى ضمناً اقتناعه بها أما النظرة العميقة فى مضمونها من خلال الواقع الاجتماعى - السياق - الذى نرج الدستور - باعتباره محور منهج تحليل الخطاب والذى التزمنا به فى هذا بحث -تكشف عن الحضور الطاغى للاستعمار فى كل محتوى هذه الفكرة الفلسفية نودها الثلاثة :

البند الأول : أن الاستقلال وثيقة حصلت عليها مصر من الإنجليز، وأن سيادة مصر مصدرها إعلان الإنجليز لها، والمسكوت عنه : أن على لجنة إعداد الدستور، ن تعى جيداً وتضع فى حسابها - وهى تُصيغ نصوص وأحكام الدستور - حقيقة ذا الاستقلال الوهمي، الذى ليس له مردود عملى على أرض الواقع باعتبار أن

مجموعة" تحرير د. نازلى معوض - الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام "أعمال المؤتمر السنوى الثالث عشر

حوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية " كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ط ١ عام

٢٠٠ ص ٢١٦ .

نفس المرجع ص ٢٢٠ .

جيش الغزاة بكل جبروته ما زال على أرض المعمورة، وأن سلطة الاحتلال ما زالت لها السيطرة والهيمنة على مقاليد الأمور في البلاد .

البند الثاني : أن القوى السياسية التي منحها الإنجليز هذه السيادة تمثلت في كل من الملك والأمة، والمسكوت عنه : أن الاحتلال وضع تقسيما سياسيا للمجتمع المصري، يفصل فيه بين الملك والأمة، مع التأكيد على أن استقلال الأمة وسيادتها منحة من الاستعمار .

البند الثالث : أن الدستور بناء على ما سبق، هو عقد بين الملك والأمة، ولا يتم إلا باتفاقهما، وأن الحقوق مشاركة بينهم، والمسكوت عنه : أن الدستور في المضمون الأخير يفرض على الأمة ملكاً له مثل ما للأمة من حقوق، وسلطات في تحديد ماهية ومضمون نصوص وأحكام الدستور، حتى ظهر الدستور وكأنه يُشكّل عقدا بين الملك وبين الأمة !! .

إذن، المضمون الأخير للفكرة الفلسفية التي قام عليها دستور 1923 : أنه منحة مشروطة من العدو المستعمر، في حين أن الدستور المشروط بإرادة العدو المستعمر، هو دستور يُعبّر عن إرادة ذلك المستعمر، ولا يُعبّر بالضرورة وبالبداهة عن إرادة الأمة، فهو إذن دستور الاستعمار الذي يُعبّر عن استراتيجيته في حكم مصر، ولا يمكن أن يوصف بأى حال بأنه دستور يؤسس لنظام حكم ديمقراطي دستوري كما يقول البشرى - هذا علاوة على أن في فرضه من البداية حاكم بعينه على الأمة - "الملك" - هو ما يناقض ويناقض جوهر وماهية الديمقراطية التي تتمثل في تمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه، بما يعنى حق الأمة في اختيار حاكمها بإرادتها الحرة، ومن ثم، تنتفى الديمقراطية عن دستور فرض على الأم حاكما بعينه دون أن يكون لها أى إرادة حرة في اختياره .

الجدير بالملاحظة ما ذكره "عبد الخالق ثروت" باشا رئيس الحكومة التي قامت بتشكيل اللجنة في كلمته في جلسة الافتتاح عن المنهج الذي يجدر أن نأخذ به في وضع الدستور، حيث يقول : إن مهمة وضع دستور للبلاد، لا يكفى في أدائها علم الوجه الصالح، أن يُنقل ما وُضع لغيرها من البلاد بغير تمحيص وتدقيق، بل يجب أن تلاحظ في تقرير أحكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها، وأن يُستفاد في وضع نصوصه من تجارب الأمم الأخرى (١) .

ويُعلّق بكر مصباح : ومع ذلك جاء دستور سنة ١٩٢٣ مستوحى من دساتير النظم السياسية الأوروبية، فهو لم ينبع من الأوضاع التي كانت سائدة، ولم يُعبّر عن المَقُومَات الحضارية للذات القومية، لذلك وُلد غريبا وظل غريبا، ولم يوفو واضعوه أن يجعلوه يعالج تلك الأوضاع التي تمثلت في التخلف الاجتماعي

^(١) تطور النظام السياسي في مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - مرجع سابق ص ٦٩ .

والاقتصادي والثقافي، إلى جانب ذلك لم يكن يمثل إرادة الشعب لا في الكيفية التي وضع بها، ولا في الأهداف التي سعى إلى تحقيقها، إنه كان أكثر تعبيراً عن إرادة الطبقة الحاكمة بمعناها الواسع وتحقيقاً لأغراضها والمحافظة على مركزها الممتاز في المجتمع ومصالحتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (١).

٣ - لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع ؟

ينظر البشري للدستور باعتباره الوثيقة السياسية التي تحدد لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع، الذي هو المحور الذي ستدور عليه مؤسساته وأبنيتة المختلفة، ومن ثم قام بالبحث عن المحور الذي كانت تدور حوله مؤسساته وأبنيتة دستور 1923، الذي رأى أنه جاء على محورين لا محور واحد هما : البرلمان والملك، وحدد السبب في دوران الدستور على محورين بأن موازين القوى السياسية بين الجماهير من جانب، والقوى الحاكمة من جانب آخر لم تكن قد رجحت بشكل حاسم لصالح أحد الطرفين، فجاء هذا الدستور يعكس هذا الوجود المزدوج لقوتين متصارعتين، وهو ما صنع إزدواجاً في الشرعية الدستورية التي انقسمت على محورين :

○ محور الملك الحاكم التقليدي .

○ محور الأمة الممثلة في الهيئة البرلمانية (٢) .

ومن ثم، خلق الدستور مستويين من الصراع : أحدهما : يتمثل في الصراع الحزبي البرلماني، في مجال الحياة السياسية . والآخر : في الصراع بين الملك والأمة في السيطرة على مؤسسات الحكم .

وفي هذا السياق، تظهر فكرة تغيّر وظيفة الدستور، مع تغيّر السياق الاجتماعي الذي ينشأ فيه، فوظيفة الدستور في سياق دولة مكتملة السيادة والاستقلال، تختلف عن وظيفته في دولة ناقصة السيادة وتحت هيمنة الاستعمار، إذ قد يتحول الدستور إلى أداة في يد الاستعمار لتحقيق أهم مبادئه : "فرق تسد"، وبث أسباب الفرقة والانقسام - كما نوهنا - في وقت يكون فيه الشعب في أشد الحاجة إلى الوحدة والتماسك، حتى يتمكن من تحقيق أمله المنشود في الاستقلال .

❖ محور الملك الحاكم التقليدي :

الملك - الحاكم التقليدي - هو المحور الثاني للشرعية الدستورية، التي حددها البشري لدستور 1923، بحسابه جاءت نتيجة لانعكاس توازن القوى السياسية المؤثرة والفاعلة في تلك الحقبة، باعتبار أن موازين القوى السياسية كانت بين

^١ نفس المرجع - نفس الصفحة .

^٢ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٢٢١ .

جماهير الشعب المصري فى جانب، وبين الملك الذى كان يمثل القوى الحاكمة على الجانب الآخر .

ولما كان "البشرى" قد رأى فى نفس السياق أن مصر كانت تحت تأثير ثلاث قوى سياسية هى : الاحتلال والملك والأمة، وأن سلطة الاحتلال لم يرد ذكرها فى الدستور لأسباب أهمها : أنه لا يوجد سبب رسمى وقانونى يبيح لها احتلال أرض المعمورة .

ولما كان من الناحية الدستورية أن الثابت المعلن فى دستور 1923 ، أنه غفل عن وجود قوة الاحتلال كقوة سياسية رئيسية فاعلة ومؤثرة فى الواقع المصرى، فإنه تكون الصيغة التى أقرها الدستور هى صيغة خاطئة، لا تمثل انعكاساً لتوازن القوى المؤثرة والفاعلة على أرض الواقع، وهو الأمر الذى يكشف بوضوح عن الخلل بين الإطار الدستورى النظرى الذى وضعه دستور 1923 ، وبين الواقع المعاش الذى فرضه وجود جيش الاحتلال على أرض المحروسة .

ونرى هنا أمراً جديراً بالملاحظة فيما يتعلق برؤية "البشرى" للملك فى دستور 1923، يأتى فى النظر إلى ما جاء بشأن الملك فى دستور 1923 ، الذى نجد فيه التباساً وغموضاً لم يكونا موجودين قبل نشأت هذا الدستور، فقد كان مفهوم الملك قبل الدستور تحكمه الثقافة المصرية، والسياق التاريخى الذى نشأ فيه هذا اللقب، والذى لا يتعدى أنه لقب لحاكم مصر، وجاء هذا اللقب فى نهاية سلسلة من الألقاب، هى مرادفات للقب حاكم مصر - أى رئيس الدولة - الذى يتربع على قمة السلطة السياسية فى الدولة المصرية، وقد بدأت سلسلة هذه الألقاب، بلقب والى، الذى ارتبط بالنظام السياسى الذى كانت تنتمى إليه مصر، كولاية ضمن ولايات الخلافة العثمانية، ثم تغير اللقب من والى إلى الخديوي، وعندما انفصلت مصر عن الخلافة العثمانية بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الأولى وفُرضت عليها الحماية البريطانية، استتبع ذلك تغيير اللقب العثمانى إلى لقب آخر، فكان لقب السلطان، ثم جاء لقب الملك تبعاً لتصريح فبراير 1922 بالاستقلال الصورى .

إذن لم يكن هناك أى التباس أو غموض فى مفهوم الملك، حتى جاء دستور 1923 حين وضع على غرار الدستور البلجيكى الملكى !!، وهو الأمر الذى صنع هذا الالتباس والغموض، فقد جاءت نصوص الدستور الخاصة بالملك، توحى وكأنها جاءت بملك بلجيكى لتتوجه على عرش مصر، له منظوره المعرفى الغربى، الذى هو انعكاس لثقافة وحضارة وتجارب تاريخية بلجيكية أوروبية .

وإذا استعنا بتعبيرات البشرى : يكون هذا الدستور قد صار أبتراً مقطوعاً عن الواقع المصرى، فهو لم يفض إلى جديد من نوعه أو مادته أو مائه وصار دستور 1923 أجنبياً لقيطا، وفقد من نسق عقيدى آخر، ومن أوضاع اجتماعية تاريخية مختلفة .

هذا ولم تنقطع صلة الدستور 1923 عن مصادره التأسيسية ومرجعياته البلجيكية الغربية، وهو ما يتضح من موقف الخلاف بين سعد زغلول والملك على تفسير أحد نصوص الدستور حين اتفقا على إحالة الأمر لتحكيم أحد فقهاء الدستور البلجيك وهو البارون فاندنبوش، وقد ارتضيا بهذا الحكم الذي جاء لصالح سعد زغلول (١).

وقد نجد في مقولة عرضها البشري، في سياق صراع القوى السياسية في المسار الديمقراطي، أبلغ من الإطالة في الشرح وهي مقولة : الملك يملك ولا يحكم (٢) والتي ذُكرت باعتبارها هدفاً مرحلياً في مسيرة التحول الديمقراطي، على غرار ما حدث في التجربة الديمقراطية الأوروبية في مسيرتهم للتحول الديمقراطي .

والمقولة تكشف مدى التباين في معناها في كل من الثقافتين المصرية والغربية، فإذا كانت مقولة : الملك يملك ولا يحكم، هي مقولة مُنسقة ومُنسجمة تماماً مع ذلك السياق الأوربي الذي أنتجها، فإنها ليست كذلك في إطار السياق الاجتماعي المصري، فنحن نستطيع ببساطة أن نفهم معنى هذه المقولة، وكيف كانت هدفاً، نجحت في تحقيقها المجتمعات الأوروبية في مسارها التاريخي للتحول الديمقراطي، وذلك بعد دراستنا لثقافة هذه المجتمعات الأوروبية وتاريخها وما يعنيه مفهوم الملك بالنسبة لهم، فإنه في السياق المصري أو في الثقافة المصرية فهي مقولة لا معنى لها ! . "الملك يملك ولا يحكم" ! . ماذا يملك ؟! وإذا كان لا يحكم فما هي وظيفته إذن ؟! . ذلك أن مفهوم الملك هو مجرد لقب لوظيفة الحاكم .

ويؤكد البشري على مضمون ما نحن بصددده بمسألة أخرى جاءت في مقدمة لأمر الملكي بإصدار دستور 1923 ، تضمنت ادعاء من الملك بحقه الإلهي في الحكم !! (٣)، ومن المعلوم أن فكرة الحق الإلهي، هي فكرة مُتجذرة في الثقافة لغربية، في حين أنها لا تمت بأى صلة بثقافتنا المصرية العربية ونواتها الصلبة لإسلام .

❖ محور الأمة الممثلة في الهيئة البرلمانية :

حدد البشري مفهوم الأمة في الدستور بأنه كبار ملاك الأرض الزراعية، وأنهم لأعيان أصحاب المصالح الواسعة، وهذا المفهوم يتطابق مع مفهوم حزب الأمة، بالأمة لديه كبار ملاك الأرض، أى رؤساء العائلات والعشائر، وهم وحدهم أهل لرأى الذى يحق لهم الحديث باسم الأمة، ومصالحهم هي مصالح الأمة، وهم

نفس المرجع ص ٨٧ .

الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٣١ .

نفس المرجع ص ٦٢ .

المُشكّلون لحزب الأحرار الدستوريين في سياق إنشاء دستور ١٩٢٣ (١) - يلاحظ أن هذا المفهوم - الأمة - يختلف عن مفهوم العراقيين، وكذلك الحزب الوطني في مرحلتيه سواء الأولى أو الثانية بزعامة مصطفى كامل، فالأمة لديهم هي كل قاطني مصر من أعيان وفلاحين وتجار وصناع وعمال ومتقنين (٢). ويشير "البشري" إلى أن الاستعمار بحكم خبرته في حكم مصر كان يعتبر نجاحه في الهيمنة والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، هو رهن توزيع أو تقسيم السلطة بين الملك والأحرار الدستوريين - كبار ملاك الأرض - على ألا تنفرد بها واحدة منهما، حتى ولو أيقنوا ولاءه الكامل لهم، وذلك خوفاً من أن تنافسهم على السلطة لمصلحتها الذاتية، وأن الاستعمار يرى في الأحرار الدستوريين، بالإضافة إلى الملك، ركيزته السياسية العملية للتدخل في شئون البلاد، وأنهما واجهته المحلية "المصرية"، وهما الضمان لبقاء سيطرته على البلاد، باعتبار أن الأحرار الدستوريين يرتبطون به اقتصادياً وسياسياً بكونهم تجميع لكبار ملاك الأرض الزراعية، المنتجين للقطن الذي تشتريه مصانع بريطانيا (٣) إلا أن البشري اعتبر فيما يحسبه أن الأمر اختلف في التطبيق العملي حين مثل الأمة "الوفد" باعتباره يمثل الحركة الوطنية الديمقراطية، وأن الأمة كانت تتمثل في البرلمان وجوبا وعمدا مع وصول الوفد للسلطة.

ويرى بكر مصباح العلاقة بين السلطات الحاكمة في دستور ١٩٢٣ جاءت من الناحية النظرية والشكلية، إلا أن السلطة الفعلية ظلت في يد الملك، وأن أول مظاهر ذلك، كانت في الطريقة التي صدر بها الدستور المذكور، على صورة أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ صادر في ١٩ أبريل من السنة أنفة الذكر. فقد أفصحت ديباجته عن تحديد الملك لمصدر الشرعية التي يمارس بموجبها سلطته، ويعتلي على أساسها عرش البلاد، حيث يقول: "نحن ملك مصر، بما أننا ومازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا، وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا، نتطلب الخير دائما لأننا بكل ما في وسعنا نتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تقضى إلى سعادتها وارتقائها .. الخ".

أما من الناحية الشكلية فقد أخذ الدستور بقاعدة ثنائية السلطة التنفيذية، فقد نصت المادة ٢٩ منه على أن "السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور، فالملك طبقاً لهذا النص يعتبر الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، وقد تقررت اختصاصات هذه السلطة باسمه، والملك هو رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس وفقاً لنص المادة ٣٣.

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - ص ٤١ - ٤٢ .

^٢ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٢١٠ .

^٣ نفس المرجع ص ٤٢

والملك في النظام البرلماني لا يمارس السلطة بنفسه، لأنه غير مسئول وذاته مصنونة لا تمس وإنما يعمل بواسطة وزرائه، كما نص على ذلك في المادة ٤٨. لذلك توجد وزارة بجانبه تباشر اختصاصاته وتحمل المسؤولية بدلا عنه أمام البرلمان (١).

ثالثاً : خريطة القوى السياسية الفاعلة

حدد البشرى القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المصري في الحقبة الاستعمارية، في ثلاث قوى رئيسية هي الثلاثة محاور التالية :

- الأول : الاحتلال البريطاني .
- الثاني : "الملك" .
- الثالث : "الوفد" .

١ - الاحتلال البريطاني

إعتبر البشرى الاحتلال البريطاني قوة سياسية ضمن القوى السياسية الوطنية، وأن قوته السياسية، استندت على الوجود الفعلي غير المؤسس على وضع شرعي من اتفاق أو معاهدة أو غيرها، وأن غزو الإنجليز لمصر جاء دفاعاً عن الحكم المطلق وسلطة الخديوي، وأن إحتلالهم لأرض المعمورة كان للإجهاز على التجربة الديمقراطية (٢).

وتحليل رؤية البشرى للاستعمار البريطاني كقوة سياسية، لا يتأتى فقط من خلال تحديد مدى تأثيره على الواقع السياسى المصرى، فى التجربة التاريخية المصرية سواء فى الممارسات العملية، أو فى الإطار النظري، ولكن أيضاً والأهم مدى صحة فكرة اعتبار ماهية "الاحتلال البريطانى" قوة سياسية ضمن القوى السياسية الوطنية، وهى الفكرة التى ترتب عليها صحة رؤية البشرى "للاحتلال البريطانى"، ومن ثم صحة رؤيته لدور ووظيفة "الاحتلال البريطانى" فى النظام السياسى المصرى وفى الحياة السياسية برمتها .

وأرى أن نقتصر على أحد نقاط التحليل التى لها علاقة بموضوع البحث – "الديمقراطية" – نظراً لاتساع أبعاد وجوانب هذه القضية وهى : علاقة الاستعمار بالمجتمع المصرى فى المجال السياسى ؛ ذلك أن موضوع البحث : "الديمقراطية" هو فى جوهره نظام سياسى تتحدد فيه علاقة الحاكم بالمحكومين، بما يعنى أن البحث عن ديمقراطية نظام حكم تحت هيمنة احتلال أجنبي، لابد - منطقياً - أن يتناول بصورة محورية علاقة هذا الاحتلال – المهيمن والمتحكم فى كل مقاليد

^١ تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٧١ – ٧٢ .

^٢ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ١٠

الأمر في البلاد - بذلك المجتمع الذي وقع تحت حكمه وسلطانه بما يعنى أنها علاقة حاكم بمحكوم بصورة أو بأخرى .

ونرى هنا أن هذه العلاقة لها جانبان : أحدهما معنوى والآخر مادي :

❖ الجانب المعنوى : يتمحور حول الفكرة الفلسفية التي حكمت العلاقة بين سلطة الاستعمار "كحاكم" وبين الشعب المصري "كمحكوم" وهذه الفكرة تتعامل مع عقل ووجدان الإنسان المصري، في إطار السياق الثقافي والفكرى السائد، وهي على ثلاثة مستويات :

■ الجانب الثقافي الفكري .

■ الإطار الفلسفى لتصريح 22 فبراير 1922 .

■ مدى استجابة المصريين لفلسفة الاستعمار في تبرير استمرار غزوه للبلاد .

أ - المستوى الأول : الجانب الثقافى الفكري :

ويتعلق بشأن المبادئ والقيم والمعايير التي تحكم فكر وسلوك المصريين بشأن علاقتهم بسلطة الاحتلال، والتي تتمحور حول إدراكهم لمدى شرعية الاحتلال، والذي يترتب على أساسه شرعية نظام الحكم الخاضع لهيمنة الاحتلال، ومن ثم شرعية كل ما يترتب على هذا النظام، ومدى قبولهم ورضاهم لهذا النظام .

ويبدو أن البشرى قَدَّم هذه القيم والمعايير، في صورة عملية حيَّة تتجسَّد في وقع الهزيمة في نفوس المصريين، وكيف كان مشهدها صادما فاجعا سبب الإحباط، وذلك في سياق ميلودرامي بأنهم أمسوا كمن صُعقوا بصعقات الخيبة، رافضين التصديق بالواقع الجديد .

وبرر البشرى شدة التأثير النفسى بأنها جاءت من اتساع الفجوة بين توقع نصر مؤزر، وبين واقع الهزيمة الساحقة، وغُفَّ البشرى هذا المشهد الميلودرامي بغلاف من الفكر المثالي، فاعتبر أن هؤلاء المصريين كانوا يعيشون في خيال المثالية بعيدا عن الواقع، يتقنون في النصر، ثقتهم المتفائلة في الانتصار الحتمى للخير والعدالة والفضيلة، وأن الحق آتٍ، وأن الباطل زهوق، حتى أنهم حين رأوا وجود القوات البريطانية، وجدوا فيه واقعا غير خليق بالبقاء، يتوقع له نهاية سريعة !! .

واستمر البشرى في تصوير هذا المشهد على هذا النحو الأخلاقى المثالي، فاعتبر أن المصريين كانوا يتوقعون، أن الدول الكبرى لا تلبث أن تتساند في طرد الإنجليز رافضة وجودهم على أرض الكنانة بدافع من مصالحها !! (١)، ثم أنهى البشرى تعليقه على مشهد الهزيمة بجملة تبدو غاية الحكمة المستخلصة من هذه

^١دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٧ - ١٨ .

التجربة التاريخية بقوله : " ولكن إيمان المصريين بضعف موقف الإنجليز يشوبه إحساس قدرى، بأن نواحى الضعف فى هذا الموقف من شأنه أن يفضى بذاته تلقائياً إلى إخراجهم، ولم يكن إدراك أن ثمة فارق بين وجود عنصر موافٍ لتحقيق الهدف، وبين الإمكانات المادية لتحريك هذا العنصر واستثماره ليصبح ذا فاعلية فى الواقع، وأن بغض الخديوى مثلاً، لا يؤثر وحده فى بقائه، وإنما لابد من تحريك هذا البغض ضده وضد الإنجليز ؛ لذلك أصبحت الثقة فى خروج الإنجليز أملاً طويلاً مقطوع الصلة بالإمكانات الواقعة المتحركة" (١) .

وهذه الحكمة استخلصها البشري، من مقدمة ظنية مشكوك فى صحتها ؛ لاستنادها على مسألة أحاسيس المصريين ومشاعرهم الداخلية تجاه موقف الغزاة المستعمرين، واعتبار المصريين كانوا يعيشون فى وهم وخيال عالم تحكمه المثاليات والأخلاق الإنسانية، فى حين أن البشرى لم يقدم أى مؤشرات أو حجج وأسائد تثبت هذا التصور، ولم يثبت التاريخ أن المصريين فى ذلك الوقت، كانوا يعانون من خبل عقلى، أو مرض نفسى عصابى يجعلهم يتوهمون بأن أعداءهم الغزاة المستعمرين كانوا فى موقف ضعيف ؛، وأن هذا الموقف سيفضى بذاته تلقائياً إلى خروجهم ؛، ومن ثم، تصبح حكمة البشرى فى هذه الحالة نافذة .

ويلاحظ هنا، أن البشرى حين قدم تفسيره - المنوه عنه - للإحباط الذى أصاب المصريين فى مشهد الهزيمة لم يتعرض إلى السبب المحورى لها، والذى هو السبب الحقيقى للإحباط ألا وهو سلوك الخديوى توفيق فى تحريض قادة وضباط الجيش المصرى على ترك مواقعهم فى ميدان القتال، والعمل على هزيمة الجيش المصرى باعتبارها هزيمة للحركة العربية المناهضة له، وبالفعل تركت بعض وحدات الجيش المصرى مواقعها فى ميدان القتال، وهو الأمر الذى تسبب فى الهزيمة، علاوة على أمور أخرى تتصف بالخيانة، ليس هذا البحث مجالاً لسردها (٢) .

فى هذا المعنى نشير إلى أن الإحباط الذى أصاب المصريين، يعنى الهزيمة المعنوية للشعب المصرى باعتبار أن هناك نوعين من الهزيمة :

إحداهما : الهزيمة العسكرية، حين تقتصر الهزيمة العسكرية بهذا الشعب على خسارته أمام عدوه فى معركة واحدة أو عدة معارك أو حتى تدمير لقواته المسلحة دون أن تنكسر فى هذا الشعب روحه المعنوية وإرادته للقتال، ويظل الشعب يُحرّض رجاله وشبابه على القتال، ويُعبئ كل ما يستطيع من قوى داخلية وخارجية فى مواجهة عدوه، طالما أنه على قناعة تامة بأن ما يملكه من مقومات القوى

^١ نفس المرجع ص ١٨ .

^٢ الحملة الإستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ - مطبعة القوات المسلحة ١٩٥٦ - ص ٨٦ و ٥٣ و ١٢٥ .

الداخلية والخارجية تُمكنه من النصر المؤزر على عدوه، وأن النصر حليفه لا محال، طال الزمان أم قصر، والنموذج المثالي لهذه الحالة يتمثل في أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، حين تم تدمير الجيش المصري تماما، وأصبح الشعب المصري الأعزل يواجه جيوش أقوى دولتين في العالم "إنجلترا وفرنسا" ومعهما إسرائيل، هنا وقف الزعيم الخالد جمال عبد الناصر فوق منبر الجامع الأزهر يعلن للعالم أجمع : "سنقاتل .. سنقاتل .. سنقاتل"، وظل الزعيم يعبئ كل إمكانات مصر ويحرّض المصريين على القتال حتى تحقق النصر بانسحاب الغزاة، تحت ضغط الإنذار السوفيتي والولايات المتحدة، والمثال الثاني النموذجي أيضا في أحداث حرب يونيو 1967، حين نهض الزعيم جمال عبد الناصر، يجمع فلول وحدات الجيش المهزوم ليعيد تشكيلها في غرب القتال وشرق القاهرة، وظلّ يحرض المصريين على القتال ويُعبئ كل إمكانات وقدرات البلاد، ومن علاقات دولية، فما لبث أن وصلت الإمدادات العسكرية من الحلفاء السوفيت، آلاف الأطنان من الأسلحة والمعدات لتعويض خسائر الحرب على بواخر سوفيتية في ميناء الإسكندرية، وكذلك من الدول العربية والاشتراكية، وسرعان ما استعادت مصر قوتها العسكرية حتى انتصرت في 6 أكتوبر 1973 .

النوع الثاني : الهزيمة المعنوية وهي الأخطر، وتتمثل في حالة الإحباط الشديدة التي يُصاب بها ذلك الشعب، حين يقتنع بأنه لا جدوى من الحرب ومواصلة القتال، وأنه لا مفر من الاستسلام لإرادة العدو .

ومن هذا الجانب ظهرت فكرة الحرب النفسية والدعاية الصفراء، التي تؤدي نفس نتيجة الحرب العسكرية، ولكن بوسائل أخرى، ومن هذا الجانب، نرى أن هزيمة جيش عرابي، جاءت كهزيمة معنوية للشعب المصري، وظهر ذلك في الإحباط والاستسلام لسلطة الغزاة المستعمرين لمدة سبعة وثلاثين عاما متواصلة، حتى قام بثورته في ١٩١٩، في حين أن هزيمة مصر أمام جيش "نابليون بونابرت" ودخول الجيش الفرنسي القاهرة، جاءت كهزيمة عسكرية بحتة، وظل الشعب المصري يقاوم، وفي ذلك ثورته القاهرة الأولى والثانية، حتى ما لبث نابليون أن اقتنع بأنه لا جدوى من استمرار غزوه لأرض المعمورة، ففر هاربا على مركب إلى فرنسا، تاركا الجيش الفرنسي الذي لم يستطع أن يمكث في مصر سوى ثلاث سنوات، ليعود إلى بلاده مُزيّلا بالخزي والعار .

ويشير د. جمال حمدان، كيف كانت الخيانة السبب المحوري في طول فترة الغزو البريطاني - أكثر من سبعين عاما - في حين أن الغزو الفرنسي لم يستمر سوى ثلاثة أعوام، كتب جمال حمدان : " وإذا كان لابد من مقارنة جيوسراتيجية بين الحملة الفرنسية والإحتلال البريطاني، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفارق، بل المفارقة الساخرة في وضعيات الصراع في الحالين، فرغم أن كليهما غزو استعماري سافر، ومبنيّ من جانب أكبر قوة أوروبية حديثة في عصرها، ورغم

أن المواجهة كانت أبعد شيء عن النذية والتكافؤ في الحالين، فقد كان الفارق الحضارى والعسكرى فى حالة الحملة الفرنسية أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال البريطانى، والتفسير الوحيد، رغم استيسال المقاومة الشعبية فى الحالين على حد سواء، هو خيانة النظام الحاكم فى الحالة الأخيرة، ذلك الذى استدعى الاحتلال الأجنبى لحمايته من الثورة العرابية الشعبية، ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطانى على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية، ولما عمر أطول مما عمرت^(١)."

وقد أشار البشرى إلى أنه بدخول جيش الغزاة أرض الكنانة، ظهرت بعض القيم السلبية الفاسدة فى المجتمع المصرى، نرى أن أخطرها قيمة التعاون مع العدو المستعمر والتي تُعد جريمة خيانة عظمي، وأصبح هناك من بين رجال السياسة من يُجاهر بالتعاون مع العدو المستعمر، وذلك نتيجة إرتكاب رأس الدولة والحاكم المطلق للبلاد الخديوى لجريمة الخيانة، الأمر الذى شجّع رجال السياسة للحدو فى نهجه، حتى أصبحت الخيانة - وهى توصيف جريمة التعاون مع العدو المستعمر - قيمة سياسية حكمت السلوك السياسى لبعض النخب السياسية المصرية تجاه العدو المستعمر، أو أنها حكمت العلاقة بين هذه النخب السياسية وبين سلطة الاحتلال^(٢)، وهو ما يتضح فى الآتي :

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، جلس الخديوى توفيق رأس الدولة وشرىف باشا رئيس وزرائه مع اللورد دفرين مبعوث دولة الغزاة المستعمرين، ليضعوا سويا، السياسات والإجراءات التى تحقق مصالح وأهداف الغزاة المستعمرين، وتضمنت تأمين استمرار بقائهم على أرض المحروسة .

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، سلّم الخديوى الجهاز الإدارى للدولة المصرية بكل مؤسساته وإداراته لسلطة الغزاة المستعمرين - ليكون خاضعاً ومُسَخَّراً وفق إرادتهم - حيث شكّل الغزاة شبكة من المستشارين الإنجليز بهدف تسخير هذا الجهاز الإدارى لتحقيق مصالحهم، بالإضافة إلى تعيين موظفين إنجليز على رأس المؤسسات الحكومية السيادية، فيما سُمى بالحكومة الخفية، وعلى النحو الذى نوهنا عنه .

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، تنازل الخديوى توفيق - طوعاً أو كرهاً - عن كل سلطاته وسلطاته على البلاد للغزاة المستعمرين، ولم يتبق له من سلطات سوى لقب الخديوى الحاكم بلا مضمون أو معنى، والتوقيع فقط على كل ما يصدره الغزاة المحتلون من قرارات وإجراءات، لتبدو وكأنها اكتسبت الشرعية، باعتباره

^(١) شخصية مصر "عبقريّة المكان" ج ٢ - مرجع سابق ص ٦٥٦ - ٦٥٧ .

^(٢) دراسات فى الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٥٢ .

الحاكم الرسمي للبلاد، وهو المعنى المقصود فى مقولة : السلطة الفعلية للاستعمار والسلطة الشرعية للخديوي .

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، سعت النخبة الارستقراطية من كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين إلى البحث لها عن مكانة سياسية لتحقيق مصالحها الطبقية، وذلك فى إطار تقديم فروض الولاء والطاعة للغزاة المستعمرين، باعتبارهم أصحاب السلطة الفعلية فى البلاد، وقد تصدرت هذه النخبة الانتهازية الساحة السياسية المصرية، بعد أن أزيحت النخبة الوطنية العرابية، والتي أصبحت مطاردة أمنيا من قبل الغزاة المستعمرين .

● يمكننا إعادة قراءة تاريخ هذه الفترة، لتحليل وتقييم سلوكيات رجال السياسة وفقا لمواقفهم فى الأحداث المختلفة للكشف عن مدى تحكّم مبدأ الخيانة فى الممارسات السياسية التى تحكّم علاقتهم بالغزاة المستعمرين، إلا أننا نرى أن فى الإشارة إلى طول فترة الغزو البريطانى لمصر - لأكثر من سبعين عاما - فى حين لم يستمر الغزو الفرنسى لأكثر من ثلاث سنوات - بالرغم من فارق القوة العسكرية فى الحالة الفرنسية، أكثر بكثير منه فى الحالة البريطانية، هو ما يكفى لإثبات ما ننوه عنه .

ب - المستوى الثانى : الإطار الفلسفى لتصريح 22 فبراير 1922 :

المستوى الثانى فى العلاقة بين سلطة الاحتلال وبين الشعب المصرى جاء مع تصريح 22 فبراير، تلك الوثيقة الرسمية التى وضعت صيغة حددت العلاقة بين المستعمر والدولة المصرية حتى صدور معاهدة 1936 مع اعتبارها أهم نتاج ثورة 1919 .

وقد تضمن تصريح 22 فبراير 1922 إعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادئ :

١. إلغاء الحماية البريطانية على مصر، والإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢. إلغاء الأحكام العرفية التى صدرت فى 2 نوفمبر 1914 .

٣. أن تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بما يلى :

- تأمين مواصلات الامبراطورية فى مصر .
- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة .
- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
- السودان .

هذا بالإضافة إلى أنه يُمكن بمفاوضات ودية غير مُقيّدة، إبرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور، مع إبقاء الحال على ما هو عليه، حتى تُبرم هذه الاتفاقات (١) .

ويرى البشرى أن المستعمرين سعوا إلى إصدار تصريح 28 فبراير كمبادرة لإلغاء حمايتهم على البلاد إلغاءً مُنجزاً، نظير اعتراف أجل تصدره حكومة مصر يُؤمّن المصالح البريطانية في مصر - "وأهمها خطوط المواصلات" - ويُكسب الانجليز شرعية الوجود السياسى والعسكرى .

ويشير البشرى إلى أن تصريح 28 فبراير قد وُلد نتيجة بالغة الأهمية بشأن موضوع هذا البحث وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم نواحيه التطبيقية العملية صراعاً داخلياً بين الوفد كتنظيم للحركة الوطنية الديمقراطية، وبين خصوم الوفد المحليين، وعلى رأسهم الملك والأحرار الدستوريين، وصار الصراع الديمقراطى أهم الوسائل السلمية المشروعة فى الصراع حول المسألة الوطنية (٢) .

ولما كانت التحفظات الأربعة التى تضمنها التصريح تسلب الاستقلال مضمونه فقد أشار البشرى إلى موقف سعد زغلول والوفد منه حيث اعتبره سعد - فى إحدى خطبه - أكبر نكبة قومية، وفى خطبة أخرى قال : " نحن الوطنيون لا نعتبره إلا خيانة كبرى للبلاد (٣) "، إلا أن إسقاط قيمة وماهية هذا الاستقلال يعنى بالضرورة إسقاط شرعية كل الإجراءات والمؤسسات التى قامت عليه وأولها دستور ١٩٢٣، وهو ما يسقط بالضرورة جدوى البحث عن ديمقراطية لنظام حكم لم يُعد له سند أو أصل شرعى، فإذا كان الأساس الأول الذى يرتهن على وجوده صحة النظام الحاكم الديمقراطى برمته وهو الدستور قد انعدم بانعدام هذا الاستقلال، وأصبحنا أمام قوة عسكرية أجنبية غازية وغاصبة لأمة بأسرها، تفرض عليها نظاماً سياسياً بالقهر والسلاح، فعن أى ديمقراطية إذن يُمكن للبشرى أن يتكلم ؟! وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى انعدام رؤية البشرى فى اعتباره أن نظام الحكم فى الحقبة الاستعمارية كان نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً !! . وهو ما لا يقبله البشرى بالضرورة .

من هذه الزاوية نستطيع أن نكتشف ببساطة المغزى من وراء محاولات البشرى الإحياء بقيمة تصريح 28 فبراير دون اعتبار لتأثير استمرار سلطة الاحتلال الفعلية والتى تستند على استمرار وجود جيش الغزاة على أرض الكنانة، وهو ما يعنى فى المسكوت عنه التهوين من الوجود الفعلى لجيش الاحتلال على أرض الوطن، وذلك حتى يمكنه أن يبنى عليه ما تصوره عن وجود نظام ليبرالى ديمقراطى فى تلك الحقبة الاستعمارية، وفى ذلك كتب البشرى : " وقد أمكن على

١ طارق البشرى - سعد زغلول يفاوض الإستعمار - الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ - ١٩٧٧ ص ٥٧ .

٢ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٩ - ١٠ .

٣ سعد زغلول يفاوض الإستعمار - مرجع سابق ص ٦٧ .

مدى أربع سنوات من انفجار الثورة أن تحصل مصر على الاعتراف باستقلالها وبناء حكومتها، وفقا لنظام دستوري ديمقراطي، وذلك بما تأتى لها بتصريح 28 فبراير 1922 وبـدستور 1923 ، ومهما قيل بحق عما يُقيد الاستقلال المصرى والحكم الديمقراطى من تحفظات، فقد تحقق لمصر من هذين المكسبين ما لم يتحقق مثله لغيرها من الأمم (١) .

ويقول أيضا : " من هنا كان إنهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر أمرا اضطر إليه مصدرؤا التصريح، وهو كسب للحركة الوطنية المصرية لا شك فيه، وما كان انتزاع هذا الاعتراف منهم لولا الثورة، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا وضعاً جهدوا فى السعى إليه أربعين عاما منذ الاحتلال، ولم ينجحوا فى إقراره إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 (٢) " .

ولما كان إحياء البشرى هذا، بقيمة تصريح 28 فبراير يتعارض مع موقف الوفد وسعد زغلول كما ذكرنا آنفاً، وذلك فيما ذكره سعد زغلول حيث قال : إن أبسط الفلاحين يعرف الاستقلال بأنه خروج الإنجليز من البلاد، وحكمها بأهلها دون غيرهم، وتسأل : ماذا يفيد مصر من لفظ "الاستقلال" وجنود الإنجليز يروحون ويغدون فى أرضها، ويقمون فى ثكناتها، وطياراتها تحلق فى سماءها وفوق رؤوسها، وموظفوها فى المالية والحقانية ينهون ويأمرون، ويشاركون فى جميع الشؤون الداخلية، وذكر أن المزايا الممنوحة لمصر مُهددة فى كل وقت بوجود عساكر الاحتلال فى مصر" (٣)

كذلك فى إجابة سعد زغلول على أحد الأسئلة : " إنى أرى هناك تناقضا بيننا وبين "الاستقلال" ووجود الاحتلال " . ولما سئل عما إذا كان وجود الجنود البريطانية فى أى بقعة بوادى النيل لا يتنافى مع "الاستقلال" قال : " نحن متفقون على أن هذا تناقض، وأنه لا مناسبة بين "الاستقلال" و"الاحتلال" (٤) " . لذا فإن البشرى ركز على إعلان سعد زغلول دخول الانتخابات باعتباره قبولاً للدستور، ثم امتداحه للدستور بأنه وُضع على أحسن المبادئ العصرية، وغير ذلك، وهو ما يعنى فى المسكوت عنه قبول لائحة 28 فبراير التى أنتجت هذا الدستور، وبما يوحي بأن النظام السياسى صحيحاً من الناحية الشرعية .

ويقول البشرى : "وقد عارض الوفد وهاجم تصريح 28 فبراير، ولم يعترف به قط . ولكنه مارس الحكم كثيراً فى ظله، مع المراعاة العملية لحدوده " (٥) .

١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٢٧ - ٢٨ .

٢ سعد زغلول يفاوض الإمتعار - مرجع سابق ص ٦٢ .

٣ نفس المرجع ص ٧١ .

٤ نفس المرجع ص ٧٤ .

٥ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٥١ .

ج - المستوى الثالث : مدى استجابة المصريين لفلسفة الاستعمار فى تبرير استمرار غزوه للبلاد :

وتتلخص فكرة الاستعمار الفلسفية فى تبرير استمرار غزوه للبلاد وقهره للعباد كما عرضها البشرى فى : أن جيش الغزاة جاء لإنجاز مهمة قصيرة الأجل، لا تتعدى معاونة أمير البلاد والعباد فى استعادته الأمن والاستقرار الداخلى فى بلاده، وعلى النحو الذى نوهنا عنه، ولما كانت سلطة الاحتلال وضعت السياسات واتخذت الإجراءات التى تضمن لها استمرار احتلالها لأرض المحروسة، ويرى "البشرى" أن هذه السياسات والإجراءات هى إجابة لتساؤل : كيف أمكن لسلطة الاحتلال تحويل بلد مستقل إلى بلد مُستعمر، وانتقال مصر من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى ؟ .

وأن ذلك جاء فى صورة إجراءات جزئية مؤقتة وطارئة أصدرتها سلطة الاحتلال عن الأمر الواقع، واعتمدت على استراتيجية طويلة المدى من استغلال للزمن، وقد ركزت سلطة الاحتلال فى سلوكه السياسى على أمور عدة، منها :

- تكرار تأكيدها على الطابع المؤقت للاحتلال، وربط الاحتلال وتعليق الجلاء على اعتبارات جزئية ومؤقتة لا تتجاوز تحقيق أهمها : سنين عدة، وزكاء الوعود المرنة عن عزمها الجلاء السريع وتحديد آجاله .
- الدخول بين كل فترة وأخرى فى مفاوضات ومباحثات حول الجلاء تحاط بأسباب التسوية والمماطلة فى إجراءاتها ومواعيدها .
- تحويل المسألة المصرية من مسألة احتلال بريطانى لمصر إلى العديد من المسائل الجزئية لإشغال رأى العام العالمى بهذه الجزئيات مثل : حياد قناة السويس ضمانات الدائنين لمصر والامتيازات الأجنبية .. إلخ وغير ذلك مما ذكره البشرى (١) .

وعن استجابة المصريين لهذه التبريرات والوعود بالجلاء، فيرى البشرى أنه كان لها الأثر الهام فى تخدير الضمير الوطنى !، ويضيف البشرى بأن التخدير الوطنى لا يعنى بأن الوطنيين حين صدقوا سكتوا، فالواقع أنهم لم يكفوا عن المطالبة بالجلاء، ولكن التخدير - كما يقول "البشرى" : حدث من ناحية أن الوعى الوطنى ظل مُعلق الرجاء فى جلاء قريب وسهل، ولكن من غير فرط تدبير، وظن أنه جلاء يمكن تحقيقه بالمطالبة والتذكير المستمر وحدهما" ! (٢)، واستشهد البشرى بمقولة لبشارة نقلا فى الأهرام 7 نوفمبر ١٨٨٣ : "إنى أرى إلحاحا لجراند فى مصر بطلب إنجلاء العساكر فى غير محله، وكان الأولى بأربابها أن يعتدوا بسياسة الجراند الأوروبية، فالاحتلال لا بد لمدته من نهاية مقررة" (٣) .

^١ دراسات فى الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٩ - ٢١ .

^٢ نفس المرجع ص ٢١ .

^٣ نفس المرجع - نفس الصفحة ٢١ .

وأول ما يلفت النظر فى خطاب البشرى هذا أنه لجأ إلى استنباط النوايا وأسرار القلوب، فكيف علم البشرى أن المصريين صدّقوا وعود أعدائهم المستعمرين بالجلء القريب!، وأن ضميرهم الوطنى تم تخديره؟! . وهى من أمور علم الباطن وأسرار القلوب التى اخص بعلمها المولى عز وجل .

وعلى كلّ، فإن مضمون هذا الخطاب يفترض فى الشعب المصرى السذاجة وافتقاد الفطنة والكياسة، وذلك فى مضمون ما ذكره من تصديقه ما يقوله الأعداء من تبريرات للغزو والاحتلال، وكيف أنه تم تخديره بالوعود المعسولة بالجلء من قبل أعدائه!، وأن وعيهم الوطنى ظل مُعلّق الرجاء فى جلء قريب .. إلخ، وفى هذا افقتات عليه، فإذا كانت جميع هذه التبريرات - من قبل الغزاة المستعمرين - عن أسباب غزوهم لأراضينا، ووعودهم بالجلء القريب العاجل تُطرح من إطار السياسات الاستراتيجية للعدو المستعمر، والتى تهدف إلى تحقيق مصالحه واستمرار بقائه على أرض المحروسة، فإنه من الأمور الغاية فى البذاهة والتى تصل إلى المسلمات أن المصريين حين يتلقون مثل هذه التبريرات والوعود بالجلء من عدوهم المستعمر، لا بد وأن يضعوها فى إطارها الطبيعى، باعتبار أن مصداقيتها من مصداقية مصدرها، بما يعنى أنها محض أكاذيب للتضليل والخداع والمماطلة .

إذا تُرى ما الذى ألجأ البشرى إلى طرح مثل هذه الأفكار التى تنال وتجرح من الشخصية القومية المصرية؟! . قد نجد الإجابة عن هذا التساؤل يبدو واضحا فى سياق الفكرة العامة التى تدور حولها رؤية البشرى للمرحلة الاستعمارية وهى : "أن نظام الحكم كان نظاما ديمقراطيا دستوريا"، ومن ثم، جاء تبرير البشرى لعلاقة التعاون بين النخب السياسية والاستعمار - والتى أشرنا سابقا بتوصيفها بالخيانة ؛ لتكون - فى المسكوت عنه - علاقة ملؤها الثقة والاحترام النابع من ثقة المصريين بوعودهم بالجلء القريب، الأمر الذى يمهد للمتلقى قبول فكرة نظام ديمقراطى دستوري يلعب فيه الاستعمار الإنجليزى دورا كإحدى القوى السياسية الفاعلة الثلاثة فى المجتمع المصرى - مع الوفد والملك - ويبدو فيه الاستعمار الإنجليزى أقرب ما يكون إلى قوة سياسية وطنية ! تشترك فى الصراع السياسى البرلمانى، فتتحالف مع الملك لإسقاط الوفد!، أو تتحالف مع الوفد لوصوله إلى السلطة!، وهكذا تسير الحياة السياسية البرلمانية فى رؤية "البشرى".

هذا بالإضافة إلى إمكانية قبول المتلقى لفكرة البشرى فى اعتبار المفاوضات كوسيلة سلمية فرضتها الظروف والضرورة - كما يقول بالنص : " كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأت "الوفد" مع ثورة ١٩١٩، أملت نمطاً من الكفاح السلمى المشروع بالأسلوب التقليدى وهو

المفاوضات " ١ - حتى أصبحت المسألة الوطنية خلال الثلاثين عاما التالية لنشأة دستور 1923 تتحدد في المفاوضات التي يملؤها جو التفاهم بين الوفدين المصري والاستعماري .

وفي هذا السياق، يجدر بنا ملاحظة الدلالة السياسية لاستخدام البشرى للفظ "المصريين، والإنجليز" : لفظ المصريين يشير مدلوله إلى جموع المنتمين إلى الشعب المصري، وهؤلاء المصريين لا يعمل جميعهم في المجال السياسي ؛ وإنما تنوب عنهم النخب السياسية والمثقفة، أما باقي المصريين فيشتغلون بأعباء وضرورات الحياة اليومية، من هنا، نجد في استخدام البشرى للفظ المصريين في بعض المواقف التي تحتاج إلى تحديد للفاعل السياسي بدقة، يبدو أنه جاء لتشتيت المسؤولية على جموع المصريين بدلا من تحديدها في نخبة سياسية بعينها .

وفي هذا السياق، تُرى لو أن البشري حدد النخبة السياسية - والتي هي من الطبقة الأرستقراطية - المنوط بها إدارة الحياة السياسية المصرية، والتي يتمثل فيها أكبر العقول المصرية ذكاءً وفطنة، وقال : إنها قد صدقت بعود العدو المستعمر بالجلاء القريب، وأنه قد تم تخدير ضميرها الوطني، وأن وعيها الوطني ظل معلقا الرجاء في جلاء قريب سهل يمكن تحقيقه . أكان من الممكن على المتلقي لأدبيات البشرى أن يقبل أو يقتنع بهذا الكلام ؟! . الأمر الذي قد يختلف كثيراً في حالة التعميم بكلمة المصريين، والتي توحى بمعنى العامة من الناس " الدهماء أو الغوغاء" أو البسطاء والسذج والجهلة ؛ الذين يُمكن الضحك عليهم باستمالة قلوبهم، وتحريك عواطفهم دون مخاطبة لعقولهم، في حين أن هؤلاء المصريين - في هذا المفهوم - ليسوا المعنيين بتصديق العدو المستعمر بالجلاء القريب ؛ لأنهم غير منوط بهم العمل العام أو الشأن السياسي .

اللفظ الآخر "الإنجليز" : ويقصد به ذكر اللفظ مجرداً، ويشير مدلوله إلى شعب من شعوب المجتمع الإنساني، مثل الفرنسيين أو الروس أو العرب أو... الخ، بما يُعنى أن مدلوله محايد سياسياً، ومن ثم، فإن في استخدام "البشري" للفظ "الإنجليز" مجرداً - يعنى به الشعب الإنجليزي المحايد والمسالمة، الذي أمرتنا ثقافتنا المصرية بالتعارف والتعاون معه - في حين أننا في هذا السياق نتعامل مع جيش الغزاة الإنجليزي أو الاحتلال الإنجليزي وليس مع الشعب الإنجليزي المسالم، الأمر الذي يكشف عن المغزى الذي يقصده "البشري" !! . حتى إنه لم يستخدم كلمة احتلال أو استعمار إلا في مرات نادرة على سبيل الاستثناء .

ونرى أن مغزى البشرى يأتي من السياق العام في أن هدفه التهوين والتخفيف من التأثير النفسي لواقع مفهوم الاستعمار أو الاحتلال، ويبدو ذلك في سياق الفكرة

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٢٢ .

التي وضحتها ونوهنا عنها، والتي تدور حول رؤيته لنظام الحكم للمرحلة الاستعمارية بأنه كان نظاماً ديمقراطياً دستورياً – وكان كل ما قُدِّمه من أطروحات على هذا الأساس – ويبدو فيما يحسبه أن في استخدامه لفظ الاستعمار أو الاحتلال ما يجرح هذه الرؤية .

❖ الجانب المادى :

قيام الاستعمار – كأمر طبيعي – بإعادة تشكيل الواقع المصرى بكل جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفقاً لما يخدم مصالحه، وبما يؤمن استمرار بقائه على أرض المحروسة، وجاء ذلك فى إطار سلسلة من السياسات الاستراتيجية والإجراءات التي لم تترك أى منحنى من مناحى الحياة إلا وشكلته وفقاً لما يخدم مصالحه العليا، ومن ثم، فإنه سيتم تناول هذا الموضوع فى بنود منفصلة طبقاً للتقسيم المنهجي للبحث، وذلك من خلال تناول الجوانب أو السياقات المتعددة "السياسية والاجتماعية والاقتصادية".

٢ - "الملك"

جاء تصوُّر البشرى "للملك" بما لا يخرج عن الإطار الدستورى النظرى الذى يحدد وظيفته ودوره فى الحياة السياسية، أو ممارساته السياسية – البرلمانية وغير البرلمانية – واللذان أشرنا إليهما فى بنود سابقة، ليظل الجانب الشخصى "للملك" مبهماً وغير مطروح فى أدبيات البشري .

وقد نجد أهمية لدراسة هذا الجانب لتأثيره الفاعل فى واقع الحياة السياسية، وهو ما تنبَّهت إليه علوم السياسة حديثاً باعتبار أن من الملوك والرؤساء من يملك سلطات سياسية مطلقة، فيضعوا السياسات ويصدروا القرارات المصيرية لشعوبهم وفقاً لأهوائهم وثوَجُهاَتهم وانتماءاتهم الثقافية والفكرية، ومن ثم يكون فى دراسة هذا الجانب لهؤلاء الملوك والرؤساء على وجه الخصوص، ما يُمكننا من تفسير مواقفهم وتصرفاتهم السياسية فى الأحداث المختلفة، والتي لها أهميتها فى دقة تحديد التوصيف الصحيح لهذه الأحداث، ومن ثم صحة تصوُّر الواقع الاجتماعى للمجتمع فى تلك الحقبة التاريخية .

وفى هذا السياق نشير إلى أن أساتذة العلوم السياسية قد أزالوا الحواجز بين المجال الخاص والمجال العام لكل من يعمل فى الشأن العام من رجال ورموز السياسة فى الدولة ليصبح معرفة كل ما يتعلَّق بشئونهم الشخصية هو حق لكافة الجماهير، الأمر الذى يفرض عليهم قيوداً أخلاقية واجتماعية على تصرفاتهم وسلوكياتهم الشخصية قد يتحرر منها غيرهم من عامة الشعب، ويلاحظ هنا أن "البشرى" لم يتجنَّب فقط تناول هذا الجانب الشخصى للملك، لكنه تجنَّب أيضاً ذكر اسم "الملك" سواء كان "فؤاد" أم "فاروق"، واقتصر على لفظ "الملك" مجرداً، إلا

فى مرات قليلة جدا، هى على سبيل الاستثناء الذى يؤكد القاعدة، وأهمية تحديد شخصية "الملك" تأتى باعتبارنا نتناول تجربة تاريخية محددة يُمثل فيها دور "الملك" شخص بعينه بكل ما يحمله من فكر وثقافة وقدرات شخصية وسلوكيات هى : "عصر متغير" فى هذه التجربة التاريخية كان فى فترة "فؤاد"، ولما مات خلفه "فاروق"، وكل واحد منهما مختلف عن الآخر، الأمر الذى قد يؤثر على التصور العام للواقع الاجتماعى لاجتماع فى تلك الحقبة التاريخية، ومن ثم صحة تحليل وتقييم أحداث تلك المرحلة التاريخية .

ومن هنا نرى تقديم إشارة موجزة عن الجانب الشخصى للملك لتوضيح ما نعنيه، ولاستكمال صورة الواقع الاجتماعى ؛ على أن نقصر فى دراستنا للجانب الشخصى للملك على النشأة والتربية، بالإضافة إلى بعض المحطات الهامة فى سيرته الذاتية والتي لها دلالات على توجهه الفكرى والثقافى باعتبار أن سلوكيات وتصرفات أى إنسان هى انعكاس عملى وتطبيقى لأفكاره وثقافته .

وسوف نتناول بالدراسة ملكين اعتليا عرش مصر : "الملك فؤاد" ونجله "الملك فاروق" وهما المعنيين فى هذه الفترة، وذلك فيما يلى :

١ - الملك "فؤاد" :

جاء عزل الخديوى عباس حلمى الثانى، وإعلان الحماية والأحكام العرفية على مصر بما يعنى عزلها عن الخلافة العثمانية ضمن ترتيبات إعلان المملكة البريطانية الحرب - " الحرب العالمية الأولى" - وجاء تعيين حسين كامل خلفا لأخيه المعزول الخديوى عباس حلمى حيث وجد فيه الاستعمار ضالته ؛ لتوفر كافة الشروط فيه والتي تتركز فى الثقة فى ولانه وإخلاصه للاستعمار، وقدبادلها الثقة لأبعد ما توقعت حتى أن سكرتير دار المعتمد البريطانى كان يقول عنه : "كان يزعجنى دائما، سائلا : هل يستطيع أن يدعو هذا الشخص أو ذاك للغداء أو العشاء، وحينما أخبرته بأنه يستطيع أن يدعو من يشاء تهلل فرحا كما لو نال حقا كان يسعى إليه، وكان يقضى معظم وقته فى أراضيه ومع الفلاحين لينسى بهم هموم الحكم والسياسة" (١) .

وبعد وفاة السلطان حسين كامل واعتذار ابنه ووريثه الأمير كمال الدين انتقل العرش إلى العم الأمير أحمد فؤاد وذلك فى ٩ أكتوبر ١٩١٧، وكانت سلطة الاحتلال قد حصرت من يصلح للعرش، وتتوفر فيه مشروطها فى ثلاثة أمراء هم : الأمير كمال الدين حسين، والأمير يوسف كمال، والأمير أحمد فؤاد، أما الباقي فهم إما موالين لتركيا أو معادين للاحتلال - وقد رفض الأول خلافة والده كما نوهنا - وتبين للاحتلال صواب اختيارهم بعد انضمام الأمير كمال الدين والأمير يوسف

١ كيف سقطت الملكية فى مصر "فاروق" بداية ونهاية - مرجع سابق ص ١٢ .

كمال إلى من وقعوا بيان الأمة يؤيدون سعد زغلول ويطالبون بالاستقلال .

وُلد الأمير أحمد فؤاد آخر أبناء الخديوى إسماعيل، وتربى فى المنفى فى إيطاليا، وعُيِّن ياوراً لجلالة ملك إيطاليا بعد تخرجه فى الكلية العسكرية الإيطالية، وكان شديد الطموح، إذ كان يسعى لأن يكون ملكا على ألبانيا، أو نائبا لملك فى ليبيا تحت التاج الإيطالي . ولما خاب مسعاه ؛ عاد إلى مصر، وابتسم له الحظ وجاء إليه عرش مصر تحت أعظم التيجان : "البريطاني" .

تزوج الملك فؤاد من "نازلي" كريمة عبدالرحيم باشا صبرى وزير الزراعة وقتها بعد أقل من عامين من اعتلائه العرش وذلك فى 24 مايو 1919 وكان الزواج الثانى، أما زواجه الأول فكان من أميرة واسعة الثراء، وقد طلقها بعد أن نشب الخلاف وتفاقم بينهما حين أراد الاستيلاء على ثروتها، وقد تحدث الناس زمنا به، وقد انتقم شقيقها لها، إذ حاول قتله بإطلاق الرصاص عليه، ولكنه نجا بعدما أصيب بعاهة مستديمة فى حلقه تؤثر على قدرته على الكلام، وقد يكون ذلك مصدرا للروايات التى قالت بأن العروس - وكانت أجمل فتيات مصر - كانت ممانعة، وأن أسرتها ظلت مترددة زمناً، ولم يكن الأمير فؤاد متمتعاً بسيرة طيبة خاصة أو عامة، ولكن قيل لهم بحسم : كيف يرفض أحد مصاهرة السلطان، وبعد تسعة شهور أنجب الأمير فاروق .

كان أول مرسوم أصدره السلطان فؤاد يقضى بإعفاء من يتطوع فى خدمة الجيوش البريطانية من الخدمة العسكرية المصرية تشجيعاً منه على التطوع فى خدمة السلطة البريطانية، وأمر السلطان بحل مشكلة كانت معلقة حول "التبن" اللازم لغذاء دواب الحرب، وكان "التبن" المطلوب ثلثمائة وخمسين ألف جمل حصلت عليها سلطة الاحتلال بالسعر الذى حددته، ولما كثر ورود الجرحى والمرضى من عساكر الحرب حتى ضاقت المستشفيات العسكرية بهم، أمر بإخلاء المدارس الأميرية لتتحول إلى مستشفيات عسكرية، كذلك تبرع بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه من حساب الحكومة المصرية لنفقات الحرب من ميزانية كانت لا تتعدى خمسة وثلاثين مليون جنيه (١) .

وفى 28 أبريل 1936 توفى الملك فؤاد، وتنفست مصر الصعداء لموته، وكان أبغض الحكام وأكراههم إلى قلوب المصريين من كل الطبقات والفئات بدءاً من الأسرة المالكة . وتشير تقارير المخابرات البريطانية - وهى المصدر الأول الأكثر دقة فى المعلومات لبريطانيا - عن كراهية المصريين التامة للسلطان فؤاد لأكثر من سبب :

أولها : أنه مُعَيَّن من قبل الاستعمار .

^١ نفس المرجع ص ٩ - ١٩ .

والثانى : أنه يخدم مصالح الاستعمار، ولا يؤيد الوطنية، ولا يُعنيه شيء سوى بقائه على العرش (١).

كما يشير تقرير اللورد ملنر - وهو الحجة الأولى لبريطانيا والوزير المسئول فى الشئون المصرية - بخصوص السلطان فؤاد إلى أنه لا يقتدر على الذكاء والدهاء، ولكنه صغير النفس، وبلا أى مبدأ على الإطلاق، ولا يحمل أى اهتمام بمصر أو أهلها، ولا يحفل بشيء ولا يسعى نحو هدف، ولا يدفعه أى حافز سوى مصلحته الشخصية، ولكنه يدرك تماما ولا يغفل لحظة عن أنه يعتمد كلياً وجزئياً على تأييدنا له، وليس له من يعتمد عليه سوانا، وأنه لا يحظى بأى تقدير أو تعاطف من رعاياه، وأننا لو رفعنا أيدينا عنه فلن تستغرق نهايته أكثر من أيام معدودة، وأنه سوف يظل مخلصاً لنا بقدر ما يمكن أن يخلص لأحد آخر يستفيد منه، وسوف يبذل من أجلنا كل ما فى طاقته إذا اطمأن إلى أنه باق على العرش، وأنه سوف يؤول لابنه من بعده - وكان السلطان فؤاد يلج بشدة على الحكومة البريطانية فى طلب التصديق لابنه فاروق ليكون وريثاً لعرش مصر - وقد أجابت الحكومة البريطانية إلى طلبه، وأقرت بأن يكون فاروق وريثاً لعرش مصر (٢).

٢ - الملك "فاروق" :

جاء تصديق بريطانيا لفاروق بوراثة عرش مصر مع توصية من الامبراطور البريطانى حول تربية الطفل وتنشئته - والتوصية هنا بمعنى الأمر الإمبراطورى الذى لا يرد - ومن ثم جاء عرض المندوب السامى بقيام مربية إنجليزية بمهمة تربية وتنشئة الطفل، ولم تمض أيام حتى وصلت المربية "مس تاير" قصر الملك فؤاد وباشرت مهمتها .

كانت مؤسسة المربيات البريطانية أحد أهم مؤسسات الإمبراطورية ودعاماتها، لكونها كانت تؤدي واجباتها المهنية والوطنية بكفاءة ودقة، حيث كانت حياة المربيات داخل القصور ووسط الأسر المالكة والحاكمة تتيح لهن تنشئة حكام موالين مخلصين يتشربون طريقة الحياة البريطانية فى المهد، كما تتيح لهن بالطبع النفاذ إلى كل الأسرار والأخبار الدقيقة .

وكانت صناعة الحكام الموالين وصياغتهم منذ الصغر صناعة بريطانية قديمة أنجبت مواكب منهم فى كل أرجاء الإمبراطورية .

وكانت "المس تاير" على مستوى المهمة وبأعلى نسق ممكن، ولم تلبث أن هيمنت على حياة الأمير، وأصبحت أوسع السيدات نفوذاً فى القصر بعد الملكة، بل ونافستها فى كثير من الأحيان .

^١ نفس المرجع ص ١٧ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨ .

كذلك أصبحت إحدى مهام المندوب السامي البريطاني متابعة نمو الأمير فاروق، وتلقى تقارير "مس تاير" بانتظام وتحويلها إلى لندن، فلما بلغ سن العاشرة، تم إعداد برنامج تعليمي مقتبس من برنامج آيتون تولاها طاقم من المدرسين الإنجليز بالإضافة إلى مدرس واحد فرنسي، وتحت إشراف المندوب السامي، وحينما بلغ الأمير الرابعة عشر سافر إلى بريطانيا ليستكمل دراسته - بناء على أوامر مشددة من المندوب السامي - على أن يكون تحت رعاية وعناية الأسرة المالكة البريطانية، وبالفعل احتضنته الأسرة المالكة البريطانية، وفاء بوعد جلالة الإمبراطور، وأصبح ضيفا دائما على حفلاتها، وقدمته لولي العهد "أمير ويلز" ولشباب الأسرة من سنه حتى يختلط ويمرح وينهل من الثقافة وطريقة الحياة البريطانية، ولم يستغرق الوقت طويلا حتى فتر حماس الأسرة الملكية وبدا أن الأمير يفتقر إلى السلوك الملكي وأن "المس تاير" لم تستطع أن تحميه من التأثير الإيطالي والشركسي معا، وتقلصت علاقاته بالأمراء واللوردات الصغار، وحينما تقدم إلى الكلية ثبت عدم صلاحيته للالتحاق بها، وتصدع المشروع التربوي في النهاية حينما دب الخلاف في صفوف البعثة المرافقة، وثار نائب رئيس البعثة على رئيس البعثة، واتهمه بإفساد الأمير حين قرر الرئيس أن يُطلع الأمير على الوجه الآخر من الحياة البريطانية، وأن يصحبه إلى النوادي الأرستقراطية وعلب الليل، حيث انزلت قدم الأمير، وقرر نائب الرئيس العودة إلى مصر لرفع الأمر إلى الملك فؤاد حتى يأمر باستدعاء البعثة ليكمل الأمير تربيته في مصر، إلا أن القدر كان قد حسم الأمر بوفاة الملك فؤاد، وذلك بعد ستة شهور من سفر الأمير . وحينما وصل ولي العهد من بريطانيا ليخلف والده خرجت الجماهير لاستقباله وكانت مستبشرة خيرا بولايته .

ولما كان الملك الجديد في سن السادسة عشر وبضعة شهور، ولم يبلغ السن القانونية لتولى العرش وهي الثامنة عشرة فقد تولى سلطاته مجلس وصاية، وكان السفير البريطاني قد نصح نصيحة - لا تُرد - بأن يكون الأوصياء من الأصدقاء، ودار البحث حول أفضل ما يقوم به الملك حتى يبلغ سن الرشد، وتقدم السفير البريطاني باقتراح أن يُتدب أستاذ بريطاني شاب يرافق الملك ويلزمه ويتبادلا الجدل والنقاش في فنون وعلوم وقضايا العصر، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح، وانتدب أستاذ شاب بريطاني من كلية آيتون ليكون مستشارا ثقافيا للملك ويرافقه ويُعمق درايته بالنظم والمبادئ وطريقة الحياة والحكم البريطانية .

ولم يترك الملك فاروق حتى بلغ سن الرشد حين أفتى البعض بأن حساب عمر الملك المسلم يكون بحسب السنين الهجرية، الأمر الذي يختصر سبعة شهور، وقد قبلت الحكومة هذه الفتوي، ومن ثم انتهت الوصاية، وتولى العرش في يوليو 1937^(١) .

٣ - كيف تؤثر شخصية الملك في المجال السياسى ؟

بعد استعراض نبذة من الجانب الشخصى للملك يمكننا أن نطرح الملاحظات الآتية :

- يبدو أن أهم المعايير التى وضعتها سلطة الاحتلال فى اختيارها "للملك" حاكم مصر كان المعيار الثقافى، ويظهر ذلك فى اختيار "فؤاد" الذى وُلِد وتربى ونشأ وتعلّم فى إيطاليا، بل ومارس حياته العملية المهنية وغير المهنية فى إيطاليا، فاكتملت ثقافته وأفكاره ومبادئه ومثله العليا ومقاييسه ومعاييرها من المجتمع الإيطالى، بل وكل خبراته العملية أيضاً، إذن فقد عيّنت سلطة الاحتلال فى حقيقة الأمر ملكاً إيطالياً على مصر، ويزداد معيار الثقافة وضوحاً فى حالة فاروق، الذى تولت سلطة الاحتلال بنفسها عملية البناء الثقافى والفكرى له، وتشكيل نظرته للحياة والإنسان والكون بما يتضمن أسس تفكيره ومنهجه فى الحياة والقيم والمثل العليا، ومعاييرها فى التقييم والحكم على الأمور، على النحو الوارد بالبحث .

وإذا كان البشرى قد أشار إلى التأثير السلبي الذى يحدث نتيجة تبني نخبة من المصريين للثقافة الغربية وانتهاجهم نمط الحياة الأوروبية الحديثة، حيث أطلق عليهم اسم "العلمانيين"، وأن ذلك أوجد ثنائية للمعايير، مما أحدث شرخاً فى عقل وقلب الأمة، فى الوقت الذى لم يكونوا يملكون سلطة سياسية .. أما كان له أن يكشف عن تأثير ثقافة هذا "الملك" العلمانى - الذى امتلك السلطة السياسية فى البلاد - على مسار الأحداث السياسية .

- التباين الشديد فى القدرات والإمكانات بين الملكين "فؤاد" و"فاروق"، وانعكاس هذا العامل على الحياة السياسية يعطى أهمية لتحديد شخصية "الملك"، فعلى حين اعتلى "فؤاد" عرش مصر بعد أن بلغ مبلغ الرجال من النضج والثقافة - وُلِد وأكمل تعليمه فى إيطاليا، وتمرّس فيها فى عدة وظائف، حتى صار رجلاً ناضجاً، له خبراته فى الحياة - مما يجعل ممارسته لسلطاته المخولة له دستورياً عن إرادة حرة واعية مسنولة عن كل تصرفاته، جاء على العكس "فاروق" الذى اعتلى العرش وهو غلام قاصر، تمّ تعيين مجلس وصاية عليه، حتى يبلغ سن الرشد، ولم يكمل تعليمه، وفشل فى الالتحاق بإحدى الجامعات البريطانية، ومن ثم، فإن ممارسة "فاروق" لسلطاته المخولة له دستورياً تكشف عن وجود عوار أو إشكالية دستورية، تتمثل فى جسامه المهام والسلطات المنوطة بالملك فى الدستور، والتى تتطلب رجلاً ناضجاً له قدرات وخبرات وكفاءة سياسية واجتماعية تتناسب مع حجم السلطات والمهام المنوطة به، لم تكن متوفرة فى غلام قاصر فاقده للأهلية كما هو فى وضع وحالة "فاروق"، بما يعنى تحميل إنسان بما لا يطيق، أو بما هو أكثر مما

تستطيع قدراته وإمكاناته وكفاءته، الأمر الذى كان يفرض إيجاد مخرج أو حل دستورى لهذه الإشكالية التى لم يتعرّض لها "البشرى" ولو بمجرد إشارة. ونرى أن البشرى قد تجنّب هذه القضية برمتها، باستخدامه لفظ "الملك" مجرداً، ليبدو المعنى محملاً بالقيمة وبمهابة وجلال المنصب الرفيع، حتى يتمكن من طرح تصوّره عن صورة صائبة للديمقراطية الدستورية تتمثل فى صراع بين الملك والأمة، والتى يمكن أن تتحوّل إلى صراع بين ملك إيطاليا والأمة فى الحالة الأولى، وبين الملك الغلام الصغير والأمة فى الحالة الثانية. ويبقى فى المضمون الأخير أن نشير إلى جوهر شرعية أى حاكم ألا وهى مدى قبول المحكومين له، ونرى أن فى مدلول هتافات الجماهير فى المظاهرات ما قد يُغنى عن الإطالة مثل: "يا فاروق يا نور العين، أمك مراقبة إثنين" على ماهر" و"أحمد حسنين" (١).

٣ - حزب الوفد

ينظر البشرى لحزب الوفد باعتباره جاء كأحد نتائج ثورة 1919، وأنه اكتسب تأييد الكتلة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين وأصحاب الدكاكين والطلبة، وكانت قيادته أساساً من الطبقة المتوسطة ومتقفيها من المهنيين مع بعض عناصر من كبار الملاك يمثلون الجانب المعتدل داخل القيادة، وكان الفكر السائد داخل القيادة والدوائر المؤثرة فيها لا تزيد على الفكر الوطنى الليبرالى (٢).

وفى هذا الجانب نرى ضرورة التوقف عند مسألة: أن قيادة "الوفد" أساساً من الطبقة المتوسطة ومتقفيها من المهنيين مع بعض عناصر من كبار الملاك، وكذلك تمتع "الوفد" بشعبية كاسحة، فالمعنى المفهوم من العبارة توحى بأن الوفد كان يعمل لصالح الطبقات الفقيرة، إلا أن البحث المقدم من "عزة وهبى"، يلقى الضوء على أهمية تحديد البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية، ذلك أنه من الممكن أن تكون نسبة بعض الفئات داخل الوفد أقل أو أكثر منها إذا قورنت بنسبتهم داخل البرلمان ككل، مع افتراض الباحثة أن الانتماء الاجتماعى سوف يكون له أثره على سلوك البرلمان، مما يجعلنا نتوقع سلوكاً للأغلبية الوفدية مختلفاً بطريقة أو بأخرى عن السلوك الذى يمكن أن توحى به البنية الاجتماعية للوفد ككل، وفى هذه المسألة قدّم البحث الأدلة الواضحة على سيطرة كبار الملاك والرأسماليين الصناعيين على الوفد (٣).

^١ السيد محمد عشاوى - تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ / ١٩٥٢ - كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧.

^٢ دراسات فى الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٨٢.

^٣ عزة وهبى - تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر - رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٨ ص ١٧٣.

وذكر البحث أيضاً أن دراسات عديدة تشير إلى أن البنية الاجتماعية للوفد لا تتميز كثيراً - هذا إن تميزت على الإطلاق - عن غيرها من الأحزاب التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وقد ذكر أن هذه المؤشرات تجد سنداً لها من تاريخ الوفد، فمنذ بداية تكوينه عبّر عن نفوذ كبار الملاك بشكل واضح، فقد كانت اللجنة المركزية التي شكّلت لقيادة ثورة ١٩١٩ تضم ما نسبته ٨٣٪ من كبار الملاك، واستمر تواجدهم واضحاً في داخل الحزب حتى بعد أن خرجت منه المجموعة التي كونت حزب الأحرار الدستوريين في ١٩٢٢، كما أن الوفد قد ضم في عام ١٩٣٦ بعد عقد المعاهدة عدداً من كبار الملاك - بصرف النظر عما إذا كان قد تم بناء على الرغبة في توفير المصادر المالية لتمويل نشاط الحزب أو لأسباب شخصية لا دخل للمبدأ بها - وهذا يدل بوضوح على أن الوفد لم يكن بعيداً في تكوينه عن كبار الملاك، كذلك لم تكن الوزارات الوفدية بمنأى عن كبار الملاك وإن كانت نسبتهم فيها أقل من نسبتهم في وزارات الأقلية غير الحزبية ووزارات الأحرار الدستوريين (١).

طرح البشرى تقييمه للوفد في إطار فلسفي مبهم، وفي عبارات غامضة، حيث طرح مقدمة تحمل قواعد ومبادئ عامة يُمكن بها تقييم كفاءة وقدرة أي حركة سياسية، ثم خرج بأحكام قاطعة في تقييم كفاءة وقدرة الوفد دون أن يقوم بتطبيق هذه القواعد والمبادئ، ودون أن يستند على أي أدلة أو حجج لإصداره هذه الأحكام.

يقول البشرى^٢ في مقدمته: "وليس هنا مجال للنقاش فيما إذا كان من الممكن وقتها أن تكون القيادة الوطنية للديمقراطية على صورة أكمل، أو على انحياز شعبي أعظم، أو فهم أنضج، إن ذلك يرتبط بتحديد درجة التطور الاقتصادي ومدى النضج السياسي للجماهير الشعبية، والمسكنات التاريخية حسب ظروف الداخل والخارج، والمستوى الحضاري الفكري للمجتمع كله، وليس الأمر مجال نقد بل مجال تحليل ونقص للأسباب والنتائج"، ثم يتابع كلامه مباشرة، ليصل إلى نتائج حاسمة وقاطعة لهذه المقدمة فيقول: "وبشكل عام فإن الوفد في هذه الفترة كان من أنضج الحركات الوطنية وأكثرها طموحاً بين حركات شعوب الشرق، وقد حدد من الأهداف وحصل من المكاسب ما لم تحصل عليه شعوب كثيرة وقتها، وكان كفاح مصر كفاحاً هادياً ومثلاً يدرس في ظروف يستبد الاستعمار فيها بغالب مساحة الكرة الأرضية".

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٧٤.

^٢ نفس المرجع ص ٨٢.

المبحث الثاني

نقد وتقييم فحوى خطاب البشرى بشأن الديمقراطية

كشف البشرى عن هدفه ومغزاه من خطابه بشأن الديمقراطية في حقبة الاحتلال، بأن هناك فائدة كان يروجها من نشره لنتائج هذه الدراسة، ونوة إلى ضرورة النظر إلى الزمن الذى نشر فيه نتائج هذه التجربة التاريخية، وباعتبار أن خطابه هذا كان موجهاً إلى المجتمع المصري فى ظرف تاريخى خاص (١)، ومن ثم، ضرورة الاعتبار إلى ماهية هذا الظرف التاريخى، وإلى تشخيص الحالة الفكرية لدى الرأى العام الذى كان يوجه إليه هذا الخطاب، على أن البشرى لم يذكر ماهية هذا الظرف التاريخى، وإنما ذكر فقط الحالة الفكرية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، وتتمثل فى التركيز على سلبيات ما قبل ثورة يوليو 1952 أى السلبيات التى جاءت نتيجة سياسات الاستعمار طيلة أكثر من سبعين عاماً (٢).

أما وأن البشرى لم يُشير إلى ماهية خصوصية هذا الظرف التاريخى وطبيعته السياسية وقد ترك هذا الأمر باعتباره أمراً معلوماً لدى القارئ لا يحتاج إلى إيضاح أو تذكير، أما وأن ثورة 23 يوليو قد ركزت على اعتبار أن أهم عنصر من عناصر الوعى القومى هو الكشف عن السلبيات التى أصابت المجتمع المصري فى كل نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتطبيق سياسات "الاستعمار". وأن النظام السياسى الليبرالى المتعدد الأحزاب كان من أسوأ مفردات ذلك النظام السياسى الذى صنعه الاحتلال الإنجليزى ؛ ليكون إدراك هذا المفهوم هو أحد ثوابت الذاكرة القومية التاريخية للشعب المصرى عن تلك الفترة، فإن الظرف التاريخى الذى لم يذكره "البشرى" يتمثل فى قرار الرئيس السادات بإعادة النظام الحزبى التعددى - ضمن محاولته لإعادة إنشاء نظام سياسى واجتماعى على نمط النظام الليبرالى الرأسمالى الرجعى الفاسد فى عصر الاحتلال الإنجليزى - وحيث دفع بعودة رموز النظام السياسى الرجعى مرة أخرى من أمثال : فؤاد سراج الدين، ومحمد أبو الفتوح، والإخوان : "على أمين و مصطفى أمين"، و إبراهيم شكرى، وعمر التلمسانى، ومحمد المهدي عاكف، وغيرهم لإعادة إنشاء نفس الأحزاب والجماعات السياسية الرجعية، بالرغم من إختلاف السياق السياسى والاجتماعى جذرياً عن السياق الذى كانت قد نشأت فيه تلك الأحزاب والجماعات !

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٦ .

^٢ نفس المرجع ص ١٠ - ١١ .

. الأمر الذى لزم بدفع الكُتَّاب والصحفيين لتسويغ قرار السادات المنوَّه عنه للشعب المصرى . وذلك بإعادة قراءة تاريخ تلك الحقبة الاستعمارية على اعتبار أنها فترة وطنية مجيدة ترسَّخت فيها أسس الديمقراطية الليبرالية السليمة من دستور 1923 ، وبرلمان بغرفتيه "مجلسى النواب و الشيوخ" ، وأحزاب سياسية متعددة .. إلخ . وفى سياق محاولة "البشرى" لتحقيق هدف "السادات" المنوَّه عنه، قام بالتركيز على إيجابيات عصر الاحتلال ؛ جاء مضمون وفحوى خطابه يحتوى على ثلاث عناصر أساسية، نذكرها في المطالب الثلاثة التالية :

- المطالب الأول : التصوُّر العام لشكل النظام السياسى فى عصر الاحتلال .
- المطالب الثانى : توظيف الحركة الوطنية للديمقراطية، كأداة لتحقيق الاستقلال .
- المطالب الثالث : تحقيق الديمقراطية كهدف للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية .

المطلب الأول

التصور العام لشكل النظام السياسي الديمقراطي في عصر الاحتلال الإنجليزي

يمكننا أن نستشف المغزى العام من خطاب البشرى - بشأن الديمقراطية في عصر الاحتلال من الانطباع العام أو الصورة الذهنية التى يمكن أن تنطبع فى عقل المتلقى لأدبياته عن تصوره الذاتى للواقع السياسى لتلك الفترة والتى توحى بأن مصر كانت تحت هيمنة الاحتلال تتمتع بنظام حكم برلمانى دستورى ديمقراطى، على درجة عالية فى مستويات الرقى السياسى، وأن مصر كانت تعيش أزهى عصور الوطنية والنضال لتحقيق الاستقلال، هذا الانطباع يصل إلى درجة الإيمان الكامل مع القراءات المتكررة لأدبياته، وجاء تركيز البشرى واهتمامه بتفاصيل سيناريوهات الصراع الحزبى والبرلمانى، فى إطار آليات الديمقراطية الليبرالية، بما يوحى بممارسة المصريين لحياة ديمقراطية ناضجة وسليمة، حتى يبدو أن البشرى قد استعاض عن المغزى والهدف من الديمقراطية بآليات وشكليات الديمقراطية التى تتمثل فى الصراع الحزبى والبرلمانى .

ويمكننا أن نحدد ملامح هذه الصورة العامة التى قدمها البشرى بشأن الديمقراطية فى النقاط الآتية :

- صيغة التوازن بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة .
- استقطاب القوى السياسية فى قطبين : الوفد، والملك .
- اتحياز النظام الديمقراطى الليبرالى لطبقة كبار ملاك الأرض .

أولاً : صيغة التوازن بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة

حدد البشرى القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة والفاعلة، والتى سيطرت وتحكمت فى المجال السياسى المصرى - فى تلك الحقبة - فى ثلاث قوى هى (الاحتلال، والملك، والوفد)، وأن جميع القوى السياسية التزمت بأحكام دستور 1923 الذى وضع قواعد اللعبة الديمقراطية، وخلقت نصوصه صيغة للصراع بين قوتين هما طرفى المعادلة السياسية : أحدهما : الملك، كحاكم صاحب سلطة فردية، والآخر : البرلمان كسلطة نيابية تمثل الأمة، فى حين أن الاحتلال لم يظهر صراحة كقوة سياسية وسلطة فى مواد الدستور، وتبعاً لذلك فإن البشرى يرى أن مدى استقرار النظام النيابى فى تلك الفترة أصبح مرتبطاً بالتحالفات بين هذه القوى الثلاث، حيث يتقارب - بالجهد السياسى - اثنان ضد الثالث، فيتكون موقعان يشغلان الحكم والمعارضة، وهو ما جعل تداول وتبادل السلطة ليس فقط من خلال الانتخابات البرلمانية، ولكن أيضاً من خلال تغيير التحالفات، وقد وضّح البشرى هذه النقطة فى الآتى :

- فى عام 1923 تقارب الوفد مع الملك ضد الإنجليز، فجرت انتخابات 1924 ووصل الوفد إلى الحكم .
- فى نهاية 1924 انضم الملك للإنجليز، فسقط الوفد .
- فى عام 1926 تقرب الوفد إلى الإنجليز، وتحالف مع حزب الأحرار الدستوريين ضد الملك، فنجح الوفد فى تشكيل وزارة ائتلافية مع الأحرار ضد الملك .
- فى عام 1928 تقرب الملك إلى الإنجليز، فسقطت وزارة الائتلاف.. وعلى هذا النحو .

ولكن بإمعان النظر فى هذه الصورة التى قدمها البشرى للديمقراطية، وتتمثل فى اعتباره سلطة الاحتلال قوة سياسية وطنية تلعب دوراً سياسياً مع باقى القوى الوطنية الأخرى فى إطار التحالفات والصفقات الحزبية نجد أنه أمر يثير السخرية، صحيح قد تكون هذه حقيقة وأمر واقع تاريخياً، ولكن اشتراك الاحتلال فى هذا النظام وعلى النحو الذى أورده البشرى يجعل مسألة توصيف هذا النظام بالديمقراطى أمراً يحتاج إلى مراجعة .

ثانياً : استقطاب القوى السياسية فى قطبين : الوفد، والملك .

وضع البشرى تصوراً آخر للقوى السياسية الوطنية فى إطار تحقيق الهدف الوطنى الاستقلال والديمقراطية - وهو تصورٌ يخالف تصوُّره السابق - ويرى فى هذا التصوُّر أن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المصرى كانت مستقطبة فى قطبين متصارعين : أحدهما: الحركة الوطنية الديمقراطية ويمثلها "الوفد"، والآخر: الحركة الرجعية، وتشمل أحزاب الأقلية، ويمثلها "الملك"، ومن خلفها الاحتلال، وهدفها تحقيق المصالح الطبقيَّة ومصالح الاحتلال المُدعَّم لها، ويبدو أنه جاء بهذا التصوُّر حتى يحدث انساقاً وانسجاماً فى رؤيته الكلية - المنوه عنها - فيما بين عناصرها وأهدافها .

ثالثاً : انحياز النظام الديمقراطى الليبرالى للطبقة الأرستقراطية

لم يقصِّر البشرى وظيفة النظام الديمقراطى على المجال السياسى، وكشف عن دوره السلبى فى المجال الاجتماعى فى تكريسه للطبقة وانحيازه للطبقة الأرستقراطية (كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين) حتى إن الوزارات الوفدية - التى كان يُفترض أنها تُمثِّل الأمة فى رؤية البشرى - كانت تنحاز إلى طبقة كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، وقد أشار إلى أن الوزارات الوفدية، قد أظهرت عجزاً شبه كامل بالنسبة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى سياستها العملية، حيث انحازت انحيازاً صريحاً إلى ما يُحقِّق مصالح هذه الطبقة، وأن الجماهير قد

تأكد اقتناعها بموقف الحكومة الطبقي، ووقعها في أحضان كبار الملاك، وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء، وقد زاد تأجج السخط لدى الجماهير من جراء ما كانت تُعانيه من غلاء يطحنها، وما كانت تراه من تَكُون سريع للثروات بالطرق غير المشروعة، الأمر الذي كان يستفز الجماهير، بالإضافة إلى أن الشعور بالظلم، كان يستنفر فيهم مشاعر الاحتجاج الأخلاقي ضد الفساد والانحراف (١)، وقد نوهنا سابقاً كيف أن سعد زغلول كان ينحاز في أى مشكلة بين العمال أو الفلاحين وبين أصحاب المصانع أو كبار الملاك إلى أرباب العمل ضد العمال والفلاحين، ويُعتبر سعد زغلول القدوة والمثال والمرجعية السياسية للوفد، والذي سار على نهجه وسياساته جميع الوفديين .

ويعلق البشري على موقف الوفد من هذه القضية : بأنه لم يكن مطلوباً من الحركة الوطنية - بقيادة الوفد - أن تنادى بالثورة الزراعية وتحرير الفلاحين، وأن ذلك كان يخرج عن حدود الإمكانات التاريخية المتاحة، وأنه نوع من المثالية - أى عدم الواقعية - أو أنه نوع من محاكمة الماضي بمعايير الحاضر، وأنه يصعب أن نجد حركة وطنية قامت وقتها، ونجحت ضد الاستعمار نجاحاً حاسماً، ورفعت شعارات وطنية تتجاوز الشعارات التي رفعها الوفد (٢) .

والباحث يرى أنه بالفعل لم يكن مطلوباً من الحركة الوطنية - بقيادة الوفد - أن تنادى بثورة زراعية أو ثورة اشتراكية بقدر ما كان مطلوباً منها السعي لتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية لتوفير حد أدنى من متطلبات الحياة الكريمة لطبقة الفلاحين والعمال المعدمين لانتشالهم من ثلاثية "الفقر والمرض والجهل"، وهو من المسلمات التي تُقرأها جميع الثقافات الإنسانية، فضلاً عن الثقافة المصرية العربية ونواتها الصلبة الإسلام، ولم يكن ذلك ليعوق المطالبة بالاستقلال، بمعنى : أن المسألة ليست إما ثورة زراعية أو اشتراكية، وإما ترك المسألة الاجتماعية برمتها، بترك الفلاحين والعمال لاستغلال ونهب كبار الملاك والرأسماليين تحت دعوى رفع الشعارات الوطنية (الاستقلال والديمقراطية)، فإنه على العكس فقد أثر ذلك بالسلب على قضيتي "الاستقلال والديمقراطية"، والدليل هو فشل الحركة الوطنية في تحقيق أيٍّ من الاستقلال أو الديمقراطية .

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٤٠٧ .

^٢ شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ٥٧ .

المطلب الثانى

توظيف الحركة الوطنية للديمقراطية كأداة لتحقيق الاستقلال

أحد محاور مغزى خطاب البشرى بشأن الديمقراطية، يتمثل فى اتخاذ الحركة الوطنية للديمقراطية كأداة وحيدة لتحقيق الاستقلال، وذلك فى سياق تناوله لقضية الاستقلال، حيث قام بتحليل وتقويم أسلوب الحركة الوطنية الذى اتبعته، والمسار الذى سارت عليه فى سعيها لتحقيق هدفها للاستقلال، وقد اعتبر أن الأوضاع التاريخية قد فرضت على الحركة الوطنية أسلوب المفاوضات لتحقيق الاستقلال، وأن الديمقراطية كانت هى طريق تحقيق الاستقلال، هذا على الرغم من أن التجربة التاريخية المصرية فى المحصلة الأخيرة أثبتت فشل الديمقراطية فى تحقيق هذا الهدف، ويمكننا تحليل هذه المسألة فى النقاط الآتى

- فكرة الارتباط الوثيق والتلازم بين الاستقلال والديمقراطية
- توظيف آلية الصراع للديمقراطية الليبرالية فى المسألة الوطنية .
- الرؤية الاستعمارية فى توظيف الصراع لتحقيق أهدافه .
- الرؤية البشرية .

أولاً : فكرة الارتباط الوثيق والتلازم بين الاستقلال والديمقراطية

يرى البشرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً وتلازماً بين الاستقلال والديمقراطية، واعتبر أن هذه الفكرة جاءت من الخبرة المصرية التاريخية فى الممارسة العملية السياسية، ولما كان البشرى قد استكمل فكرته عن هذا الترابط فى المرحلة الناصرية، فإننا نرى تأجيل تحليل هذه الفكرة إلى الفصل الثانى .

ثانياً : توظيف آلية الصراع للديمقراطية الليبرالية فى المسألة الوطنية

قدّم البشرى تصوّره فى علاقة الصراع الحزبى والبرلمانى بالمسألة الوطنية، بأن الديمقراطية تعنى فى الممارسة : وصول الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد إلى الحكم، فتواجه الإنجليز بالمفاوضات ؛ لتصل إلى أقصى ما يمكنها أن تصل إليه من إجلاء لنفوذهم ووجودهم، بأساليب الكفاح السلمى المشروع (١).

^١ دراسات فى الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٢٩ .

^٢ شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ١٢٢ .

ويظهر مما عرضه البشرى فيما تصوّره من توظيف للديمقراطية الليبرالية فى المسألة الوطنية، بأن عملية الكفاح والنضال الوطنى هذه والتي تتمحور حول المفاوضات - فى هذا السياق - تتوقف على وصول الوفد للحكم، الأمر الذى يجعل من العملية الديمقراطية، والتي فى مضمونها عملية تنافس وصراع بين الوفد وبين باقى الأحزاب الأخرى للفوز على أغلبية مقاعد البرلمان للوصول للحكم، هى جزء من عملية الكفاح والنضال الوطنى لإجلاء الغزاة المستعمرين ؛ ذلك لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، إلا أننا إذا نظرنا من الجانب الآخر نجد أن فى هذا التنافس والصراع فيما بين الأحزاب والجماعات الوطنية المصرية، وما يخلقه من أسباب للتباغض والكراهية والانقسام فى وحدة الصف للأمة المصرية المطلوبة لتحقيق الاستقلال هو هدف يسعى إليه الاحتلال باعتباره أداة لتثبيت استمرار وجوده على أرض المعمورة، وأنه بالفعل المغزى من وراء سعى الاحتلال لإقامة نظام سياسى يبدو فى شكل ديمقراطى، لاحتوائه على آليات الديمقراطية مع تفرغها من مضمونها، الأمر الذى يعنى وجود رؤيتين تعكسان وجهتى نظر متناقضتين حول فكرة توظيف الصراع الحزبى للديمقراطية الليبرالية لتحقيق أهداف ومصالح عليا، منها ما هو للاحتلال الذى أقام هذا النظام السياسى، ومنها ما يتبنّاه البشرى وينسبه للحركة الوطنية الممثلة فى الوفد .

وقبل أن نقوم بتحليل المنابر العملى لكلا الرؤيتين "الاستعمارية والبشرية" نشير إلى الإطار النظرى الذى يضبط هذه القضية بمعنى المرجعية التى استندت إليها كل من الرؤيتين، بأن كلا الرؤيتين "الاستعمارية والوفدية" تنتهجان الأيديولوجية الليبرالية، وهو الأمر الذى يكشف إلى حد بعيد، مسؤولية النخب والزعماء السياسيين عن تحديد المسار الاستراتيجى للأمة، والذى كان يمكن التنبؤ بمآلاته، وفقاً للنتائج المحتملة والمقدّرة سلفاً من أعمال العقل والنظر لأهل الفكر والخبرة والسياسة، بمعنى : هل كان من الصواب - نظرياً - إقدام الحركة الوطنية على قبول الاشتراك فى نظام الأحزاب التعددى، الذى يقوم على التنافس والصراع الحزبى، تحت دعوى توظيف آليات الديمقراطية فى تحقيق الاستقلال فى ظل ظروف وأوضاع مصر المنوه عنها ؟!

فإذا كان من المعلوم فى الفكر الليبرالى أن فكرة الصراع هى مبدأ محورى لا يقوم عليه نظام المجتمع الغربى فحسب، وإنما يقوم عليه نظام الحياة برمتها باعتبار الصراع هو المحرك والدافع الرئيسى لكل أنشطة الحياة فى المجتمعات الغربية .

وإذا كان الفكر الغربى حين وضع نظامه السياسى الديمقراطى - والذى حدد أهم معالمه فى الصراع الحزبى - قد وضعه ليتلاءم مع أوضاع وظروف مجتمعاته الغربية، والتي وصفها البشرى بأنها ظروف وأوضاع تكوين دول قومية مستقلة سياسياً واقتصادياً مع عدم وجود تهديد أو خطر على أمنها القومى .

وإذا كانت النظرية الذى ذكرناها سالفاً "أن أى تغيير فى الأوضاع والظروف التى قامت عليها الفكرة أو المبدأ أو القاعدة يُحدث بالتالى تغييراً فى وظيفة هذه الفكرة أو المبدأ أو القاعدة، ولما كانت الفكرة التى نحن بصدددها هى فكرة النظام السياسى الديمقراطى، فإن النظام السياسى الديمقراطى فى عصر الاحتلال كان ولا بد أن يحدث فيه تغيير يقابل التغيير الذى حدث فى الأوضاع والظروف التى كانت تتلاءم مع ذلك النظام فى ظروف الاستقلال، وإلا تحولت وظيفة هذا النظام الديمقراطى - فى الأوضاع والظروف الجديدة من وظيفة إصلاحية تحقق مصالح المجتمع إلى وظيفة قد تكون مُفسدة مُخرّبة للمجتمع والدولة، وهذا فعلاً ما أدركته وتداركته أدبيات الفكر الغربى، فعلى سبيل المثال : حين تعرضت بعض الدول الغربية لتحديات الخطر الخارجى ودخولها حروباً عسكرية، وهو ما يعنى تغيير الأوضاع والظروف الملانمة لتطبيق النظام الديمقراطى فى صورته المثلى المتكاملة، فإنه تمّ تغيير فى هذا النظام، وذلك بتعطيل نظام الأحزاب بما يشمله من صراع حزبى على السلطة وغير ذلك، وتم تشكيل حكومة قومية ليقف وراءها الشعب صفاً واحداً، ومثال ذلك فى فرنسا فى الحرب العالمية الأولى على يد " كليمنصو"، وكذلك فى بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية على يد "تشرشل" (١) ذلك أن التنافس والصراع فى هذا النظام - الذى يقوم على فكرة الصراع - لا يقتصر على تنافس الأحزاب على السلطة، ولكن أيضاً فى كل خطوة من خطوات الممارسة السياسية، حتى أن مجرد عرض ومناقشة رأى وآراء الأحزاب فى حل المشاكل والأزمات المختلفة فى إطار المشاركة فى القرار السياسى يأتى أيضاً فى سياق التنافس والجدل والمغالبة، ومن منطلق تغليب المصلحة الحزبية الضيقة دون مراعاة للمصلحة الوطنية العليا فى الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، وهو ما يُعتبر ضرباً من ضروب الخيانة العظمى، فى حين أنه من الأجدى فى مثل هذه الظروف العصيبة أن يخلع الجميع عباءته الحزبية، ويُنحُوا الصراع القائم فيما بينهم جانباً ؛ ليصطفوا سوياً لمواجهة التحديات والخطر الذى يهددهم .

ثالثاً : الرؤية الاستعمارية فى توظيف الصراع لتحقيق أهدافه

نستطيع أن نستشف من أدبيات البشرى كيف نجح الاستعمار الإنجليزى فى توظيف الديمقراطية الليبرالية لتحقيق أهدافه ومصالحه العليا، وتأمين استمرار بقائه على أرض المعمورة باستغلال عنصر الصراع المتأصل فى الديمقراطية الليبرالية، حتى ظهر فيما يبدو أنها الفكرة الفلسفية التى قامت عليها الاستراتيجية الاستعمارية فى التعامل مع القضية الوطنية، والتى تتمثل فى رهن القضية الوطنية المصرية

^١ هالة سعودى و"وحيد عبدالمجيد" - الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الاشتراكية الديمقراطية - الهيئة المصرية

على الحالة التي يمكن أن يخلقها الصراع الحزبي البرلماني، حين تنشغل به القوى الوطنية عن المسألة الوطنية - وتتضمن هذه الحالة تشتت وتمزق القوى الوطنية المتصارعة على السلطة، علاوة على انشغالها واستغراقها الكامل في الشأن الداخلي بما يحدثه من خلافات في الرؤى حول القضايا الداخلية قد يصل فيها الجدل إلى حد المهاترات والمكائد السياسية، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلباً على القضية الوطنية، والتي قد تتحول إلى قضية هامشية بالنسبة للقضايا الداخلية المتعلقة بمشاكل الحياة اليومية الضرورية الملحة - على أن تنتهي كل عملية انتخابية برلمانية بتحديد الحزب الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، والذي سيكلف بتشكيل الحكومة التي سينوط بها تشكيل الوفد الذي سيجري التفاوض مع الدولة المستعمرة بشأن القضية الوطنية باعتباره أصبح يملك الحق في تمثيل الشعب المصري، ومن ثم يتقدم هذا الوفد للتفاوض مع العدو المستعمر بعد أن تكون كل مفردات وآليات هذا الصراع الحزبي الشرس قد عملت تأثيرها الفاعل وفقاً لطبائع الأمور من تشتت وتمزق وإنهاك لكل القوى الوطنية، والتي لم تعد بذلك صفاً واحداً كما كانت في ثورة 1919 .

ويؤكد البشري هذا المضمون فيما كتبه : " .. وأن تصريح 28 فبراير كصيغة صراع حول ما تضمن من حقوق ومصالح متقابلة إنما يجد تحده الأمتل - إقراراً بحقوق المصريين أو تسليمياً بمصالح البريطانيين - وفقاً لما يُسفر عنه نظام الحكم وحسب نوع الحكومة التي ستتولى النيابة الرسمية عن الجانب المصري، ومن ثم فإن ما نجح فيه التصريح تماماً هو أن عملية الصراع المصري البريطاني قد تحولت بهذا التصريح إلى عملية صراع داخلي بين الوفد والملك والأحرار بوصفهم الطرفين المتقابلين في حكم البلاد، وصار هذا الصراع الداخلي متضمناً ولصيقاً بالصراع الخارجي " (١)

ويشير البشري في هذا النص إلى كيف أن تصريح 28 فبراير - من خلال الرؤية الاستعمارية الشاملة - تضمن بالتبعية وبالضرورة، إنشاء نظام سياسي جديد، يضمن تحقيق التوجهات والأهداف الاستراتيجية للاستعمار، والتي نصت عليها الصيغة التي جاء بها تصريح 22 فبراير، وقد جاء هذا النظام برلمانياً ديمقراطياً متعدد الأحزاب !! . حتى يتمكن الاستعمار من توظيف الصراع السياسي الحزبي البرلماني لصالحه وذلك في نقل ميدان الصراع من ميدان صراع على الاستقلال هو طرف فيه إلى ميدان صراع داخلي بين المصريين بعضهم ضد بعض !! . وهو ما وضحه البشري في عباراته بأن تصريح 28 فبراير نجح في تحويل الصراع المصري البريطاني إلى عملية صراع داخلي بين الوفد والملك والأحرار.. إلخ"

^١ - شخصيات تاريخية - مرجع سابق ص ٧٢ .

وكتب البشري أيضا : " إن الثابت أن تصريح 28 فبراير، وإعداد الدستور قد صدرا و تقررا فى عملية سياسية واحدة - بين الأحرار الدستوريين، جناح المعتدلين الذين انشقوا من الوفد، وبين الإنجليز - وما أن صدر التصريح فى عهد وزارة الأحرار حتى جرى تشكيل لجنة لوضع الدستور .

والحاصل هنا أن صدور تصريح 28 فبراير بما قرره من اعتراف باستقلال مصر والتحفظات الإنجليزية، إنما أحال إلى مفاوضات تجرى بين الطرفين "المصرى والبريطاني، من هنا تظهر مسألة الدستور كمسألة مُتضمنة فى صميم مسألة الاستقلال، ذلك لأن النظام الذى يوضع لحكم البلاد هو الذى عليه المعول فى تحديد الهيئة الحاكمة التى ستقوم من موقعها الشرعى الرسمى والتمثيلي بمفاوضة الإنجليز والاتفاق معهم " (١).

الكلام هنا - للبشرى - لا يحتاج لتعليق، فتصريح 28 فبراير بالاستقلال الصورى أصدرته الامبراطورية المستعمرة فى إطار رؤية شاملة متكاملة تحقق استراتيجيتها ومصالحها العليا، ومن ثم ظهر الارتباط الوثيق بين تصريح 28 فبراير وإعداد الدستور باعتبارهما عملية واحدة تحقق استراتيجية واحدة، كذلك كشف البشري كيف أن الدستور جاء كى يتضمن احتواء مسألة الاستقلال بتحديد أسلوب وآليات التعامل مع هذه المسألة وذلك فى المفاوضات، كذلك حددت الرؤية الاستعمارية الخطوط الرئيسية للنظام الحاكم، ومن ثم الهيئة التى ستقوم من موقعها الرسمى بإجراء المفاوضات مع الاستعمار.

رابعاً : الرؤية البشرية

قدّم البشري تصوّره لرؤية "الوفد" - الممثل للحركة الوطنية - فى هذه المسألة، منطلقاً من نفس القاعدة النظرية، التى انطلقت منها الرؤية الاستعمارية، وهى أن أى تغيير فى الأوضاع والظروف التى قامت عليها أى فكرة أو مبدأ أو قاعدة تُحدث بالتالى تغييراً فى وظيفة هذه الفكرة أو المبدأ أو القاعدة، إلا أن النتيجة التى توصل إليها "البشري" فى الرؤية الوفدية جاءت مختلفة عن نظيرتها الاستعمارية !! .

ويتمثل الاختلاف فى ماهية هذا التغيير الذى حدث فى وظيفة النظام الحزبى المتعدد بأن التغيير جاء فى وظيفة الأحزاب الوطنية - والتى يمثلها حزب "الوفد" - التى أصبحت هيئات للتجمعات الشعبية المناهضة للاستعمار، تسعى للعمل نحو مقاومة الاحتلال الأجنبى واستقلال الدولة المصرية (٢) .

كتب البشري : إن النظام الحزبى الذى عرفته بلادنا لم يكن من نوع ما عرف

^١ نفس المرجع ص ٧١ .

^٢ منهج النظر فى النظم الميامية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ مرجع سابق ص ٣٤ .

الغرب، ولا كان يقوم بأداء الوظيفة نفسها، لأنه لم يَقم متعلقاً بأوضاع الفئات المختلفة داخل المجتمع ولا بمصالحها، وإنما قام متعلقاً بمقاومة احتلال أجنبي وباستقلال الجماعة وإجلاء النفوذ الأجنبي عنها" (١).

إلا أن الرؤية الوفدية - والتي تبناها اليسرى - لم تستطع أن تتفنى وقوعها في الشَّرْك الاستعماري وتورطها في الصراع الحزبي، وانشغالها واستغراقها في الحروب والمكائد السياسية، فيما بينها وبين باقي القوى السياسية الوطنية، وهو ما أثر سلباً على القضية الوطنية حتى يكون فشل هذه الأحزاب الوطنية في تحقيق الاستقلال - في المضمون الأخير - يعني نجاحاً لاستراتيجية الاستعمارية في توظيف الصراع الحزبي في تحقيق مصالحها العليا، في حين أنه كان من البديهي والطبيعي والمنطقي أن يتشكل "الوفد" في إطار تنظيمي لحركة وطنية شعبية تسعى للاستقلال بكافة الطرق سواء السلمية أو العنيفة مثلها مثل أي حركة وطنية شعبية أخرى تَشَكَّلَت في التاريخ القديم أو الحديث، وليس في إطار تنظيمي لحزب سياسي يعترف بالاحتلال وبالنظام السياسي المهيمن عليه، ويخضع لكل سياساته وأطره التنظيمية حتى يكون ماقام به "الوفد" في تشكيله لحزب سياسي يسقط من التوصيف السياسي كحركة وطنية شعبية لشعب تحت الاحتلال الأجنبي، وذلك لتشكيله في تنظيم منافٍ ومخالف لطبائع الأشياء ونواميس الحياة .

وقد خلص الكثير من الباحثين إلى أن ظاهرة تعدد الأحزاب في مصر في ظل الاحتلال الإنجليزي - أي فيما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ - كانت غير صحيحة لسببين:

١- أن تعدد الأحزاب كانت نتيجة للصراع بين زعمائها، بمعنى أنها لم تكن نتيجة لقوى سياسية جديدة تختلف عن بعضها في البرامج والسياسات والمبادئ والأهداف وتسعى كل منها إلى تحقيق ذلك من خلال تسلمها للسلطة في الدولة.

٢- أن تعدد الأحزاب والصراع فيما بينها على السلطة - وذلك قبل تحقيق الاستقلال التام وجلاء بريطانيا عن أرض الوطن - أدى إلى استغلال هذه الظاهرة من قبل القوتين الحقيقيتين اللتين كانتا تقفان حجر عثرة في سبيل تحقيق الحكم الدستوري والاستقلال الوطني ونعني بهما : "الملك" و"الاحتلال البريطاني".

على ذلك فإن الأحزاب السياسية في مصر آنذاك، لم تكن تُمَثِّل القوى الاجتماعية والاقتصادية لغالبية الشعب، بل كانت تمثل مصالح الطبقة الأرستقراطية من كبار الملاك، وفئة كبار الموظفين في الحكومة والرأسمالية الكبيرة، وقد استغلت معظم الأحزاب فترات توليها الحكم لتحقيق مكاسب ذاتية لأنصارها، ولم

^١ نفس المرجع - نفس الصفحة .

تعمل بجد على تنظيم الشعب ووضع سياسة قومية شاملة لتحقيق الأهداف الوطنية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وإلى جانب الأحزاب التي تولت الحكم، نشأت منذ أواخر العشرينات قوى سياسية جديدة، مثل الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، ثم الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي المصري وبعض التنظيمات اليسارية السرية، ولكنها جميعاً كانت عرضة لبطش السلطة الحاكمة، وتقييد نشاطها في المجتمع، إلا أن هذه القوى الجديدة كانت أكثر تعبيراً عن مطالب الشعب، لذا كان لها أثرها الفعال في التحضير لثورة ١٩٥٢.

والنتيجة النهائية : أن النظام الحزبي الذي قام في ظل النظام السياسي الليبرالي، لم يحقق الأهداف النظامية المتوخاة منه، بل على العكس كان أداة لإضعاف النظام وقصوره عن الوصول لغاياته (١).

ونستطيع أن نتبين مدى إيمان البشرى الكامل بالأسلوب الذي اتخذته الحركة الوطنية في التعامل مع المسألة الوطنية لتحقيق الاستقلال، وكذلك مدى اقتناعه من كلماته المحكمة المنضبطة في العبارة التالية : "بالنسبة للمسألة الوطنية، كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة الوفد مع ثورة 1919 أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع، بالأسلوب التقليدى وهو المفاوضات" (٢).

وفى هذه المقولة أصدر البشرى حكماً قاطعاً فاصلاً على التاريخ بأنه فرض على الحركة الوطنية - منذ نشأة الوفد - المفاوضات كأسلوب للكفاح نحو الاستقلال، وهو ما يعنى أن الوفد لم يكن له خيار آخر لدحر الغزاة المستعمرين وتحقيق الاستقلال خلاف المفاوضات باعتبارها جاءت إملاءً من الأوضاع التاريخية أى أنها حتمية تاريخية، وقدر لا مفر منه !، وبذلك تسقط مسئولية الوفد عن فشله فى قيادة الحركة الوطنية فى تحقيق الاستقلال، والذى لابد وأن تكون أهم محاوره مسئوليته فى اختيار الوسيلة والأسلوب المناسبين لطبيعة المهمة، الأمر الذى قد يدخلنا فى جدل حول فكرة (إملاء الأوضاع التاريخية)، والتى على غرار (الحتمية التاريخية) أحد مفردات الفكر الماركسى، أما وأن البشرى لم يقدم ما يثبت فكرته هذه بأن المفاوضات جاءت إملاءً من الأوضاع التاريخية بالأدلة والبراهين، فإننا نسقط هذا التفسير باعتباره أمراً يخالف المنطق ومقتضيات الفكر السليم .

هناك أمر آخر ورد أيضاً فى هذه العبارة المنوه عنها، وهى مسألة الشرعية التى منحها البشرى للكفاح السلمى فى قوله : "أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع"، والجملة توحى بأن الشرعية قد اقتضرت على الكفاح السلمى كوسيلة لدحر الغزاة المستعمرين دون الكفاح المسلح الذى يبدو - فى هذه العبارة - "كنمط

^١ تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - مرجع سابق ص ٧٦ - ٧٧ .

^٢ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٢٢ .

من الكفاح غير المشروع" !!، فى حين أن الكفاح المسلح ضد الغزاة المستعمرين هو الكفاح المشروع فى جميع ثقافات شعوب ودول العالم أجمع، وقد أقره ميثاق الأمم المتحدة .

ولا ننسى أن القتال واستخدام كل ما نملك من قوة وسلاح فى مقاومة ودحر الغزاة والمعتدين هو فريضة واجبة على جميع المسلمين وهى فريضة الجهاد، أما الجنوح للسلم، فهو الاستثناء فى حالة جنوح العدو إليه، حتى يكون انتهاج الحركة الوطنية الكفاح السلمى هو الأمر الغير شرعى من ناحية المبدأ والشرعية، وقد أثبتت تجارب وخبرات الشعوب التاريخية المغزى من حكمة المولى - عز وجل - فى تشريعه فريضة الجهاد لدفع المعتدين بالقوة والسلاح، والمثال الحى فى تجربتنا مع الحملة الفرنسية التى لم تستطع أن تمكث على أرض المعمورة لأكثر من ثلاث سنوات لترحل تحت وطأة وضراوة ضربات المصريين المستمرة بالقوة والسلاح، فى حين فشل النهج السلمى - المتمثل فى المفاوضات - لما يزيد على سبعين عاما فى جلاء الاستعمار البريطانى .

وفى إطار حالة الاستثناء التى نوهنا عنها، يمكننا النظر إلى العلاقة بين الكفاح المسلح والوسائل السلمية فى ظاهرة الحركات الوطنية المقاومة للاستعمار، وفى إطار التجارب الإنسانية لحركات التحرر التاريخية نجد أن الحركات التحررية تبرز - مع انتهاجها للكفاح المسلح - وسيلة المفاوضات، ودون أن تترك السلاح، وذلك حينما يعلن الاستعمار استجابته لمطالب الحركة التحررية، وترى مؤشرات لهذه الاستجابة فى الواقع الملموس، وذلك نتيجة للضربات المتزايدة والضغط المستمرة، ويحدث هذا عند نقطة معينة يكون فيها الاستعمار قد أدرك تماما أن تكلفة مشروعه الاستعماري قد أصبحت تفوق بكثير العائد الذى كان يتوقع أن يجنيه من هذا المشروع .

هنا قد يلجأ الاستعمار إلى أسلوب التفاوض على إجراءات الجلاء الذى يمكن أن تقبله الحركات التحررية، هذا مع التأكيد على أنه لا ينبغي أن تتخلى الحركات التحررية بأى حال عن ممارسة القوة أثناء المفاوضات (١) بمعنى : أنه ما كان ينبغي لو قد مصرى التفاوض مع دولة الغزاة وهو لا يملك سوى قوة المنطق، وحجج الحق والعدالة، فيبدو أمام الطغاة الجبارين كالحمل الوديع، أو الراهب المتبتل الذى يستجدى ويستعطف الظالمين باسم الإنسانية، ومبادئ الأخلاق، ذلك أن المفاوضات فى حقيقتها صراع إرادات، ولا يمكن أن تُحسب أى مفاوضات صراعا، إلا إذا كان هناك توازن للقوى بين الطرفين المتفاوضين، فليس فى منطق وقواعد العلاقات الدولية أن يُقدّم أحد أطراف النزاع تنازلا للطرف الآخر وفقا لمبادئ العدالة أو الحقوق الشرعية أو قواعد الأخلاق والمثاليات، إلا أن يكون تحت

١. د. أحمد يوسف - الميامة الدولية العدد ١٧٢ المجلد ٤٣ - كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل ص ٥١ .

ضغط وقهر قوة تُجبره على تقديم هذا التنازل، فصاحب القوة هو صاحب الحق، ولا حق لمن لا يملك القوة، حتى إن تصريح 28 فبراير 1922 والذي يرى فيه البشرى خطوة إيجابية نحو الاستقلال جاء نتيجة لفاعليات ثورة 1919، ولولا عنف وضراوة هذه الثورة لما أُجبر الاستعمار على إصدار هذه الوثيقة.

وما أكد شرعية القوة في مجال العلاقات الدولية تسيد روح الحضارة الغربية الحديثة لتصبح هي روح العصر التي سيطرت على العالم أجمع في تلك الحقبة، وتمثلت عملياً ومادياً في ظاهرة الاستعمار، وفي هذا السياق جاء جيش الغزاة الإنجليزي لاحتلال أرض المحروسة، وكان أفضل من صاغ هذه الروح في عباراته "نيتشة" في قوله: "إن الحياة إرادة قوة"، أى إرادة سيطرة واستيلاء وتملك وتسلط وإخضاع" (١)، ويقول أيضاً: "إن الحياة إرادة استيلاء على الآخرين، وإرادة سطو واستغلال، طابعها المُميّز هو الاغتصاب وهضم ما للآخرين، فهي إذاً عنصر إفناء وهدم وإيذاء، ولا يمكن أن نفهم غير هذا النحو" (٢)، ويقول: "ما الخير؟ .. كل ما يعلو في الإنسان بشعور القوة، وإرادة القوة، والقوة نفسها، وما الشر؟ .. كل ما يصدر عن الضعف. الضعفاء العجزة يجب أن يفنوا، هذا أول مبدأ من مبادئ حبنا للإنسانية، ويجب أيضاً أن يُساعدوا على هذا الفناء، أى الرذائل أشد ضرراً؟ .. الشفقة على الضعفاء العاجزين" (٣)، ويقول: "كى تجنى من الوجود أسمى ما فيه، عش في خطر" (٤).

في هذا المناخ وفي إطار التعامل مع خصم يُقدّس القوة ويحتقر الضعفاء، ويرى أن الضعفاء يجب أن يفنوا، وأن يساعدوا على الفناء.

قام "سعد زغلول" بتأسيس (الحركة الوطنية المصرية) في صورة حزب سياسي!، ووضّع أسس وآليات للحركة الوطنية تمثلت في المفاوضات! . ومع إنهائه لفاعليات ثورة 1919، لم يعد للمفاوض المصري من أسباب القوة ما يجعل له أى وزن سياسي، الأمر الذى يكشف عن خلل شديد في ميزان القوى بين الطرفين، أو أنه لم يعد هناك من الأساس أى توازن للقوى، ومن ثم فقدت المفاوضات ماهيتها باعتبارها صراع إرادات، أو أنها فقدت جدواها ولم يعد لوجودها مبرر، وهو بالفعل ما صدّقه الواقع التاريخي طالما لم تُحقق هذه المفاوضات هدفها المنشود طوال ثلاثة عقود، حتى إننا لا نكون قد جاوزنا الحقيقة

^١ عبدالرحمن بدوى - "نيتشة" - الناشر مكتبة النهضة المصرية ط ٣ ١٩٥٦ ص ٢٠٨.

^٢ نفس المرجع - ص ٢٠٧.

^٣ نفس المرجع - ص ٢٠٥.

^٤ نفس المرجع - ص ٢٠٩.

إذا قلنا : إنه لا يوجد أى معنى أو مغزى فيما سَمَّاه البشرى بالنضال السلمى لمقاومة غزاة مستعمرين .

وفى هذا السياق قَدَّم البشرى تحليله وتقويمه لمنجزات الحركة الوطنية طيلة العقود الثلاثة منذ ثورة 1919 فيما سَمَّاه بالكفاح السلمى - المفاوضات - فى الآتى:

١ - فى الفترة من ثورة 1919 وحتى الحرب العالمية الثانية :

وفىها جرت ست مفاوضات ومباحثات كالاتى :

أ- عدلى يكن / كيرزون 1921 - 1922 .

ب- سعد زغلول / مكدونالد 1924 .

ج- ثروت / تشمبرلين 1927 - 1928 .

د- محمد محمود / هندرسون 1929 .

هـ- مصطفى النحاس / هندرسون 1930 .

و- النحاس والجبهة الوطنية / إيدن 1936 .

وجميع هذه المفاوضات فشلت، إلا أن الأخيرة انتهت بعقد معاهدة 1936 (١)، وقد لا نجد جدوى من دراسة تفاصيل هذه المباحثات والمفاوضات لاستخلاص دروس أو خبرة عملية من هذه التجربة التاريخية باعتبار أن جميعها جاء تحت قواعد وقوانين الخلل الشديد فى ميزان القوى بين الجانبين، ومن ثم لا يمكن اعتبارها من الأساس مفاوضات، إنما هى مجرد إملاء من صاحب القوة المتغرس إلى الضعيف المستكين، مما جعل نتيجة ما تسمى بالمفاوضات معروفة مسبقاً وقبل أن تبدأ، أو أنها تحصيل حاصل، حتى إننا نجد أن المفاوضات الست هى صورة متكررة لنموذج واحد هو نموذج إملاء قوة عظمى إرادتها على شعب تقوده نخبة سياسية خائرة ومتهالكة، لا تملك صلاحيات قيادة هذه المرحلة .

وإذا ما نظرنا إلى هذه المفاوضات الست فى سياقها التاريخي، نجد أنها جاءت كأحد إفرازات السياسة الاستراتيجية الاستعمارية التى تهدف للتسويق وإضاعة الوقت مع إيهام المصريين الوطنيين وخداعهم بأن مسألة الجلاء هى رهن إجراءات جارى الاتفاق عليها فى هذه المفاوضات .

أبرز البشرى أيضاً أهم سمات الحركة الوطنية المتمثلة فى الوفد ألا وهى : استخدام الخطب الحماسية والشعارات الوطنية النارية فى دغدغة مشاعر الجماهير واستمالة قلوبهم وعقولهم بالكلمات التى تقطر حكمة وبلاغة، والتى جاءت كأحد مفردات الكفاح السلمى، وكان أبرز وأقوى من امتلاك هذه السمة سعد زغلول، حتى أن "البشرى" يرى أن أحد النقاط الأربعة لدور "سعد زغلول" فى حقبة الاحتلال

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٢٢ - ٢٣ .

تتمثل في : مضمون حديث لسعد زغلول عن التناقض بين القوة والحق، قوة الحكومة وحق الشعب، وأنه ردد ذات الكلمة في ثورة 1919 في بيان أرسله لمصر من الخارج، فقال : "في قوتهم إرغامنا على النظام الذي يريدون، وأن تعترف به الدول الأخرى، ولكن حقنا لا يضيع بهذا الإرغام ولا بهذا الاعتراف".

ويرى البشرى أن سعد في عبارته هذه أظهر تصوُّره عن "الحق الأعزل" و"القوة الظالمة"، وكذلك تصوُّره لطابع الكفاح السلمى المشروع، والتحدى الذى تقابله الحركة الشعبية غير المسلحة أمام استبداد بمسك السلاح، وكان ذلك فى وقت تَعَجُّ فيه مصر بالمظاهرات من أقصاها إلى أقصاها، والاستعمار والحكومات الرجعية تفرغ الرصاص فى صدور المناضلين، وأنه رغم ذلك استمرت الثورة واستمر اندفاع الجماهير فى المطالبة بحقها، فصارت صيغة الصراع بين الحق والقوة صيغة نضالية مفعمة بالثقة فى ظهور الحق، وشاعت عن سعد عبارة أصبحت من شعارات "الوفد" التى يكثر ترديدها : "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة" (١).

وفى محاولة البشرى تبرير كلام "سعد زغلول" السابق، ذكر بأن سعد زغلول لا يقصد فى أولوية الحق بأنه يمكن أن ينتصر بذاته وبدون سعي !. وأنه لم يدع إلى التواكل انتظاراً لنصر يأتيه وحده !. وأنه كان يقدِّم فى كلامه هذا معنى عملياً فى حدود الكفاح السلمى المشروع، وفى حدود الإمكانيات المتاحة !! (٢).

ونرى هنا فى تبرير "البشرى" هذا - وإن اعتمد على النية والقصد الذى لا يطلع عليه إلا المولى عز وجل - أنه لم يتعرض لماهية وجوهر القضية والتى تتحدد فى أن إنتهاج سعد زغلول والحركة الوطنية أسلوب الكفاح السلمى هو فى حقيقته يعنى الاستغناء عن القوة المادية التى كان يمكنها أن تدعّم الحق وتتصره فى تحقيق المسألة الوطنية، وأن شعارات سعد زغلول هذه، والتى لم تتجاوز إلهاب مشاعر الجماهير البسطاء، وتعبئتهم فى مظاهرات عارمة، لم تجد فتىلاً، أمام رصاص الاستعمار وقهر الحكومات المتعاونة معه.

كتب أحمد بهاء الدين : "أن الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة" كلمة جميلة أطلقها أشهر حاملى شهادات القانون "سعد زغلول" اهتزت بها أعواد المنابر زمناً، ولم يهتز بها شيء آخر بعد !! (٣).

وإذا أخذنا إحدى هذه المفاوضات الست، كمثال يمكن اعتباره النمط المتكرر فيها جميعاً وهى مفاوضات سعد مكدونالد 1924، باعتبار أن "سعد زغلول" يبدو فى أدبيات "البشرى" زعيم الأمة الذى لم يزايد أحد على وطنيته وإخلاصه لقضية الاستقلال، فقد شملت هذه المفاوضات ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام، انتهت بالفشل !!، وقد بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمودّعيه عشية سفره من باريس إلى لندن : "سأقف غداً وجهاً لوجه أمام أقوى دول الأرض، أما معتمدى الوحيد فهو

^١ شخصيات تاريخية - مرجع سابق ص ٤٢ - ٤٣ .

^٢ نفس المرجع - ص ٤٣ .

^٣ أحمد بهاء الدين - شرعية السلطة فى العالم العربى - دار الشروق ١٩٨٤ ص ١٩ .

على ثقة بلادى وعدل قضيتي، إننى أشعر بأنى قوى جداً، وأنا عظيم الأمل فى الوصول إلى اتفاق مرضٍ، أما إذا لم يُسَعِفْنَا النجاح فسأتأبر على النضال فى سبيل الحق والعدل " (١).

ويلقى البشرى على كلام سعد زغلول بأنه عندما كان يقول "نحن أقوياء" لم يكن يضلّ، ولا كان يهيم فى أحلام بعيدة عن الواقع، وإنما كان سياسياً عملياً يصدر عن حساب سليم فى أساسه للمكنات المتاحة، ويدلل على ذلك بنجاح سعد زغلول فى عزل شبكة المستشارين الإنجليز وكبار موظفيهم عن سيطرتهم على أجهزة ومصالح الدولة المصرية - وعلى النحو الذى أوضحناه سابقاً - وذلك حين رفع شعار المقاطعة وعدم التعاون مع الإنجليز (٢)، ولكن البشرى لم يذكر أن "سعد زغلول" أنهى هذه المقاطعة بمجرد تأسيسه لحزب الوفد، والذى هو بمثابة إعلان بالولاء والطاعة للنظام السياسى الجديد الخاضع لهيمنة الاحتلال، ومن ثم فإن أمر المقاطعة هذه حدث تاريخي أصبح إحدى فاعليات أو مفردات ثورة 1919.

وإذا كان البشرى يرى أن فكرة المقاطعة ظلت إحدى أدوات وعناصر القوة فى يد سعد زغلول فلماذا لم يستخدمها إذن مرة أخرى سواء بعد فشله فى مفاوضاته هذه أو فى أى موقف آخر كان يستلزم منه أى عمل إيجابى ضد الاحتلال؟! .

وإذا كان البشرى يرى فى مقولة سعد زغلول "إننا أقوياء" لم يكن يضلّ ولا كان يهيم فى أحلام بعيدة عن الواقع .. إلخ، فما هو إذا مردود هذه المقولة على أرض الواقع سوى محصول وافر من الخطب الحماسية، والشعارات الجوفاء، لإلهاب حماس الجماهير البسطاء بروح الوطنية، وتعبئتهم فى مظاهرات تواجه رصاص الإنجليز، ولا تجنى على الأمة سوى ضحايا من هؤلاء البسطاء، ما بين قتلى وجرحى واعتقال، فى الوقت الذى تتجرع فيه الأمة المصرية كأس الذل والهوان على يد الغزاة المستعمرين من جراء ما أسماه بالكفاح والنضال السلمى، والذى فى حقيقته كفاح غير مشروع قاده حزب الوفد طوال ثلاثة عقود .

٢ - معاهدة 1936 :

يرى البشرى فى معاهدة 1936 صيغة جديدة للعلاقة بين مصر وبريطانيا قبلت فيها بريطانيا التنازل عن بعض ما تدّعيه من هيمنة وإشراف على الشؤون المصرية فيما يتصل بنقاط تصريح 28 فبراير 1922 على أن تقوم علاقتها بمصر على أساس مبدأ المساواة والند للند، وأن تتنازل عن المركز المتميز لممثليها فى مصر ليصير سفيراً كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية، وأن تسحب قواتها فى زمن

^١ سعد زغلول يفاوض الإستعمار - مرجع سابق ص ١٢ .

^٢ نفس المرجع ص ٢٣ .

السلم من أراضي مصر كلها عدا منطقة القتال، وذلك مقابل الاعتراف المصري بشرعية الوجود العسكري البريطاني على أرض مصر، واشترائها معها في أى اشتباك مُسلح أو تهديد يجرى مستقبلاً بين بريطانيا وغيرها (١) إلا أن البشرى أشار إلى أن قبول بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في مصر هز الثقة في مدى استمرار صلابه الوفد إزاء مطلب الجلاء حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتكشف عن حقيقة هذه المعاهدة، وكيف أن هذه التنازلات التي تضمنتها المعاهدة جاءت بلا مضمون !!، فقد زاد تسلط المستعمرين على البلاد سياسياً واقتصادياً، وزاد تدخلهم في كل شئون الدولة، وهو ما أنهى على تصوير العلاقة بين مصر وبريطانيا -والتي صاغتها معاهدة 1936 - بأنها علاقة الند بالند، حتى شمل هذا التدخل توجيه السياسات المالية والاقتصادية لخدمة احتياجات الامبراطورية المحاربة وخدمة جيوشها بما تسبب في تصاعد الأسعار وزيادة التضخم على نحو لم يسبق له مثيل، وما أن انتهت الحرب في صيف 1945 حتى طرح على المسرح السياسى مطلب الجلاء وإعادة النظر في المعاهدة .

٣ - ما بعد الحرب العالمية الثانية :

أشار البشرى في هذه الفترة إلى استمرار الحركة الوطنية في سعيها نحو تحقيق المسألة الوطنية بالنهج السلمى، وفي نفس السياق السابق الذى لم يؤد إلا للفشل وشمل ذلك محاولة للجوء إلى المنظمة الدولية للأمم المتحدة ومجلس الأمن لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإجلاء القوات المحتلة، مثلما فعل مع سوريا ولبنان، وقد فشلت أيضاً ؛ حتى ما كان من فشل آخر محاولة، وكان الوفد منوطاً بهذه المفاوضات، حين لم يتجاوز بالمباحثات وضعها التمهيدى، فجاء في تشدد الطرفين "المصرى والبريطاني" في موقفهما المبرر الذى وجد فيه الوفد عدم جدوى الاستمرار في هذه المفاوضات، فأعلن مصطفى النحاس إلغاء معاهدة 1936 وإلغاء اتفاقيتى السودان 1899 وذلك في أكتوبر 1951 .

ويرى البشرى^٢ أن تجربة مجلس الأمن، وانغلاق الأساليب السلمية مهد لاقتناع الجماهير بفكرة الكفاح المسلح، وأصبحت لدى قطاع عريض من الشعب الطريق الوحيد للاستقلال أمام الحركة الوطنية، وبذلك تكون فكرة أن الديمقراطية هي طريق الاستقلال أوصلتنا إلى جرف هاوى، أو إلى نقطة الصفر . ونشير هنا لموقف "الوفد" من الحركة الفدائية، والذى ظهر بصورة فاضحة حين حاول إحتوائها وإخضاعها للنظام، وعندما طالبت الجماهير "مصطفى النحاس" رئيس "الوفد" السلاح رد عليهم : " تريثوا، إن كل شيء سيتم في أوانه بإذن الله .. والله

^١ شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ٦٩ .

^٢ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ مرجع سابق ص ٢٥١ .

مع الصابرين " !!، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لمساعدة "الوفد" للحركة
الفدائية محدودة للغاية (١) .

ويمكننا أن نستنتج مما عرضه البشري في هذه التجربة التاريخية المصرية،
والتي استمرت لأكثر من سبعين عاما مع الاستعمار البريطاني أن الديمقراطية لم
تكن بأى حال طريقاً للاستقلال، بقدر ما كان الكفاح المسلح الطريق الوحيد
للاستقلال .

كتب أحمد شوقي :

أخذنا إمرة الأرض اغتصابا
ولكن ؛ نُؤخذُ الدنيا غلابا

وعَلَّمنا بناء المجد حتي
وما نيلُ المطالب بالتمني

^١ تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ / ١٩٥٢ - مرجع سابق - ص ٨٢ .

المطلب الثالث

تحقيق الديمقراطية كهدف للحركة الوطنية الديمقراطية

العنصر الثالث والأخير في مغزى خطاب البشري أن هدف الحركة السياسية المصرية الثانى هو : تحقيق الديمقراطية، وقد يكون من العبث الكلام عن ديمقراطية لنظام حكم يخضع لسيطرة وهيمنة سلطة احتلال أجنبى، إلا أننا سوف نقوم بتحليل ونقد رأى البشرى فى هذه المسألة .

انطلق البشرى فى تناوله للمسألة الديمقراطية من فكرة مفادها : أنه من الخطأ الحكم على النظم السياسية عموماً، وعلى النظام الليبرالى الديمقراطى على الخصوص بمعيار التصنيف الثنائى : "إما، وإما"، أى إما أن هناك نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً، وإما لا يوجد أصلاً هذا النظام، وأن إنشاء نظام ديمقراطى يعنى الدخول فى عملية تحوّل نحو الديمقراطية مع اعتبارها عملية مستمرة لا تنتقطع، ونرى فى هذا نفس المعنى فى المفهوم الذى يتداول اليوم وهو عملية التحول الديمقراطى باعتبارها عملية تطوير مستمرة لا تنتقطع طالما أنها تبغى المثالية .

ونرى أن أهم المؤشرات التى توضح هذه المسألة تتمثل فى الثلاثة محاور الآتية :

- من صاحب السلطة السياسية الفعلية فى عصر الاحتلال ؟
- أهم المؤشرات الكاشفة لملايسات عملية التحول الديمقراطى .
- تقييم تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر .

أولاً : من صاحب السلطة السياسية الفعلية فى عصر الاحتلال الإنجليزى ؟

ولما كانت عملية التحول الديمقراطى فى مضمونها، هى عملية تحوّل من نظام حكم ديكتاتورى مستبد إلى نظام حكم ديمقراطى دستورى، أى أنها فى حقيقتها عملية صراع لاسترداد الأمة سلطاتها من ذلك الحاكم الديكتاتورى المستبد، سواء كان فرداً أو فئة أو طبقة، وأنها كآى عملية صراع تستلزم فى البداية وقبل الدخول فى المعركة تحديد الطرف المعنى بالصراع وهو الحاكم الديكتاتورى الفعلى الذى ستدخل معه الأمة معركتها لاسترداد سلطاتها، حتى يكون خطأ تحديد صاحب السلطة السياسية المطلقة فى البلاد - الذى هو الحاكم الحقيقى صاحب السلطة والسلطان على البلاد والعباد - يترتب عليه بالتبعية الدخول فى المعركة الخطأ معركة بلا جدوى، أو معركة عبثية ليس وراءها طائل، أى أن جوهر ومناط حكمنا على العملية الديمقراطية يرتفع على صحّة تحديد صاحب السلطة السياسية الفعلية المطلقة فى البلاد، بما يعنى أن تقييمنا لرؤية البشرى وطريقة تناوله للمسألة

الديمقراطية يرتهن على صحة تحديده لصاحب السلطة السياسية الفعلية في عصر الاحتلال، والذي يرتهن عليه جوهر العملية الديمقراطية برمتها .

وسوف نقتصر على نقد وتقييم هذا الجانب والذي يتمحور حول الإجابة على التساؤل الآتي : من صاحب السلطة السياسية الفعلية في عصر الاحتلال ؟

حدد البشري في البداية صاحب السلطة السياسية الفعلية - الذي هو الحاكم الحقيقي في البلاد، والقطب الذي تدور حوله فكرة الديمقراطية - في الفترة الأولى من عصر الاحتلال - أي ما قبل ثورة 1919- بأنه الاستعمار، متفقاً مع مقولة لطفى السيد : "أن السلطة الفعلية للاستعمار، وأن السلطة الشرعية للخديوي". إذا السؤال هنا : ماذا حدث من تغيير فعلي على أرض الواقع بعد ثورة 1919 وبعد صدور هاتين الوثيقتين 28 فبراير و دستور 1923 ؛ جعل "البشري" يعتقد أن : "الاستعمار الإنجليزي" قد تخلّى عن السلطة السياسية الفعلية لكل من الملك والبرلمان ؟ . ومن ثم يصبح التصور الذي قدمه من أن هدف الحركة الوطنية التي يمثلها الوفد كان السعي لتحقيق الديمقراطية في إطار دستور 1923 هو تصور صحيح يُعبّر عن ذلك الواقع ؟

بمعنى آخر : ما هي أدلة وبراهين البشري على أن دستور 1923 كان يُمثل الواقع السياسي الفعلي، وأن السلطة السياسية الفعلية قد تم تقسيمها فعلياً بين الملك والأمة الممثلة في البرلمان ؟ .

ثانياً : أهم المؤشرات الكاشفة لملايسات عملية التحول الديمقراطي .

وأرى أن أهم المؤشرات الجديرة بالإجابة عن هذا التساؤل والكاشفة لملايسات هذه القضية تتمثل فيما إذا كان تم حل أو إنهاء تلك الحكومة الخفية اللعينة التي يرأسها المندوب السامي البريطاني - والتي تحكم وتُهيمن على الجهاز الإداري للدولة المصرية بما تملكه من مستشارين وموظفين إنجليز يُهيمنون على كافة أجهزة الدولة المصرية - والتي تقوم بتنفيذ سياسات الغزاة المستعمرين التي تحقق مصالحهم، أما إذا كانت تلك "الحكومة الخفية" المنوّه عنها ظلت على ما هي عليه قبل ثورة 1919 ، فإن الحال لا بد وأن يبقى على ما هو عليه بعد ثورة 1919 ؛ لأن فوز أي حزب سياسي وطني بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله الحكومة لم يكن يعني أنه أصبح يملك السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأنه قادر على صناعة القرار السياسي، طالما أن أجهزة إدارة الدولة المنوط بها إنفاذ القرار السياسي مازالت خاضعة لسيطرة وهيمنة الاستعمار من خلال آليات الحكومة الخفية اللعينة المنوّه عنها .

ونرى أن البشري قدّم بعض المؤشرات الدالة على أن الحكومة الخفية - المنوّه عنها - ظلت دون تغيير جوهري، باستثناء بعض التغييرات التي تبدو غير مؤثرة،

وهو ما يعنى أن السلطة السياسية ظلت فى يد الغزاة المستعمرين، والمؤشرات التى أوردها البشرى فيما يلى :

١ - فى البداية قَدَّم البشرى لقطة بالغة الدلالة تُصوِّر فعلياً ما تحقق على أرض الواقع من سيادة واستقلال لمصر - بعد صدور هاتين الوثيقتين : 28 فبراير ودستور 1923 - لأهم رمز من رموز سيادة الوطن وهو البرلمان .

كتب البشرى : ولم ينس الشعب ولا الوفد ولا سعد حفل افتتاح البرلمان، حضر اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى بملابس الجيش، وأدرك الجميع المعنى، فى داخل البرلمان - المؤسسة الديمقراطية - يجلس الملك فى مواجهة نواب الأمة، ومن شرفة الزائرين فوقهم يطل المندوب السامى مسلحاً^(١)، والمسكوت عنه : أن الغزاة المستعمرين يقدمون تفسيرهم لوثيقتي : 28 فبراير ودستور 1923 فى صورة استعراض للقوة، حتى يعى ويدرك كل نواب البرلمان من اليوم الأول أنهم ما زالوا تحت سيطرة وهيمنة جيش الاحتلال، فاقدى السيادة والإرادة والاستقلال، ما انفك جيش الاحتلال جاثماً على أرض الكنانة، وأن من يملك القوة هو صاحب الإرادة والسيادة فى هذا الوطن .

٢ - وفيما يخص الحكومة الخفية^(٢)، ذكر البشرى من مذكرة "النبى" التى وجهها إلى المستشارين البريطانيين ما يلى : ..بمناسبة التعديلات الأخيرة المتعلقة بتصريح 28 فبراير منها الآتى :

○ "فى مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين إلى تحديد جديد، فبعد أن كانوا يقتسمون المسؤولية مع الوزراء، أن الأوان لكى تصبح تلك المسؤولية ملقاة على الوزير وحده حسبما يراه ضرورياً، وتنحصر مهمة المستشار فى بذل النصيحة للوزير، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالى باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والإيرادات .

○ "من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه قريباً إلغاء كثير من وظائف المستشارين، على أن اثنين لابد أن يبقيا انتظارا لإبرام اتفاقية تحدد نهائياً المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها، وهما المستشاران "المالى والقضائى".

○ "أن المندوب السامي لوائح من أن الحكومة المصرية مستعدة لتعويض الموظفين الأوروبيين المتقاعدين بروح السخاء، مادام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة" (١) .

ويلاحظ في هذه التعليمات أنها جاءت في عبارات مطاطة غير قاطعة بأى أمر، ففي البند الأول ترك مسألة تنازل المستشارين عن اختصاصاتهم للوزير المصرى لتكون مسألة تقديرية حسبما يرى أى منهم فى تقديره للضرورة، ومن ثم، فكل ما يمس مصالح الاستعمار أو يحقق المصلحة الوطنية، فلن يترك للوزير المصرى الوطني، باعتباره ضرورياً .

كذلك يلاحظ فى البند الثانى الذى استهله بجملة "من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه . فإن هذه الجملة تجعل ما بعدها أمراً محتملاً أى غير وجوبى، ومن ثم، فهذا الاحتمال يُفسّر لمصلحة الاحتلال الذى من مصلحته الاستبقاء على هؤلاء المستشارين وليس العكس .

أما البند الثالث فهو يضع شرطاً للاستغناء عن أى موظف بريطاني بتعويض باهظ الثمن يثقل كاهل ميزانية الدولة المصرية .

٣ - ذكر البشري أن أول وزارة قامت وفقاً لأحكام دستور 1923 برئاسة سعد زغلول كانت متفهمة تماماً لمسألة الحكومة الخفية - المنوه عنها - وأنه يرتهن عليها مغزى وماهية الديمقراطية، ومن ثم جعلت همّها الرئيسى هو السيطرة على أجهزة الدولة فيما عرف باسم مسألة الموظفين، وبالفعل تم الاستغناء عن عدد من الموظفين الإنجليز بعد دفع تعويضات باهظة لهم (٢) .

ولم يمض عام واحد حتى جاءت أزمة اغتيال السردار - القائد العام للجيش المصرى - "سير لى ستاك" الإنجليزى على يد أحد الوطنيين المصريين، الأمر الذى رأى فيه البشرى أن سلطة الاحتلال وجدته فرصة سانحة لتمارس مزيداً من القهر على الشعب المصرى، وإعادة أوضاع الجهاز الإدارى للدولة إلى ما كانت عليه قبل ثورة 1919 (٣) .

وبدأ الاستعمار فور استقالة زغلول، التدخل فى الإدارة المصرية، حتى أن مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية أرسل منشوراً إلى مديرى المديريات صَدْرَته بعبارة "أمرنا فخامة المندوب السامي وأن "الشرطة العسكرية البريطانية" ألقت القبض على ثلاثة من زعماء الوفد وهم : "مكرم عبيد" و"النقراشى" و"عبدالرحمن فهمي" .

^١ سعد زغلول يفاوض الإستعمار - مرجع سابق ص ٥٩ .

^٢ دراسات فى الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٨٨ .

^٣ نفس المرجع ص ٩٧ .

أما مسألة الموظفين الأجانب، وهي القضية الأهم في محاولة "زغلول" للسيطرة على جهاز الدولة - فيما عرف "بالحكومة الخفية" المنوه عنها - وكان قد صدر قانون لتعويض من يترك وظيفته منهم، فقد عاد كل من ترك وظيفته منهم، أو عُيِّن بدلاً منهم آخرين !! .

وذكر البشري كيف أن ذلك قضى على الميزة الوحيدة لقانون التعويضات، الذي كلف الحكومة المصرية عشرة ملايين جنيه (١). وحتى ندرك قيمة وفداحة هذا المبلغ على ميزانية الدولة، نشير إلى أن ميزانية الدولة كانت وقتها 35 مليون جنيه (٢)، أى أن حوالى ثلث الميزانية دفعت تعويضات لأعداد قليلة من الموظفين الأجانب لتحفيزهم على ترك وظائفهم، ثم عادوا مرة أخرى دون أن يردوا ما حصلوا عليه من تعويضات !! .

٤ - جاءت معاهدة 1936 في هذا الشأن، لتتخلص الدولة المصرية من الموظفين الإنجليز، ومع ذلك فقد ظلت السلطة السياسية الفعلية في يد الاستعمار بعد هذه المعاهدة، وذلك من خلال أدوات ووسائل أخرى للاحتلال منها الملك وأحزاب الأقلية، وقد ظهر ذلك جلياً في السياسات والقرارات والإجراءات التى تمت لتوجيه السياسات المالية والاقتصادية المصرية لخدمة الإمبراطورية المستعمرة في الحرب العالمية الثانية، والتي كشفت أمام الشعب المصرى أن الدولة المصرية ما زالت فاقدة للسيادة، لاتملك قرارها السياسى، الأمر الذى يجعل الكلام فى الديمقراطية أمراً عبثياً لا طائل منه .

٥ - المناقشات البرلمانية لإصدار قوانين أو قرارات لها التأثير الفاعل على المجتمع المصري، والتي ذكرها البشري هي مؤشر هام يوضح مدى فحوى وجدوى العملية الديمقراطية برمتها فى أهم مؤسسة للحكم تختص بصناعة القرار السياسى، وتكشف عما إذا كان البرلمان - فى إطار ذلك السياق السياسى - يملك إرادة إصدار قرار سياسى يُعَلِي المصلحة الوطنية المصرية .

ونرى أن أول برلمان شكّل أول حكومة بمقتضى دستور 1923 برئاسة سعد زغلول هي الأجدر فى الدلالة على هذه المسألة، ونكتفى بمثال طرحه البشري يوضح فيه مناقشات المجلس لقانون الحريات، وملخص المسألة فيما ذكره البشري ما يلي :

○ كان من مهام البرلمان فى الدورة الأولى لانعقاده أن تعرض عليه الحكومة جميع القوانين التى صدرت منذ الحماية فى 1914، ليقر ما يراه، وما لم يُعرض عليه يبطل العمل به مستقبلاً، وكانت من هذه القوانين الكثير مما فرض قمعا للحريات، وفرضاً لسلطة السراى والاحتلال، وأراد سعد زغلول أن يتحلل من مسئولية التعرض لهذه القوانين، ومن الاصطدام بالسراى وبالاحتلال ؛ فاحتال على الأمر، وقَدَّم لمجلس النواب المجموعات الرسمية لجميع القوانين فى حافظة واحدة، على خلاف ماكان يُفترض - حيث كان من المُفترض أن

١ نفس المرجع ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢ نفس المرجع ص ٨٩ .

تدرسها الحكومة، وتُقدّم ماتراه مناسباً منها لمناقشته في المجلس، فيسقط باقي هذه القوانين تلقائياً - وتم عرض جميع القوانين في جلسة واحدة، ومن ثم لم يُستطع أن تُناقش هذه القوانين في هذه الجلسة، وبذلك أصبحت جميع هذه القوانين الجائرة في عداد الموافق عليها !!، مما أثار اعتراض بعض أعضاء البرلمان .

○ ولما حاول بعض أعضاء المجلس - بعد خروج سعد زغلول والحكومة من قاعة المجلس - استثناء نظر قانون الاجتماعات المُقيّدة للحرية الشعبية والتقرير المُعد بشأن إلغائه جاء سعد زغلول في اليوم التالي طالباً من المجلس أن يتراجع عن قراره، وبالرغم مما جُوبه به من مقاومة عنيدة من أعضاء المجلس، لكن سعد زغلول نزل بكل ثقله، وبقوة شخصيته المُسيطرة، وقوة جدله وزعامته، غير مبالي بالمعارضة، واستبد به الغضب وأخذ يهدد المجلس ملوحاً بحل المجلس !!، حتى انتهى الأمر في النهاية لصالحه، وهو موقف يرى فيه إغلاق الباب أمام الجماهير، وإدخال تنظيم ثورة 1919 في إطار دستور 1923، ليعمل من خلال مؤسساته وحدها، وليقوم بدور الحكومة أو المعارضة الإصلاحية وحدها، لا دور ثورة 1919، ويعلق البشرى على هذا الموقف بأن الوفد حين وصل للحكم قيّد الحريات الشعبية، ولم يفتح أبواب مؤسسات الحكم للجماهير، وأصبحت القيادة بحكم وطنيتها تكافح عارية الظهر، معلقة في الهواء !! () .

والقصة هذه لها دلالات سياسية كثيرة - في إطار استحضار السياق المحيط بها بكل أبعادها - وأهم هذه الدلالات أنها تؤكد على هيمنة سلطة الاحتلال على القرار السياسي تحت قبة البرلمان، فإذا كانت الدلالة الظاهرة تتمثل في تخلي سعد زغلول - زعيم الحركة الوطنية الديمقراطية - عن تأييد حق الأمة في التعبير عن رأيها في إحدى صوره وهي حرية الاجتماع، وأنه انقلب على مبادئه حين وصل إلى أعلى قمة السلطة السياسية، وأصبح مؤثراً فاعلاً في إصدار قوانين تُبيح أو تمنع الحريات، وهو ما لا يتفق مع تاريخ نضال سعد باشا زغلول، فإنه يكون في المسكوت عنه أن هناك خطأ أحمر لم يكن للبرلمان أن يتخطاه، ويبدو أن "زغلول" كان يدرك هذا جيداً بحكم مركزه ومسئوليته، بما يعني أن هناك أموراً لم يكن يُسمح للمجلس بالتدخل فيها، تلك التي تمس السياسات والاستراتيجيات التي فرضها الاحتلال الإنجليزي على الدولة المصرية، باعتباره صاحب السلطة الفعلية في البلاد، ويظهر ذلك جلياً في كل الموضوعات التي وقف فيها "زغلول" ضد مصالح الأمة تحت قبة البرلمان، وقد عرض البشرى بعضها مثل موضوع "حرية الاجتماع" المنوه عنه، ومثال آخر وهو موقفه ضد إلغاء قانون تعويضات الموظفين الأجانب، والذي كان يعتبره زغلول نكبة على أموال الأمة، وأنه مخالف للدستور، أما حين أصبح مسئولاً وفي يده الأمر بإلغاء هذا القانون المخالف للدستور وقف ضد إلغائه !!، وبرر ذلك بعبارات بلاغية تُوحى في الحقيقة بالمعنى المنوه عنه،

يقول : "فرق بين أن يستنكر الإنسان شيئاً ويحتج عليه ويعتبره باطلاً، وبين أن يتوقف عن تنفيذه" (١).

ويُعلّق البشري على موقف "زغلول" بأن هذا العجز كان يجعل زغلول شديد الحساسية من النقد . ونرى في مثل هذه المواقف : أنه في حين أن بعض رجال السياسة من أمثال سعد زغلول كان لديهم الحس السياسي الداخلي الذي يُميّز به بين ما هو مسموح - من قبل الاستعمار - وما هو غير مسموح كان بعض رجال السياسة الآخرين المندفعين بحماس الوطنية والمخدوعين بظواهر الأمور لا يقدّرون حدود الديمقراطية في ظل الاستعمار، أي في ظل دستور 1923 ، وإذا كانت هكذا صورة البرلمان والعملية الديمقراطية كما عرضها البشري تحت هيمنة الوفد الممثل للحركة الوطنية الديمقراطية وبقيادة سعد زغلول - وهو من المفترض أنه كان أفضل القوى الوطنية من ناحية إدارة العملية الديمقراطية بهدف إعلاء مصلحة الوطن - فما بالنا والبرلمان تحت هيمنة أحزاب الأقلية التي يرى البشري أنها تُعلن ولاءها للاستعمار والملك ؟! . إذن فحدث ولا حرج .

ثالثاً : تقييم تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر

نستخلص مما سبق، إخفاق تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، في تحقيق سواء مطلب الاستقلال أو مطلب الديمقراطية، وهو ما يتفق مع الأبحاث التي تناولت هذه القضية، ومنها البحث المُقدّم من عزة وهبي تقول فيه : " .. لم يكن غريباً أن اجمعت دراسات كثيرة على اعتبار أن تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر (١٩٢٣ - ١٩٥٢) لم تُعبّر سوى عن الإخفاق، وفي الواقع أن هذه الأحكام لم تبدأ بعد ١٩٥٢، كما يظن البعض، وإنما كان هناك من الدراسات ما نبّه إلى جوانب القصور في التجربة قبل هذا التاريخ، بل وحاول تقديم المقترحات لعلاجها (٢) .

كذلك ما توصّل إليه البحث المُقدّم من "بكر مصباح"، يقول فيه : " .. خلاصة القول : أن التجربة الليبرالية، التي بدأت في التطبيق نتيجة لثورة الشعب المصري في سنة ١٩١٩، قد أخفقت في تحقيق الهدف القومي الأول ونعنى به الاستقلال التام الخالي من أي نفوذ أو سيطرة أو احتلال أجنبي، وتمخضت بعد مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً عن الظواهر التي سبق التعرض لها وتحليلها، وبيان أثارها العسكرية على النظام السياسي، كما أخفقت في إقامة حكم دستوري يستند إلى الديمقراطية السلمية (٣) .

ويلخص "بكر مصباح" في بحثه تقييمه للنظام السياسي الليبرالي، واعتبره لم يحقق الأهداف النظامية المتوخاة منه وذلك في الخطوط الآتية :

^١ نفس المرجع ص ٩١ .

^٢ تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر - مرجع سابق ص ٤٤٤ .

^٣ تطور النظام السياسي في مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - مرجع سابق ص

أ - خطأ الاختيار للفلسفة الليبرالية كأساس للنظام السياسي :

وقعت النخبة المثقفة في الخطأ التاريخي عندما اختارت الفلسفة الليبرالية كأساس للنظام السياسي في مصر، والذي ظنت أنه سيكون صالحاً لتحقيق ما يصبو إليه الشعب، وكانت في ذلك كمن يصدر حكماً مجرداً قبل أن يطلع على حيثيات القضية ذاتها، فقد تأثرت في اختيارها هذا، بما حققته هذه الفلسفة من تقدم وازدهار وديمقراطية في أوروبا، وتحت تأثير ذلك اعتنقت المذهب الليبرالي بمعناه الواسع، وسعت إلى تطبيقه في مصر، ولم تكن المذاهب الاشتراكية قد أوجدت نماذج تطبيقية تقوم عليها.

ب - تصف الملك في استخدام سلطاته الدستورية :

في الواقع لم تتغير طبيعة الحكم المطلق، الذي درج الملك على ممارسته على قمة النظام السياسي بصفته رئيساً للدولة وللسلطة التنفيذية أيضاً، فقد كان النظام دستورياً من حيث الشكل، أما من حيث الجوهر والتطبيق الفعلي، فقد ظلت سلطة الملك هي العليا، وقد قوى من ذلك أنها كانت مستمدة من الدستور ذاته، ومستترة خلف نصوصه، وأهمها في هذا المضممار : "حق حل مجلس النواب وفقاً لنص المادة ٣٨ من دستور سنة ١٩٢٣"، "للملك حق حل مجلس النواب" وهي أقصر مادة في الدستور المذكور، وأبعدها أثراً في ممارسة السلطة، إذ أنها أعطت الملك حق الحل دون قيد أو شرط، ثم حق الملك وفقاً لنص المادة ٤٩ من الدستور، في تعيين وزرائه وإقالتهم، وقد استخدم الملك فؤاد، ثم الملك فاروق من بعده هذه السلطة بتعسف أفقد الدستور غايته .

ج - فشل الأحزاب في تطبيق الديمقراطية السليمة :

كان من المقرر للأحزاب في مصر، أن تكون وسيلة تطبيق الديمقراطية السليمة في الحكم، والأداة التنظيمية التي يعبر الشعب من خلالها - بطبقاته المختلفة - عن اتجاهاته السياسية ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، وتكون هي وسيلته للمشاركة في ممارسة السلطة، وتحقيق أهدافه، فهل نجحت الأحزاب في هذه المهمة ؟

لقد وقعت الأحزاب في ممارستها السياسية في عدة أخطاء، كانت نتيجتها جميعاً فشلها في تطبيق الديمقراطية تطبيقاً سليماً، نذكر منها أهمها على سبيل المثال :

١- فسرت الأحزاب الديمقراطية على أنها تعني السعي لتولي السلطة بشتى الوسائل، وأصبحت السلطة بالنسبة لها غاية لا وسيلة، وقد دفعها هذا التفسير الخاطئ إلى التعاون مع سلطات الاحتلال البريطاني - مثلما كان في حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ - أو الملك لتحقيق ما تريد، ومن ثم أصبحت الديمقراطية بذلك مظهراً شكلياً من مظاهر النظام البرلماني، ولم تتبلور إلى ممارسة فعلية هدفها الأساسي تقويم أداة الحكم واستخدامها لتحقيق أهداف المجتمع .

٢- ظلت القيادات الحزبية مقصورة على طبقة محدودة من المجتمع، تنتمي في غالبيتها إلى الأرستقراطية من كبار الملاك والرأسماليين وأصحاب المناصب العليا في جهاز الحكم، وهذا ينبع من أنها كانت تقوم على أشخاص زعمائها، ولم تكن لها مبادئ اجتماعية واقتصادية تربطها بطبقات الشعب.

٣- ترتب على السبب السابق، أن ظلت العلاقة بين الأحزاب والذين ينتمون إليها من أبناء الشعب -أو من يُعدوا من أنصارها - ظلت هذه العلاقة شكلية، ولم تسع القيادات الحزبية إلى تنظيم قواعدها الشعبية الواسعة وخاصة بالنسبة للوفد وذلك لإشراكها الفعلي في ممارسة العمل السياسي، والقيام بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي. واقتصرت هذه العلاقة على مظاهر شكلية ووقفية أبان الانتخابات أو تنظيم المظاهرات لامتناس انفعال الجماهير وغضبها وتفرغ طاقاته في أعمال سرعان ما تنتهي حالما يتولى الحزب الحكم.

٤- لم تحاول الأحزاب أن تطور مفهوم الديمقراطية السياسية، لتشمل أيضا الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، علما بأن الفكر الاشتراكي، كان قد أخذ في الانتشار في مصر منذ أوائل القرن العشرين، وهذا الجمود حول شكلية الديمقراطية السياسية، قد جعلها تعيش بمعزل عن التطورات العميقة التي كانت تجري في المجتمع آنذاك.

د - التدخل الإنجليزي في الشؤون الداخلية لمصر:

مثل الاحتلال البريطاني القوة الفعلية الأخرى التي كانت تمارس سلطاتها وتأثيرها في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لمصر الوجهة التي تحقق مصالح الاحتلال، وقد استطاعت السلطة البريطانية الممثلة في المندوب السامي، ثم السفير البريطاني فيما بعد، أن تلعب دوراً في تفريق صفوف الزعماء الوطنيين، والتحالف مع القوى السياسية المختلفة التي ترتبط مصالحها معها، وكان الملك في مقدمة هؤلاء، وقد ساعدها على ذلك عدم وجود أحزاب منظمة تنظيمياً شعبياً دقيقاً، وكان للتدخل الإنجليزي في شؤون البلاد الداخلية أثر كبير في فشل النظام السياسي الليبرالي، ولم يكن النفوذ البريطاني مقتصرأ على النواحي السياسية والعسكرية فحسب، بل شمل النواحي الإدارية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية والثقافية، وكذلك معاهدة ١٩٣٦ (١).

^١ نفس المرجع ص ٧٧ - ٨٦.

الباب الثاني

رؤية البشري للتجربة الديمقراطية لنظام 23 يوليو ١٩٥٢

تمهيد:

قامت ثورة 23 يوليو 1952، وأطاحت بالنظام الملكي الليبرالي، وبكل أسسه وأركانه، وأقامت بدلاً منه نظاماً جمهورياً اشتراكياً، الأمر الذي أحدث بالتالى تغييراً اجتماعياً شاملاً في المجتمع المصري سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وقد سمي هذا النظام باسم "النظام الناصري" نسبة إلى مؤسسه الزعيم جمال عبد الناصر، وفي هذا السياق طرح البشري رؤيته لقضية الديمقراطية في النظام الناصري .

ونري تقسيم هذا الباب إلى فصلان :

الفصل الأول : الواقع الاجتماعي - "السياق" - وفحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية .

الفصل الثاني : نقد وتقييم الواقع الاجتماعي- السياق- المحيط بخطاب البشري بشأن الديمقراطية .

الفصل الأول

تحليل الواقع الاجتماعي (السياق المحيط بخطاب البشري)

تمهيد :

نجحت حركة الضباط الأحرار في إحداث تغيير اجتماعي جذري شامل في كافة نواحي الحياة في المجتمع المصري، الأمر الذي أعطاها صفة الثورة فيما قامت به ليلة 23 يوليو، بعد أن كانت توصف بأنها مجرد حركة للجيش . وسوف نقوم بتحليل الواقع الاجتماعي -السياق- المحيط بخطاب البشري كما تصوره، بشأن الديمقراطية في نظام ٢٣ يوليو، ويشمل كافة السياقات الفرعية التي تتمثل في المبحثان التاليان :

- المبحث الأول : تحليل السياق المحيط بخطاب البشري لنظام ٢٣ يوليو
- المبحث الثاني: تحليل فحوى ومضمون خطاب البشري بشأن الديمقراطية .

المبحث الأول

تحليل الواقع الاجتماعي - السياق - المحيط بخطاب البشري لنظام ٢٣ يوليو

وينقسم المبحث إلى ثلاث مطالب كالآتي :

المطلب الأول : السياق الخاص بالبشري .

المطلب الثاني : السياق التاريخي والسياسي .

المطلب الثالث : الهيكل الاجتماعي والقيم الثقافية السائدة .

المطلب الأول السياق الخاص بالبشري

كان إعلان البشري عن تغييره لمساره الفكري إلى مسار آخر جديد فيما سُمّاه : "التحول من العلمانية إلى الإسلام" يعني أن كل ما كان من حياته قبل هذا التحول ينتمي إلي ما سُمّاه بـ"العلمانية"، وأن ما بعده أصبح ينتمي إلي ما سُمّاه بـ"الإسلام".

ولما كان في مفهوم البشري لعملية التحول الفكري هذه يعني تغير في نسقه الفكري وما يتبع ذلك من تغير في نظريته إلى الحياة والإنسان والكون، ومن ثم تغير منهجه في الحياة بما يشمل منهجه في البحث والدراسة، ومعايير في التقييم والحكم على الأمور، ولما كان البشري قام بدراسة وتحليل الحقبة الناصرية في الفترة التي سماها بالإسلامية - أي فترة التحول الفكري التي أحدثت تغيراً في السياق الخاص به، والذي هو أحد الجوانب الأساسية في السياق المحيط بخطابه في هذه الحقبة - فإنه من ثم، جاءت أهمية دراسة هذا التحول لتأثيره على مسار بحث البشري في الدراسة التي نحن بصددّها .

ولما كانت عملية التحول هذه مسألة واسعة ولها أبعاد وجوانب متعددة ومثيرة للجدل، فإننا نري الاقتصار على بعض الجوانب المرتبطة بصورة مباشرة بموضوع البحث وذلك من خلال النقاط الآتية :

- مفهوم البشري عن تحوله للإسلام .
- متي تحول البشري إلى الإسلام ؟ .
- تأثير التحول الفكري على مفهومه للديمقراطية .

أولاً : مفهوم البشري عن تحوله للإسلام

يعتقد البشري بأن اعتناق فكر حركة الإخوان هو بمثابة دخول واعتناق للإسلام وذلك لاعتقاده بأن دعوة حركة الإخوان هي دعوة إلى مطلق الإسلام، وذلك الذي جعلها تتسمي باسم الإسلام نفسه - بخلاف جميع الحركات الإسلامية الأخرى التي لم يكن لها أن تتسمي باسم الإسلام نفسه مثل : "السنة، الشيعة، المعتزلة، الأشاعرة، الخوارج، الصوفية، أهل الشريعة، أهل الحقيقة، الوهابية، السنوسية، المهدية .. وغيرها" - وهي إذ تدعو للإسلام مطلقاً وعماماً فإنها تُوجّه دعوتها إلى المسلمين أنفسهم (١).

وفي هذا السياق يشير البشري إلى أن دعوة سيد قطب جاءت لتؤكد نفس الفكرة - "الدعوة إلى مطلق الإسلام" - وأن الفرق بين فكرى "حسن البنا" و "سيد قطب" هو الفرق بين فكر الانتشار وفكر المصادمة، بحسبانه أن فكر حسن البنا هو فكر الانتشار، وفكر سيد قطب هو فكر المصادمة، وأن لكل منهما وظيفة ترشحها له الظروف (٢).

كتب البشري : "لقد تبلور الفكران : "فكر الانتشار وفكر المصادمة"، وقام كل علي مسافة ليؤدي الوظيفة التي تُرشحها له الظروف في كل حال، وتُتميها الأوضاع في كل أن" (٣).

وعن سيد قطب كتب البشري : " ..عندما ننظر في فكر سيد قطب إذ تناول سيد قطب فكرة المودودي عن الحاكمية لله وحده، وركز علي مفهومه، فهو يقول إن عقيدة الإسلام "لا إله إلا الله"، وهذه الشهادة تعني أن الحاكمية لله وحده، والمسلم هو من يُطيع القرآن وحده، وبذلك فإن من يضع تشريعاً أو قانوناً لمجتمعه، إنما يتعدى علي سلطان الله بادعائه الحاكمية لنفسه، ومن يتلقى الشرائع القانونية من غير القرآن فهو لا يكون عبداً لله وحده، وأنكر بهذا علي البشر إمكان التشريع لجماعاتهم، واعتبر ذلك من شأن الجاهلية، واعتبر المجتمع القائم جاهلياً ينبغي مجانيته، وفرق بين المسلمين الحقيقيين - الذين يرون نظرتهم، وهم "الطلبة"، ومن يدعون الإسلام، واعتبر دعوته هي لإنشاء الدين إنشاءً، وهي دعوة لإعتناق عقيدة الإسلام بين الناس، حتي لو كانوا يدعون أنفسهم مسلمين، واعتبر موضوع التجديد في الفكر الإسلامي مُرجاً ؛ لأنه لا تجديد في الإسلام قبل أن يوجد الإسلام (٤).

^١ تاريخ الحركة المياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ مرجع سابق ص ٤٣ .

^٢ طارق البشري - الملاح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر _ دار الشروق ط٢-٢٠٠٥ ص

٣٢ - ٣٣ .

^٣ نفس المرجع ص ٣٣ .

^٤ نفس المرجع ص ٢٧ - ٢٨ .

و يُعَلِّقُ البشري علي فكر سيد قطب قائلاً: "وَيُمْكِنُ القول بأن هذا الفكر فيه غُلُو، ولكننا لا نحاكم فكرًا، وليس لنا أن نصفه بالتطرف أو الاعتدال ونسكت، لأن التطرف والاعتدال دائماً منسوبان لوضع معين أو لطرف خاص، وإن ذات الفكرة يتغيّر مفادها ومؤدّاها من حيث التطرف أو الاعتدال، وذلك بتغيّر الطرف التاريخي والاجتماعي، وذلك إذا توجّه كل منهما إلي ما يُسرُّ له، وذلك أننا بصدد الحديث عن فكر سياسي، وفي السياسة يتوقف النجاح علي حسن إعمال كل من سلاحَي التشدّد والتهاون، كل في مجاله وكل في ظرفه" (١)، علي أن المعنى الكامل للمقولة هذه يتضح بعد تحديد مفهوم البشري "للغلو" الذي وصف به فكر سيد قطب، فيرى أن الغلو يظهر في حركات الشباب أو المثقفين التي تسعى لتحقيق أهداف مثالية، وأن هذا الغلو يُقاس إما بعظم حجم هذه الأهداف المثالية، أو زيادة معدل سرعة تحقيقها، أو حدّة الأسلوب المتبع في تنفيذها سواء كان عنفاً أو سُلماً.

ويضيف البشري بأن الغلو مطلوب لتصويب حركة التيار الأساسي وتصحيح مساره، ولإنذاره المبكر بما عسي أن يحدث في حالات الانحراف عن المسار الصحيح، كذلك يكشف عن ظهور أي قوّي جديدة في المجتمع، ومن ثمّ إمكاني إحداث تعديل في الأوزان النسبية للقوي القائمة، بالإضافة إلي حفظ قوّي الاعتدال ووقوفها كعلامات للخطر والإنذار (٢).

كتب أيضاً: إن الغلو هو وصف وليس حكماً بالحسن أو القبح، ويكاد الغلاة والمعتدلون يوجدون في كل تيار سياسي عام، ولعل الضرورات الاجتماعية هي ما توظّف كلا منهما فيما سخر له (٣).

أما وأن البشري رفض أن يُقدّم أي نقد لهذا الفكر التكفيري المضلّ، باعتبار أنه لا يحاكم فكرًا!!، وأنه لا يمكنه إلا أن يصفه فقط بالغلو، حتّى أنه رفض مجرد وصفه بالتطرف، الأمر الذي يكشف - في المسكوت عنه - عن قناعته وإيمانه بأفكاره التكفيرية، مع ملاحظة هامة: بأن ما ذكره البشري من أن أفكار سيد قطب هذه في مجال السياسة يتناقض مع ما ذكره بأن الفكر الإخواني لا يفصل بين الدين والسياسة؛ في حين أن مسألة تكفير المجتمع هذه، مسألة في صميم تخصص علماء الدين الإسلامي، هذا علي الرغم من مهاجمة الهضيبي - مرشد الجماعة وقتها - لهذا الفكر التكفيري في كتابه "دعاة لا قضاة".

أي أن البشري لا يري في أفكار "سيد قطب" هذه أفكاراً فاسدة أو هدّامة تعمل علي تقسيم كل مجتمع من مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلي فئتين: الأولى: المعتنقون للإسلام حسب ما يراه سيد قطب، والفئة الأخرى هي باقي المسلمين الآخرين من أفراد المجتمع - ومن ثمّ، خلق أسباباً للفئنة والافتتال في حروب دينية

^١ نفس المرجع ص ٣٢.

^٢ منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي - مرجع سابق ص ٥٠.

^٣ الملاح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر - مرجع سابق ص ٤٠.

فيما بين أفراد هذه المجتمعات - وإنما هي مجرد أفكار مثالية، فيها مغالاة، وجاءت بحكم الضرورة الاجتماعية، وقد وُظِّفَتْ لما سُوِّجَتْ له !! .

كذلك جاء وصف البشري لسيد قطب بالمفكر الكبير، باعتبار ما أنتجه من فكر ذي أثر خاص في مجال الفكر الإسلامي، وذلك في كل من : كتابه "معالم في الطريق"، وتفسيره "في ظلال القرآن" ؛ في حين أنه كان حريّ به أن يصفه بـ "المُفسد الكبير" لما بُنِيَ من فكر فاسد في هذين المنتجين (١) .

أما وأن، في تعريف البشري للمفكر الحركي- باعتبار أن سيد قطب مفكر حركي في مفهوم البشري- بأنه المفكر الذي يهدف إلى تغيير أوضاع البيئة الاجتماعية وتعديل ما يشيع من فهم يراه خاطئاً في أي من المجالات، بهدف إعادة بناء العلاقات بين الناس وفقاً للتصور الذي يري فيه الصلاح، وحشد الجماعات في مواقف معينة لدفع ما يراه خطراً أو لجلب ما يراه نافعاً (٢) .

أما وأن البشري اختار وصف سيد قطب بـ "المفكر الكبير" بالمعني الذي أوضحه، وأنه يعني بدقّة هذا المعني ؛ فإنه بُنِيَ على كل ما تقدم، فإن البشري يُؤكد في المسكوت عنه اعتناقه ودخوله الإسلام وفقاً لمفهوم حركة الإخوان للإسلام، وحسب المنهج الذي وضعه كل من : "حسن البنا" و "سيد قطب".

وفي ذلك نشير إلى رأى الفقه الإسلامى فى جماعة الإخوان، فيعرفها د. "أحمد كريمة" أستاذ الشريعة والفقه المقارن بجامعة الأزهر بأنها : تنظيم سياسى يتخذ الدين الحق ذريعة لأعمال سياسية، وبالنظر فى مبادئها وأدبيّتها، فهم "مسلمون متأولون أو باطنية"، وأما ممارسات العنف الفكرى والعنف المسلح فهم من جملة "خوارج" أو آخر الزمان . ويقول أيضاً : "أن جماعة الإخوان إمتداد وإحياء لفكر الخوارج المناقض لصحيح الإسلام" (٣) . وبلغت نظرنا إلى مسألة هامة، ألا وهى أن إنشاء جماعات وفرق فى المجتمع المسلم محظور ومحرم شرعاً، أن هناك فروق بينها وبين إنشاء مذاهب علمية ومدارس فكرية مثل مصطلح "أهل السنة والجماعة" الذى له دلالة علمية ومدارس علمية - ويضم مذهب فى علم الكلام لأبى الحسن الأشعرى وأصحاب المذاهب والفقهاء "أبوحنيفة" و"مالك" و"الشافعى" و"ابن حنبل" و"الأوزعى" و"الليث" وغيرهم - وليس تمييز لطائفة من المسلمين . ويذكر الحكم الشرعى لإنشاء جماعات منسوبة إلى الدين فى المجتمع فى الآتى :

■ الإنتماء صبغة وهوية لمسمى : "هو سَمَاقُ المسلمين" (٤) .

^١ نفس المرجع ص ٣١ .

^٢ د. إبراهيم النبوي غانم - الفكر السياسى للإمام حسن البنا - رسالة دكتوراة ص ١٩ .

^٣ د. أحمد محمود كريمة - جماعة الإخوان رؤية نقدية - دار الكتاب الصوفى بالقاهرة - ط ١ - ٢٠١٤ - ص ٢٦١، ٢٥٩ .

^٤ الآية ٧٨ من سورة الحج .

- أمة مسلمة : الجماعة التي يربط بين أفرادها رباط الإسلام الدين ؛ لانتشار في الدين، قال تعالى : " وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون " (١) . " ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك " (٢) .
 - عدم العصبية مطلقاً : تحريم العصبية والولاء لأي شيء خارج عن إطار الأمة مطلقاً، والأصل فيه قوله تعالى : " قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم أزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترتبصوا حتى يأتى الله بأمره والله لا يهدى القوم الفاسقين " (٣) . وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية " (٤)، " دعوها - أى العصبية - فإنها منتنة " (٥)، " من خرج عن الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية، يغضب لعصبية أو يدعو إلى عصبية فقتل، فقتله جاهلية " (٦) . فالعصبية بأشكالها تتنافى مع صحيح الإسلام .
 - عدم الطائفية : إيجاد طائفية في المجتمع منهي عنها شرعاً، قال تعالى : " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء " (٧) . " وأقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " (٨) . " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " (٩) . (١٠)
- ثم يشير د. "أحمد كريمة" إلى ما نشرته جماعة الإخوان، فيما تدعوا إليه من إنشاء "جماعة" و"عصبية" و"طائفية"، بما يتضح المخالفة لما استقر عليه العمل العملي من تحريم وتجريم إحداث جماعات يتعصب لها، وتكوين كيانات طائفية في المجتمع . ويشير أيضاً إلى احتكارهم فهم الإسلام، وإقصائهم الآخر، وإعلانهم العمل السياسي على الدعوى، وممارسة العنفين "الفكري والمسلح" كما في أحداث مهمة في تاريخ الجماعة (١١)

ثانياً : متى تحول البشري إلى الإسلام؟

يرى البشري أن هزيمة ١٩٦٧، كانت نقطة التحول له ولكتيرين غيره من أعضاء النخبة، في مسار تطوره الفكري والمعرفي، حيث وضعت الهزيمة ما كان سائداً قبلها من مسلمات فكرية وسياسية علي بساط المراجعة وإعادة النظر . وأن

^١ الآية ٥٢ من سورة المؤمنون .

^٢ الآية ١٢٨ من سورة البقرة .

^٣ الآية ٢٤ من سورة التوبة .

^٤ سنن أبي داود ٣٤٢ / ٥ .

^٥ أخرجه البخاري - فتح الباري ٦٥٢١٨، ومسلم ٤ / ١٩٩٩ .

^٦ أخرجه مسلم ٣ / ١٤٧٦ .

^٧ الآية ١٥٩ سورة الأنعام .

^٨ الآية ١٣ سورة الشورى .

^٩ الآية ١٠٣ سورة آل عمران .

^{١٠} د. أحمد محمود كريمة - تهافت السلفية - مكتبة جزيرة الورد - ط ١ - ٢٠١٥ - ص ١٢ - ١٣، ١٧ .

^{١١} جماعة الإخوان رؤية نقدية - مرجع سابق ص ١١٤ - ١١٥ .

السؤال الكبير الذى كان يشغله في تلك الفترة هو: ما هي علّة الهزيمة ومن أين أتت؟. واعتبر أن هذا السؤال هو مقدمة ضرورية للبحث عن مخرج منها (١)

وهنا علينا أن نتوقف أمام المدخل والمنطلق الذى انطلق منه البشرى ليكون أساس تحوله الفكرى والثقافى من تيار الناصرية إلى تيار الإخوان ألا وهو: "هزيمة ١٩٦٧"، باعتبارها الحادث الجلل الذى دفعه إلى مراجعة ما كان سائدا قبلها من مسلمة فكرية وسياسية؛ فى حين أنه لم يُقدّم أى مراجعة لهذه المسلمة، واكتفى بتوظيف مفهوم الهزيمة باعتباره محمّلاً بالقيمة السلبية، التى لها تأثير عاطفى على المتلقى وتأثير سلبي على فاعليات عقله. وقد اعتبر أن هزيمة ١٩٦٧، حدثت بسبب غياب البعد الحضاري الروحي، وأن أساس الاستقلال هو: "الشعور بالهوية المتميزة"، وأن أساس هذه الهوية هو "الإسلام" بعقيدته وتراثه وحضارته.

أما وأن خطاب البشرى جاء بأسلوب الكلام المرسل؛ طالما لم يقدم فيه أية أدلة أو حجج تُثبت رأيه فى افتقاد النظام الناصري للهوية الإسلامية، ولا فى أن الهزيمة حدثت بسبب غياب البعد الحضاري الروحي فى حين أننا نرى أن الزعيم جمال عبد الناصر، جسّد نموذجاً مثالياً للحاكم المسلم فى الفقه الإسلامى - فى إطار ظروف وأوضاع المجتمع المصري فى تلك الحقبة - بما يعنى العمل على تحقيق مصالح المصريين، وفقاً للقاعدة الفقهية: "أينما توجد المصلحة، فثم شرع الله". وذلك فيما قرره من سياسات وما أصدره من قرارات وما سنه من قوانين، مع التأكيد على ما ثبت فى هذا البحث من انقسام للسلطة فيما بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش. كذلك ظهر إدراك ووعي الزعيم جمال عبد الناصر لمهام وظيفته كحاكم ورئيس للسلطة التنفيذية المنوط بها إصدار القرارات والقيام بجميع الإجراءات العملية التى تحقق مصالح الشعب المصري، دون رفع شعارات دينية لإستمالة قلوب الجماهير واستجداء عطفهم، بالضرب على وتر "الدين"، وهو بذلك قد حقق مراد "الشارع" من وظيفة الحاكم فى الفقه الإسلامى. ونشير هنا إلى إحدى خطبه والتي جاءت فى مناخ أزمة سياسية طاحنة، بين ثورة ٢٣ يوليو وبين جماعة الإخوان، وجاء فى هذه الخطبة: .. لما نجحت الثورة طالبت "الوفد" ليحكم، وقلت "لسراج الدين": حدد الملكية الزراعية وأقضي على الفساد. فرفض تحديد الملكية.. كنا مثلكم نبحث عن من يقضي على الفساد.. ولم نَقم للحكم.. فحسب، بل قُمنّا من أجل المثل العليا... همّ - (أي الإخوان) - يقولون: "القرآن دستورنا" .. ونحن نخلع "الملك" ونقضي على الفساد والظلم الاجتماعي ونحقق الجلاء .. فهل

^١ طارق البشرى القاضى المفكر - مرجع سابق ص ٩١ - ٩٢ .

هذا الذي نعمله خروج على القرآن؟!!" "خطاب الزعيم جمال عبدالناصر" بتاريخ ١٩٥٤/٩/٥ (١).

يقول د. حسن حنفي "وكان وقتها عضواً بحركة الإخوان" : "إذا كان "القرآن" هو الدستور؛ فإن ذلك يعنى خلع "الملك" والقضاء على الفساد والظلم الاجتماعي وتحقيق الجلاء . وهو ما حققته الثورة"، ويضيف : "لم يتجاوز "الأخوان" حدود الشعارات الدينية، ولم يملأوها بمضمون سياسي، في حين حققت الثورة المضمون دون الشعار".

ويقول أيضاً : "وأين الإسلام؟ .. سؤال طرحه "حسن الهضيبي" مرشد الإخوان على جمال عبد الناصر، ورد عليه : إن التحرر من الاستعمار، والاستقلال بداية العمل للإسلام" (٢).

يقول عبد الناصر في الباب الأول في "الميثاق" :

"إيمان لا يترعزع بالله وبرسوله وبرسالته القدسية التي بعثها بالحق والهدى إلى الإنسانية في كل زمان ومكان"، ويقول أيضاً : "إن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان، وعلى إضاءة حياته بنور الإسلام، وعلى منحه طاقات لا حدود لها، من أجل الخير والحق والمحبة. وكانت أهم سمات النظام الناصري تأتي في اهتمامه الشديد بالبعد الحضاري الروحي، فإذا كان من نهج الزعيم عبد الناصر في ممارساته السياسية، ألا ينسب أعماله وسلوكياته للإسلام، باعتبار أن أي عمل وسلوك بشري، هو اجتهد يحتمل الخطأ والصواب" ومن ثم لا يجوز أن تنسب أخطاؤنا للإسلام الذي هو المقدس والحق المطلق ؛ فلم يُطلق على "مشروعه القومي الحضاري" : "المشروع الإسلامي" بالرغم أن جميع مفردات المشروع بكل تفصيلاته استلهمها من الإسلام، وتتفق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ؛ فإنه من التزيد شرح ما هو واضح تماماً . ومع ذلك فإننا سوف نقف على عرض بعض منجزات "الزعيم" في المجال الدعوى والتي يمكننا أن نوجزها في النقاط التالية :

• قراره بتطوير الأزهر:

بما يُمكنه من القيام بوظيفته في الدعوة الإسلامية ليحقق به حلم جميع المصلحين من رجال الأزهر اعتباراً من رفاعة الطهطاوي ومرواً بالشيخ محمد عبده، وجاءت الأبحاث كثيرة في هذا الشأن ومنها بحث العلامة الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر الذي نشره عام ١٩٤٦ في كتاب الأزهر في ألف عام وطالب فيه بإخراج الأزهر من قوقعة الاقتصار على علوم الفقه واللغة وأصول الدين، لتخرج العالم ذو الثقافة الشاملة، فيكون الطبيب والمهندس والكيميائي .. إلخ،

^١ مجموعة المحرر عبدالحليم قنديل - عن الناصرية والإسلام - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ط١ - ١٩٩٨ بحث د. رفعت سيد أحمد - الدين والدولة في النظام الناصري - ص ١٩٣ .

^٢ د. حسن حنفي - عبدالناصر بقلم رفاقه ومعاصريه ج ٢ - دار الموقف العربي - القاهرة ط ١ - ١٩٨١ ص ٢٢ .

فجاء قرار الزعيم عبد الناصر استجابة لكل هذه الدعوات، وكان التوسع في التعليم الأزهرى يستدعي إنشاء هذه العلوم المدنية المتنوعة؛ بعد أن أصبح هناك أعداد كبيرة من خريجي العلوم الدينية من فقه ولغة وأصول الدين بما يزيد عن حاجة المجتمع. ورفع ميزانية الأزهر من ٠,٩ مليون قبل الثورة مباشرة إلى ٧,٣ مليون عام ١٩٧٠، وعلى الصعيد الجامعى الأزهرى زاد عدد الطلاب من ثلاثة آلاف إلى ثلاثة عشر ألفاً (١).

• إنشاء مدينة البحوث الإسلامية :

جاء قرار الزعيم عبد الناصر بإنشاء مدينة البحوث الإسلامية، لاستكمال أحد أهم أبنية الدولة في الدعوة الإسلامية، لاستقبال أعداد كبيرة من طلاب العلم، من مختلف أنحاء العالم، ليتلقوا العلوم الدينية في رحاب الأزهر، ويقيموا في هذه المدينة التي تتكفل بكل احتياجاتهم المعيشية، حتى يتخرجوا من جامعة الأزهر ويعودوا إلى بلادهم دعاة للإسلام، عالمين بأصول وأحكام الدين الإسلامى.

• إنشاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية :

يرى بعض الباحثين أن إنشاء الزعيم جمال عبد الناصر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، هو إنجاز إسلامي كبير يفوق كافة الإنجازات في العالم الإسلامى، فمن أهم وظائفه التقريب بين كافة مذاهب الإسلام، ومجمع علماء المسلمين من كافة أنحاء العالم في مؤتمرات علمية دورية للبحث في الشئون الفقهية المعاصرة التي تهم كافة المسلمين.. ولأول مرة في تاريخ العالم الإسلامى، يجتمع علماء المذاهب الإسلامية الثمانية - الحنفى، المالكي، الشافعي، الحنبلي، الجعفري، الزيدي، الأباضي، الظاهري - في رحاب هذا المجلس عام ١٩٦٢ يتفقوا على إصدار موسوعة للفقه الإسلامى، سميت بقرار من العلماء: "موسوعة ناصر للفقه الإسلامى" (٢).

• إصدار قرار بحل طائفة "البيهانية" المنحرفة وأمره بإهداء دارهم بالعباسية إلى الجمعية العامة للمحافظة على القرآن الكريم.

• صدر في عهده أخطر وأهم فتوى من الأزهر، أصدرها الشيخ شلتوت شيخ الجامع الأزهر باعتبار المذهب الجعفري الاثنى عشري - الشيعي - مذهباً خامساً في الإسلام - وأربعة هم : الحنفى، والمالكي، والشافعي، والحنبلي- وجواز التعبد وفقاً للمذهب الشيعي الجعفري.

^١ المؤتمر السادس - مجمع البحوث الإسلامية - مارس ١٩٧١ ص ٢٠ .

^٢ مجموعة المحرر عبدالحليم قنديل - عن الناصرية والإسلام - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ط١ - ١٩٩٨ - بحث الدمرداش العقالي، قرارات عبدالناصر فى الميزان - ص ٤٤٣ - ٤٤٤ .

- إلزام جميع المدارس الثانوية بتوزيع المصحف الشريف، على كل طالب بالمجان عند بداية العام الدراسي.
- فرض مادة "الدين" كمادة أساسية في المدارس، مع اشتراط النجاح فيها لانتقال الطالب إلى الصف الدراسي الأعلى.
- قرار إنشاء إذاعة القرآن الكريم، لتكون خطوة في طريق الدعوة الإسلامية، وتوصيل رسالة الإسلام إلى كافة الآفاق عبر الأثير، مع الاعتبار أن الإذاعة وقتها كانت أهم وسائل الإعلام الحضارية، وقد تسابقت الدول الإسلامية بعد ذلك لتقليده.
- إرسال بعثات الوعظ والإرشاد وقراءات القرآن الكريم وتعليم اللغة العربية. من خلال تعيين نخبة من العلماء ومشاهير القراء وإيفادهم إلى أندونيسيا، والباكستان، والهند، والملايو، والفلبين، ولبنان، والصومال، والسودان، وبورما، والكويت، وسيراليون، وتايلاند، وغانا، ومالي، وتوجولاند (١).
- مساندة ودعم جميع حركات التحرر من الاستعمار في العالم أجمع، باعتبار أن أهم أسس الدعوة للإسلام، تأتي في تحرير الإرادة الإنسانية من القيود التي تعوق وصوله إلى الحق، كذلك تأييد ودعم كل القرارات التي تصدر في المحافل الدولية - مثل الأمم المتحدة - لصالح أصحاب الحق، كأحد سمات الإسلام في نصرة الشعوب المظلومة والضعيفة.
- جاء أهم قرار "للزعيم" في طريق الدعوة الإسلامية، بإزاحة "جماعة الإخوان" من العمل السياسي وحل تنظيمها بعد أن ثبت بالأدلة القاطعة توظيفها "للإسلام" للوصول للسلطة، وتبنيها أفكار فاسدة، قسّمت المجتمع المصري وباقي الشعوب المسلمة إلى فئتين، أحدهما فئة إسلامية اقتصرت على جماعتهم ومن يتبنى أفكارهم، وفئة أخرى علمانية كافرة، تتمثل في باقي الشعب المصري والشعوب المسلمة الأخرى - وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً في البحث- وقد ظهر لنا اليوم، حكمة وبعُد نظر "الزعيم" في هذا القرار الحكيم، بعد ما شاهدناه من فتن ومحن، أزهقت فيها أرواح المسلمين وسالت فيها بحار من دمائهم ودمرت فيها دولهم وشردت شعوب مسلمة، تحولت فيها إلى لاجئين يبحثون عن الأمن والأمان في دول الغرب المسيحية. كل ذلك مما جنته علينا جماعة الإخوان وباقي الجماعات الإرهابية التي خرجت من عباءتها وتبنت أفكار منظرها شيخ المفسدين "سيد قطب".
- وفي النهاية علينا أن نسأل أنفسنا عمّا قدّمه أيّاً من حكّام العالم العربي والإسلامي، ومنذ بداية العصر الحديث وحتى يومنا هذا، في خدمة الإسلام ونشر الدين الإسلامي، مقارنةً بما قدّمه جمال عبدالناصر ؟.

^١ نفس المرجع - بحث عمرو ناصف، بشهادة التاريخ إنجاز عبدالناصر الإسلامي - ص ٤٧٠ - ٤٧٣ .

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الهزيمة العسكرية يُحدد أسبابها الخبراء المتخصصون في المجال العسكري، باعتبار أن المقاييس والمعايير العسكرية هي وحدها التي تحكم حركة ومسار المعارك العسكرية، سواء للنصر أو للهزيمة، وكان على "البشري" أن يلجأ إلى آراء المراكز الاستراتيجية والخبراء المتخصصين في المجال العسكري .

ومن ناحية أخرى، فإن هزيمة أي دولة عسكرياً لا تدفع بأي حال مثقفها إلى التخلي عن قيمهم ومبادئهم ومثلهم العليا، لأن القيم والمبادئ والمثل العليا ليست من الأمور العارضة التي يؤمن بها المرء طالما الدولة منتصرة، ثم يلقي بها في أول انكسار للدولة، وإذا كان البشري - كما يقول - ينطلق من مرجعية إسلامية، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين هُزم في معركة "أحد" لم يقم أحد من الصحابة، بوضع مسلمات ومبادئ الإسلام تحت المراجعة بسبب الهزيمة، بل ازدادوا تمسكاً بها.

ويلاحظ أن البشري لم يذكر تاريخ تحوله الفكري هذا، حيث اقتصر علي ذكر سبب التحول وهو "هزيمة يونيو ١٩٦٧"، فإنه يمكننا استنتاج تاريخ التحول، من تاريخ آخر كتاب نشره وهو لا يزال علي فكره القديم، الذي يُسميه بـ "العلماني" وهو عام ١٩٧٢ في كتابه "الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٢"، ولما كانت عملية التحول قد استغرقت - كما يقول - عدة سنوات من التفكير (١)، فإننا نستنتج أن تاريخ استقراره علي الانتقال إلي ما يسميه "الإسلام" فيما يقرب من منتصف سبعينيات القرن العشرين أي في السنوات الأخيرة من حكم السادات .

ثالثاً : تأثير التحول الفكري للبشري علي مفهومه للديمقراطية

لم يظهر أي تغير علي مفهوم "البشري" للديمقراطية، بعد تحوله فيما أسماه : "من العلمانية إلي الإسلام"، وظلَّ علي اعتقاده لمفهوم الديمقراطية الليبرالية كما هو، علي الرغم من أن هذا التحول والذي يعنى به حدوث تغير في نسقه الفكري ونظريته الي الحياة والإنسان والكون، كان ولا بد أن يتبعه تغير في نظريته إلي كل الأمور - بما فيها مفهومه للديمقراطية - بإعادة تصويبها وفقاً للأسس والمبادئ الجديدة التي انتهجها ويصفها بالإسلامية، ومن ثم فإنه وفقاً لمنهجه الجديد يتضح لنا الآتي :

- وفقاً للتصنيف الثنائي : إسلامي / علماني الذي ابتدعه البشري، ويقوم علي فكرة "الأصل المرجوع إليه"، فإننا نجد أن "الديمقراطية الليبرالية" تُصنف في الجانب العلماني، اعتباراً بأصولها الوثنية الإغريقية، وكما أن تعديل هذه

النظرية - الديمقراطية الليبرالية - في العصر الحديث، خرج من نظام اجتماعي غربي علماني .

- ووفقاً لنظرية البشرى : الموروث / الوافد، فإننا نجد أن هذه "النظرية الديمقراطية" وردت إلي بلادنا مع ما يسميه البشري: بـ "الوفود الفكري العلماني" ؛ في حين أننا نملك في الإسلام أو في "الموروث" ما يناظر هذه النظرية وهى "الشورى"، والتي لها أصول مرجعية من "الكتاب والسنة"، ومن ثم يكون في ورود هذا المفهوم من نسق معرفي غربي علماني، إلي نسقنا المعرفي المغاير - "الإسلامي" - ما يُسبب إزدواجاً في المفاهيم والقيم والمعايير ؛ يحدث بالتالى صدعاً وشرخاً فى فكر المجتمع .

إلا أن، البشري أوحى بإسباغه بردة الإسلام علي الديمقراطية الليبرالية، في إطار هذا التحول، وذلك في سياق ما ذكره عن رأي "حسن البنا" - مؤسس ومرشد حركة الإخوان- في أهم مسألتين بشأن الديمقراطية وهما: "تعدد الأحزاب والأوضاع الدستورية".

فعن الأولى : يري أن ازورار حسن البنا عن تعدد الأحزاب، لم يكن علي أساس مانع شرعي، ولكن جاء كاستجابة للواقع، ومفاده : أن الحركة الحزبية لم تحقق ما كان منشوداً للمجتمع من استقلال ونهوض، وأنها فرقت الكلمة، وأقامت بأس الناس بين بعضهم البعض (١)، علي أن البشري يري أن موقف الإخوان هذا قد تعذر في السبعينيات في عصر السادات، ويشير البشري - في المسكوت عنه - إلي تعديل "يوسف القرضاوي" الذي أورده في المشروع الإخواني "حتمية الحل الإسلامي"، والذي اعتبر فيه تعدد الأحزاب أمر شرعي . كتب "يوسف القرضاوي" : إن أفضل جوانب "الليبرالية الديمقراطية"، في نظري - هو جانبها السياسي، الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية، يتمكّن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم "السلطة التشريعية" في البرلمان- في المجلس الواحد أو المجلسين- وهذا الانتخاب إنما يتم عن طريق الانتخاب الحر العام لمن ينال أغلب الأصوات من المرشحين، المنتمين للأحزاب السياسية أو المستقلين عنها، وهذه "السلطة" هي التي تملك التشريع للأمة، كما تملك مراقبة السلطة التنفيذية "الحكومة" ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها، فلا تستحق البقاء، وبهذه السلطات المنتخبة يكون أمر الشعب في يد نفسه، وتصبح الأمة مصدر السلطات، إن هذه الصورة- من الناحية النظرية- طيبة ومقبولة، من الوجهة الإسلامية - في

جملتها- لو أمكن تنفيذها علي الوجه الذي ينبغي، وأمکن كذلك تفادي ما يصاحبها من مساوئ وشرور" (١) .

أما عن الوضع الدستوري، فيري البشري : أن هذه المسألة لا يوجد لها رصيد فقهي قديم، وأن المخزون القديم لا يُمكن من الاستخراج السريع لأحكام تصلح أساساً لمؤسسات الحكم، كذلك وأن الاجتهادات الفردية في هذا المجال جاءت ما بين إسباغ الشرعية علي القيم الدستورية الحديثة - من نظم برلمانية أو توزيع للسلطات علي المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرها- ويأتي في ذلك حسن البناء وعبد الوهاب خلاف، وما بين من اكتفي بالالتزام بالشوري والتوجس من أن تكون الديمقراطية باباً تلج منه العلمانية .

وفي النهاية يُعلّق البشري علي كل ما ورد : بأنه لم يجد إرثاً فكرياً لمفهوم الديمقراطية تميّز به الموقف الإسلامي ويباهي به!! .

ويلاحظ هنا : التزام البشري في مسألة "الديمقراطية" بالموقف الفكري لحركة الإخوان، سواء في رأي حسن البناء مؤسس ومرشد الحركة أو رأي د. يوسف القرضاوي منظر الحركة، وعدم خروجه إلي الدائرة الفقهية الأوسع التي تشمل باقي علماء المسلمين، وكأن الإسلام في مفهومه حكراً علي حركة الإخوان .

المطلب الثاني : السياق التاريخي والسياسي

كان من المفترض أن نعتبر الفصل السابق، والذي تناولنا فيه عرض رؤية البشري لحقبة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو مباشرة، هو السياق التاريخي لهذه الحقبة ؛ إلا أن تعديل البشري لموقفه الفكري الأيديولوجي، بتبنيّه فكر حركة الإخوان المسلمين، ومن ثم، إعادة قراءته لتاريخ تلك الحقبة الاستعمارية، بمعنى : أن يُعيد طرح تحليله وتقييمه لكافة الأفكار التي طرحها عن تلك الحقبة ؛ إلا أنه اكتفى بتحليل وتقييم لدور ووظيفة وممارسات حركة الإخوان في تلك الحقبة، وذلك فيما يحسبه تصويباً لموقفه السابق في إطار القيم والمثل العليا والمعايير الجديدة التي انتهجها وفقاً لرؤيته الإخوانية الجديدة، وهو الأمر الذي يفرض علينا إعادة دراسة وتحليل قراءته التاريخية- لتلك الحقبة- وفقاً لرؤيته الإخوانية الجديدة ؛ إلا أن البشري كفانا مؤونه هذه الدراسة، وذلك أنه في بداية بحثه وتحليله لحقبة ٢٣ يوليو، طرح تلخيصاً للخطوط الأساسية للسياق التاريخي لهذه الحقبة وفقاً لرؤيته الإخوانية الجديدة كالآتي :

١-ديوسف القرضاوي - الحلول المستوردة - سلسلة حتمية الحل الإسلامي (١) - مكتبة وهبة ط ٦ - ٢٠٠٦ ص

● يرى البشري أن الوضع الديمقراطي، كان يتأتى من حصيلة تناقض طرفين: "سلطة الملك" من ناحية، و"مدي الحريات المتاحة للجماهير" من الناحية الأخرى، وأن العلاقة بين الطرفين كانت علاقة تناسب عكسي علي الدوام، أي أنه كلما زاد إطلاق السلطات في يد الملك، جاء ذلك علي حساب الحريات المتاحة للجماهير، والعكس صحيح، وأن الملك ذاته مصنونة، ويؤكد الدستور وجوده كسلطة غير قابلة للتغيير، وأن الاجتماع والإضراب والصحافة والتنظيم الحزبي كلها مقيدة، أما الاحتلال البريطاني فقد أصبح أمراً واقعاً، بعد أن اكتسب وجوده الشرعي بمقتضي معاهدة ١٩٣٦ (١).

● يرى البشري أن تغييراً عميق الدلالة حدث بعد الحرب العالمية الثانية، أخلّ بموازن القوى القائمة في المجتمع المصري، وذلك بنمو دعوة الإخوان المسلمين إلى تغيير القوانين الوضعية، وبما يوجب تطبيق النظام الإسلامي، وظهور دعوة الاشتراكية والصراع الطبقي علي أيدي المنظمات الشيوعية، ومطالبة الكثيرين بتحديد الملكية الزراعية وتأميم بعض الأنشطة الاقتصادية الكبرى، وتناجي كثيرين بضرورة إلغاء النظام الملكي، ثم ظهور استجابة من الجماهير للدعوة إلى الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وقيام موجات من الإضرابات العمالية، هنا يرى البشري: أن حركة الجماهير قد تجاوزت الأطر السياسية القائمة، وأن الصيغة السياسية التي وضعها دستور ١٩٢٣ لم تعد صالحة.

● في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦، وسط تأييد شعبي منقطع النظير. وهو ما أحدث خللاً بالتوازن الشرعي والسياسي القائم،؛ ترثت عليه آثار في جوانب الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها، حيث جاء إهدار شرعية الوجود البريطاني؛ ليعكس اختلالاً بشرعية الوجود الملكي في النظام السياسي، وتصاعد المد الشعبي سريعاً، وتدهورت أوضاع الحكم حتي جاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢. وكادت مصر في ذلك اليوم المشؤوم أن تصبح بغير سلطة سياسية، وانفلت زمام الأمور، ورغم ذلك لم تستطع التنظيمات القائمة - مجتمعة أو منفردة - أن تقوم بأي عمل إيجابي للإمساك بزمام الأمور في البلاد، وقد لوحظ في تلك السنوات الأخيرة أن بعض المثقفين الوطنيين كَوَّنوا تياراً يُفَسِّس عن الرجل القائد الزعيم، بل وينادي جهرةً بحثاً عن الديكتاتور الذي تحتاجه مصر، ومع تدهور الأمور، تعاقبت علي البلاد في الشهور الستة الأخيرة أربع وزارات، انتهت بثورة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٢).

أما عن العناصر والعوامل التي خلقت البيئة والمناخ السياسي المصري، وشكلت الأطر السياسية، ووضعت الصيغة السياسية لنظام الحكم لدولة ٢٣ يوليو، في تصوّر البشري. فإني أن هذه العناصر تتمثل في الثلاث محاور الآتية:

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - ص ٢٩ - ٣٠.

^٢ نفس المرجع ص ٣٦.

- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- البعد الدستوري.
- خريطة القوي السياسية.

أولاً : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

يتحدد التصور العام لرؤية البشري لثورة ٢٣ يوليو في النقاط الآتية:

● لم يكن ما قامت به حركة الضباط الأحرار عشية ٢٣ يوليو، بالأمر الشاذ في التاريخ المصري، فقد سبقه في العصر الحديث- منذ بداية القرن التاسع عشر- ثلاثة منعطفات تاريخية كبيرة : "إعتلاء محمد علي ولاية مصر في ١٨٠٥، ثورة العرابيين في ١٨٨١، ثورة ١٩١٩"، ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتصبح رابع هذه المنعطفات . ثلاثة منها : "الأولي والثانية والرابعة" قام بها الجيش، وجاء غياب الجيش عن ثورة ١٩١٩، بسبب غيابه عن مصر، لتواجد أغلب وحداته بالسودان.

● تختلف الحركة السياسية لضباط الجيش، عن أي حركة سياسية تقوم بها جماعة أخرى، من حيث سرعة تصدي الدولة لها، فإذا كانت الدولة - أو أي نظام - يمكنها أن تستوعب أي حركة سياسية تنشأ بين الأهالي، مادامت لا تصل من الانتشار والعنف إلي وضع الخطورة، فإن الأمر يختلف تماماً مع الجيش، باعتباره عمود ارتكاز السلطة السياسية، إذ أن أي تحرك أو تجمع سياسي للضباط، فيه مخالفة لتوجه الدولة ؛ فإنه يستدعي مباشرة وفور اكتشافه أقصى درجات السرعة في تصفيته، ذلك لأن حركتهم تحدث تعديلاً مباشراً وحاسماً وسريعاً في أوضاع السلطة.

● تشكّل التنظيم في البداية- في أربعينيات القرن العشرين- من مجموعات من شباب الضباط، صغار الرتب، الذين دخلوا الكليات العسكرية مع سياسات التوسع، لتقوية الجيش بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦، وأن التقارب بين الضباط مكن من توحيد المجموعات، وبالتالي ظهور اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار في ١٩٤٩، وبروز دور جمال عبدالناصر القيادي، الذي استطاع بمهارة فائقة أن ينظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة، ويؤلفها في تنظيم واحد (١) .

ولما كانت المجموعات المختلفة تتبني اتجاهات سياسية متباينة، فقد التقت جميعاً علي أهداف عامة، يُمكن أن يلتقي عليها الجميع، بصرف النظر عن المشرب السياسي الذي ينتمي إليه، وهي الأهداف الستة التي تبنتها ثورة ٢٣ يوليو وهي:

- القضاء علي الاستعمار وأعوانه .
- القضاء علي الإقطاع .
- القضاء علي الاحتكار وسيطرة رأس المال علي الحكم .

○ إقامة العدالة الاجتماعية .

○ إقامة جيش وطني قوي .

○ إقامة حياة ديمقراطية سليمة (١)

● أن اجتماع الضباط في تنظيم سياسي واحد، لم يأت لتوحيدهم حول انتماء سياسي أيديولوجي واحد . ولكن كتنظيم يُعبّر عن انتمائهم للمؤسسة العسكرية . بمعنى أنه استبقي علي خلافاتهم السياسية الأيديولوجية، فجاء توحد هؤلاء الضباط مبتسرا، لا يذيب الخلاف بقدر ما يُخفيه، ولا يحله بقدر ما يقفز عليه .

● أن الحركة نجحت في ضرب النظام القائم والسيطرة عليه في ساعات معدودة قبيل فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وعما ذكره "البشرى" بشأن ترتيبات وإجراءات عملية الانقلاب فإن هذه المسألة لا تعنينا في هذا البحث إلا بقدر ما لها من دلالة سياسية كشفت عن هشاشة وضعف النظام، الذي سقط بهذا العدد الهزيل من الجنود، وهذه الخطة البسيطة، التي كان نجاحها مرهونا علي انضمام أغلب ضباط الجيش- من خارج التنظيم- وتأييدهم للانقلاب، وهو ما حدث بالفعل.

● اعتلت قيادات حركة الجيش السلطة، وتكونت وزارة جديدة من أحد السياسيين المخضرمين- علي ماهر- تحت هيمنة حركة الجيش، وخلعت الملك بعد أربعة أيام، وبدا للكافة أن نظاماً جديداً قد فرض نفسه، ثم اتخذت اجراءات ثورية مثل الإصلاح الزراعي وإلغاء الألقاب وغيرها، ومن ثم كسبت الثورة تأييدا شعبيا، غير منظم لا بأس به، ثم جاءت نجاحات الثورة في التغيير الاجتماعي للمجتمع المصري في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد، كما سيرد في هذا البحث.

● أهم التغييرات الجذرية التي أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو في المجال السياسي والاجتماعي المصري تتلخص في الآتي :

١. إجلاء جيش الاحتلال البريطاني عن أرض الكنانة، وتحقيق السيادة السياسية

الكاملة للدولة المصرية وذلك بعد نجاحها في عقد اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤

مع الحكومة البريطانية - وهو الأمر الذي فشلت فيه كافة القوى السياسية

الوطنية السابقة علي الثورة.

٢. الإطاحة بالنظام السياسي الليبرالي الملكي "الرجعي" وإقامة نظام جمهوري

جديد، بعد تحطيم أسس وأركان النظام القديم .

٣. طرد الملك وإلغاء الملكية.

٤. إلغاء دستور ١٩٢٣، وإلغاء الأحزاب السياسية.

■ تغيير أسس النظام الاجتماعي: نتيجة لما أحدثته قرارات وإجراءات الثورة في

المجال الاجتماعي في نسيج المجتمع، وجاءت أهم معالم هذه التغييرات في

القضاء علي الطبقة كنتيجة لمجموعة إجراءات أهمها القضاء علي سيطرة كبار

ملاك الأراضي الزراعية وكبار الرأسمالية، وذلك بإصدار قانون الإصلاح الزراعي لتحديد ملكية الأرض الزراعية للفرد، وإلغاء الألقاب، علاوة على إصدار قوانين لمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

ثانياً : البعد الدستوري

١ - سقوط دستور ١٩٢٣ :

ينظر البشري إلى سقوط دستور ١٩٢٣، باعتباره نتيجة طبيعية لنجاح ثورة ٢٣ يوليو وإطاحتها برأس السلطة السياسية "الملك فاروق"، وهيمتها على السلطة السياسية، وذلك لاختلال الصيغة السياسية التي قام عليها دستور ١٩٢٣، بما يعنى أن سقوط دستور ١٩٢٣، لم يكن بقرار من قيادة الثورة، بقدر ما أنه كان قد سقط وظيفياً وفعلياً .

وكان أول من أعلن ذلك أحد فقهاء الدستور "د. سيد صبري" وقد استند إلي أن الدستور قد سقط بنجاح الثورة - باعتباره أن صيغة التوازن والصراع التي قام عليها دستور ١٩٢٣ قد اختلت - .

وقد رد عليه د. وحيد رافت- الفقيه الدستوري- مؤكداً سقوط الدستور، ولكنه اختلف معه في الأساس الذي بني عليه سقوط الدستور، باعتبار أنه جاء في قيام قيادة الثورة بالتشريع في التغيير الاجتماعي لأن: "من يُشْرَعُ يَحْكُمُ" (١) .

ولما كان في هضمون الإجراءات التي قامت بها قيادة الثورة، اعتباراً من خلع الملك وقانون الإصلاح الزراعي، وقانون الأحزاب السياسية وغيرها ما يناقض تماماً أحكام دستور ١٩٢٣، الأمر الذي دفع قيادة الثورة في النهاية إلى إصدار قرار بإلغاء دستور ١٩٢٣ وذلك في ديسمبر ١٩٥٢ (٢) .

٢ - دساتير نظام ٢٣ يوليو :

يأتى إعلان قيادة الثورة في يناير ١٩٥٣ عن تشكيل لجنة من خمسين عضواً لإعداد مشروع دستور جديد، ثم إصدارها في الشهر التالي "فبراير" من نفس العام دستوراً مؤقتاً ليجري العمل به ثلاث سنوات - هي الفترة الانتقالية التي حددتها الثورة - فيما يبدو من أدبيات البشري ؛ كأمراً جاء في السياق الطبيعي للأحداث، وتبعاً لإلغاء دستور ١٩٢٣، ليأتي تتابع إنشاء الدساتير في عهد عبد الناصر، تبعاً لمسار الأحداث السياسية والتغيير الثوري، الذي كان سمة هذه الفترة (٣) .

^١ نفس المرجع ص ٧١ .

^٢ نفس المرجع ص ٧٦ .

^٣ نفس المرجع ص ٩٧ .

٣ حل الأحزاب السياسية ونظام سياسي جديد:

تأتى أهمية تحليل ونقد تناول البشري لقضية "حل الأحزاب السياسية" - باعتبارها أحد أهم أركان الديمقراطية الليبرالية - وما طرحه فيما يحسبه أسباباً أدت إلى حل الأحزاب السياسية، مما أدى إلى إنهيار "النظام الديمقراطي الليبرالى" وذلك فى الآتى :

● أن الغالبية من قيادات الثورة كانت تؤيد حل الأحزاب والسيطرة على الحكم، وإرجاء انتخابات مجلس النواب بعد ستة شهور فقط على خلاف رأى عبد الناصر الذى امتنع عن حضور جلسات مجلس القيادة، مما اضطرت معه الأغلبية إلى النزول عن رأيها، واقترح صيغة أخرى، تتمثل في دعوة الأحزاب لتطهير نفسها بنفسها . ويعلق البشري على هذا الموقف بأن الخلاف لم يكن حول مسألة الديمقراطية، وإنما كان بسبب حساباتهم بشأن موازين القوى في الحياة السياسية حول هذه المسألة .

● صدور قانون تنظيم الأحزاب في ٩ سبتمبر، بمجرد تولي محمد نجيب الوزارة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢، الذى أوجب على الأحزاب القيام بعدة إجراءات، يرى فيها البشري المدخل الذي جاء منه الصدام بين قيادة الثورة والوفد، وذلك حين اعترض وزير الداخلية علي الوفد لعدم استيفائه لبعض هذه الإجراءات، ويُعَوّل البشري في هذه المسألة على سوء نية وزير الداخلية، بأنه كان يتربص بحزب الوفد ؛ باعتباره^(١) من أنصار الحزب الوطنى قديماً وخصماً للوفد ولزعيمه "النحاس" .

● أضاف البشري مسألة المزاج العام للضباط الأحرار، واعتبره لم يكن يحمل مودة للوفد، بحسبانة تأثرهم بالإخوان ومصر الفتاة، فضلاً عن تأثير حادث ٤ فبراير عليهم . وذكر البشري أن الوفد في ذلك الوقت، كان علي درجة كبيرة من الضعف والتفكك في مواجهة قيادة الثورة، وأن مصدر الضعف جاء من أنه كان يواجه خصماً جديداً، قام بحركة ثورية، وخلع ملكاً مكروهاً، وبدأ يتخذ إجراءات اقتصادية، ويستجيب للمطالب الشعبية، وهو وضع لم يجربه من قبل^(٢) .

وجاء تصوّر البشري لإنشاء قيادة الثورة للجهاز السياسي : هيئة التحرير ثم إحلال "الاتحاد القومي" محلها . ثم من بعده إحلال "الاتحاد الاشتراكي" محله ؛ بأنها كانت محاولة لملا الفراغ الذي كانت تملأه الأحزاب السياسية، وأن جميعها باءت بالفشل، ويرجع البشري هذا الفشل المتكرر للثورة في إنشاء حزب سياسي، إلي استغناء الثورة عن مبدأ الحزبية في عمومها - سواء في مبدأ تعدد الأحزاب أو في الحزب الواحد- وأن الضرورات السياسية قد فرضت نفسها علي الضباط

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٧٣ .

^٢ نفس المرجع ص ٧٢ - ٧٤ .

وحركتهم، فصار جهاز الدولة معهم بمثابة الجهاز السياسي والإداري معاً (١). فكانت "رئاسة الجمهورية" هي جهاز صنع القرار السياسي، وأجهزة الإعلام والصحافة وغيرها تُسيطر عليها الوزارات المختلفة، وتنقل إلي الجماهير والرأي العام خط الدولة السياسي وتقوم بالدور التعبوي المطلوب، وأجهزة الأمن بأنواعها تنقل إلي القيادات اتجاهات الرأي العام وقياساته، وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها (٢).

٤ السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية :

الفكرة المحورية التي يدور حولها تصوُّر البشري لسلطتي: "التشريع والتنفيذ" في نظام ٢٣ يوليو هي: اندماج السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية- التي يتولاها مجلس الوزراء - أي أن القائم علي رأس النظام كان يجمع بين سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، ومن ثم يرى أن رئيس الجمهورية - القائم علي رأس النظام - ظهر باعتباره مصدراً للشرعية، ومنبعاً للسلطة علي نطاق المجتمع كله، وأن الهيكل التشريعي قد تشكَّل علي أساس من هذه السلطات. ومن هذه السلطات: سلطة رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنظيمية، واللوائح التنفيذية للقوانين، وسلطته في إصدار القوانين أحياناً في وجود المجلس، وغيرها، ويرى البشري أنه مما يتمشي مع هذا السياق، اتخاذ مبدأ الاستفتاء الشعبي، كأصل جوهري في اختيار رئيس الجمهورية، وكأساس لشرعية النظام كله (٣).

٥ الهيكل التنظيمي لنظام ٢٣ يوليو :

وضع البشري تصوُّره للهيكل التنظيمي لنظام ٢٣ يوليو- وفقاً للمبدأ الذي يقول: إن هناك علاقة بين السياسات التي يتبناها النظام الحاكم للدولة وبين الجانب التنظيمي له - وحدد سماته في الخطوات التالية :

● أن مؤسسات الحكم للدولة قامت علي محور واحد، انفرد بالهيمنة علي التنظيم الدستوري والسياسي للدولة، وقد تَمَثَّل في مجلس قيادة الثورة أولاً، ثم رئاسة الجمهورية بعد ذلك (٤).

● اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية، كان سمة عامة من سمات التنظيم الدستوري منذ ١٩٥٣، أيأ كانت الأشكال التي اتخذتها في الدساتير المختلفة، وأن

^١ نفس المرجع ص ١٢٧ .

^٢ نفس المرجع ص ١٣١ .

^٣ نفس المرجع ص ١٠٧ - ١٠٨ .

^٤ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٢٢١ .

هذا الاندماج جاء في صورة اندماج للسلطة التشريعية في السلطة التنفيذية التي يتولاها مجلس الوزراء، ويرى البشري أن السلطة التشريعية بذلك لم تفقد استقلالها فحسب، ولكن فقدت وجودها نفسه، وأن ذلك أثر على استقلال القضاء الذي أضحي مجرد أريحية من الحاكم (١).

● يرى البشري في إلغاء نظام تعدد الأحزاب، وإنشاء نظام يقوم على حزب واحد في نظام ٢٣ يوليو : أنه من الخطأ اعتباره نظام الحزب الواحد ولكن الصواب أن النظام السياسي كان نظاماً لا حزبياً، لا حزب واحد ولا أكثر- ذلك أن التنظيم السياسي الذي أقامته الثورة، ليقوم بوظيفة الحزب السياسي الجامع، وهو تبعاً هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، لم يؤدّ الوظيفة الحزبية المنوطة به، الأمر الذي أسقط عنه البشري وجوده الحزبي- وأصبح جهاز الدولة الإداري بذلك هو الجهاز المنوط بالوظيفة الحزبية وهي : اتخاذ القرار السياسي، والاتصال بالرأي العام وغير ذلك (٢).

● القيادة الفردية والزعامة، والهيمنة الفردية لقائد الثورة ورئيس الجمهورية علي ذلك الجهاز الإداري الأوحد الذي يملك سلطتي التقرير والتنفيذ (٣).

● غياب التكوينات الجمعية عن أداء وظيفتها في الحياة المصرية الاجتماعية والسياسية . وذلك لتفكك وضعف المؤسسات التقليدية القديمة، وعدم قيام المؤسسات الحديثة- والمنشأة علي النمط الغربي- بوظيفتها، وكانت قد أنشئت لتحل محل المؤسسات التقليدية وتقوم بوظائفها، وذلك لعدم اكتمالها أو نضوجها، الأمر الذي أدى إلي اضطلاع الجهاز الإداري للدولة بوظائف هذه المؤسسات علاوة علي وظائفه الأساسية (٤).

ثالثاً : خريطة القوى السياسية

استعرض البشري القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في المجال السياسي المصري، والتي واجهتها الثورة ليلة ٢٣ يوليو، وما آلت إليه هذه القوى، من ضعف أو قوة، نتيجة لمواجهتها وصراعها مع السلطة السياسية الجديدة التي هيمنت علي مقاليد الحكم في نظام ٢٣ يوليو، وكانت هذه القوى كالآتي:

١ - الملك "مؤسسة السراي":

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ١٠٧ .

^٢ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٩٨ .

^٣ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٨٢ - ٨٣ .

^٤ منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي - مرجع سابق ص ٣٨ - ٣٩ .

قامت الثورة بخلع الملك بعد أربعة أيام فقط من قيامها، ويشير البشري إلى أن ذلك قد جرى في يسر وسهولة علي صورة أقرب إلي رتابة الحياة اليومية، وكان ما حدث مجرد تغيير وزاري، أو كحصاة أزيلت من طريق، لم يستدع إزاحتها مجرد أن تقف العربية قليلاً (١).

٢ - القوى السياسية الحزبية:

لم تقم القوى السياسية والاجتماعية للنظام القديم - فيما عدا الوفد - بأي عمل في مواجهة قيادة الثورة للدفاع عن الحياة الحزبية أو للدفاع عن وجودها التنظيمي ولم تقم لها قائمة من بعد، ولا أنت صنيعة ولا اتخذت مسلكاً كان من الأهمية بما يهدد الوضع الجديد للصراع، ولم يكن منها قادراً علي البقاء من أحزاب النخب القديمة إلا "الوفد" (٢)، بحسبانه أن المواجهة مع الوفد كانت لصيقة بالمواجهة مع أسس النظام الدستوري التشريعي القائم، وأنها كانت لصيقة أيضاً بالمواجهة مع الحركة الوطنية الديمقراطية، وأن ذلك أعطى لها طابعاً هاماً وساخناً (٣) إلا أن الوفد لم يكن من القوة والتماسك في مواجهة قيادة الثورة، بمثل ما كانت عليه في مواجهة الملك، وأن مصدر الضعف جاء من أنه صار يواجه خصماً جديداً، قام بحركة ثورية، وخلع ملكاً مكروهاً، وبدأ يتخذ إجراءات اقتصادية تستجيب للمطالب الشعبية، وهو وضع لم يجربه الوفديون من قبل (٤)، ومن ثم، لم تظهر مواجهات بين الوفد وقيادة الثورة بعد صدور قانون حل الأحزاب.

٣ - الأحزاب الشعبية:

إن المواجهات الهامة والساخنة مع الثورة، جرت مع أحزاب الحركة الشعبية الجديدة، والمقصود بالأحزاب الشعبية "حركة الإخوان المسلمين، وحزب مصر الفتاة، والحزب الوطني الجديد، والحركة الشيوعية".

ونري أن المدخل المناسب لعرض رؤية البشري وتقييمه لهذه الحركات كقوى سياسية، تأتي من خلال عرض علاقتها بتنظيم الضباط الأحرار ثم قيادة الثورة بعد ذلك، وقد انطلق البشري (٥) من مدخل الأصل التاريخي لهذه العلاقة، والتي يحسب أنها جاءت مع تفتح وعي وإدراك هؤلاء الضباط سياسياً منذ الصغر علي حركتي الإخوان ومصر الفتاة، منهم من شارك تلميذاً في المرحلة الثانوية في مظاهرات مصر الفتاة أو حركة مشروع القرش ومنهم من كان له اتصال بحركة

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٦٩ .

^٢ نفس المرجع ص ٧٠ .

^٣ نفس المرجع ص ٧٥ .

^٤ مرجع سابق ص ٧٤ .

^٥ نفس المرجع ص ٥٢ .

الإخوان، ومن ثم، لم يكن هناك خلاف فكري بين ثوار يوليو والحركات الشعبية، إلا أن الخلاف جاء حول الوجود التنظيمي نفسه لهذه الحركات، فجاءت المواجهة من هذا الجانب، وهو ما يُفسّر كيف أن هذه المواجهة لم تنعكس علي العناصر المؤيدة لهذه التيارات في قيادة الثورة (١).

وقد تناول البشري تقييمه لمواقف هذه الحركات من الثورة في الآتي:

- بالنسبة للحركة الشيوعية : أيدت "حدثو" حركة الجيش في البداية، وكان لها صلة ببعض الضباط الأحرار.
- أما حركة الحزب الشيوعي المصري فقد عارضت الثورة من بدايتها، الأمر الذي دفع الثورة إلي اعتقال الشيوعيين جميعاً، خاصة بعد أن عدّلت "حدثو" عن موقف التأييد إلي المعارضة للسلطة الجديدة .
- وعن الحزب الاشتراكي "مصر الفتاة": فقد اعتقل زعيمه أحمد حسين وبعض أعضائه .
- ولم يبق من الأحزاب الشعبية إلا الحزب الوطني الجديد، الذي شارك زعيمه "فتحي رضوان" في الوزارة، وكذلك "نور الدين طراف" .
- أما حركة الإخوان، وهي الأقل وزناً بالنسبة لباقي الحركات الأخرى، فقد كانت لها النصيب الأكبر في رؤية البشري، وفيها يري أن دعوة الإخوان كانت من أشد الدعوات جذبا للضباط في بداية الأربعينيات، وأن من ضباط الحركة من انضم فعلاً لحركة الإخوان، منهم جمال عبدالناصر، وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وقد شكلوا أسرة واحدة في تنظيم حركة الإخوان ؛ إلا أن تنظيم الضباط الأحرار ما لبث أن استقر علي أن يقتصر نشاطه علي المؤسسة العسكرية فقط، وهو ما يعني أن ينهي ضباط التنظيم ارتباطهم بالتنظيمات والأحزاب السياسية .
- علي أن الصلات الوثيقة بين جمال عبدالناصر وحركة الإخوان استمرت، وكانت تتسم بالتعاون والوفاق، حتي أن جمال عبدالناصر اختصها بمفردها- دون باقي التنظيمات والأحزاب- بإخطارها بموعد قيام الثورة، وأجل قيامها يوماً لحين وصول موافقة الهضيبي مرشدها العام .
- وقد أيدت حركة الإخوان ثورة يوليو في الفترة التالية للثورة، وباركت الإجراءات التي أصدرتها، بما فيها ما هو بشأن الديمقراطية، وفي المقابل صاغت ثورة يوليو قانون الأحزاب علي صورة تستبعد الإخوان من الخضوع لأحكامه، ولم يستمر هذا التعاون والوفاق طويلاً، حيث انقلب إلي صراع وخصومة انتهت بتصفية تنظيم الإخوان، وإعدام ستة من

قادته، وألقي بالآلاف في السجون والمعتقلات ومورست معهم ألوان من التعذيب (١) .

٤ - الاحتلال البريطاني :

يشير البشرى أن مسألة الجلاء جاءت علي رأس اهتمامات الثورة، بعد أن قامت بجملة من الإجراءات الثورية في مجال الإصلاح الاجتماعي مثل "الإصلاح الزراعي وإلغاء الألقاب .. وغيرها" . فبدأت الثورة بمسألة السودان، والتي كانت دائما العقبة الكئود أمام مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية، وما أن انتهت باتفاقية السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ حتي عرجت علي المسألة المصرية التي انتهت بإبرام اتفاقية الجلاء عن مصر في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ (٢) ، ومما يؤكد أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن قراراتها السياسية متأثرة بوجود الاحتلال، هو جملة الإنجازات التي قام بها جمال عبدالناصر، والتي كانت في مضمونها تحدياً للاحتلال والغرب علي العموم مثل :

- مهاجمة عبد الناصر للأحلاف العسكرية، وإعلانه للحرب عليها في نطاق الدول العربية كلها، وذلك بمناسبة إبرام حلف بغداد، وجاء ذلك في وجود جيش الاحتلال علي أرض الكنانة.
- ذهاب عبد الناصر إلي باندونج، وحضوره الطاعي وتألقه كأحد أقطاب حركة التحرر في العالم، بما يتضمن الإعلان الصريح بعدائه للاستعمار وسياسات الغرب العدوانية، وجاء ذلك أيضا في وجود جيش الاحتلال علي أرض الكنانة .
- ثم جاءت اتفاقية السلاح التشيكية الشهيرة، بدلالاتها السياسية والتي تعني تخلص مصر من الوصاية الإنجليزية والغربية، وأنا خرجنا عن طوق الغرب، وجاء ذلك أيضا والاحتلال لم يبرح أرض المعمورة (٣) .

يُعلّق البشري بأن هذه الإنجازات الثورية، والتي كانت تُنم عن روح التحدي للاستعمار، هي التي أجبرت الاستعمار علي الالتزام بالجلاء وفقاً للمواعيد المحددة بالاتفاقية، وأنهم انصاعوا إلي تنفيذ التزاماتهم بغير تَوَانٍ، وأن التجربة الناصرية تؤكد صحة المقولة الشهيرة القائلة : "إن السياسة الخارجية هي انعكاس للأوضاع الداخلية، وأن التغيير يجب أن يبدأ من الداخل"، كما أن الممارسات السياسية الوطنية لثورة ٢٣ يوليو، كشفت بوضوح عن أن الاحتلال لم يعد قوة سياسية تتدخل في الشأن السياسي المصري الداخلي، مثلما كان هو الحال في حقبة ما قبل ٢٣

^١ نفس المرجع ص ٧٥ - ٧٦ .

^٢ دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٢٧ - ١٢٧ .

^٣ نفس المرجع ص ١٣٥ - ١٣٦ .

يوليو، وأن ما كان يحدث في تلك الحقبة، كان برضي وموافقة وتعاون من القوي السياسية المصرية، التي كانت تنصدر المجال السياسي، وفي مقدمتها "الملك" والأحزاب السياسية الرجعية (١). يقول البشري: "إن الاحتلال البريطاني لم يكن يحكم مصر بقاعدته العسكرية وحدها، بل بقاعدة سياسية تتربع علي رأس السلطة المصرية، وبقاعدة اجتماعية يترابط معها الاستعمار برباط المصلحة المستمرة" (٢).

٥ - حركة الضباط الأحرار .

حدد البشري^٣ تصوره لماهية القوة السياسية التي هيمنت علي السلطة السياسية في نظام ٢٣ يوليو في "القيادة الفعلية لحركة الضباط الأحرار" وهي "اللجنة التأسيسية للحركة"، والتي تحولت إلي "قيادة الثورة" لمجرد نجاح الحركة في الاستيلاء علي السلطة، ثم سُميت "مجلس قيادة الثورة"، وكان القرار السياسي يُصنع داخل قيادة التنظيم بأسلوب القرار الجماعي - أي القرار الذي تنحاز إليه الأغلبية - إلا أن البشري يرى فيما يحسبه أن "جمال عبد الناصر" انفرد بالهيمنة علي القرار السياسي وعلى مقاليد الأمور "داخل قيادة التنظيم" بمسمياته الثلاثة، وكذلك استمر أسلوب القيادة الفردية في صناعة القرار السياسي داخل السلطة السياسية، بعد الإعلان عن دستور ١٩٥٦ وإلغاء مجلس قيادة الثورة، وقد انتقلت السلطة السياسية إلي رئاسة الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور، حيث تركزت السلطات في يد الزعيم الخالد جمال عبد الناصر.

إلا أن البشري أعلن أن السلطة السياسية - والتي سبق أن ذكر أنها كانت تتركز في يد رئيس الجمهورية- أنها في حقيقتها كانت منقسمة إلي سلطتين : إحداهما "سلطة دستورية" وتتمثل في رئاسة الدولة، والأخرى "سلطة قادة الجيش" وهي السلطة الفعلية ويمثلها المشير عبدالحكيم عامر، وقد اصطلح علي تسميتها بمراكز القوي، وأن صورة السلطة السياسية في مضمونها كانت أشبه بسابقتها والتي صاغها "لطفى السيد" في عبارته التاريخية، حين كانت السلطة الشرعية للخدوي والسلطة الفعلية للاستعمار (٤).

^١ نفس المرجع ص ١٣٧ .

^٢ نفس المرجع ص ١٣٦ .

^٣ نفس المرجع ص ٢٢١ .

^٤ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ١٨٣ .

المطلب الثالث

الهيكل الاجتماعي والقيم الثقافية السائدة

وينقسم إلى محوران في الآتى :

○ الهيكل الاجتماعي "الطبقات والصراعات الاقتصادية"

○ القيم الثقافية والمثاليات السياسية السائدة

أولاً : الهيكل الاجتماعي "الطبقات والصراعات الاقتصادية"

يمكننا استنتاج تصوّر البشري للهيكل الاجتماعي في الحقبة الناصرية في أن الثورة نجحت في تغيير الهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري، وذلك بالقضاء علي "الطبقية" بإذابتها للفوارق الاجتماعية"، وتكشف أدبيات البشري كيف كان الهم الأكبر الذي ورثته ثورة ٢٣ يوليو، هو مشكلة الطبقة الطالمة، وانقسام المجتمع المصري إلي طبقتين شديديتي التباين في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنه قد ظهر جلياً أن توجّه الثورة من البداية، جاء في انحيازها الصريح للطبقات الفقيرة المعدّمة، وذلك في المبادئ الستة التي أعلنتها، ثم جاء التطبيق العملي في مشروع الإصلاح الزراعي وإلغاء الألقاب ومحاربة الفساد وغيرها، قبل أن تنحو نحو القضية الوطنية، حتي ظهرت ملامح مشروع النهضة للنظام الناصري، انه في مجمل توجهاته- السياسية والاقتصادية والاجتماعية- ينحاز إلي الطبقات الفقيرة المعدّمة . ثم جاءت أعلي درجات المد لهذا الانحياز في القرارات الاشتراكية في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢؛ حتي نجح النظام الناصري قبل نهاية حكم عبدالناصر في القضاء علي الطبقة تماماً، فلم تعد هناك طبقتان، إحداهما تملك كل شيء والأخري معدّمة لا تملك شيئاً، كما كان هو الحال قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدد البشري منهج الثورة في تناولها للمسألة الاجتماعية في جانبين: جانب نظري يتمثّل في الجانب التوثيقي في الوثائق الرسمية والدراسات، وجانب عملي تطبيقي يتمثّل في الإجراءات والآليات، وذلك فيما يلي :

١ - الجانب التوثيقي النظري:

● ذكر البشري أن الثورة، اتخذت خطوات مهمة للاعتراف بحقوق الأفراد ودعمها سواء في النواحي "الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية"، وأنها أقرت هذا الاعتراف في دساتيرها، وأدخلت في نشاط ووظيفة الدولة: "القيام بالإجراءات التنفيذية التي تجسّد هذا الاعتراف في كافة الحقوق "السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية". وأن ورود هذا الاعتراف في الوثائق الدستورية، لم يكن بالأمر

المستهدف ؛ بقدر ما أنه كان واقعاً قد اتخذت الثورة خطوات كبيرة في تطبيقه، ومن ذلك ما ورد في دستور ١٩٥٦، في باب المقومات الأساسية للمجتمع المصري، الذي أقر كفالة تكافؤ الفرص وتنظيم الاقتصاد القومي وفق خطة تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية ورفع مستوى المعيشة، وتقيد حركة النشاط الاقتصادي الخاص بما لا يضر بمصلحة المجتمع وأمن الناس، واستخدام رأس المال فيما لا يجاوز الخير العام، وأن الملكية وظيفة اجتماعية يعين القانون حدها الأقصى في الزراعة، ويحمي الملكية الصغيرة، وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، ويشجع التعاون ويرعى منشأته .. وغير ذلك.

● ثم يأتي من بعده دستور ١٩٦٤، وقد بلور نظريته الاجتماعية متبنياً التنظيم الاشتراكي، بما يحظر أشكال الاستغلال، ويؤكد سيطرة الشعب علي أدوات الإنتاج، ويقسم أنواع الملكية إلي: "ملكية الدولة المتمثلة في القطاع العام والملكية التعاونية، والملكية الخاصة التي تنشط في إطار الخطة من غير إستغلال، وذلك فضلاً عما أورده دستور ١٩٥٦ من مقومات، وأضافته لأهداف نشاط الدولة حق المصريين في التعليم والرعاية الصحية وحق العاملين في المعاملة العادلة من حيث ساعات العمل وتقرير الأجور والتأمينات الاجتماعية بصورها المختلفة، كذلك نص دستور ١٩٦٤ بوجوب أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة من العمال والفلاحين. وجاءت هذه الأحكام متواكبة مع الخطوة الثورية التي اتخذها عبدالناصر فيما يسمي بالقرارات الاشتراكية، كذلك الوثيقة السياسية "ميثاق العمل الوطني" في يونيو ١٩٦٢.

● ويرى البشري أن "ميثاق العمل الوطني" قد كشف عن المبادئ العامة للتوجه الديمقراطي للثورة، وذلك في السعي نحو إيجاد الترابط بين "الديمقراطية السياسية" وبين التحرر الاجتماعي للطبقات الشعبية، بحسبان أن تحقيق الديمقراطية السياسية للمواطن وحرية في التصويت هي رهن تحرره من الاستغلال الاقتصادي، وأن يتمتع بالفرص المتكافئة والنصيب العادل من ثروة بلده وأن يتخلص من كل قلق يشوب أمن المستقبل في حياته، وأن السياج الاجتماعي الذي تتحقق في إطاره الديمقراطية السياسية الحققة هو: أن يقوم علي التحالف بين جماهير العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية، مع استبعاد الفئات الرجعية، وأن يكفل القانون تمثيل الطبقات التي حرمت طويلاً، داخل التنظيمات الشعبية (١).

٢ - الجانب العملى التطبيقي "الإجراءات والآليات" :

يظهر من أدبيات البشرى أن الثورة، اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما كانت تعلنه من سياسات وقرارات بإتخاذ الإجراءات التنفيذية والآليات التي تجسدها وفق خطة ناجزة . وأنه بالفعل تم تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وكذلك باقى القوانين والسياسات التى تراعى مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية ورفع مستوى المعيشة وكفالة تكافؤ الفرص .

وأشار البشري إلى تبنى الثورة الحركة التعاونية، حيث انتشرت وامتدت طويلاً وعرضاً فى البلاد، خاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التي غطت قري مصر جميعاً في الستينيات، وصارت المؤسسة الرئيسية في القرية، التي تقوم بتمويل الإنتاج الزراعي عن طريق بنك التسليف الزراعي التعاوني، كما صارت تقوم بالوظيفة الرئيسية في تسويق المحاصيل التقليدية لحساب المزارعين، كما تقوم بتوزيع الأسمدة الكيماوية علي الفلاحين والتقاوي خصماً من حساباتهم، وقد حلت هذه الجمعيات- في عملية الإنتاج الزراعي- محل تجار الريف والمقرضين وملاك الأراضي، فيما كان يقوم به هؤلاء من استغلال للفلاحين عن طريق الإقراض والوساطة في التمويل والتسويق^(١) .

ثانياً : القيم الثقافية والمثاليات السياسية السائدة

نستطيع أن نتبين تصوّر البشرى للقيم الثقافية والمثاليات السياسية السائدة لحقبة ٢٣ يوليو فى : أن ثورة ٢٣ يوليو قد تبنت قيم ومبادئ ومثاليات سياسية جديدة، تختلف عن نظيرتها في الحقبة السابقة عليها، وأنها أقامت دولتها عليها ؛ إلا أن ذلك لا يعنى أن منظومة المبادئ السياسية الجديدة ابتدعها رجال الثورة، وأنها أفكار من نسج خيالهم، ولكن يعنى أنها لم تكن هي المبادئ والمثل والقيم السائدة في تلك الآونة وأنه لم يكن هناك انقطاع ثقافي وفكري بين حقبة الاحتلال وحقبة ٢٣ يوليو، فالحقبتان متصلتان زمنياً، ومن هذه المبادئ :

- مبدأ الاشتراكية بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية، بإنحياز سياسات الدولة لتحقيق مصالح غالبية الشعب من الفقراء والمعدمين .
- مبدأ المواطنة بمعنى المساواة بين جميع أفراد الشعب المصري دون أى تمييز سواء لطبقة الاجتماعية أو لمستوى الإقتصادي من غني أو فقير، أو الدين أو اللون أو... إلخ .
- ومبدأ تكافؤ الفرص .

^١ نفس المرجع ص ١٤٢ .

- مبدأ الانتماء للهوية العربية والقومية العربية، وتحقيق الوحدة العربية لإنشاء كيان سياسي عربي واحد يجمع كافة الشعوب العربية.. وغيرها .
- كذلك أن الحاكم لم يُعد "ملكاً" يعيش في القصور ويُعيَّن بمعرفة بريطانيا دولة الاحتلال، أو "خديوى" بفرمان من الباب العالي "الأسبانية" ؛ ولكنه مصرى أصيل ترجع جذوره إلى أعماق الأرض الطاهرة .

ولما كان ترسيخ هذه المبادئ والقيم السياسية الجديدة في نفوس وثقافة الشعب المصري لتصبح هي السائدة، يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، حتي يمكنها طرد ما يناقضها من قيم ومبادئ رجعية فاسدة رسختها الحقبة الاستعمارية - مثل قيمة "الطبقة" التي أعطت أبناء الطبقة الارستقراطية حق الاستعلاء علي باقي طبقات الشعب من الفقراء المعدمين ؛ فقد جاءت الثورة لترفع قيمة "المساواة" بين أفراد الشعب في كافة الحقوق والواجبات، كقيمة بديلة لقيمة "الطبقة"، فرفعت شعار: "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد". وهكذا باقي القيم والمبادئ السياسية الأخرى - حيث أصبحت حقبة ٢٣ يوليو هي حقبة صراع ثقافي، بين قيم ومبادئ ومثاليات جديدة دفعت بها الثورة ونظيرتها الرجعية التي كانت سائدة في الحقبة الاستعمارية، وأصبح هناك من يتبنى أفكار ومبادئ ثورة ٢٣ يوليو، وهناك أيضا من استمر علي قناعاته وتمسكه بالمبادئ الرجعية الفاسدة .

المبحث الثاني

تحليل فحوي خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو

تمهيد:

في حين أن فحوي ومضمون خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة الاحتلال، تركزت أساساً علي أحداث الصراع الحزبي بين الوفد وباقي الأحزاب السياسية الأخرى، بحسبانه أن هذا الصراع يُمثل جانباً من النضال السلمي للحركة الوطنية الديمقراطية "المصرية" في سعيها لتحقيق الاستقلال والديمقراطية ؛ جاء فحوي ومضمون خطابه بذات الشأن في حقبة ٢٣ يوليو تتركز في المباحث الآتية :

- منهج البشري في تناوله لحقبة 23 يوليو
- ثورة ٢٣ يوليو والتغير الثوري.
- أفكار إستخلصها من التجربة الناصرية.
- أزمة نظام ٢٣ يوليو.

المطلب الأول

تحليل منهج البشري في تناوله لظاهرة الديمقراطية لحقبة ٢٣ يوليو:

جاء تحول "البشري" فكرياً فيما اسماء من العلمانية إلى الإسلام، لتتغير معه بعض أسس المنهجية لدراساته الفكرية والبحثية، وسوف نتناول تحليل المنهج الذي اتخذه "البشري" في تناوله لظاهرة الديمقراطية لحقبة ٢٣ يوليو وفقاً للأسس المنهجية الجديدة، في الخطوات الآتية :

- منهج المنظور المعاصر .
- اختيار موضوع الدراسة يأتي وفقاً للمناسبة المعاصرة .
- المضمون السياسي لعملية التحول الفكري للبشري .
- ابتكار البشري أدوات منهجية للبحث المنهجي الإخواني .

١ - منهج المنظور المعاصر .

اتخذ البشري منهج "المنظور المعاصر" في دراسته وتحليله لحقبة ٢٣ يوليو، وعرض "البشري" مفهومه لهذا المنهج، من خلال مقارنته بمنهج المنظور التاريخي الذي اتخذه في دراسته للحقبة السابقة عليها- وهي الحقبة الاستعمارية - ويعني به: أن الكاتب يقوم برصد الأحداث- التي انتقاها- وتحليلها دون مشاركة منه في الحدث المرصود .

بمعني: أن هناك زمنين منفصلين تماماً : "زمن الأحداث التاريخية المعنية بالدراسة"، و"زمن الباحث" الذي أجري الدراسة، أما منهج "المنظور المعاصر"، فيقصد به "اتحاد الزمنين"، "الزمان المدروس" مع "زمان الكاتب" وقت الدراسة، ومن ثم، يصبح الكاتب وهو معاصر وشاهد علي هذه الأحداث التاريخية، مشاركاً في صنعها، وذلك خلال عملية رصد وتحليله لهذه الأحداث، وهو ما تم في دراسته لحقبة ٢٣ يوليو. الأمر الذي يوحى بدخول العنصر الذاتي في تحليل البشري لهذه الحقبة، وما فيها في شبهه التحيز الذاتي، بصورة أكبر من الحقبة السابقة عليها (١)

٢ - اختيار موضوع الدراسة يأتي وفقاً للمناسبة المعاصرة :

من عناصر منهج البشري - الذي نحن بصده - أن اختياره لموضوع الدراسة يأتي وفقاً للمناسبة المعاصرة لإعدادها ونشرها، وذلك فيما يحسب أن هناك فائدة كان يرجوها من وراء إعداد ونشر تلك الدراسة، كذلك تحديده للحالة الفكرية السائدة لدي الرأي العام، الذي كانت توجه إليه هذه الدراسة، عند أول إعدادها ونشرها . وقد أشار "البشري" إلى أنه كان يوجه دراسته لنوع قارئ معين، يحمل مجمل أفكار محددة، كانت راجعة في فترة إعداد ونشره لهذه الدراسة، والتي في حالتنا هذه: "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ويرى البشري أن مجمل هذه الأفكار تمثلت في حالة فكرية لدي الرأي العام لا تركز علي سلبيات ثورة ٢٣ يوليو. فمن ثم، رأى أنه كان عليه أن يطرح هذه السلبيات علي الرأي العام .

أما عن المناسبة المعاصرة لإعداد ونشر البشري لهذه الدراسة- المنوه عنها- فلم يذكرها صراحة، باعتبار إمكانية استنتاجها من تاريخ أول نشره أبحاث ومقالات في هذا الموضوع، وكان أولها عام ١٩٧٧ بعنوان : "ثلاث ملاحظات عن حركة الديمقراطية في مصر". ثم جمعها في كتابه: "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو" الطبعة الأولى عام ١٩٨٧، ومن ثم، تتجسد هذه المناسبة في المناخ العام، الذي عاشته مصر فيما بين انتصار أكتوبر ١٩٧٣ واسترداد سيناء بناء علي اتفاقية السلام مع إسرائيل، وامتداد هذه المناخ لسنوات طويلة . وهو المناخ الذي صنعه أجهزة النظام الساداتي كجزء من عملية صفقة لاسترداد سيناء- فيما يرى البشري (٢) - باعتبار أن إسترداد سيناء لم يأت بالنصر العسكري في ١٩٧٣ بمفرده ؛ ولكن جاء مشروطاً في مقابل عدول كبير في السياسات والمشروعات المصرية العربية - التي كان ينتهجها الزعيم جمال عبدالناصر- والخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة : "سياشياً واجتماعياً"، وذلك خلال السنوات من نهاية حرب ١٩٧٣ حتي ١٩٧٩

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - ص ١٠ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨٥ - ١٨٦ .

تاريخ إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهو ما عبّر عنه "البشري" في اعتبارها مقايضة: "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" (١).

وتبعاً لهذا الأمر، قام نظام الحكم بتوجيه من السادات، من خلال جميع وسائل الإعلام- والتي كانت في ذلك الوقت جميعها تحت سيطرة الدولة- بالهجوم الشرس على النظام الناصري بكل أركانه وسياساته لإزاحته، وإحلال مكانه نظام ليبرالي جديد وفقاً للتوجيهات الأمريكية.

وقد تصدّر هذا الهجوم علي الناصرية، مجموعة من الإعلاميين والكتّاب والمتقنين، وكان أغلبهم من المحسوبين على التيار الناصري، وكانوا يعلنون في حكم الزعيم عن شدة انتمائهم وإخلاصهم للنظام الناصري، وقد انقلبوا علي مبادئهم - فيما يبدو - بحثاً عن مكان ودور لهم في النظام الساداتي الجديد، واستمرت هذه الحالة لما بعد وفاة السادات وخلال حكم مبارك، وكان أهم محاور الهجوم علي النظام الناصري: "هزيمة يوليو ١٩٦٧" و"مسألة الديمقراطية"، وفي هذا المناخ، ووفقاً لهذه المناسبة، جاءت أبحاث ودراسات البشري عن "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو".

٣ - المضمون السياسي لعملية التحول الفكري للبشري :

● تمثلت عملية التحول الفكري للبشري - "من العلمانية إلى الإسلام" - من ناحية انتمائه الأيديولوجي السياسي في التحول من إنتمائه الأيديولوجي للتيار القومي الناصري إلي الانتماء الأيديولوجي للتيار الإخواني، فقد ذكر أن موقفه السياسي كان قبل التحول هذا، يتحدد في الانتماءات الاتية: "الديمقراطية، البناء الاقتصادي المستقل، الاشتراكية، الوحدة العربية، رفض التبعية لأي قوة خارجية "عسكرية أو سياسية أو اقتصادية"، والديمقراطية قيمة شعبية سياسية، والاشتراكية قيمة شعبية اجتماعية، وهي من لوازم الاستقلال وحفظته، والعروبة هوية الاستقلال وحافظته علي النطاق الفسيح" (٢). وهذه هي الخطوط الأساسية في أيديولوجية التيار القومي الناصري.

ولما كان "الإسلام" هو مفهوم فقهي عام، يشمل كافة المناهج والمذاهب الإسلامية المتعددة. فكان لزاماً علي البشري أن يحدد: "أي منهج من مناهج الإسلام يقصد؟! وهو ما ظهر في المسكوت عنه، بأنه منهج حركة الإخوان، وهو ما يعنى أنه تبني المشروع الذي يقوم علي الأسس النظرية الأيديولوجية، سواء التي وضعها "حسن البنا"، أو "سيد قطب في كتابه" معالم في الطريق، بحسبانه أن فكر "حسن البنا" هو فكر الانتشار وفكر "سيد قطب" هو فكر المصادمة، وأن لكل منهما وظيفة ترشحها له الظروف.

^١ نفس المرجع ص ١٠ - ١١.

^٢ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ١٦.

كتب البشري : " يبدو لي أن كتاب سيد قطب هذا يمثل نظرية للحركة في إطار الفكر السياسي الإسلامي، يشبه كتاب لينين "ما العمل؟" في إطار الحركة الماركسية".

ويضيف البشري : "ومعالم في الطريق" يضع أمراً شبيهاً، فهو يقول : إن بعث العقيدة هو مهمة "الطليعة"، التي تعتبر كتلية صدام وتمثل نوعاً من العزلة عن المجتمع "الجاهلي"، ويشير إلي أن دخول الإسلام كان يعني وقتها الانخلاع التام عن الماضي الجاهلي، والعزلة الكاملة عن روابطه، والابتعاد عن ضغوط تصوراته، وأن ليس بين الأمرين منتصف طريق، وأشار في "لا إله إلا الله" إلي معنى النفي للحاكمية القائمة، وأن لا صلح مع الجاهلية، ولا أنصاف حلول معها، ولا تلبس ولا امتزاج، وليس وراء الإيمان إلا الكفر" (١).

● تحددت الرؤية المنهجية للبشري لتيار الإسلام السياسي- والذي يتمثل أساساً في حركة الإخوان- في أنه يُشكّل فريقاً أو طائفةً، أشبه بطائفة الأقباط في حالات الفتن الطائفية، وجاء وجه الشبه هذا في - اعتقاد البشري- من أن تيار الإسلام السياسي يُعاني مما يُعاني منه "الأقباط" من شعور بعدم الأمان، وجاء ذلك فيما كتبه البشري: "أزعم أن ثمة فريقين في مصر يعانيان من فقدان الأمن الجماعي، ويزداد لديهما هذا الشعور باطراد، وهما، الأول : التيار الإسلامي السياسي الداعي إلي تطبيق الشريعة الإسلامية والذي تخاصمه خصاماً حاداً النزعة التغريبية في المجتمع وتتعامل معه بوصفه طائفة من الطوائف، والفريق الثاني : هم جمهور الأقباط الذين يخشون علي حقوقهم كمواطنين أن تتأثر بالدعوة إلي تطبيق الشريعة الإسلامية". ثم يضيف البشري : "الشعور بالانتماء للجماعة والتعصب في الانتماء لهذه الجماعة، هما درجتان مختلفتان ذات أصل واحد، والشعور الأول : يترابط به الأفراد في جماعة لا تتأبى عن الامتزاج أو الترابط بالجماعات الأخرى المتداخلة معها والتي يضمها الانتماء الجماعي الأعم للوطن أو الأمة، والشعور الثاني : أن يتضمن ارتباطاً بجماعة تميل إلي التأبى والامتناع عن الترابط مع غيرها من الجماعات . "والفكر أو العقيدة أو المذهب" يُولد شعوراً بالانتماء لدي أصحابه، وقد يغلو في ظروف خاصة ليُولد العصبية" (٢).

● انطلاقاً من المنظومة الفكرية للإخوان التي انتمى إليها "البشري"، ومن تجليات الفكرة التي قامت عليها حركة الإخوان وهي : "شمولية الدين الإسلامي لكافة جوانب وأنشطة الحياة" يرى "البشري" أن التطبيق العملي لمبدأ "عدم فصل الدين

^١ الملاح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر _ مرجع سابق ص ٤١ .

^٢ نفس المرجع ص ٥٨ .

^٣ الحوار الإسلامي العلماني - ص ٥٧ .

عن السياسة" (١)، الذى ينبثق من قاعدة "شمولية الدين الإسلامى" تمثل فى الآتى:

- أن ممارسة أى جمعية دينية للعمل السياسى هو الأمر الطبيعى ؛ وهو ما دفع بإقحام الجمعيات والهيئات الدعوية، فى مجال العمل السياسى - تحت دعوى مبدأ عدم فصل الدين عن السياسة، وتشكيلها أحزاباً سياسية تتنافس على السلطة، الأمر الذى تسبب فى خلط العمل الدعوى - والذى يعنى إخلاص الدعوة لله وحده لا شريك له "فلا تدعو مع الله أحداً" - بالعمل السياسى الذى هو شأن دنيوي يعنى تغليب مصالح فئة أو جماعة مسلمة على فئة أو جماعة أخرى مسلمة أيضاً، سواء للوصول إلى الحكم أو لتحقيق أى مصالح أخرى، وهى أمور لا شأن لها بالدعوة الإسلامية .
- أن تقييم أى عمل أو ممارسة فى مجال السياسية أو الحكم عليه، يدور فى إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية - بإعتبار أنه لا فصل بين الدين والسياسة - ومن ثم فإن مناقشة أى سياسات وقرارات للدولة لا بد وأن تكون من خلال لجان من فقهاء الدين بإعتبار السياسة من أمور الدين الواجب إستنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية ؛ الأمر الذى يجعل آراء ورؤى رجال السياسة فى المناقشات السياسية لكافة مشكلات المجتمع ؛ لا بد وأن تُبنى على أساس تفسير وتأويل لأحكام الشريعة، وهو باب واسع فى الإجتهد والإختلاف بين فقهاء وعلماء الأمة ؛ لتكون الخلافات فى الشأن السياسى هى خلافات مذهبية عقائدية . تدور فيما يبدو بين الحق والباطل أو بين الإيمان والكفر . والأمور بهذا التصور تخرج عن الفهم الصحيح للدين، ذلك أن كل التصورات والآراء الخاصة بالشأن السياسى تقوم على أساس تحقيق مصالح المسلمين، وفقاً للقاعدة الشرعية : "أينما توجد المصلحة فنمّ شرع الله". ذلك أن الشريعة الإسلامية أنزلها المولى عز وجل لتحقيق مصالح المسلمين وليس لإعاققتها . فيكون الأساس فى المناقشات السياسية هو الخلافات حول الآراء التى تحقق مصالح المسلمين ثم بعد التوصل إلى القرار أو الحل السياسى، نبحث فى توافقها مع الشريعة.

● لم يقم "البشرى" تصوّره لأسس وأركان النظام الإسلامى وكذلك إسس وأركان المشروع الإسلامى الحضارى وفقاً لرؤيته الإخوانية التى يتبنّاها بل ذكر : أنه ليس على حركة الإخوان أن تطرح برنامجاً محدداً سواء سياسياً أو دستورياً أو اقتصادياً.

^١ نفس المرجع ص ٣١ .

^٢ تاريخ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - ص ٤٨ .

ويكفيها أن تُعلن أنها دعوة للاستقلال العقدي، وهو نفس الأمر الذي وضحه د. يوسف القرضاوي في مشروع "حتمية الحل الإسلامي" (١).

٤ - ابتكار البشري أدوات منهجية للبحث المنهجي الإخواني .

ابتكر البشري أداة منهجية أضافها إلى أدوات البحث المنهجية الإخوانية . على رأسها : التصنيف الثنائي "إسلامي / علماني" . والتي يحسب أنه يُمكن باستخدامها تصنيف كافة التيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك "المؤسسات والتنظيمات والجمعيات" والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الأفكار والنظريات والمذاهب وغيرها . وذلك بتقسيمها إلى "إما إسلامي وإما علماني" . ووضع معياراً لهذا التصنيف هو : "الأصل المرجوع إليه" - كما نوهنا سابقاً - ويعني به أن هناك مرجعية لأي كيان مؤسسي أو أي جماعة أو أي كائن بشري أو أي أمر من أمور الدنيا، حتى الأفكار ؛ فهي إما أن تكون للإسلام بالاحتكام والصدور عن "الإسلام" - "للإسلاميين" - وإما أن تكون "للعلمانية" بالاحتكام والصدور لغير الإسلام - "للعلمانيين" - أي أن البشري قد افترض أن هناك مرجعيتين داخل المجتمع المصري، إحداها "الإسلام"، وتحتكرها حركة الإخوان وباقي الحركات التي تنسب نفسها للإسلام . والأخرى "العلمانية" لباقي التيارات السياسية الأخرى وطوائف المجتمع المصري - التي لا تؤمن بفكر التيار الإخواني أو بفكر الحركات الأخرى النسوبة للإسلام - وذلك بإفترضه أنها تحتكم وتصدر عن غير الإسلام أي تحتكم "للعلمانية".

كذلك ابتكر البشري عدة أدوات منهجية أخرى أضافها إلى أدوات البحث المنهجية للتيار الإخواني، لعمل تصنيفات ثنائية أخرى مثل: "الموروث والوافد" و"الإسلام والعروبة" و"الأصالة والمعاصرة" وغيرها.. لتكون كلها مع الأداة المنهجية الرئيسة للتصنيف: "إسلامي / علماني" - الوسيلة التي تُكرّس لتقسيم المجتمع المصري إلى فرقتين أو طائفتين علي أساس عقدي ديني هما : "طائفة الإسلام" و"طائفة العلمانية"؛ حتى بدأت نتائج هذا الفكر في الظهور فيما يقوله البشري : " أنا أجد هناك قدراً من الترابط المدني ضد التصور الإسلامي، هذا حدث في السنوات الأخيرة علي وجه الدقة، وأجد أيضاً أن هناك نوعاً من أنواع الطائفية الفكرية أو الطائفية المدنية "العلمانية"، وهذه الطائفية تجمع المختلفين فكرياً والمختلفين سياسياً واجتماعياً، تجمعهم في إطار التصور المدني ضد الموقف الإسلامي، وقد يتحمل الطرف الآخر العيب نفسه، وهذا صدع كبير لا بد له من أن نتدبره . إن هناك نوعاً من الصراع الطائفي في هذه المسائل، أن المفاضلة في المجتمع لا تقوم علي أساس المواقف السياسية والاجتماعية، وإنما تقوم علي

١. د. يوسف القرضاوي - بينات الحل الإسلامي - سلسلة حتمية الحل الإسلامي (٣) - مكتبة وهبة ط ٣ - ٢٠٠٣

أساس تشقّق رأسي يضم أهل فكر ضد أهل فكر آخر . والفكر العلماني لا نستطيع أن نبرأه من هذا الأمر" (١) .

● ابتدع البشرى معياراً جديداً للتقييم والحكم على كل ما هو شأن سياسي وهو الاحتكام إلى الأصل المرجوع إليه في كل عمل سياسي - كاداة منهجية أخرى - بأن يكون إما ذو أصل "إسلامي"، وإما ذو أصل "علماني" يقول البشرى : « أقصد بالإسلام منهجاً، ينظر إلى الإسلام بوصفه أصل الشرعية، ومعيار الاحتكام، وإطار الرجوع إليه في النظم الاجتماعية والسياسية وأنماط السلوك ؛ بينما "العلمانية" - في ظني - هي إسقاط هذا الأمر، والصدور عن غير الإسلام وغير الدين في إقامة النظم، ورسم العلاقات وأنماط السلوك» (٢) .

وتطبيقاً لهذا المعيار حدد "البشرى" استراتيجية التيار الإخواني في التعامل مع التيارات الأخرى في أى مسائل سياسية فيما يقوله : «الخلاف ليس في الاشتراكية، وليس في الديمقراطية ولا في الليبرالية . ليس في هذا الأمر أصلاً . الخلاف هو "في الأصل المرجوع إليه" هل النظام الاجتماعي يصدر عن شرعية تتعلّق بأصول دينية معينة، أو يصدر وفقاً لمصلحة وضعية مستخلصة من التجربة البشرية البحتة فحسب ؟ (٣) » .

هذه الصياغة رغم ما يبدو من القراءة الأولى بأنها صياغة محكمة لا تخالف صحيح الدين ؛ إلا أنها في رأى الباحث الشخصى هي صياغة فيها من الإبهام وعدم الوضوح ما يجعلها صياغة مُضلّة بل ومفسدة، فهي خلطت ما بين شئون الحياة المتنوعة في المرجعية، والتي هي ما بين شأن ديني صرف منوط بفقهاء وعلماء الأمة لإستنباط أحكام الدين من نصوص الكتاب والسنة، وما بين شأن دنيوي صرف منوط بالعلماء والخبراء في مجالات الحياة المتنوعة، - "أنتم أعلم بشئون دنياكم" - وما بين الشائنين مثل الشأن السياسي الذى وضعت له الشريعة مبادئ وقواعد عامة ؛ بما يُمكن العلماء والخبراء المتخصصين في مجال السياسة أن يضعوا ما يرونه من نظم ومبادئ وقواعد وآليات تتناسب مع إحتياجات المجتمع المسلم في كل زمان ومكان .وهي تأتى في إطار المصالح المرسلّة كأحد مصادر الفقه التشريعي. فلم يضع الإسلام نظم سياسية محددة حتى نرجع إليها كما يقول البشرى، بل على العكس تماماً أعطانا الحق في أخذ ما نراه صالحاً من نظم لمجتمعات مخالفة لنا عقائدياً، أى مرجعيتها علمانية في رؤية "البشرى" وبما

^١ نفس المرجع ص ٦٤ .

^٢ الحوار الاسلامي العلماني - مرجع سابق ص ٨ .

^٣ د.محمد عسارة - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين - نهضة مصر للطباعة والنشر ط١ - ٢٠٠٠ ص ٦١ .

لا يخالف مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية (١)، هذا فضلاً عن أن ما طرحته هذه الصياغة لمفهوم جديد "للإسلام" بأنه : الإعتقاد بأن "الإسلام" هو المرجعية لمجموعة من الأمور المختلف عليها من نظم إجتماعية وسياسية .. وغيرها، بمعنى أن الرجوع فيها للإسلام هو أساس العقيدة ؛ وهو ما يخالف فيه إجماع كافة فقهاء المسلمين السنة، الذين يَقرون أن "الإسلام" هو : الإيمان المطلق بأن : لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله . أما عدا ذلك من كافة المسائل الأخرى ومنها النظم الإجتماعية والسياسية، والتي هي إجتهدات بشرية قد يُصيب فيها الإنسان أو يُخطئ ؛ فإنها في إطار فقه المعاملات وليس لها علاقة بالعقيدة ؛ بمعنى أن "البشرى" في هذه الصياغة قد خلط بين النظم الإجتماعية والسياسية في الدولة والتي هي إجتهدات بشرية يضعها البشر بما يتفق مع ظروف وأوضاع المرحلة التاريخية التي يعيشونها، وبين "الإسلام" كعقيدة حددتها لنا نصوص الكتاب والسنة في : لا إله إلا الله، محمداً رسول الله، ومن ثم فإنه حتى لو افترضنا أن من المسلمين من أخطأ واتخذ نظاماً سياسياً أو إجتماعياً أو سلوكاً يخالف مبادئ وقواعد "الإسلام"، فإن ذلك يُعد معصية وجُرم ؛ ولكن لا يُعد خروجاً من الإسلام .

ويلاحظ أن من المفكرين والمتقنين من رفض هذه الأفكار المسمومة، وكيف أن فكرة مفهوم "إسلامي / علماني" يمكن أن تُقسّم المجتمع المصري إلى طائفتين على أساس عقدي ديني وعنصري وطائفي، وهو ما سيجلب الدمار والخراب للأمة المصرية كلها . ويظهر ذلك في الندوة التي جمعت كوكبة من أساتذت وأساطين الفكر السياسي في مصر، تحت اسم "حوار بين الإسلاميين والعلمانيين" وكان من بينهم "البشرى" و د. علي الدين هلال ود. سعد الدين إبراهيم وغيرهم ، يقول د. سعد الدين إبراهيم في هذه الندوة : "قد يتبادر إلى الذهن أنه عندما يتكلم أحد عن التيار العلماني، قد يجري الإنطباع أن صاحبه ليس إسلامياً، وأن من يُطلق عليه عليه في مجتمعاتنا تجاوزاً، أنه "علماني" لاينفى ذلك أنه مسلم أولاً، وأنه يعتبر الإسلام أحد المقومات الرئيسية للمجتمع الذي يعيش فيه . هذا الإستقطاب الحاد الذي تعكسه اللفظة "علماني / إسلامي"، ربما نحاول أن نتحاشاه منذ البداية قدر الإمكان تجنباً للخلط والبلبله " (٢) .

ويقول د. علي الدين هلال : " إن أحد مصادر التحفظ على بعض التعبيرات، أن لها إستخدامات ودلالات في حلبة الصراع السياسي .. فكلمة "العلمانية" و"العلمانيون" مثلاً لايمكن التعامل معها كمفهوم فكري أو ثقافي وحسب ؛ ولكن

^١ د. يوسف القرضاوى - بينات الحل الإسلامى - سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٣) - مكتبة وهبة ط ٣ - ٢٠٠٣

ص ٨١ .

^٢ د. محمد عمارة - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين - نهضة مصر للطباعة والنشر ط ١ - ٢٠٠٠ - ص ٣١ .

أصبح لها إستخدام سياسى حزبى . وأصبحت سبّة أو تهمّة فى الأدبيات الإسلامية . فكيف أستطيع البدء فى النقاش مستخدماً هذا التعبير ؟!! . مصدر ثانى للتحفظ هو غموض المفهوم . فهل نستخدم كلنا تعبير "العلمانية" مثلاً بنفس المعنى والمضمون ؟ . أم لكل منا معناه الخاص ؟ . ورأى أن أننا نتناولنا هذا المفهوم بتعميم وببساطة .. فالتعبير هو من إختراعنا نحن فى اللغة العربية . أما الغربيون فلديهم تعبيراتهم (١) . ويقول أيضاً : " أريد أن أسجل أمرين : الأمر الأول كواقعة تاريخية أن كلمة "العلمانيين" لا أحد يصف نفسه بها ؛ وإنما تستخدمها التيارات الإسلامية، عندما تريد هذه الأخيرة إزدراء وإحتقار مخالفيها فى الرأى، فتسمّهم "بالعلمانيين" . وفى رأى أن المسألة مهمة ويجب أن ننتبه لها .. الآخرون يسمّون أنفسهم مسمّيات أخرى : " قوميين، ليبراليين، ناصريين، ديمقراطيين .. إلخ " . وعندما نقرأ أدبيات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لن نجد هذا التعبير مستخدم أو شائع . وعندما أقرأ الآن الأدبيات السياسية المتداولة، سأجد من يسمّون أنفسهم إشتراكيون، ليبراليون .. إلخ . وأعتقد أن تعبير "العلمانية" أطلقه أحد الفرقاء للإزدراء، ومن هنا الدلالة السياسية لهذا التعبير .. فالتعبير هنا لا يودى معنى التخصيص ؛ لأنك تصف الآخرين بوصف لم يعطوه لأنفسهم ؛ لذلك أتخفظ على إستخدام التعبير . الأمر الثانى الذى يتوجب علينا أن التوقف حياله سؤال : ما هى جذور هذه الحساسية ؟ . وبالذات ما هى جذور التخوفات لدى من نطلق عليهم المدنيين أو "العلمانيون" ؟ . هم يخافون أمراً ما . يخلق لديهم الوجل والخشية فى التعامل .. أنا أتخوّف من أناس مسلمين مؤمنين ؛ ولكن لديهم تخوفات فكرية وليست سياسية وحسب . فمثلاً : فى الصحف والمجلات الإسلامية نجد مقالات تقول : أن ما تتضمنه هو الحقيقة الوحيدة . ليس فى أمور الإيمان فحسب ؛ بل فى الأمور : الإجتماعية والسياسية والإقتصادية . ثم ينسب ما يصل إليه من إجتهادات إلى "الإسلام" فيقول هذا رأى الإسلام، والموقف الإسلامى .. إلخ (٢) .

ويقول أيضاً : " أنه من منطلق الإعتقاد والإيمان، فإن هناك تخوفات حول موضوع الديمقراطية .. عندما يطرح أحد الناس رأيه على أنه الرأى الإسلامى .. ذلك عندما يتكلّم أحدهم ويقول هذا رأى الشخصى وأنا أجتهد بعقلى، فيمكن أن تواجهه وتناقشه، وإنما حين يأتى شخص آخر ويزعم أن رأيه هو الرأى الإسلامى، فكيف يمكن أن أن تختلف معه !! (٣) "

^١ نفس المرجع ص ٣٨ .

^٢ نفس المرجع - ص ٥٩ .

^٣ نفس المرجع ص ٦١ .

المطلب الثاني

ثورة ٢٣ يوليو والتغيير الثوري

ينقسم هذا المبحث إلى النقاط الآتية :

- المفهوم الفلسفي للتغيير الثوري عند البشري .
- العملية الثورية في ثورة ٢٣ يوليو .
- العملية الثورية والبناء السياسي لنظام ثورة ٢٣ يوليو .
- علاقة الارتباط الوثيق بين الديمقراطية السياسية والمسألة الوطنية .
- علاقة "التكوينات الجمعية" بالزعامة الفردية

أولاً : المفهوم الفلسفي للتغيير الثوري عند البشري

يري البشري أن أي نظام للحكم يقوم في حالة استقراره النسبي- أي إستمراره عبر مرحلة تاريخية ما- علي أساس صيغة تمثل نوعاً ما ودرجة ما، للتوازن في العلاقات بين القوي السياسية والاجتماعية . وهذه الصيغة تحمل قدراً من المرونة أو الصلابة، تسمح بقدر من التعديل النسبي في العلاقات بين هذه القوي، دون أي تغيير جوهري في هذه الصيغة التي يقوم عليها النظام . أما في حالة ظهور قوي اجتماعية وسياسية جديدة، أو بنمو أو ضمور إحدي القوي القائمة، بما يؤدى إلي تغيير حاسم في علاقات القوي في هذا النظام - وهو ما يتطلب تغييراً جوهرياً في الصيغة القائمة، لإعادة التوازن في علاقات القوي مرة أخرى - فإنه من ثم، يظهر الدافع الإجتماعي القوي والملاح لوضع صيغة جديدة تستوعب هذا التغيير وهو ما يعرف بالتغيير الثوري .

أي أن التغيير الثوري هو: عملية تتخطي الإطار العام لصيغة التوازن القائمة، وتسعي لعمل تعديل هيكلي في الصياغات "الاجتماعية والسياسية" القائمة . ومن ثم، فإن نجاح العملية الثورية لا يعني فقط الإطاحة بحاكم ما، أو حكومة معينة، ولكن نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن في العلاقات القائمة، والتي كانت تنبني عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته، إلى صيغة أخرى تحقق التوازن المفقود .

ويشير البشري إلي لفظ "تعديل"، بأنه يعني إسقاط أمر قائم وإقامة أمر جديد . وأن التعديل عملية من شطرين غير منفصلين، الشطر الأول : مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم، الشطر الثاني : مرحلة حسم الصراع بين قوي التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديد . ويؤكد البشري أن تقسيم العملية

إلى شطرين هو علي سبيل التبسيط الذي يلجأ إليه الدارس للإيضاح . أما في الواقع، فإن هناك تشابكاً بين المرحلتين وتداخل بينهما في غالب العمليات الثورية (١) .

ثانياً : العملية الثورية في ثورة ٢٣ يوليو

يري البشري أن هذه العملية الثورية بشقيها قد حدثت في ثورة يوليو، عبر الفترة من تاريخ قيامها حتي أواخر عام ١٩٥٤ . مع ملاحظة أن الجهاز السياسي الذي قام بالثورة - وهو الضباط الأحرار - لم يكن يُجسّم قوة سياسية محددة، بقدر ما أنه كان يُمثّل عينة سياسية ثورية، لقوي اجتماعية من المجتمع المصري . وأن قيادة الثورة قامت بالضربة الحاسمة في الساعات القليلة قبيل فجر ٢٣ يوليو، وقد جرت حركة الصراع السياسي والاجتماعي علي مدي العامين التاليين . وكانت لقيادة الثورة اليد العليا في إدارة الصراع (٢) .

ويشير البشري إلي أن القوي السياسية المسؤولة عن المحافظة علي النظام الذي كان قائماً ؛ لم تُظهر أي عزم علي التحرك للدفاع عنه . ولم يُبد أي منها أي صورة من صور المقاومة . فبدأت في عشية الثورة في وضع تهنّكت فيه روابطها التنظيمية، وانعكس ذلك في صورة وهن وإعياء في مواجهة ما تقتضيه احتمالات الموقف الخطير ليلة ٢٣ يوليو؛ حتي أن حركة الجيش ظهرت واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار، وأعلن عنها، وتكونت وزارة جديدة من أحد السياسيين القدامى تحت الهيمنة الفعلية لحركة الجيش . وخُلع الملك فاروق بعد أربعة أيام من الثورة، في يُسر وسهولة، وعلي صورة أقرب إلي رتبة الحياة اليومية، أو كان خلع الملك كحصاة أزيلت من طريق لم يستدع إزاحتها مجرد أن تقف العربة قليلاً . ويشير البشري إلي أن هذا الأسلوب أشاع قدراً كبيراً من الابتهاج لدي الجماهير ولدي الأحزاب الشعبية نفسها، إذ تحقق هدف شعبي بخلع الملك، وظهر أمل للنهوض بالمجتمع .

ويلاحظ هنا : التداخل بين شقي العملية الثورية الذي أشار إليها البشري، عملية "الهدم والتفكيك" للنظام القائم، تسير مع عملية بناء النظام الجديد . فجاء حل الوزارة القائمة، ليتم بدلا منه تشكيل وزارة جديدة تحت هيمنة قيادة الثورة . وجاء خلع الملك فاروق، لتعتلي وتهيمن قيادة الثورة علي السلطة السياسية بدلا من السراي . ثم جاء مشروع الإصلاح الزراعي ليزيح وينهي علي الدور الاجتماعي والسياسي لطبقة كبار الملاك، مع إبراز وإظهار طبقة اجتماعية كانت مقهورة، ويعطي لها دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية . وهكذا سارت العملية الثورية.

^١ نفس المرجع ص ٦٧ - ٦٨ .

^٢ نفس المرجع ص ٦٨ - ٦٩ .

ثالثاً : العملية الثورية والبناء السياسي لنظام ثورة ٢٣ يوليو

أوضح البشري أن ثورة ٢٣ يوليو لم تقم علي أيديولوجية سياسية متفق عليها، ولا كانت تملك إطاراً نظرياً أو تصوراً لشكل دولة تسعى لتحقيقها . وإنما قامت الثورة علي مجموعة من الأفكار اليوتوبية الإصلاحية والوطنية، التي لم تكن تُشكّل في مجموعها مشروعاً قومياً إصلاحياً متكاملأ . حتي إن أسس وسمات الدولة الناصرية قد تبلورت من خلال العملية الثورية التي نوهنا عنها (١). أي من خلال عملية مخاض عسيرة، وصراع بين القوي الرجعية والقيادة الثورية.

وفي مسار سعي القيادة الجديدة لدعم سلطاتها في مواجهة القوي التنظيمية المعارضة لها، وفي إطار محاولة اختيار أساليب للتنظيم تُمكنها من تنفيذ سياساتها الاجتماعية والوطنية التي تسعى لتحقيقها، يري البشري أنه في هذا السياق، انفكت الأوعية التنظيمية "للضباط الأحرار" كهيئة تنظيمية قامت عليها الثورة، وترابطت في نفس الوقت قيادة الثورة، بجهاز الدولة الإداري، ليصبحا معاً وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية (٢)

رابعاً : علاقة الارتباط الوثيق بين الديمقراطية السياسية والمسألة الوطنية

يتصوّر البشري أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الديمقراطية السياسية والمطلب الوطني "الاستقلال"، وقد رصد ثلاث حالات: "الليبرالية، والناصرية، وهزيمة ٥ يونيو" . وأن كل حالة من الحالات الثلاث كان لها شكل من أشكال الارتباط بين الديمقراطية السياسية والمطلب الوطني "الاستقلال" .

● الحالة الأولى "الليبرالية":

ويري فيها أن الحركة الشعبية رفعت مطلب الديمقراطية تحت شعار "مصر للمصريين" منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وأنها كانت تعني به المزج بين المطلب الديمقراطي والمطلب الوطني، علي أساس أن حكم المصريين لأنفسهم سوف يتكفل بالإطاحة بالنفوذ الأجنبي علي اختلاف صوره . وأنه خلال تلك المرحلة - والتي ظل فيها النفوذ الأجنبي قائماً - ترسّخ في أذهان المصريين كبديهة من البديهيّات، وأن ضرب النظام الديمقراطي أو الانحراف به عن مساره، إنما يُمهّد للتعاون مع الإنجليز والتفريط في المسألة الوطنية، وأن النضال الديمقراطي هو نضال وطني بالضرورة وباللزوم، وأن اقتناعهم بهذا الأمر، بلغ الحد الذي كانت معه الغالبية تعتقد أن ضرب الديمقراطية يصل إلي مرتبة الخيانة الوطنية،

^١ نفس المرجع ص ٥٧ .

^٢ نفس المرجع ص ٩٧ .

حتى إن القوي الوطنية والديمقراطية كانت تُمثل معسكراً واحداً في مواجهة الاحتلال البريطاني وسلطة الحكم المطلق معاً .

● الحالة الثانية "الناصرية" :

ويري فيها البشري أنها تمثل نقطة تحول جوهريّة - بشأن هذه العلاقة بين الحركتين الوطنية والديمقراطية - وجاء ذلك بما قامت به الثورة من إنجازات : "خلعت الملك، وألغت النظام الملكي، وأقامت النظام الجمهوري، وحددت الملكية الزراعية، وأطاحت بشريحة اجتماعية كانت من أخطر معوقات التطور الاجتماعي، إلا أنها في الوقت نفسه : ألغت الأحزاب وصادرت الصحف، ومنعت التحرك الشعبي في المظاهرات والاجتماعات ومارست الاعتقال، ولم يقتصر نشاطها القمعي علي القوي السياسية المناهضة لها، بل شمل الجميع من خصوم وأنصار، ومن أعداء وحلفاء، وقد جعلت من جهاز الدولة وحده : "الجهاز السياسي والإداري الوحيد" المكلف بإنجاز كافة مهامها السياسية والاجتماعية وغيرها .

ويري البشري أن تنظيمات الحركة الوطنية وأحزابها وقّبت ضد الثورة، نازرة إلي ما تصنعه من ضرب الديمقراطية باعتبارها أيضاً مسلحاً غير وطني، وفقاً لما رسخ في تقاليد الحياة السياسية في مصر، علي أن انطلاق الثورة في تحقيق انتصاراتها الوطنية خاصة منذ 1956 ، دفع الرأي العام المصري في مجموعه إلي الاستسلام لوجهة الثورة الوطنية غير الديمقراطية، ورضي بالفصل بين المسألتين لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، وبدأت تتراكم في الفكر السياسي السائد وجهة نظر مؤداها أن الديمقراطية السياسية بصورتها التقليدية ضارة بالتطور الوطني، لما تؤدي إليه من تفتيت للوحدة الوطنية .

● الحالة الثالثة : هزيمة 5 يونيو :

وفيها يري البشري أنها جاءت لتمثل نهاية الفصل بين المسألتين "الديمقراطية والوطنية"، ليعودا إلي سابق عهدهما، عملية سياسية واحدة، فإذا كانت خبرة كفاح الشعب المصري منذ سبعينيات القرن التاسع عشر قد أظهرت أن الديمقراطية هي طريق تحقيق الاستقلال الوطني، فإن هزيمة 5 يونيو وما بعدها قد كشفت أنه حتي لو أمكن تحقيق الاستقلال بغير الديمقراطية، فإن الديمقراطية السياسية لازمة للمحافظة علي الاستقلال الوطني سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد (١) .

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٣٩ - ١٤١ .

خامساً : علاقة "التكوينات الجمعية" بالزعامة الفردية

يتصورُ البشرى - فيما يحسبه - وجود علاقة بين "التكوينات الجمعية" وبين الزعامة الفردية لرئيس الدولة، وقبل أن نوضح ما يعنيه بهذه العلاقة، سوف نُقدِّم مفهوم البشرى لمسألة "التكوينات الجمعية" - كما طرحه - فى سياق مقارنة بما كان فى القرون السابقة، بحسبان أن المجتمع المصري كان يعيش فى إطار تنظيمات مجتمعية متعددة ومتمايزة ومتداخلة مع بعضها البعض، وكانت تُصنَّف على أساس معايير أساسية متعددة مثل: أن يكون أساسها الدين أو المذهب أو الطريقة الصوفية أو الملة أو المشرب الثقافي . أو يكون أساسها اللغة أو اللهجة . أو يكون أساسها نوع التعليم أو المهنة أو الحرفة . أو يكون أساسها وحدة العمل الوظيفي لجيش أو جامعة أو شركة كبرى . أو يكون أساسها الإقليم أو الحي أو القرية أو الحارة . أو يكون أساسها القبيلة أو العشيرة أو الأسرة، أو غير ذلك مما لا يقع تحت حصر العدد من حيث النوع أو معيار التصنيف، وأن هذه التكوينات أو الجماعات، هي وحدات مجتمعية جامعة، ولكنها ليست بالضرورة وحدات مانعة، والفرد الذي ينتمي لإحداها قد يتمتع عليه الانتماء إلى غيرها من جنسها وبذات معيار التصنيف، فمثلاً: المنتمي لأهل السنة يتمتع عليه الانتماء للشيعية، وذلك لاشتراكهما - "السنة والشيعية" - فى معيار التصنيف، فى حين أنه لا يتمتع عليه الانتماء لأهل الطريق، أو لقبيلة أو إقليم أو غير ذلك لاختلاف معيار التصنيف . الأمر الذي يجعل هذه الوحدات متداخلة ومتشابهة، ودوائرها تشكل حلقات غير منفصلة . والدلالة السياسية التى يحسبها البشرى لهذه التنظيمات . أنها بقدر ما كانت تتمتع به من حرية وتفسير ذاتي لكل وحدة أو جماعة ؛ بقدر ما كان يُمكنها حل كثير من المشاكل بين أعضائها فى المجال النوعي . الأمر الذي يُخفف عن السلطة المركزية التصدي لكثير من المشاكل الفردية والنثرية . ويجعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الاجتماعية على السلطة المركزية، مما يُشكِّل إطاراً يضبط حركة الحاكم الفرد، ويكبح جماح السلطة، والتي لم تُعد "من الناحية الفعلية" مطلقة اليد، أي أن الحاكم أو الدولة- فى هذه الحالة- لم تعد تتعامل مع محض أفراد متناثرين، وإنما مع مجموعات لكل منها قدر من التشخيص الاجتماعي، ومع تنظيمات قد تبلورت ونشأت بحكم العرف والعادات المتطاولة المدي ؛ أكثر من أنها نشأت بالقانون.

ثم إنتقل البشرى، إلى ثورة ٢٣ يوليو وذكر أنها ليست هي من حطَّم هذه التكوينات الجمعية التقليدية أو أضعفها، وإنما جرى ذلك عبر الزمان السابق عليها، وذلك عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر، مع حركة مواكبة لإنشاء التكوينات الحديثة على النمط الغربي، فصفت تقريباً نقابات الحرفيين السابقة، وبدأت الحركة النقابية الحديثة على غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها، وخمدت حركة الطرق الصوفية وضمرت وظائفها، وبدأت حركة تكوين الأحزاب على

قطيعة مع التكوينات الاجتماعية السابقة. وأنه من ثم عانت ثورة ٢٣ يوليو من هذا الأمر، الذي أدى إلى تبعثر الناس أفراداً أشلاء، بين مؤسسات وتكوينات اجتماعية قديمة منهاره ومهلهلة، وبين مؤسسات وتكوينات اجتماعية وليدة لم تكتمل بعد أو تصل إلى درجة النضوج .

ثم يصل إلى نتيجة فحواها : أن اضمحلال التكوينات الجمعية القديمة «التقليدية»، ووهن المنظمات الحديثة التي أقيمت لتحل محلها، نتج عنه تبعثر الناس أفراداً وأشلاء، بين قديم مضروب وحديث وليد . وأن ضعف هذه منظمات وعدم قيامها بدورها، أدى في المقابل إلى قيام القيادة الفردية بوظيفة هذه المنظمات، وأنه بذلك تبدأ موجات من التأكيد علي الدور الزعامي وإمكاناته الفردية الخارقة، وأنه صاحب القرار .. إلخ، وبهذا يتقل وزن الزعيم علي حساب الجانب التنظيمي، الذي يضعف أكثر، ليصير أكثر تبعية وأكثر التحاقاً، فيزيد الاحتياج لدور الزعامة أداءً للوظائف، وتضمر في نفس الوقت الكيانات التنظيمية أكثر.. وهكذا .

ثم أنهى البشري كلامه قائلاً: « ومتى تناثرت الجماعات أفراداً وصارت الزعامة أكثر فردية، علي أسلوب من التأثير المتبادل، يغذي فيه كل جانب فردية الجانب الآخر . وفي النهاية صاغ هذه العلاقة في عبارة تبدو وكأنها نظرية سياسية تقول : "كلما ضعفت "التكوينات الجمعية" ؛ كلما زادت الزعامة الفردية ؛ "فردية وزعامة" .

المطلب الثالث : أزمة نظام ٢٣ يوليو

حدد البشرى تصوره لأزمة نظام ٢٣ يوليو، فى اقتصار الدولة على كيان تنظيمى واحد هو: "الجهاز الإدارى للدولة"، كتنظيم وحيد يحتوى على كافة سلطات الدولة، وإفراد رئيس الدولة بالهيمنة عليه . أما مظاهر الأزمة فتتمثل فى عدد من المتناقضات تولدت داخل بنية الكيان التنظيمى للدولة، وقد حددها فى ثلاث مسائل، نتناولها من خلال النقاط الثلاثة التالية :

- انقسام السلطة السياسية بين الزعيم والمشير .
- مسألة الأمن .
- نهاية النظام " (١) .

أولاً: انقسام السلطة السياسية بين الزعيم والمشير:

طرح البشرى تصوّره لأزمة السلطة السياسية فى نظام ٢٣ يوليو فى انقسامها إلى : "سلطة دستورية" ممثلة فى رئيس الدولة جمال عبدالناصر وسلطة "غير دستورية" تتمثل فى قيادة الجيش ويتصدرها المشير عبدالحكيم عامر، اطلق عليها اسم "مراكز القوي".

وقد انطلق البشرى فى عرضه لهذه القضية من مدخل العلاقة بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، باعتبارها مسألة أساسية فى رسم أزمة نظام ٢٣ يونيو، وأن ما حدث من صدع هائل فى هذه العلاقة شكّل نقطة ضعف قاتلة فى بنية هذا النظام (٢) يتضح ذلك مما يلي :

● إن جذور الخلاف بين : "الزعيم" و"المشير" تضرب فى الزمن إلى حرب السويس فى أكتوبر ١٩٥٦، وذلك بسبب عدم أداء قادة الجيش لواجبهم فى المعركة حسبما تقتضى الأصول العسكرية، وأن الخلافات استمرت خلال فترة الوحدة مع سوريا، ثم بلغت ذروتها بعد الانفصال السوري وتشكيل مجلس الرئاسة . وأنه إذا كان قد أمكن إخفاء خلافات ١٩٥٦ وراء بردة النصر السياسى الكبير، الذى حققه جمال عبد الناصر بإجلاء قوات العدوان الثلاثى ودعم السياسات الوطنية المستقلة - وبروز دور مصر العربى التحرري ودورها التوحيدي، وبروزها كقوة من قوى حركات التحرر العالمية، واتباعها سياسات اقتصادية مستقلة للنهوض الاجتماعى، وغير ذلك - فقد أتى انفصال سوريا ومسئولية عبد الحكيم عامر عنه، منبئاً عن فشل القيادة العسكرية بغير تعويض أو غطاء سياسى مقابل (٣) .

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ١٤٧ - ١٤٩ .

^٢ نفس المرجع ص ١٧٦

^٣ نفس المرجع ص ١٧٧ .

● طرح "البشري" تصوّره لتحول الخلاف بين : "الزعيم" و "المشير"، ليصبح أزمة نظام، بأن ذلك أتى كنتيجة لانفصال سوريا ومسئولية عبدالحكيم عامر عنه، الأمر الذي أحدث انكسارا لمشروع الوحدة العربية، المشروع المحوري الاستراتيجي للنظام الناصري وانقسام "للدولة الموحدة" الي دولتين، وأن ذلك - بالرغم من الإحاطة به إعلاميا - كشف عن شرح عميق في هيكل النظام يفرض علي المسنولين علي النظام علاجه، وذلك بإجراء جراحات هيكلية في النظام السياسي القائم وقتها . ومن ثم، قامت بالفعل محاولة عرفت باسم "إقامة مجلس للرئاسة"، حاول فيه عبد الناصر - من خلال هذا المجلس - إخضاع الجيش لهيئته وسلب سلطات عبدالحكيم عامر، الأمر الذي رفع حدة الصراع بين القيادتين الي الذروة ؛ إلا أن هذا الصراع انتهى أيضا بانتصار السلطة العسكرية الممثلة في عبدالحكيم عامر، ليستمر الأخير قائدا عاما للقوات المسلحة، ونائب للقائد الأعلى بكافة سلطاته السابقة ومعه كل من كان حوله من قادة الأسلحة البرية والجوية والبحرية وأعضاء مكتبه جميعا وقيادات المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية - ويلاحظ هنا، تأكيد البشري علي قيادات محددة في وظائف محددة لصيقة ومرتبطة بالمشير عامر، والتأكيد علي بقائها في وظائفها القيادية مع بقاء المشير عامر في وظيفته مع كل خلاف يحدث بين القيادتين - ثم تأتي حرب اليمن ١٩٦٢ ليزداد هؤلاء جميعا قوة علي قوة وهيمنة علي هيمنة ونفوذا علي نفوذ . وهنا أيضا ملاحظة، ترد في أن البشري لم يقصر القوة والنفوذ والهيمنة علي شخص المشير عامر، ولكنه جعلها تشمل مجموعة محددة من القيادات العسكرية التي إلتفت حول المشير، والتي شكّلت "مجموعة المشير" أو "شلة المشير" .

● وفسر البشري^١ زيادة هيمنة القيادة العسكرية وزيادة استقلالها عن الأطر العامة للدولة، مع كل حدث سياسي، يكشف عن قصور القيادة العسكرية عن أداء المهام الموكولة اليها " : "بالمفارقة" . أى أن انتصار القيادة العسكرية علي القيادة السياسية - في موازين الحكم - بعد كل فشل أو هزيمة سببتها للنظام يُفسرها البشري بالمفارقة ؛ إلا أن البشري طرح أحد المؤشرات التي تكشف عن ضعف قوة "الزعيم" كرئيس للدولة أمام قوة "المشير" المهيمن والمستند على دعم مؤسسة الجيش وذلك في مضمون وجهتي نظر المشير عامر وصلاح نصر المتطابقتان في موقف أزمة ١٩٦٢ : " أن عبد الناصر كان يطالب في أزمة ١٩٦٢، بما كان يطالب به محمد نجيب في أزمة ١٩٥٤ "، بأن هذا التصور الذي عرضه صلاح نصر بالغ الدلالة، في أن ندرك كيف أن المؤسسة العسكرية كانت تنظر لوضعها بين هياكل السلطة، بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبه . وأن عبدالناصر بالنسبة

^١ نفس المرجع ص ١٧٧ .

لها صار كشأن محمد نجيب بالنسبة لمجلس قيادة الثورة . كذلك اعترف صلاح نصر في حديثه بتقديمه استقالته تضامناً مع المشير في أزمة ١٩٦٢ (١) .

● فسرّ البشري ظاهرة المشير عامر، في قيامها منذ ١٩٥٣، وفي هيمنتها من بعد، بأنها كانت نتاجاً للسلطة الفردية، حيث اعتبر النظام الناصري كنظام شمولي مركزي فردي، تُسيطر فيه أجهزة الأمن علي الوظائف السياسية : أنتجت نقيضها وهو انفلات للسلطة . ويستدل البشري- بملاحظة أمين هويدي- بأن السلطة السياسية كانت لا تميل كثيراً إلي استقرار فرد في مكانه لمدة طويلة . وهذا فيما يظن أنه من آليات العمل التلقائي للنظم الفردية، فإنه من الملاحظ أنه رغم هذه الصفة لدي عبدالناصر، فقد ظل القائد العام للقوات المسلحة في منصبه وكذلك باقي المناصب الرئيسة للقوات المسلحة في مناصبهم لمدة تزيد علي خمسة عشر عاماً، الأمر الذي لا يتعارض فقط مع آليات عمل السلطة الفردية، ولكنه يتعارض أيضاً مع التقاليد والأعراف الفنية للمؤسسات العسكرية، التي تستحسن تجديد قيادات القوات المسلحة بسرعة تفوق نظيرتها في القطاع المدني، ثم أكد البشري- ما أشار إليه هويدي - على إستقلال المؤسسة العسكرية وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل نكسة ١٩٦٧ (٢) .

● في هذا السياق تعرّض البشري لظاهرة شمس بدران وتضخم سلطاته، فقد عين وزيراً للحربية عام ١٩٦٦، وكان مديراً لمكتب المشير عامر، وصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره معاوناً لنائب القائد الأعلى في ممارسته اختصاصاته وسلطاته ويكون مسؤولاً أمامه. أي أن وزارة الحربية صارت جزءاً من الجيش- بدلاً من أن يكون العكس هو الحاصل- فقد أتاح له هذا الأمر أن يجمع بين سلطاته كوزير للحربية وسلطات أخرى بالمؤسسة العسكرية، فقد صدر قرار من نائب القائد الأعلى المشير عامر، بضم عدد كبير من الاختصاصات إلي وزير الحربية منها: ما هو متعلق بشئون الأفراد والضباط، وإدارة القضاء العسكري- تحقيقات ومحاكمات- وإدارة المخابرات الحربية والسيطرة علي أمن القوات المسلحة، والشئون العامة والتوجيه المعنوي، بالإضافة إلي مصلحة السواحل وحرس الحدود وحرس الجمارك، والمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة، ثم نقلت إليه تبعية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ثم ما كان من الربط بين وزير الحربية وكل من إدارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة، ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية علي المحافظات، كذلك تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزارة الحربية وقطاعات كثيرة من الدولة .. إلخ . وعلى النحو الذي أورده البشري (٣) .

^١ نفس المرجع ص ١٨٠ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨٠ - ١٨١ .

^٣ نفس المرجع ص ١٨٢ .

● في النهاية أعلن البشري بأنه قد ظهر جلياً ثمة سلطتان في مصر : "سلطة دستورية" تتمثل في رئيس الدولة، و"سلطة فعلية" تتمثل في رئاسة القوات المسلحة، وشبه هذا الأمر بما كان في بداية القرن العشرين، في عصر الاستعمار، عندما كانت هناك سلطتان، إحداها شرعية للملك، والأخرى فعلية للاحتلال . وأن هذه السلطة الفعلية لم تكن مخصصة في القوات المسلحة ونشاطاتها، وإنما امتدت إلي خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة، وكذلك امتد هذا النفوذ إلي أجهزة الدولة الإدارية والإنتاجية وفي القطاع العام، بتعيين الضباط الموالين لمجموعة المشير عامر فيها (١).

ثانياً : مسألة الأمن

● انطلق البشري لطرح تصوّره لمسألة الأمن - كأحد عناصر أزمة نظام ٢٣ يوليو - من الأصل التاريخي لجهاز الأمن السياسي في التاريخ القريب- أي قبل ثورة يوليو مباشرة- بأنه يتمثل في جهاز الأمن السياسي "القسم المخصوص"، وأن الثورة ألغته بعد أشهر من قيامها، ثم ما لبثت أن تداركت الأمر، باعتبار أنه لا يوجد أي نظام في العالم- شرقاً أو غرباً- يخلو من هذا الجهاز، فمن ثم، أعادت إنشائه تحت اسم "المباحث العامة" . ثم أنشأت جهاز المخابرات العامة وعينت زكريا محيي الدين مديراً له، الذي خلفه صلاح نصر عام ١٩٥٧- وكان مديراً لمكتب عبدالحكيم عامر قائد عام الجيش، هذا بالإضافة إلي ما كان في تنظيم الجيش قبل الثورة من جهازي "المخابرات الحربية، والمباحث الجنائية العسكرية"، ومجال عملهما داخل الجيش . وقد سيطر علي الجهاز الأخير شمس بدران منذ عام ١٩٦٣.

طرح البشري تصوّره لجذور المشكلة بأنها تتمثل في زيادة لعدد أجهزة الأمن السياسي علي تلك المؤسسات الثلاث - المنوه عنها- وذلك بإنشاء "مكتب الرئيس لشئون المعلومات، ومخابرات الطيران، ومكاتب الأمن في الوزارات والمصالح، والرقابة الإدارية"، ويعلل البشري إنشاء أجهزة الأمن الجديدة - مستنداً بما رواه محمود الجيار - بأنها كانت تعكس حالة قلق طبيعي لدي الزعيم جمال عبدالناصر من أن يحاصر من ناحية المعلومات، في إطار جهاز واحد، ما يلبث أن يسيطر عليه ويتحكم فيما يتخذه من قرارات، وأن ما يكشف عن هذا القلق اهتمام رئاسة الدولة بالخطابات التي ترد من المواطنين، خاصة الجزء الحافل بالانتقادات والتهجم والاستفزاز، وأنها جعلت من خطابات الناس خط اتصال آخر، غير تقارير المباحث والمخابرات، ويُفسّر البشري هذا السلوك من عبد الناصر، بأنه لم يكن يعني السعي النبيل والشوق للاطلاع علي أوضاع الناس، بقدر ما كان يكشف أيضاً عما يُصيب القيادة الفردية من نهم للمعلومات ؛ في حين أن هذه المعلومات، لم تجد المؤسسات

الاجتماعية والسياسية الوسيطة لغربلتها، وحل ما يمكن حله من مشاكل، مع تصعيد ما يتجاوز إمكاناتها للمستويات الأعلى (١) .

ويذكر "البشري" - عن رواية لمحمود الجيار- أن أحد مظاهر مشكلة الأمن، تجسدها قصص للصراع جرت بين المخابرات والمباحث وكيف تسلل كل جهاز إلى منطقة عمل الآخر، في محاولات للسيطرة عليه سواء في العمل الداخلي أو النشاط الخارجي، وأن جهاز المخابرات عمل- مؤيدا من شمس بدران - علي فرض حصار علي "عبد الناصر" في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٧، وأن هذا الحصار كان يستلزم سقوط مباحث أمن الدولة في أيدي إدارة المخابرات العامة، ويقول: "إن عبد الناصر كان يؤمن بنظرية توازن الأضداد بين مراكز القوي، حتي لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى" (٢) .

● يرى البشري - في تصوّره - أن أصل المشكلة الأمنية يكمن في إلقاء الوظيفة السياسية، علي عاتق أجهزة الأمن ؛ في حين أن التنظيمات السياسية هي التنظيمات المؤهلة والقادرة علي القيام بدور قنوات الاتصال مع تجمعات الرأي العام، بالإضافة إلي أنها الأقدر علي القيام بعمليات التحليل السياسي والاجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة، كذلك تبادل التفاعل والتأثير علي الجماعات في ضوء مواقف السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة . أما الأجهزة الأمنية- بحكم طبيعة تكوينها من كوادر مدربة في الأساس علي النشاط الضبطي وحده، بالإضافة إلي أن طبيعة العلاقات التنظيمية التي بنيت عليها، ذات طبيعة عسكرية، أي علاقة قائد أمر بمقود مأمور- فإنها لا تستطيع أن تتولي هذه المهام السياسية (٣) .

أما وقد أنيط بها هذه المهام، فقد ظهرت العمليات السياسية التي قامت بها- في أغلب الأحيان- في صورة إجراءات قمع وضبط . وهو الأمر الذي يري أنه قد تسبب في عجز واضح في تصنيف القوي السياسية، وقدم البشري دليله علي صحة رأيه، في أن بعض القيادات التي تولت مناصب الدولة العليا في الستينيات ؛ هذه القيادات وعلي رأسها أنور السادات، ما لبثت أن انقلبت علي هذه السياسات في السبعينيات، حينما تولي أنور السادات رئاسة الدولة، وصاروا جميعاً قيادات التغيير والتعديل التي أدت إلي تصفية سياسات الخمسينات الستينيات التي وضعها جمال عبد الناصر .

● ثم حاول البشري تأكيد فكرته، باستدعاء ما أسماه بالظاهرة التنظيمية، بحسبانه أن ثورة يوليو قد تميزت بها، حيث لخصها في اندماج الوظيفة السياسية في الأجهزة الإدارية للدولة، وأن الأمر ما لبث أن أدى إلي اندماج الوظيفة السياسية في

^١ نفس المرجع ص ١٥٣ .

^٢ نفس المرجع ص ١٥٤ .

^٣ نفس المرجع ص ١٥٧ - ١٥٨ .

الأجهزة الأمنية (١)، وأن ذلك ولّد ما أسماه بالنزوع الأمني الإعلامي"، وهو اعتبار أن كل معارضة سياسية "مؤامرة"، أو "خبيثاً" لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام، وتهدد الأهداف العليا للوطن، والمبالغة في ترتيب المخاطر علي أي حدث، بما يُفيد إعلامياً "أن الوطن في خطر دائم يترتبص به الأعداء". هذه المبالغة لم تأت بها ضرورة سياسية- تتعلق بمدى استقرار النظام وقوته- فقد كان نظام ٢٣ يوليو من الوجهة السياسية، مدعوماً ومكيناً منذ نهاية ١٩٥٤. حيث مكّن له وثبت جذوره، ما أنجزه من منجزات كبيرة في المسألة الوطنية وإجلاء المستعمر، وفي اتخاذه سياسات حرة مستقلة تصدر عن الصالح للمجتمع. الأمر الذي أكسبه تأييداً شعبياً واسعاً.

ويرى البشري أن وجود المعارضة السياسية- في هذا الوضع المستقر- لا يمكنها أن تهدد النظام، ولكن يمكنها أن تغذيه بما يستمدّه منها من تصويبات في جميع المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (٢).

● حدد البشري أحد عناصر المشكلة الأمنية في تصاعد دور الأجهزة الأمنية تصاعداً متواكباً، مع نمو دور المؤسسة العسكرية في الستينيات بما تسبب عنه أحداث اعتقال الإخوان المسلمين في ١٩٦٥، التي تولّتها في الأساس الشرطة العسكرية، علي يدي شمس بدران، حيث قام شمس بدران بسحب اختصاص مباحث أمن الدولة- التابعة لوزارة الداخلية- مستغلاً مبالغاته في قضية الإخوان في الهجوم علي المباحث العامة، بدعوي عدم تعاونها في حماية أمن النظام علي الوجه الكافي، وقد جري ذلك بالتواكب مع نمو المؤسسة العسكرية، ومحاولتها لا زيادة نفوذها السياسي فقط، ولكن الهيمنة التامة علي النظام السياسي بأكمله (٣).

● وفي النهاية، قدّم البشري نقطتين وتعليقين، يرى أنها الأكثر أهمية في هذه المسألة الأمنية :

لنقطة الأولى : أن أحداث الفترة- المنوه عنها- قد ولّدت أثراً سلبية وشائنة في التفكير الجمعي للشعب المصري، من حيث قدرة الأفراد والجماعات علي المبادرة والنقد غير الحذر وغير المتوجس، وعلي المشاركة الإيجابية في الشؤون العامة، بمعنى : أنها ولّدت في نفوس الجيل المعاش لهذه الأحداث قدراً من النزوع الانسحابي والنأي عن التصدي، وذلك بالنظر للأحداث نظرة المنفرد من بعيد.

النقطة الثانية : ظهور وجه من وجوه المفارقة، ذلك أنه بالرغم مما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسي، ومن تعاضد النفوذ السياسي للحكم تجاه

^١ نفس المرجع ص ١٦٤ .

^٢ نفس المرجع ص ١٦٥ .

^٣ نفس المرجع ص ١٦٧ .

أي تهديد محتمل- من المعارضة السياسية- كانت ظاهرة العنف تشدد في معاملة الخصوم السياسيين، سواء في المعتقلات أو خارجها، مثلما حدث من وقائع للتعذيب في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ للشيوخ، وكذلك مع الإخوان في ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (١).

● أما تعليقان البشري، فيرتبطان بالنتائج السياسية والأمنية لهذا المسلك الأمني :

التعليق الأول : أن ضرب نظام الخمسينات والستينات- أي ضرب النظام الناصري- لم يأت من القوي السياسية الداخلية، التي خاضها النظام الناصري، مثل الإخوان والشيوعيين . وإنما أتى من عناصر كانت لصيقة به إلى النهاية، وظلت تشغل مراكز مهمة في السلطة السياسية، سواء في الجيش، أو في الأجهزة المدنية أو التنظيمات الشعبية، وكان علي رأس هؤلاء : "أنور السادات"، الذي شغل مراكز مهمة في السلطة السياسية علي مدي الخمسينات والستينات، وكان من مجلس قيادة الثورة، ثم نائباً لرئيس الجمهورية في نهاية حكم عبدالناصر، ثم خلفه في الرئاسة بعد وفاته . حيث قام بإجراء التغييرات في مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية لمشروع النهضة الذي تبناه ونفذه جمال عبدالناصر . وكان ممن استعان بهم السادات في هذا العمل، عناصر كانت في قمة العمل التنفيذي للمشروع الناصري لسنوات طويلة مثل: د. عبدالمنعم القيسوني في الاقتصاد والمالية، ومصطفى خليل في النقل والمواصلات، وعبد القادر حاتم في الإعلام والثقافة، وسيد مرعي في الزراعة.

التعليق الثاني : أن الإفصاح بقدر ما للمعارضة والاعتراف بوجودها خلال فترة الثبات والاستقرار التي امتدت مع نظام الثورة حتي ١٩٦٧- هو إفصاح لم يكن من شأنه أن يهدد وجود أو استقرار النظام، بعد كل ما أنجزه في قضايا التحرر والنهوض السياسية والاجتماعية والاقتصادية- هذا الإفصاح للمعارضة كان من شأنه- لو جري- أن يمد النظام بما يمكنه من تصويب خطواته. وهو الأمر الذي كان يُتيح للنظام إمكانية الاستغناء عن التضخيم المبالغ فيه لأجهزة الأمن عددا وعدة رجالا وجبروتا (٢).

ثالثاً : نهاية نظام ٢٣ يوليو

طرح البشري تصوّره لأسباب نهاية نظام ٢٣ يوليو بالتعويل على العامل الخارجي، بحسبانه أنها تتمثل في تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، بانتصار جيش الصحاينة الممثل للاستراتيجية والسياسة الأمريكية علي الجيوش العربية تحت لواء الناصرية في ٥ يونيو ١٩٦٧ ؛ بما يعنى التأثير الحاسم للجانب الاستراتيجي العسكري في الجانب السياسي، وجاءت صياغت البشري لتصوره هذا في قوله :

^١ نفس المرجع ص ١٧٠ - ١٧٢ .

^٢ نفس المرجع ص ١٧٢ .

وأصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوى- بما لا يُقاس- في مواجهة الناصرية،
فإنهيار الجيش المصري واحتلال الأراضي، أعطي الولايات المتحدة فرصة أن
تعرض المقايضة: "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" (١).

ويضيف البشري بأن مشروع الاستقلال والنهوض، الذي قامت عليه ثورة ٢٣
يوليو وقامت به، قد انكسر في ٥ يونيو ١٩٦٧، وظهر ذلك تبعاً في السبعينات؛
بالرغم مما قام به عبدالناصر من إجراءات جادة، لإعادة بناء الجيش المصري، بعد
الهزيمة مباشرة، وأنه قد تم بالفعل بناء الجيش والإعداد والتدريب الشاق بما مكن
الجيش من خوض حرب ١٩٧٣، وإحراز النصر العسكري المهم؛ إلا أنه يرى أن
استرداد سيناء لم يأت بالنصر العسكري بمفرده، ولكن أتى في مقابل العدول عن
السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة
سياسياً واجتماعياً، والتي جرى تعديلها خلال السنوات الست من حرب ١٩٧٣.

ويرى البشري أن تغيراً ما، حدث بعد هزيمة ١٩٦٧. في ظهور حركة
اضطرابات لطلبة الجامعة في فبراير ونوفمبر ١٩٦٨، وهي أول حركة
اضطرابات شعبية تظهر في مواجهة نظام ٢٣ يوليو منذ عام ١٩٥٤، وبحسب
البشري أن في هذه الاضطرابات اهتزاز لشرعية نظام عبد الناصر لدى المواطنين،
وأن نظام ٢٣ يوليو لم تعد له الثقة التي كان يحوزها قبل هزيمة ١٩٦٧، لا من
حيث وطنيته، ولكن من حيث كفاءته التنظيمية والسياسية في إنجاز أهدافه أو
الحفاظ علي ما كان قد أنجزه، ثم ما كان من صدور بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، الذي
فسره البشري بأنه جاء إستجابة رسمية من الدولة لتلك المطالب الشعبية، واعترافاً
منها بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التي كانت قائمة من قبل، ووعداً منها بعدم السماح
بظهور مرة أخرى ما اصطلح علي تسميته "مراكز القوي". وكان نظام ٢٣ يوليو
قد قام بتصفية ما يسمى بـ "مراكز القوي"- والتي تتمثل في القيادة العسكرية السابقة
وعلي رأسها المشير عبدالحكيم عامر وامتداداتها في الحياة المدنية وكذلك
المخابرات العامة ويمثلها صلاح نصر.. وغيرها - بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة (٢).

ويشير البشري إلى أن ضرب النظام الناصري - "مشروع النهوض
والاستقلال والوحدة" - لم يأت علي يد القوي والقيادات السياسية المخاصمة للثورة
مثل: «الإخوان والشيوعيين»، وإنما أتى من عناصر من داخل النظام نفسه، وكان
علي رأس هذه العناصر «أنور السادات» ومعه مجموعة ممن كانوا علي قمة العمل
التنفيذي لمشروع «النهضة الناصري»، ولسنوات طويلة، وقاموا بإزالة هذا
المشروع الناصري ووضع سياسة السبعينيات الساداتية بدلاً منه (٣).

^١ نفس المرجع ص ١٨٥ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨٥ - ١٨٦ .

^٣ نفس المرجع ص ١٥٨ و ص ١٧٢ .

ويرجع البشري السبب الحاسم لنجاح "السادات" في الإطاحة «بالناصرية» ؛ إلى قيام نظام دولة ٢٣ علي تنظيم واحد منوط بكافة سلطات الدولة، وينفرد بالهيمنة عليه رئيس الدولة، ويقدم البشري ما يحسبه دليلا علي صحة رأيه هذا: بما حدث في مايو ١٩٧١ حين نشبت خصومة بين السادات في بداية اعتلائه الحكم وبين كل قادة أجهزة الحكم - في عهد عبد الناصر - حول السياسات المتبعة، وكان هؤلاء الخصوم هم أعمدة وأركان الدولة، ومنهم وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة «الفريق أ.ح. محمد فوزي»، ووزير الداخلية، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ورئيس تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ووزير الإعلام وغيرهم من المهيمنين علي مراكز الدولة، وأن هذا الرئيس الجديد، والذي لم يتول عملا تنفيذيا من قبل، ولا عُرف أن له رجالا ينتشرون في الأجهزة ذات التأثير والحسم بأنه واجه هؤلاء جميعا، وهم ذوو خبرة ومران، وانتصر عليهم^(١).

^(١) نفس المرجع ص ١٨٩ - ١٩٠ .

الفصل الثانی

تقییم السیاق المحیط وفحوی خطاب البشري

بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٦١

و ينقسم الفصل إلى مبحثان :

- المبحث الأول : نقد وتقییم الواقع الاجتماعي - السیاق- المحیط بخطاب البشري
- المبحث الثاني : نقد وتقییم فحوي خطاب البشري بشأن الديمقراطية

المبحث الأول

نقد وتقييم الواقع الاجتماعي - السياق المحيط بخطاب البشري

تمهيد:

هناك أمران جديران بالاعتبار والنظر في منهج البشري في خطابه بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو هما :

● معاصرة البشري لأحداث ووقائع حقبة ٢٣ يوليو كشاهد علي العصر، دفعته لاتخاذ منهج «المنظور المعاصر»، والذي يرى فيه أن الزمان المدروس يتوحد مع زمان الكاتب، الذي أجري فيه تلك الدراسة . ومن ثم، يصبح الكاتب ليس فقط راصدا ومحللا للأحداث، ولكن أيضاً مُشترك في صناعة الأحداث .

دراسة وتحليل البشري لموضوع الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو، جاء في فترة انتمائه للتيار الإخواني، وذلك في إطار تحوله الفكري لما سمّاه: « التحول من العلمانية إلى الإسلام »، وهو الأمر الذي يُبرر تحيزه للتيار الإخواني، ضد التيارات السياسية الأخرى وبالأخص التيار الناصري، وقد ظهر تحيزه الشديد من خلال الحوارات والمناقشات بين التيار الإخواني وباقي التيارات السياسية الأخرى، والتي بدت في صورة أقرب لما يعرف باسم «الحروب الفكرية» . ومثال ذلك الحوار إلى جرى بين نخبة ممن يتبنون الفكر السياسي الإخواني، وبين نخبة من باقي التيارات السياسية الأخرى، في ندوة باسم الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين، إلا أن "البشري" اعتبره حواراً بين "الإسلام" وبين "العلمانية" (١) .

أري أن نكتفي بنقد وتقييم السياقين التاليين باعتبارهما يفيان بموضوع البحث، وهما في المبحثان التاليان:

- المطلب الأول : نقد السياق التاريخي .
- المطلب الثاني : نقد وتقييم السياق السياسي .

^١ الحوار الإسلامي العلماني مرجع سابق ص ٧ .

المطلب الأول

نقد وتقييم السياق التاريخي

لما كان البشري، قد عرض رؤيته للحقبة الاستعمارية، من المنظور الذي سماه بـ «العلمانية»، قبل تحوله الفكري إلى ما سماه بالإسلام في إصدارات عدة، منها كتابه «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٣»، وفيه تناول تحليل ونقد التيارات السياسية ومواقفها في الأحداث التاريخية الهامة. ثم قام بتغيير وجهة نظره السابقة، في كلا التيارين : "الإخواني" و"الوفد" من خلال منظوره الإخواني الجديد -والذي يرى أنه جاء تصويباً لوجهة نظره السابقة، وهو ما نرى أن هذه المسألة يكتنفها أمران :

- الأمر الأول : أن العدول عما طرحه "البشري" في رؤيته السابق من نقد وتقويم - لا تتأتى بأى حال ؛ إلا من خلال السياق التاريخي الذى طرحه فى الرؤية الأولى ؛ حتي يُمكننا فهم واستيعاب الملابسات التي أدت به للخطأ في رأيه ورؤيته الأولى، وكيف يتأتى لتقييمه الجديد أن يكون تصويبا لرأيه ورؤيته السابقة ؛ أما إعادة طرح هذه المواقف والأحداث مرة أخرى بعد نزعها من سياقها، لتقديم رأياً وتقويماً جديداً، يترتب عليه نقل هذا التيار من المربع السلبي إلى المربع الإيجابي، وذاك التيار من المربع الإيجابي إلى المربع السلبي، هكذا بخبطة لأزب ؛ هو أمر لا يتفق مع مقتضيات منهج البحث العلمي السليم . وهو الأمر الذي فعله البشري في مقدمة إصداره لطبعة جديدة من كتابه «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٣»، والذي جاء متناقضاً مع ما كتبه في متن الكتاب (١)، ومع منهجه في البحث في قوله : « أنا أدرك أن الواقعة التاريخية يجب أن تُفهم في سياقها، وفي تشابكها مع غيرها من الأحداث، وأن معايير تقويم الأحداث يجب أن تكون علي قدر من التركيب، بحيث تتلاءم مع تتابع الوقائع وتشابكها »(٢).
- الأمر الثاني : الإطار الذى طرح فيه وجهة نظره الإخوانية الجديدة، فى كلا التيارين : "الإخواني" و"الوفد"، يُثير الانتباه إلى مسألتين :

^١ تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ٢٦ - ٧٢ .

^٢ نفس المرجع ص ٥٦ .

أ - أن "البشرى" طرح وجهة نظره الإخوانية الجديدة، بمناسبة إعادة طبع كتابه "الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ / ١٩٥٣"، والتي أعلنها في "مقدمة" الطبعة الجديدة من الكتاب. الأمر الذى يعنى رضاه عن كل ما كتبه فى هذا الكتاب، باستثناء ما ذكره فى "المقدمة" - والتي كما نوهنا لم تتجاوز إعادة تقييمه لتيار الإخوان، بالإضافة إلى نعتة الحركة الوطنية بقيادة "الوفد" بالعلمانية - فى حين أن المنطلق الفكرى الثقافى الذى أنتج منه "البشرى" هذا الكتاب: "منطلق علمانى"، أى أن كل ما كتبه "البشرى" - فى هذا الكتاب - جاء من نسقه الفكرى ونظريته العلمانية إلى الحياة والإنسان والكون؛ ومن ثم كان من المفترض أن يعلن تبرأه من كل ما كتبه فى هذا الكتاب، بإعتباره يمثل فكراً علمانياً، فإذا به يُعيد نشر الكتاب ذو الرؤية العلمانية (١)

ب - اقتصار البشرى على إعادة تقييم كلا التيارين: "الإخواني" و"الوفد" من خلال منظوره الإخواني الجديد يعنى أن المسألة سياسية، وليس لها علاقة بتغير نسقه الفكرى ونظريته إلى الحياة والإنسان والكون، أما عما طرح "البشرى" لوجهة نظره الإخوانية الجديدة بشأن التيارين السياسيين اللذين قلب البشرى تقييمهما من النقيض إلى النقيض وهما:

- التيار الأول: التيار الإخواني ويمثله «حركة الإخوان»، وقد أعاد البشرى تقييمها ونقلها من المربع السلبي إلى المربع الإيجابي. فبعد أن كان يرى أن سماتها الرئيسية «الغموض» والذي يكمن في ماهيتها، وأنها وظفت هذا الغموض ليكون أداة من أدواتها في العمل السياسى، وأنها كتنظيم كانت تسعى لإحتواء الإسلام بوصفه ديناً، والسيطرة عليه لا للإتصاف به؛ قلب تقييمه هذا ليكون: تياراً إسلامياً يمثل الحركة الإسلامية، ويمثل الإسلام نفسه، ويمتلك المشروع الإسلامى والمنهج الإسلامى. وقد ترتب على هذا التغيير، عدول في نقده وتقييمه لمواقف حركة الإخوان وعلاقتها بالتيارات السياسية الأخرى في كل الأحداث السياسية التاريخية؛ لتصبح كلها مواقف إيجابية، كانت فيها على حق، وكانت تراعى مصلحة الوطن، بعد أن كان تقييمه لها على النقيض من ذلك تماماً.

- أما التيار الثانى: فهو الوفد الذى كان في رؤيته الأولى يمثل تيار الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، التي تسعى لتحقيق مصالح الشعب الوطنية، وأن الديمقراطية وإرادة الشعب كانا يتحققان «وجوباً وعدماً»، مع نجاحه - أو خسارته - في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله للحكومة. فأصبح في رؤيته الإخوانية الجديدة تياراً علمانياً، يمثل تيار الحركة الوطنية العلمانية، وأنه الأبعد عن الإسلام والأعظم أخذاً من الغرب، كتب البشرى: «قد يكون الوفد على رأس من يعاديه الإخوان، لا لأنه الأبعد عن الإسلام، ولا لأنه الأعظم

^١ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٣ - مرجع سابق ص ٢٦ - ٧

أخذاً من الغرب، ولكن لأنه الأكثر شعبية والأقوي في تحديه لدعوة لإخوان^(١).

وما نريد التأكيد عليه هو أن المقصود بنقد تغيير - أو عدول - البشري عن رؤيته إلى رؤية أخرى، ليس نقد فكرة التغيير أو العدول نفسها من الناحية الفلسفية المجردة، ذلك أن مسألة تغيير أو عدول أي إنسان لأرائه هو أمر صحي وسليم، طالما أن هذا التغيير أو العدول أتى من خلال مراجعة سليمة لتدراك الأخطاء وتصحيحها، وفق نهج علمي سليم، أما الخروج عن المنهج العلمي السليم، مع توظيف كلمة «الإسلامية» كصفة بما تحمله من «قيمة» في دغدغة لمشاعر المتلقين، واستمالة عواطفهم، بهدف التأثير على فعالية العقل في تقييمه للأمور . وبما تحدثه من تأثير لا يؤدي فقط إلى تكوين صورة غير سليمة للسياق المحيط بخطاب البشري لتلك الحقبة ؛ ولكن أيضاً، بما يؤدي إلى اعتبار أن ما قدمه البشري من أبحاث علي هذا النحو، ليست بالأبحاث العلمية التي يُعتمد بها، وإنما هي مجرد رأي ذاتي، يمكن تقييمه من الناحية الأدبية البلاغية .

المطلب الثاني : نقد وتقييم السياق السياسي

نري أن أهم جوانب السياق السياسي في حقبة ٢٣ يوليو، تأتي في نظرته لخريطة القوي السياسية في تلك الحقبة، والتي نري أنها أثرت بالتالي علي نظرته الكلية وتحليله وتقييمه للنظام السياسي لثورة ٢٣ يوليو، وعلي ظاهرة الديمقراطية فيها علي وجه الخصوص . ومن ثم سنكتفي بنقد وتقييم رؤية البشري لهذا الجانب في الآتي :

انطلق البشري في رؤيته لخريطة القوي السياسية لحقبة ٢٣ يوليو، مما انتهت إليه أوضاع القوي السياسية للحقبة السابقة عليها مباشرة - «الاستعمارية» - باعتبارها الامتداد الزمني التاريخي لها، لتكون هي نقطة البداية والانطلاق، وجاء مدخله في إطار طرح هذه التساؤلات : كيف واجهت كل قوة من القوي السياسية ثورة ٢٣ يوليو ؟ . وهل كانت مواجهة هذه القوي السياسية للثورة، عن قوة وتحدي أم عن ضعف واستسلام ؟ . وما نتيجة تلك المواجهات والصراعات ؟ . وما هي القوي القديمة والجديدة التي تصدرت المشهد السياسي في حقبة ٢٣ يوليو ؟ .

وتأتي إجابات البشري علي هذه التساؤلات، كمدخل لتحليل ونقد القوي والتيارات السياسية ومواقفها المختلفة في تلك الحقبة وهي في النقاط التالية :

- «الملك» .
- القوي السياسية الحزبية .

^١ نفس المرجع ص ٦٢ .

- «الوفد» .
- الأحزاب الشعبية .
- الاحتلال البريطاني .
- حركة الضباط الأحرار .

أولاً : الملك

لم يقدّم البشرى تحليلاً وتفسيراً شافياً، يوضح فيه أسباب السهولة واليسر الذى تم به خلع الملك، ثم طرده خارج البلاد، واكتفى فقط بوصف الكيفية التي تمت بها عملية الخلع، والتي جرت- كما يقول- علي صورة أقرب إلي رتبة الحياة اليومية، أو حصة أزيلت من طريق، لم يستدع إزاحتها مجرد أن تقف العربية قليلاً !. الأمر الذي يستدعي الدهشة والتعجب، بعد ما ذكره من أن الملك كان يُمثل إحدى القوتين السياسيتين - التي تُحدث التوازن السياسي والاستقرار في المجتمع المصري - وكانت الأمة المصرية بكاملها تمثل القوة الأخرى . وأن دستور ١٩٢٣ قد عكس هذا الأمر باعتباره واقعاً فعلياً، بتقسيمه السلطة السياسية فيما بين «الملك» و «الأمة»، وهو ما صنع الازدواج في الشرعية الدستورية .. إلي آخر ما ذكره البشرى ونوهنا عنه في الفصل السابق، وهو الأمر الذى يكشف عن خطأ في رؤية البشرى- أي في تقديره لقوة «الملك» السياسية - باعتبار ما كشفته الأحداث من أن الملك لم يكن له أى قوة سياسية بذاتها لها ثقل في ميزان القوى السياسية ؛ وإنما كان مجرد انعكاس لسلطة الاحتلال، وأداة من أدواتها في السيطرة علي البلاد، ذلك أن سلطة الاحتلال حين شاءت أن تضع نظاماً سياسياً جديداً، يُحقق مصالحها في فترة ما بعد ثورة ١٩١٩، وضعت ذلك النظام الذي يبدو فى صورة نظام ديمقراطي، صنعت للملك فيه دوراً رئيسياً، ومن ثم سقط الملك بمجرد أن رفعت يدها عن حماية هذا النظام .

ثانياً : القوى السياسية الحزبية

قدّم "البشرى" تحليلاً وتفسيراً لأسباب سقوط هذه الأحزاب وتصفية القوى السياسية الحزبية بالبساطة والسهولة التي نوّه عنها،ضمن تفسيره لأسباب نهاية نظام الحكم السابق الخاضع لهيمنة الاحتلال - والتي نوّهنا عنها سابقاً - ومن ثم إكتفى "البشرى" بوصف حالة سقوط الأحزاب - علي أثر قرار بحل الأحزاب السياسية أصدره مجلس قيادة الثورة - وذكر بأن مطالعة وقائع الفترة التالية للنظام القديم، تكشف عن أن هذا النظام لم تقم له قائمة من بعد، ولا أتى صنيعاً ولا اتخذ مسلكاً كان من الأهمية بما يُهدد الوضع الجديد للصراع، ولم يكن ما هو قادراً علي البقاء من أحزاب النخب القديمة إلا الوفد^(١)، أما السبب المباشر فنري أنه جاء من نفس السبب الذي ذكرناه آنفاً، والذي أسقط الملك وهو: أن هذه الأحزاب قامت

^(١) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٧٠ .

لتؤدي دورا رسمة النظام السياسي الذي وضعته سلطة الاحتلال، وكان يبدو شكلياً نظاماً ديمقراطية ؛ على خلاف جوهره لم يكن نظاماً قوياً يستند علي ظهير شعبي، ومن ثم، سقطت هذه الأحزاب - مثلما سقط الملك - مع سقوط النظام حين رفع الاحتلال يده عن حمايته .

ثالثاً : الوفد

أما عن حزب الوفد فقد سبق أن أشرنا إلى ما ذكره البشري من أن الوفد الذي لم يكن يملك من أسباب القوة سوى تأييد ودعم الجماهير، وكان تأييد ودعم الجماهير يرتهن على موقف الحزب من المطلبين : "الاستقلال والديمقراطية" ؛ فقد جاءت نهايته سياسياً قبيل ثورة ٢٣ يوليو - كأمر منطقي وطبيعي - حينما تخلى عن المطلبين الأساسيين : "الاستقلال والديمقراطية"، حيث سقط عنه مبرر وجوده، أي مبرر تأييد ودعم الجماهير له، أما عن نهاية الوفد كمؤسسة وكيان سياسي من الوجود؛ فيرى أن السبب في ذلك أن: "الوفد" صار يواجه خصماً جديداً قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً، وبدأ يتخذ إجراءات تستجيب للمطالب الشعبية، وهو وضع لم يجربه الوفد يوماً من قبل . وهنا نجد أن البشري وضع يده علي أهم عناصر وأسباب قوة ثورة ٢٣ يوليو في صراعها مع "الوفد". حين وضعت الثورة "الوفد" أمام تحدٍ حقيقي بما أظهرته من إرادة وقدرة على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للشعب المصري، وكشفت للوفد عن أن المتاجرة بالشعارات ودغدغة مشاعر الجماهير بنغمة الوطنية لم تعد تجدي أمام ذلك الخصم الذي أقدم علي إنجاز تلك الأهداف - التي كانت آمالاً وأحلاماً في خيال المصريين - في بساطة ويسر، ومن ثم يكون الوفد قد فقد أهم أدواته ووسائله في تعبئة الشعب المصري ؛ ألا وهي الشعارات الوطنية التي ظل يحتكرها منذ ثورة ١٩١٩ . حتي أنه لم يعد يجزئ - بعد قيام الثورة - على ترديد تلك النغمة التي كان يرددتها دائماً، من أنه ليس حزبا سياسيا وإنما هو وكيل عن الأمة .

وفي هذا السياق كان هناك موقف هام لم يتناوله البشري أو يتعرض له، ألا وهو ظهور فرصة سانحة للوفد، تسمح له ليس فقط لاستمرار وجوده وممارسته العمل السياسي، ولكن أيضاً لوصوله للسلطة واضطلاعه بأعباء إدارة حكم البلاد والعباد، وكانت هذه الفرصة مرهونة بوجود حس وطني حقيقي داخل قيادات الوفد. طالما أن الأهداف الوطنية للثورة، هي نفس الأهداف الوطنية التي كان يسعى إليها الوفد، وذلك حين دعي الزعيم جمال عبد الناصر أهم رموز الوفد : فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد ومن بعده مصطفى النحاس رئيس الحزب، وعرض علي كل منهما تباعاً : قيام الثورة بإجراء انتخابات برلمانية، كان من المتوقع فوز الوفد فيها باعتباره حزب الأغلبية، ليقوم بتشكيل حكومة تضطلع بأعباء السلطة في البلاد، شريطة أن يقبل إصدار تشريع قانون للإصلاح الزراعي يحدد ملكية الأراضي الزراعية للفرد ب ٢٠٠ فدان فرفض كل منهما هذا العرض، باعتباره

قانون يتعارض مع أهداف الحزب الذي يعمل علي تحقيق مصالح كبار ملاك الأرض الزراعية، وعرضا قانونا آخر للضرائب التصاعدية كبديل عنه، ومن ثم جاء التصادم بين الوفد والثورة بسبب التعارض في المصالح والأهداف بينهما (١).

ونري أن هذا الحدث له دلالة سياسية، والتي تتمثل في أن إهدار الوفد فرصة استمرار الممارسة السياسية بآليات الديمقراطية الليبرالية بعد ثورة ٢٣ يوليو، بما يعنى اشتراك الوفد في مسئولية إلغاء النظام الديمقراطي الليبرالي، وبما يؤكد أن جمال عبد الناصر في بداية الثورة لم يكن علي عدااء مع الديمقراطية الليبرالية، بقدر ما أن الأحداث والصراع مع القوي السياسية هي التي فرضت عليه هذا المسار.

رابعاً : الأحزاب الشعبية

من الممكن أن نقتصر علي تقييم رؤية البشري لحركة الإخوان كقوة سياسية في تلك الحقبة، ليس فقط لكونها الأثقل وزناً سياسياً بما لا يقاس بالنسبة لباقي الحركات الشعبية الأخرى، أو لاعتبار المواجهة والصراع الذي خاضته ضد نظام ٢٣ يوليو حتي فقدت وجودها التنظيمي، ولكن وفوق كل ذلك، لأن الحركات الشعبية الأخرى كانت من الضعف النسبي بما لا يستحق التقييم . ولما جاء تقييم البشري لحركة الإخوان كقوة سياسية، من مدخل علاقتها بنظام ٢٣ يوليو، فإنه من ثم، يأتي تقييمنا لرؤيته من نفس المدخل كالآتي :

ذكر البشري أن العلاقة بين حركة الإخوان ونظام ٢٣ يوليو في فترة بداية الثورة كانت حسنة مباشرة وتتسم بروح التعاون والوفاق، وأنه ما لبث أن انقلبت هذه العلاقة إلي خصومة وصراع انتهت بتصفية التنظيم، وأعدم من أعضائها من أعدم وسُجن واعتقل بالآلاف دون أن يُقدّم أي تحليل أو تقويم أو تفسير لهذا الانقلاب الحاد في العلاقات، من الوفاق والتعاون إلي الخصومة والصراع، وهو الأمر غير المعتاد في أبحاث ودراسات البشري .

أما وأن العلاقة السياسية بين نظام ٢٣ يوليو وبين حركة الإخوان، وتحليل ونقد المسار السياسي والأسباب التي أوصلت العلاقة إلي هذا المآل، هو أحد المحاور الهامة في أي بحث بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو، الذي كان أحد موضوعات دراسة البشري ؛ فإن عدم تناول البشري لهذه القضية بالتحليل والتقييم مع أهميتها، لا بد وأن يكون لمغزي وسبب ما عند البشري . كتب البشري: «علي أنه ما لبث الصراع أن شب بين الجماعة وقادة الثورة، بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها، وبلغ الصراع قمته في فبراير ومارس ١٩٥٤، واستمر بعد ذلك حتي صُفي التنظيم، وأعدم ستة من قادته وألقي بالآلاف في السجون ومُورست معهم ألوان من

١ فؤاد مطر - بصراحة عن عبد الناصر حوار مع حسنين هيكل - دار القضايا بيروت ط ١

التعذيب وصنوف لا تزال جراحها ظاهرة» (١). وإذا كان البشري يري أن الصراع الذي شب بين الجماعة وقادة الثورة، جاء بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها، فإنه كما يُقال: «ما لا يدرك كله، لا يترك كله»، ذلك أن سرد وتحليل الخطوط الرئيسية للمسار السياسي الذي أدى إلي ما أدى إليه من النهاية المأساوية الدرامية لتنظيم الإخوان، لهو أمر رئيسي وهام في بحثه بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو.

أما المغزي والسبب الذي نراه في تجنب البشري تحليل وتقييم هذه المسألة، فإنه يأتي من منهج البشري الإخواني الجديد المسمى بـ «الإسلامي»، والذي يلتزم فيه المنتمين للحركة بعدم كشف مثالب وأخطاء قيادات الحركة سواء أمام الرأي العام أو أمام قواعدها من أعضاء الجماعة؛ حتى تبدو الحركة دائماً في الصورة المثالية، باعتبارها تمثل الإسلام، وأن قياداتها هم أشبه بصحابة رسول الله ﷺ، هذا علي الرغم من أنه كان من المأمول أن يتناول البشري هذا الجانب بالأسلوب المنهجي العلمي، خاصة الشق القانوني منه، وكيف دارت محاكمة قيادات وأعضاء الجماعة، خاصة "سيد قطب"؟. وهل ثبت عليهم في وقائع بعينها مخالفة للقانون أو للشرعية الإسلامية بالأدلة والأسانيد. مع اعتبار أن الحكم عنوان الحقيقة؟. وكل ذلك مع النظر للشق الفقهي الإسلامي في أفكار ومعتقدات الإخوان، والذي لا فصل فيه للدين عن السياسة.

خامساً : الاحتلال البريطاني

طرح البشري مسألة إجلاء جيش الاحتلال البريطاني باعتبارها من أهم منجزات ثورة ٢٣ يوليو- بمقتضي اتفاقية أبرمت في أكتوبر ١٩٥٤ - وأنه الأمر الذي فشلت فيه جميع القوى السياسية السابقة علي الثورة؛ ولكن كيف نجحت الثورة، فيما فشل فيه الآخرون؟!.

يري البشري أن قيادة الثورة لم تلجأ إلي المفاوضات مع الإنجليز حول إجلاء قواتهم من مصر، في إطار ما كان يسمى خلال العشرينات والثلاثينات بـ «الكفاح السلمي المشروع»؛ وإنما أضافت إليه التلويح باستخدام السلاح، علي صورة شبيهة بما كانت تفقت عنه نداءات الحركة الوطنية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وهو ما شرعت فيه الفصائل الشعبية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١، ثم توقفت بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، حيث أنشأت قيادة الثورة كتائب من الضباط المتطوعين، للقيام بعمليات الكفاح المسلح تحت إشراف جهاز المخابرات العامة الجديد، وبدون اشتراك للمدنيين أو للأحزاب السياسية، وأن أعمالهم جاءت بصورة أكثر جدوى وفعالية في اعتبارات المهنية ومساهمة الدولة لهذه العمليات،

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٧٦.

كذلك يشير كيف كانت إرادة الثورة السياسية نافذة في وجود جيش الاحتلال منذ قيامها في يوليو وحتى رحيل آخر جندي بريطاني (١).

ونري أن أهم نقاط تحليل البشري للعلاقة بين قيادة الثورة والاحتلال البريطاني جاءت في تحليله لمسألتي الجلاء والسودان وذلك في الآتي :

● انطلق البشري في تحليل وتقويم قضية الجلاء من فكرة ارتباطها بمسألة السودان، وأن مسألة السودان كانت العقبة الكنود في مسار مفاوضات الجلاء «المصرية البريطانية». ومن ثم، جاءت ثورة ٢٣ يوليو بالبداية - وللمرة الأولى - في مفاوضاتها مع الانجليز بعلاج مسألة السودان قبل علاج مسألة الجلاء، حتي إن مفاوضات الجلاء لم تبدأ إلا ؛ بعد الانتهاء من اتفاقية السودان مع الانجليز.

● اتفاقية السودان فبراير ١٩٥٣: نستطيع أن نحدد ملامح مسألة السودان في رؤية البشري في الآتي :

- إن مسألة السودان ظهرت بعد إعادة فتح السودان بجيش مصري تحت قيادة إنجليزية، وإبرام اتفاقية ١٨٩٩ تشترك فيها مصر مع الإنجليز في حكم السودان، هذا من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فلم يكن هناك أي سلطة أو نفوذ أو كلمة أو رأي لمصر في حكم السودان، وكانت السلطة المطلقة في الواقع العملي للإنجليز، ومن ثم لم تكن وظيفة الجيش المصري في السودان إلا أداة عسكرية باطشة في يد الإنجليز، لترهيب وإخضاع السودانيين تحت الحكم البريطاني.

- إن الحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٩٠٠، لم تكن حركة وحدوية تستهدف وحدة مصر والسودان، حيث تبنت فكرة القومية المصرية وحدها، وهدفها إجلاء المحتل من مصر والنهوض بمصر، هذا مع عدم ظهور أي حزب سياسي يقوم علي أساس جامع من المصريين والسودانيين، لا الوفد، ولا الحزب الوطني، ولا مصر الفتاة، ولا أي حزب آخر، إلا أن الإخوان المسلمين حاولوا، ولكن في إطار مفهومهم عن الجامعة الإسلامية، دون تخصيص مصر بعلاقة مميزة مع السودان.

- جاء تفسير البشري لشعارات الوحدة بين مصر والسودان التي ظهرت بعد ثورة ١٩١٩ : شعار «الاستقلال التام لمصر والسودان»، وشعار «وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري»، بأنه لم يكن مقصود بها حقيقة الوحدة، ولكن كانت مقصورة الدلالة علي حماية وضمان مورد المياه لمصر عبر السودان، باعتبارها مسألة أمن استراتيجية لمصر. وذلك لخوف السياسة المصرية من وجود دولة أجنبية تحكم السودان، تستطيع بقوتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية أن تتحكم في المسار الطبيعي لمجري نهر النيل، بما يهدد وصول

حصّة مياه النيل لمصر، أما رفض فكرة حق تقرير المصير أو استفتاء السودانيين، فيري البشري أن هذا الرفض لم يكن أساسه إنكار هذا الحق عليّ السودانيين ؛ ولكن كان عليّ أساس أن أي استفتاء يجري بالسودان في ظل الإدارة البريطانية له، ستكون نتيجته حتما لا فصل للسودان عن مصر فقط، ولكن ربط السودان ببريطانيا، لا سيما وأن الإنجليز كانوا يطرحون فكرة الاستفتاء عليّ بديلين فحسب، وهما: إما الارتباط بمصر، وإما الارتباط ببريطانيا، دون بديل ثالث وهو استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا، وكان هذا البديل الأخير هو ما طرحته ثورة ٢٣ يوليو .

- شرعت ثورة ٢٣ يوليو في معالجة المسألة السودانية مع مندوبين من أحزاب السودان وحزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، وغيرها، وأقرت أساسا لحل المسألة، يتمثل في سحب القوات الأجنبية من السودان، سواء كانت بريطانية أو مصرية، وبحق تقرير المصير للسودانيين، ويجري في إطار تخييرهم بين: «الوحدة مع مصر» أو «الاستقلال عن كل من بريطانيا ومصر» . وعليّ هذا الأساس تم إبرام اتفاقية السودان.

- تضمنت اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا- والتي أبرمت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ - سحب الجنود البريطانيين والمصريين من السودان، وإجراء انتخابات لتشكيل مجلس نيابي سوداني، وسدنة جهاز الإدارة . ومع إتمام هذه الإجراءات، يجري تقرير المصير بين «الوحدة مع مصر» أو «الاستقلال في يناير ١٩٥٦»، ويشير البشري إليّ أنه بالرغم مما بذلته حكومة الثورة المصرية من نشاط سياسي لدعم الاتجاه الاتحادي هناك، فقد أسفر قرار السودانيين في أول يناير ١٩٥٦ عن تفضيلهم الاستقلال عن مصر، وبذلك تم الانفصال السياسي .

- يري البشري أن اتفاقية ١٩٥٣، رغم ما انتهت إليّ من انفصال عن مصر، إلا أنها حققت الذي يعتبر جوهر السياسة المصرية الوطنية إزاء السودان وهو إخراج الإنجليز منه، وحماية مياه النيل من أن تكون تحت سيطرة دولة استعمارية طامعة في مصر والسودان معا (١) .

● اتفاقية الجلاء ١٩٥٤:

بمجرد أن أبرمت اتفاقية السودان، حتي بدأ التمهيد والتفاوض بشأن الجلاء ثم انقطعت، ثم اتصلت، ثم استمرت تنقطع وتتصل حتي تم الاتفاق النهائي في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، ونري أن تحليل البشري لاتفاقية الجلاء جاء فيما تضمنته من بنود للاتفاقية - بين حكومة ثورة ٢٣ يوليو وبريطانيا- والتي أبرمت في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وذلك في الآتي :

○ الجلاء التام خلال عشرين شهراً وفق برنامج زمني حددته الاتفاقية.

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٢٧ - ١٢٣ .

○ بقاء أجزاء من قاعدة قناة السويس البريطانية، تُدار بواسطة فنيين بريطانيين مدنيين محددى العدد.

○ دفاع مشترك بين البلدين لمدة سبع سنوات، يتعلق بحالة الحرب أو التهديد بها بالنسبة للبلاد العربية أو تركيا- عضو حلف الأطنطى- وفي هذه الحالة تعود القوات البريطانية بغير تحديد لمناطق العودة، وتجلو بعد انتهاء العدوان بغير تحديد لموعد الجلاء.

ينطلق البشري فى تقييمه للاتفاقية، بطرح تساؤل، ليحدد فى مضمون الإجابة عليه منهجه فى تقييم هذه القضية، أين الثورة فى هذا الاتفاق؟ . وفى إجابته، يقدم مقارنة بين مضمون ما كانت تصبو إليه أحزاب ما قبل الثورة- فى بنود اتفاقية الجلاء- وبين ما توصلت إليه ثورة ٢٣ يوليو فى هذا الشأن، فيشير، كيف أن اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ أوجدت نوعاً من الاتفاق- الدفاعي- بين مصر وتركيا، والتي كانت عضواً فى الحلف الأطنطى، وهو ما لم يصنعه «صدقي» عام ١٩٤٦، وحتى إننا إذا نظرنا إلى الفرق بين مشروع صدقي / بيجن، وبين اتفاقية ١٩٥٤، فيما يتعلق فى المدي الزمنى الذي يتم فيه الجلاء، نجده فى المشروع الأول ثلاث سنوات، وفى الثانى عشرين شهراً، كذلك فيما يتعلق بمدة الدفاع المشترك، نجد المدي الزمنى فى الأول عشرين عاماً، وفى الثانى سبعة أعوام، الأمر الذي يعنى أنها فروق كمية، لا تؤدي إلى هذا التباين فى الحكم على كل منهما ليكون الأول مئهما بالرجعية والعمالة وإعلان الحركة الوطنية معارضتها ورفضها له . وفى الثانى هو مشروع وطنى ثورى وتحررى، كذلك إذا ما نظرنا إلى ما كان قد تمسك به الوفد فى مباحثاته ١٩٥١، وبين ما وافقت عليه ثورة ٢٣ يوليو، نجد أن الوفد كان أكثر تمسكاً بحقوق البلاد، على الأقل بالنسبة لرفضه صراحة الارتباط بتركيا، ومع ذلك فقد كان مثاراً لتهمك الصحف وسخرية الشعب . هنا، يصل البشري إلى المغزي من هذا التساؤل ؛ بأنه : لا يمكن تقدير مدي إسهام اتفاقية ١٩٥٤، فى إنجاز أهداف الحركة الوطنية المصرية، فى إطار نصوصها وأحكامها فقط ؛ وإلا كان ذلك تفسيراً قانونياً مجرداً ومعزولاً عن السياق السياسى. ثم يدلل البشري على مقولته هذه بالآتي:

● لم تمض على توقيع الاتفاقية ثلاثة أشهر- لم تكن غادرت مصر خلالها الدفعة الأولى من الجنود البريطانيين- حتى أعلنت مصر حربها على الأحلاف العسكرية فى نطاق الدول العربية كلها، وذلك بمناسبة إبرام حلف بغداد فى فبراير ١٩٥٥.

● لم تمض على الاتفاقية خمسة أشهر، حتى ما كان من حضور عبد الناصر فى مؤتمر باندونج، ليتألق نجمه كواحد من أقطاب حركات التحرير فى العالم، ومناضل من مؤسسي حركة الحياد الإيجابى.

● لم تمض عشرة شهور على الاتفاقية، حتى عقدت مصر اتفاقية السلاح التشيكية الشهيرة التى بدأ بها بناء الجيش المصرى .

● تم جلاء القوات البريطانية عن مصر في مواعيده، رغم تلك السياسات المعادية للإنجليز وللاستعمار عامة، بل لعله تم في مواعيده بسبب تلك السياسة الجسور، والتي اضطرت الإنجليز لأن ينصاعوا لتنفيذ التزاماتهم بغير توان .

هنا، يجيب البشري علي تساؤله : أين كانت الثورة في اتفاقية ١٩٥٤ . لم تكن في النصوص، بقدر ما كانت علي الأرض التي تحركت عليها النصوص . وفي الأيدي التي كانت تحركها، أي القوي السياسية المصرية وموازينها . وفي تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية، والتي تتحدد في طرد الملك، وإلغاء النظام الملكي، وتحديد الملكية الزراعية .. إلخ . حتي ظهر جلياً بأن الاحتلال البريطاني لم يكن يحكم مصر بقاعدته العسكرية وحدها ؛ بقدر ما كان يحكمها بقاعدة سياسية ترتب علي رأس السلطة المصرية، وبقاعدة اجتماعية ترتبط مع الاستعمار برباط المصلحة المستمرة . لقد أثبتت التجربة الناصرية صحة المقولة الشهيرة : « إن السياسة الخارجية هي انعكاس للأوضاع الداخلية، وأن التغيير يجب أن يبدأ من الداخل، وأنه مهما كانت الضغوط الخارجية، فإن الاختيار بين البدائل المختلفة في السياسات الوطنية، يحسمه موقف الحركة الوطنية من قضية السلطة السياسية في الداخل » (١) .

سادساً : حركة الضباط الأحرار

● تبنى البشري فكرة انفراد قوة سياسية واحدة بالهيمنة علي السلطة السياسية في دولة ٢٣ يوليو، ألا وهي : "مجلس قيادة الثورة" منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٥٦، ثم خلفتها "رئاسة الجمهورية" من بعد، وأن نظام الحكم وأجهزة الدولة ومؤسساتها، دارت حول هذا القطب الثابت وحده، والذي كان يمثل القوة الدافعة للنشاط العام بكل صوره وأشكاله التنظيمية، وأن السلطة التنفيذية - بكل أجهزتها الإدارية - كانت الأداة الأساسية لتحريك الدولة والمجتمع . وأن الزعيم جمال عبدالناصر انفرد بالهيمنة علي السلطة السياسية سواء داخل « مجلس قيادة الثورة » أو « رئاسة الجمهورية » (٢) .

● ثم ذكر البشري أن السلطة السياسية انقسمت إلي سلطتين : إحداها : "سلطة دستورية" تمثلت في رئيس الدولة، والأخرى : "سلطة فعلية" تمثلت في قيادة الجيش، وأن هذه الصورة، كانت أشبه بما كان عليه النظام السياسي في حقبة الاحتلال البريطاني، والتي عبر عنها «لطف السيد» في عبارته التاريخية : «أن السلطة الشرعية للملك، والسلطة الفعلية للاحتلال البريطاني» (٣) . وسوف نقوم بتحليل ونقد هذه الفكرة في بند لاحق .

^١ نفس المرجع ص ١٣٤ - ١٣٧ .

^٢ نفس المرجع ص ٢٢١ .

^٣ نفس المرجع ص ١٨٣ .

المبحث الثاني

نقد وتقييم فحوي خطاب البشري بشأن الديمقراطية

تمهيد:

نري أن أهم الأطروحات التي تضمنها خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو هي في المطالب الآتية :

- عملية التغيير الثوري في ثورة ٢٣ يوليو.
- أزمة نظام ٢٣ يوليو.
- تقييم مفهوم الديمقراطية للبشري في إطار المنهج الإسلامي .

المطلب الأول

نقد وتقييم عملية التغيير الثوري في ثورة ٢٣ يوليو

تناول البشري تحليل عملية التغيير الثوري لثورة ٢٣ يوليو، بتقسيمه عملية التغيير الثوري إلى شطرين غير منفصلين :

- الشطر الأول : مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام السياسي القديم، وفيها يري أن الثورة اجتازت هذه المرحلة بنجاح، بإزاحتها كافة القوى السياسية القائمة من الساحة السياسية - والتي تشمل "الملك" و"الوفد" و"كافة القوى الحزبية الأخرى"، واستطاعت أن تنفرد وتهيمن علي السلطة السياسية في يسر وسهولة .
- والشطر الثاني: مرحلة حسم الصراع بين قوي التغيير الثوري حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة، فيري أن طرفي الصراع كانا في :« قيادة حركة الضباط الأحرار » كطرف، و« الأحزاب الشعبية»- التي تشمل الإخوان والشبوعيين، ومصر الفتاة، والحزب الوطني الجديد، وبعض عناصر الوفد الشابة- في الطرف الآخر؛ بحسبانه أن«الأحزاب الشعبية» ضمن القوي الثورية نفسها . ويرى أن في هذا الصراع أزاحت قيادة الحركة (مجلس قيادة الثورة) جميع الأحزاب الشعبية من المجال السياسي، وانفردت بالسلطة وبالهيمنة علي المجال السياسي وعلي مقدرات الأمة . أما عن الصراع داخل "مجلس قيادة الثورة" - فيما بين أعضاء المجلس - يرى "البشري" فيما يحسبه أن الزعيم "جمال عبد الناصر" انفرد بالهيمنة علي القرار السياسي وعلي كل مقدرات المجلس، واستمر في هيمنته علي السلطة السياسية بعد توليه رئاسة الجمهورية وانتقال السلطة من "المجلس" إلي "رئاسة الجمهورية"، بمقتضي دستور ١٩٥٦ .

ومما تقدم نصل إلى أن صحة رؤية "البشري" لمسألة صراع قوى ثورة ٢٣ يوليو علي السلطة تتوقف علي صحة الأسس والافتراضات التي بنى عليها رؤيته، والتي تحددتها الإجابة علي تساؤلين في الثلاث نقاط التالية :

- هل الأحزاب الشعبية ضمن قوي ثورة ٢٣ يوليو؟
- ما هي أطراف قوي ثورة ٢٣ يوليو ومسار الصراع فيما بينها ؟ .
- الأفكار التي استخلصها البشري من التجربة الناصرية

أولاً : هل الأحزاب الشعبية ضمن قوى ثورة ٢٣ يوليو ؟

اعتبر البشري «الأحزاب الشعبية» - وهي : الإخوان، والشيوعيون، ومصر الفتاة، والحزب الوطني الجديد، وبعض شباب الوفد- من قوى الثورة، بما يعني أنها شاركت في ثورة ٢٣ يوليو ضمن تنظيم الضباط الأحرار، ومن ثم، إعتبر أن الصراع بين : « قيادة تنظيم الضباط الأحرار » وبين «الأحزاب الشعبية» هو صراع فيما بين قوى التغيير الثوري حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة، كتب البشري : «... وأفاد ذلك أن القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يوليو، انصرف إلي وضع الصيغة الجديدة بين القوى الثورية نفسها، انصرف إلي العلاقة بين قيادة الحركة وبين الإخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد وغيرهم من عناصر الوفد الشبابية، وجاءت المواجهة في أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء، وهم جميعاً من قوى الثورة » (١).

ويظهر هنا خلط في رؤية البشري بين القوة الثورية الوحيدة التي قامت بالثورة ليلة ٢٣ يوليو- وهي «تنظيم الضباط الأحرار»- وبين " قوى المعارضة " التي كانت أحد عناصر النظام الليبرالي الملكي، وتشمل الأحزاب الشعبية، ويأتى الخلط فيما يبدو من اعتقاد البشري فيما يحسبه، من أن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، قد تأثروا بمبادئ وشعارات وأهداف وطنية واجتماعية منبعها أو مصدرها الأحزاب الشعبية، وأن ذلك يترتب عليه نتيجة لازمة، ألا وهي : أن نجاح تنظيم الضباط الأحرار في الوصول للسلطة يعنى تحوّل الأحزاب الشعبية في التو واللحظة إلى قوى ثورية، هكذا بخبطة لازب، من هنا وصف "البشري" الصراع بين قيادة الثورة وبين الأحزاب الشعبية باعتباره صراعاً فيما بين عناصر القوى الثورية، وأن نتيجة هذا الصراع تحدد حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة .

ومن ناحية أخرى : إذا نظرنا إلي هذه الأحزاب الشعبية لنرى فيما إذا كانت تنتهج الأسلوب الثوري ؛ أم أنها كانت أحد عناصر النظام الليبرالي الرجعي، مع اقتصرنا على جماعة الإخوان باعتبارها أهم هذه الأحزاب كما نوهنا سابقاً، فإننا نجد في مضمون ما كتبه البشري في أدبياته ما يثبت أن جماعة الإخوان تنتمي إلي الفكر المحافظ بامتياز، وأنها أحد عناصر النظام الليبرالي الملكي السابق، الذي ثارت عليه حركة الضباط الأحرار، وليست بأي حال ضمن القوى الثورية . وذلك مما عرضه البشري من أحداث ووقائع تاريخية، وكيف كان تحليله وتقويمه لها يؤكد هذا المعنى، وذلك في الآتي :

● ذكر البشري أن شدة ولاء "حسن البنا" - مؤسس الحركة - "للملك" كانت منذ بداية تأسيسه للحركة، وذلك في سلوكياته اليومية، فكان أثناء عمله بالتدريس، يختار موضوعات في دروس الإملاء يتوخى فيها الثناء علي الملك والنظام الملكي حتي

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو مرجع سابق ص ٧٠ .

أنه حين قام الملك بزيارة مدينة الإسماعيلية قام بدفع العمال للتجمع لتحيته . الأمر الذي دفع أحد مسئولى الشرطة بالمدينة لكتابة تقرير يشيد فيه بأثر الجماعة الروحي، واقترح علي الحكومة تشجيعها والعمل علي تعميم فروعها في البلاد (١).

● كشف البشري عن انتهاج جماعة الإخوان الفكر المحافظ، وذكر مما كتبه مجلة النذير الناطقة باسم الجماعة، في توضيحها لرؤية الجماعة بشأن الدستور، تقول: « ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور، بوصفه نظام الحكم المقرر في مصر، ولا أن تحاول الطعن فيه، أو إثارة الناس ضده وحضهم علي كراهيته، ما كان لها أن تفعل ذلك وهي جماعة مؤمنة مخلصه، تعلم أن إهاجة الحماسة ثورة، وأن الثورة فتنة، وأن الفتنة في النار» (٢) . كذلك فيما كتبه "حسن البنا" في مقال يدعو فيه الجماعة إلي دخول البرلمان: « إن الدستور بروحه وأهدافه العامة، لا يتناقض مع القرآن من حيث الشوري وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وأن ما يحتاج لتعديل منه يمكن أن يُعَدَّل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته». ويُعلّق البشري : بأن في هذا ما يؤكد علي المنهج الإصلاحى للإخوان (٣).

● كشف البشري عن أن أسلوب جماعة الإخوان في ممارستها السياسية، لم تخرج عن إطار النظام الليبرالى الملكى، وفقا لأحكام ومقتضيات اللعبة الديمقراطية التي قررها دستور ١٩٢٣، وأنها مارست نفس الألاعيب السياسية التي كانت تمارسها باقي الأحزاب السياسية في إطار المنافسة الحزبية للوصول للسلطة . وفي ذلك ذكر البشري كيف أن حسن البنا - مرشد الإخوان - حين قرر ترشيح نفسه في البرلمان عام ١٩٤٢، تنازل عن هذا الترشيح نظير أن تطلق «حكومة الوفد» يده في المضى في دعوته، مع تركه ميدان السياسة، وذلك في صفقة سياسية بينه وبين مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، حتي اذا ما أُقِيلَت حكومة الوفد، وجاءت حكومة أخرى رجع حسن البنا - ومعه الإخوان- إلي سابق عهده "بالسياسية" منقلباً علي الوفد ومعلنأ الخصومة معه (٤) .

● يُلخّص البشري مواقف حسن البنا زعيم الإخوان - والجماعة من ورائه - بأنها كانت دائماً لصالح «السراي» وحكومات الأقلية، وأن تحركه السياسى كان ضد الوفد والتنظيمات الشيوعية وضد الاتجاهات الاشتراكية، ففي عام ١٩٤٦ عندما بلغت الجماعة ذروة انتشارها وانطلاقها، بلغ عداؤها للوفد ذروته ووصل إلي حد الاشتباك في الطرقات مع مظاهرات الوفديين والشيوعيين، ويحكي أحمد حسين: «أن الإخوان في هذه الفترة خاصموا الوفد وخاصمهم، فبدأ الاحتكاك بين الطرفين،

١ تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ١٠٩ .

٢ نفس المرجع ص ١٢٤ .

٣ نفس المرجع - نفس الصفحة .

٤ نفس المرجع ص ١١٦ .

وبدأ الصدام علي طول الخط، وكان طبيعياً أن تقف الحكومة الي جوار الإخوان المسلمين في كل صدام يقع بينهم وبين الوفد، بل كانت تحميهم وتشد من أزرهم . وخلال العام ذاته اتجه الإخوان في نشاطهم السياسي إلى أساليب العنف والضرب والتدمير فيما يقع في المظاهرات والتجمعات من اشتباكات، وفي يوم ٦ يوليو وقع صدام بين الإخوان والوفد في بورسعيد، استعمل فيه الإخوان الرصاص وألقوا ثلاث قنابل، وأسفر الحادث عن قتل واحد من خصومهم وإصابة ٣٥، فجمع الكثيرون علي دار الإخوان وأشعلوا الحريق فيه وفي ناديهم الرياضي، وحوصر المرشد العام بأحد المساجد هناك، لكنه استطاع النجاة من الخطر « (١) ».

ثانياً : ما هي أطراف قوي ثورة ٢٣ يوليو ومسار الصراع فيما بينها ؟

ليس هناك أي جدوي من محاولة إثبات ما هو بديهي، وليس هناك ما هو أكثر بديهية من أن القوي الثورية هي القوة التي قامت بالثورة ليلة ٢٣ يوليو، والتي هي "تنظيم الضباط الأحرار"، ومن ثم يمكننا طرح مسار الصراع علي السلطة، فيما بين قوي الثورة داخل "تنظيم الضباط الأحرار"، وهي علي ثلاث مستويات كالآتي:

- المستوي الأول للصراع بين قيادة التنظيم وعناصر التنظيم .
- المستوي الثاني للصراع داخل قيادة التنظيم .
- المستوي الثالث: الصراع داخل الجهاز الإداري للدولة

المستوي الأول للصراع بين قيادة التنظيم وعناصر التنظيم :

عَوَّلَ البشري في تناوله لهذه المسألة علي تأثير العلاقة التنظيمية العسكرية والبيئة العسكرية علي ثقافة وسلوكيات الضباط الأحرار بما يفيد خفوت النزوع الديمقراطي لديهم، وهو ما يوحى بخفوت النزعة الاستقلالية في الرأي، نتيجة لتأثير تطبيق قواعد الضبط والربط والخضوع الرئاسي، باعتبارهما من مقتضيات العمل العسكري.

ولما كان تأثير الحياة العسكرية بعناصرها المتعددة مثل : "الضبط والربط" و "الخضوع الرئاسي"، هي تأثيرات غير وجوبية، ويختلف تأثيرها حسب مدة تعرُّض الشخص لهذه التأثيرات «أي مدة خدمته بالجيش وقدراته واستعداده النفسي لقبولها . فكان علي "البشري" أن يُقدِّم مؤشرات ووقائع مادية تثبت تأثير هذه العوامل علي مجموعة الضباط الأحرار خاصةً وأننا أمام حالة استثنائية لضباط

تمردوا علي " الضبط والربط" و "الخضوع الرئاسي"، وقاموا بالانقلاب علي نظام الجيش ونظام الدولة ؛ ليفرضوا إرادتهم علي الجيش وعلي الدولة .

وما كشفتته أحداث ووقائع الصراع بين القاعدة العريضة من ضباط التنظيم وبين القيادة العليا للجيش، والتي هي نفسها قيادة الثورة، تكفي لتحديد الحجم الحقيقي لهذه التأثيرات ؛ بما يثبت ضعف هذه التأثيرات إن لم يكن إنعدامها، مثل ظهور حركة سلاح المدفعية وسلاح الفرسان داخل تنظيم الضباط الأحرار، وجاء فيما ذكره البشري أن الحركة ظهرت في صورة تيار معارض لقيادة الثورة، منتقدا لتصرفات عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومطالباً بتكوين قيادة جديدة، عن طريق الانتخابات الحرة وذلك في سلاح المدفعية . ثم ظهر مثل ذلك في سلاح الفرسان والمشاة . بالإضافة إلى أن أعضاء اللجنة التأسيسية من ضباط الفرسان، تقدموا بطلب إلي القائد العام محمد نجيب لإنشاء هيئة للضباط الأحرار، وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبي الأسلحة، علي أن تعتبر هذه الهيئة في مجموعها كبرلمان . فلم تستجب قيادة الثورة . وما لبث أن أصدرت قراراً بإلغاء تنظيم الضباط الأحرار، لأنه يستند أغراضه، وما أن أدرك الضباط أنهم يُعدون عن مهامهم الثورية، حتى تجمعوا وازداد تمسكهم بالتنظيم، ونشط بعضهم يستنقذ التنظيم . وفي هذه الظروف قُبض علي البعض، وأودعوا سجن الأجانب ثم تطورت الأمور وتطورت الأحداث إلي ما أدي إلي اعتقال الكثيرين منهم، ومحاكمتهم بواسطة مجلس قيادة الثورة، واستبعاد الآخرين خارج الجيش بنقلهم إلي وظائف مدنية، وكانت هذه كلمة النهاية لتنظيم الضباط الأحرار (١) .

المستوي الثاني للصراع داخل قيادة التنظيم :

في إطار تركيز السلطة داخل قيادة التنظيم - كأمر طبيعي باعتبار أن إدارة الأمور وشؤون السلطة في أي تنظيم سياسي، لابد أن يكون من خلال قيادته العليا - يري البشري فيما يحسبه أن الزعيم جمال عبد الناصر انفرد بالهيمنة علي السلطة وعلي مقاليد الأمور داخل التنظيم- سواء كان «اللجنة التأسيسية» أو «مجلس قيادة الثورة» وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية :

- المدخل المثالي الأخلاقي في عرض القضية.
- براهين البشري لإثبات انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل قيادة الثورة.
- تأثير الاختلاف الأيديولوجي للضباط الأحرار والשלليات.

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٧٨ .

١ - المدخل المثالي الأخلاقي في عرض القضية :

قدم البشري رؤيته في قضية الصراع علي السلطة، والتي يحسب أنها تتمحور حول انفراد عبد الناصر بالهيمنة علي القرار السياسي وكل مقدرات السلطة من المدخل المثالي الأخلاقي، كتب البشري: « إن مطالعة وقائع الثورة خلال عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤، يكشف عن ازدياد السلطة الفردية لجمال عبدالناصر، مع تقدم انتصار مجلس الثورة علي معارضييه من الأحزاب المختلفة، ومع أن الغالبية الغالبة في مجلس القيادة وقفوا مع عبد الناصر منذ نهايات ١٩٥٢ في مواجهة الحركة الحزبية، وكان بعضهم كالبغدادي أكثر حدة من عبدالناصر في هذه المواجهة، فإن دور الغالبية كان يضعف ويتردي داخل المجلس، بقدر ما كانوا يقوون ويتغلبون علي الحركة الحزبية خارج المجلس، وأن غلاة المخاصمين للحركة الحزبية داخل مجلس القيادة، كان ينتظره مصير خصمهم نفسه، ضعفاً بضعف، وتردياً بتردي، وتصفية بتصفية، لقد بقوا في مجلس القيادة، ولكن أئنة السلطة أفلتت من المجلس بوصفه التنظيمي إلي رئاسة المجلس بوصفها الزعامي، وضعف دور أعضاء المجلس المشاركين في صنع القرار» (١).

طرح البشري القضية هنا، من المدخل الفلسفي المثالي الأخلاقي . بما يوحي بأن انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل المجلس جاء نتيجة تكاتف أعضاء المجلس علي الإطاحة بالحركة الحزبية، أي أن الإطاحة بالديمقراطية من مجلسهم هذا، وانفراد عبدالناصر بالسلطة هو جزاء عادل وقصاص فوري بما اقترفوه من ذنب بإطاحتهم بالحركة الحزبية وبالديمقراطية وانفرادهم بالسلطة . فجاء جزاؤهم من نفس نوع الجرم الذي ارتكبوه . وليتجرعوا من نفس الكأس التي أذاقوا بها غيرهم .

ويلاحظ هنا : أن البشري طرح فكرة مثالية أخلاقية، ليحرك بها وجدان وعاطفة المتلقي، لتكون بديلة للأدلة التاريخية التي كان عليه أن يُقدّمها لإثبات صحة رأيه . حتى أنه ذكر مسألة انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل مجلس قيادة الثورة ؛ دون تقديم أدلة قاطعة تثبت صحة رأيه، واكتفى بتقديم تصوره الذاتي عن المسألة وأن ذلك قد نما خلال ثلاث مراحل حددها بثلاثة تواريخ :

- التاريخ الأول : ١٩ يناير ١٩٥٣ يوم تعيينه نائباً لرئيس المجلس .
- التاريخ الثاني: ١٨ يونيو ١٩٥٣ وفيه صار عبد الناصر وزيراً للداخلية محل "سليمان حافظ" - كما صار "عبدالحكيم عامر" قائداً عاماً للجيش بدلاً من "محمد نجيب" الذي صار رئيساً للجمهورية، كذلك عُيّن بعض أعضاء المجلس وزراء كالبغدادي وصالح سالم وغيرهم .
- التاريخ الثالث : فبراير/ مارس ١٩٥٤ وشهدت هذه الفترة احتدام الأزمة السياسية، وظهر اختلاف أعضاء مجلس القيادة فيما بينهم أثناء الاجتماعات،

وكانت اقتراحاتهم المتناثرة تؤكد ذلك، وأن حالة من السأم والملل وروح الانقسام والرغبة في الانسحاب شاعت في الأعضاء ؛ حتى كاد المجلس أن يتفكك . هنا ظهر عبدالناصر كمحرك حقيقي للأحداث، وطلب تفويضه من المجلس في التصرف في مواجهة الأحداث السريعة، وكان يتخذ من الإجراءات ما لا يعلم عنه الأعضاء إلا مؤخراً، وغالبهم كان يصوت في المجلس في جانبه، ويذكر البغدادي: أن المجلس أصبح بذلك جمال عبد الناصر^(١).

بالنظر الي التواريخ الثلاثة أو المراحل الثلاثة كما حددها البشري، نجد أن التاريخ الأول لا يضيف شيئا لعبد الناصر، طالما أن تعيينه نائبا للرئيس، لم يترتب عليه حصوله علي سلطة أو نفوذ تزيد عن سلطة أو نفوذ أي عضو آخر في المجلس. أما في التاريخ الثاني وفيه وُزعت السلطات أو الحقايب الوزارية فيما بين أعضاء المجلس . فإننا نري أن عبد الحكيم عامر بتوليته القيادة العامة للجيش قد حصل علي السلطة الأقوي ؛ باعتبار وضع الجيش وسلطة قائده في هذه الفترة الاستثنائية - التي لا تقارن بأي حال مع سلطة وزير الداخلية جمال عبدالناصر، ومن ثم فهو تاريخ انفراد عبدالحكيم عامر بالسيطرة علي الجيش، وأول خطوة في مسار فرض سيطرته علي الدولة .

التاريخ الثالث وفيه يُصوّر "البشري" حالة وسلوك "مجلس قيادة الثورة" في مواجهة أزمة سياسية شديدة . وهي صورة أشبه بحالة إحباط أو انهيار لأعضاء المجلس : "اختلاف الأعضاء فيما بينهم، روح الانقسام والسأم والملل، والرغبة في الانسحاب" ؛ حتى كاد المجلس أن يتفكك . في هذه الحالة التي يقترب فيها الجميع من حالة الانهيار، يكون صاحب الكلمة العليا المسموعة، والتي تحظى علي ثقة هؤلاء المنكوبين المحبطين، هو من يملك الثبات ورباطة الجأش والقدرة علي التفكير السليم وسرعة التصرف المناسب . فكان رجل هذا الموقف الزعيم جمال عبد الناصر ؛ إلا أن هذه القصة التي عرضها البشري كشفت لنا عن أمرين :

- أحدهما يهنا هنا- في مسألة الديمقراطية داخل مجلس قيادة الثورة - وهو: أن أعضاء مجلس قيادة الثورة هم من كانوا يملكون ويمارسون سلطة صناعة القرار السياسي في المجلس . وليس "جمال عبدالناصر" . وأن تفويضهم له كان لمواجهة أحداث هذه الأزمة الطارئة علي سبيل الاستثناء، وهو ما استدعي سرد هذه القصة . فلو أنه كان المهيمن علي المجلس وقراراته السياسية، فلماذا إذن طلب من المجلس تفويضه في هذه الأزمة؟!.
- الأمر الآخر: حقيقة قدرات وإمكانات عبد الناصر في التصرف حيال الأزمات التي يكاد ينهار أمامها الجميع حتي يصبح هذا المجلس في الصورة التي صاغها "البغدادي" في قوله: « لقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبدالناصر » . ومن ثم

لم يكن موقف عبد الناصر هذا يعني "الزعامة" والسلطة الفردية ؛ بقدر ما يعني التصدر لواجب وطني أحجم وتقاعس عنه الآخرون.

٢ - براهين البشري لإثبات انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل قيادة الثورة :

قدّم البشري ثلاثة أمثلة باعتبارها الدليل القاطع والفاصل، علي انفراد عبد الناصر بالقرار السياسي والهيمنة علي مقدرات قيادة الثورة . ويلاحظ أن البشري في نظريته للقيادتين « الهيئة التأسيسية ومن بعدها مجلس قيادة الثورة »، لم يُفرّق بينهما . باعتبار أن أعضاء القيادة الأولي هم أنفسهم أعضاء القيادة الثانية، وكذلك التشابه من ناحية أسلوب وفلسفة وآليات العمل السياسي سواء في أسلوب اتخاذ القرار الجماعي أو في إدارة الشؤون الأخرى حتى يكون الفرق مجرد تغيير اسم القيادة من «الهيئة التأسيسية» إلي «مجلس قيادة الثورة» . ومن ثم جاء كل ما قدمه من تحليل ونقد لإحدهما بإعتباره ينطبق علي الأخرى . كما أن ما قدمه من أمثلة للتدليل علي انفراد «عبدالنصر» بالقرار السياسي والهيمنة علي مقدرات القيادة في «الهيئة التأسيسية» ينطبق أيضا علي مجلس قيادة الثورة .

في المثال الأول كتب البشري : «يُقال مثلا أن عبدالناصر هو من أدخل "أنور السادات" التنظيم، ووضعه في الهيئة التأسيسية، رغم عدم موافقة الأغلبية في الهيئة علي ذلك» (١) . يطرح البشري في هذا المثال خبراً مشكوكاً في صحته، لأنه استهل الخبر بكلمة : " يُقال " بما يعني: أنه لم يتأكد من مصدر الخبر ولا مدي صحته باتباع الأسلوب العلمي المنهجي، ومن ثم لا يصح أن تُبنى أي نتيجة علي خبر مشكوك فيه . الأكثر من ذلك أن البشري ذكر ما يناقض هذا الخبر في نفس الكتاب الذي نشر فيه الخبر، وذلك فيما كتبه: « ولم تستطع - اللجنة التأسيسية - استنباط أسلوب تنظيمي محدد لتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، ولا لانضمام الأعضاء لمجلس القيادة من بعد، ويبدو أنه تم في مناسبتة السياسية والتاريخية، بنوع من التراضي والقبول العام أو عدم الممانعة، في كل حالة بعينها، هكذا دخل أنور السادات في اللجنة التأسيسية مباشرة ولم يكن من قبل من الضباط الأحرار عند تكوينه عام ١٩٤٩، وهكذا انضم عبدالمنعم أمين في القيادة مباشرة عشية الثورة، وهكذا خرج "عبدالمنعم عبدالرؤوف" قبل الثورة» (٢) .

المثال الثاني : إن عبد الناصر قام بتخطيط وتنفيذ محاولة لاغتيال اللواء "حسين سري" مدير سلاح الحدود، دون تشاور، وأشرك معه بعض الضباط الأحرار، الأمر الذي عرّضه لمناقشة ونقد عنيف من البغدادي لانفراده بعمل قد يتحمل مغبته الجميع، واضطر عبدالناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية (٣) .

^١ نفس المرجع ص ٦٠ .

^٢ نفس المرجع ص ٨١ .

^٣ نفس المرجع ص ٦٠ - ٦١ .

ونرى : إذا كان «البشري» يجد في هذا الموقف، دليلاً على انفراد عبد الناصر بالقرار داخل "الهيئة التأسيسية"، فإنه على العكس، قد يكون دليلاً على ديمقراطية القرار داخل "الهيئة"، فقد وُوجه عبد الناصر بنقد ومعارضة شديدة، من سلوكه هذا، حتي فرض عليه الموقف أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة، وفي هذا المثال، لم يرفض عبد الناصر النقد، ولم يصرخ ويقول: «أنا القائد .. أنا الزعيم .. أنا صاحب القرار .. لا يحق لأحد انتقادي» ؛ ولكن على العكس، أحسَّ بالخطأ ورأي أن عليه أن يتنازل لغيره عن رئاسة الهيئة . ومن ناحية أخرى فإننا قد لا نري وصف سلوك عبد الناصر هذا بأنه انفراد برأيه، بقدر ما أنه يوصف كتصرف شخصي فيه اندفاع وتهور، وعدم تقدير لما يُمكن أن يترتب عليه من أضرار للتنظيم بأكمله .

ويلاحظ هنا، كيف أن نزعة الاندفاع والتهور، والتي أري أنها كانت سائدة في جميع ضباط التنظيم – بدليل طبيعة وماهية التنظيم السري وأهدافه التي تعني المخاطرة بحياتهم – هي ما تجعلنا نتفهم كيف أمكن لهؤلاء الضباط أن يتسامحوا مع سلوك عبدالناصر هذا، باعتبارهم جميعاً تملكهم هذه النزعة .

المثال الثالث : حين تم تعجيل موعد القيام بالحركة يوم ٢٣ يوليو، وأصبح الوقت – كما يذكر البشري – لا يسمح واجتماعات اللجنة التأسيسية والاستماع إلي مناقشاتها الطويلة، وأن الموقف أصبح في حاجة إلي قائد واحد فقط يحسم الأمور، لذا لم تعقد اللجنة اجتماعاً آخر عقب يوم ١٩ يوليو – أي قبل أربعة أيام فقط من قيام الحركة – وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه ولم يعن هذا بطبيعة الحال انقطاع صلات عبدالناصر بأعضاء اللجنة، بل كان يتصل بهم أفراداً ومجموعات صغيرة للتشاور .

ثم يؤكد البشري على مقولة: "إن تحمُّله المسؤولية والانفراد بإصدار القرارات، كان يتمشي تماماً مع طبيعة شخصيته وحبه للرئاسة . ويرى البشري: أن السبب التنظيمي للموضوع يظل هو الأساس، وهو ما به فوّضت الهيئة رئيسها للقيام بدور «القائد الأوحده» ، أما تحليل الباحث للقصة التي جاءت في هذا المثال : أن القصة تُصوِّر المشاهد الأخيرة لحالة وسلوكيات أعضاء "اللجنة التأسيسية" في الأيام الأخيرة قُبيل العملية العسكرية، لتنفيذ الانقلاب العسكري مباشرة . ويظهر في هذه المشاهد طبيعة وماهية العملية المقدمون على تنفيذها، باعتبارها عملية عسكرية في الأساس يتسبَّب فيها البعد العسكري . فجاء مثلاً: وقف كافة الاجتماعات قُبيل العملية، تولى إدارة العملية «قائد واحد» .

ونري أن ترشيح "جمال عبدالناصر" لقيادة هذه العملية، لم يكن لاعتبار الأقدمية؛ بقدر ما أنه الأكثر علماً وكفاءة عسكرية - لحصوله علي فرقة «أركان حرب» علاوة علي أنه كان يعمل مدرسا في "كلية أركان حرب" وهي أعلي معهد

عسكري في مصر . ولم يكن من أعضاء اللجنة التأسيسية من هو حاصل علي هذه الفرقة خلاف عبدالناصر سوي عبدالحكيم عامر - من هنا تكون المقولة المنوّه عنها: "غير موضوعية" . أما تعليق البشري بعبارة: «إن السبب التنظيمي الموضوعي . إلخ»، نري أنها جملة مبهمة غير مفهومة ؛ فماذا يعنى البشري " بالسبب التنظيمي" ؟ هل هو «العلاقات التنظيمية» والتي يري أنها علاقة قائد أمر بمقودين مأمورين ؟ أم أن دواعي هذا الموقف يحتاج من التنظيم ما يستدعي ذلك؟ .

ونضيف هنا رأى اللواء "محمد نجيب" رئيس مجلس قيادة الثورة، والذي يؤكد فيه أن القرار داخل مجلس قيادة الثورة، كان قراراً جماعياً لا ينفرد عبدالناصر بالهيمنة عليه ؛ قد يكون الرأى الحاسم والقاطع لهذه القضية، كتب "محمد نجيب" : « وبدأنا نعانى من ازدواج السلطات . وبدأت أشعر بالضعف أمام الأغلبية فى المجلس . وبدأت أشعر أننى لا أمارس سلطأتى كما يجب . لقد كنا قد اتفقنا قبل الثورة على أن تصدر القرارات بالأغلبية، وهو ما نُفذ بعد الثورة ؛ ولكن كان معنى ذلك أن المجلس هو الذى يحكم فعلاً، بينما أنا المسئول عن هذه القرارات حسب نصوص الدستور المؤقت، ورفضت هذا الوضع، وطالبت إما بممارست سلطأتى كاملة، وإما أستقيل، وكانت هذه المطالبة بداية الخلافات الحادة بينى وبين باقى أعضاء المجلس»^(١).

الخلاصة : أن ما قدمه البشري فى هذه الأمثلة الثلاثة - والتي اقتصر عليها - بحسبانه يقدّم الأدلة والأسانيد لإثبات هيمنة عبد الناصر علي قرارات مجلس قيادة الثورة، ليست فى حقيقتها أدلة وبراهين قاطعة حاسمة تُثبت هذا الأمر، بقدر ما أنها تُثبت عكس الأمر .

٣ - تأثير الاختلاف الأيديولوجي للضباط الأحرار ونشأت الشلليّات :

على الرغم من أهمية ما ذكره البشري فى مسألة التباين الأيديولوجي داخل تنظيم الضباط الأحرار- [بأن التنظيم يتكوّن من مجموعات مختلفة من الضباط كانت تنطوى علي عناصر من اتجاهات سياسية متباينة . وأن عبدالناصر قام بربط هذه المجموعات - "المختلفة أيديولوجياً" - فى كيان سياسي واحد، وذلك بتجميعهم حول أهداف عامة، يمكن أن يلتقي عليها الجميع، بصرف النظر عن المشرب السياسي، وكانت هي الأهداف الستة التي أشرنا إليها] - (٢) ، إلا أنه تجاهل تأثير هذا التباين الأيديولوجي، على العملية السياسية فى نظام ثورة ٢٣ يوليو . والتي يرى الباحث أنه كان لها التأثير الأكبر فى كل خطوة من خطوات العملية

^١ "محمد نجيب" - مذكرات "محمد نجيب" "كنت رئيساً لمصر" - المكتب المصرى الحديث ط ١

١٩٨٤ ص ٢٠٨ .

^٢ نفس المرجع ص ٥٧ .

السياسية في نظام ثورة ٢٣ يوليو . فإذا كان التقاء الضباط الأحرار حول المبادئ والأهداف الستة - وهي مجموعة من المبادئ والأهداف العامة- قد حققت المرحلة الأولى من أهداف التنظيم، ألا وهو الإطاحة بالنظام السياسي القائم والاستيلاء على السلطة، فإن المرحلة التالية، وهي مرحلة تحقيق باقي الأهداف الأخرى، كانت تحتاج إلى اتفاق جديد فيما بينهم، سواء على أولوية الأهداف أو المنهج أو الأسلوب أو البرنامج الذي يحقق هذه الأهداف . وهو ما يعني: الاتفاق على مشروع سياسي وأيديولوجي واحد للتنظيم . وهو الأمر الذي تجنبت قيادة التنظيم الخوض فيه - كما نوهنا - خوفاً من الاختلاف . ذلك أن اختلاف الآراء والرؤى داخل التيار الفكري الأيديولوجي الواحد، عند وضع مشروع قومي والنهج الذي يناسبه، هو أمر مرغوب فيه، لأنه يُعطى ويُكَمَّل كل الأبعاد والجوانب المتعددة للمشروع ؛ في حين أنه علي العكس، يكون اختلاف الآراء فيما بين التيارات الفكرية المختلفة أيديولوجياً عند اجتماعها لنفس الغرض، بسبب الإنقسام والفرقة وعدم التلاقي، لأن الأسس والأركان المطلوب تحديدها للمشروع القومي، لا يمكن أن تلتقي عليها التيارات السياسية المتباينة . من هنا يظهر لنا المنبع والمصدر الحقيقي للصراع فيما بين قوى الثورة داخل مجلس قيادة الثورة .

ومن هذه الزاوية يتبين لنا كيف نجحت ثورة ٢٥ يناير في تجميع كافة القوى والتيارات السياسية لإسقاط "مبارك"، وذلك برفعها شعارات وأهداف عامة لا يختلف عليها أي من هذه التيارات أو القوى السياسية: "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"؛ إلا أنها اختلفت فيما بينها بمجرد إسقاط "مبارك" وبعد وصول الإخوان للحكم على المشروع السياسي والنهج المناسب لتحقيق أهداف الثورة .

وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة فإن البشري لم يتناول في أدبياته مسألة تأثير هذا التباين الأيديولوجي على مسار الصراع على السلطة، أو في مسار التغيير الثوري . فإذا كان البشري ذكر كيف أمكن أن يجتمع كل من "خالد محي الدين" من أقصى اليسار والمعتنق للفكر الماركسي مع "عبد المنعم عبد الرؤوف" من أقصى اليمين الليبرالي والمعتنق للفكر الإخواني بمجلس واحد - وذلك في إطار الأهداف العامة المحددة في الأهداف الستة - فإنه لم يذكر هل كان يمكن أن يستمر اجتماعهما معاً في هذا المجلس، حتى وإن كان في إطار الديمقراطية والقرار الجماعي؟! . ومن ثم كان التخلص منهما معاً أي من كلا التيارين . أقصى اليمين الليبرالي المتمثل في الإخوان وأقصى اليسار المتمثل في التيار الماركسي .

وقد ذكر البشري أن التخلص من "عبد المنعم عبد الرؤوف" جاء - كما نوهنا سابقاً - بالاتفاق فيما بين أعضاء "اللجنة التأسيسية" . أما التخلص من "خالد محي الدين" فقد ذكر أنه جاء في أزمة ١٩٥٤، عندما قرر المجلس مد فترة الانتقال باستثناء "خالد محي الدين"، الذي عارض القرار متمسكاً بإعادة الحياة النيابية، فأعفي من عضوية المجلس، حرصاً على أن يكون صدور القرار بالإجماع ؛ إلا

أننا نري أن رأي البشري في هذه القصة - بأن إخراج "خالد محيي الدين" من المجلس جاء للحرص على صدور القرار بالإجماع - هو أمر يحتاج إلى إثبات . لأن إصدار قرارات المجلس، كان قد تقرر ليكون بالأغلبية المطلقة - ٥٠% + ١ - كأحد المبادئ المقررة والحاكمة لسير أعمال المجلس - وهو أمر منطقي، لا اعتبار اختلاف المشارب السياسية لأعضاء المجلس، مما يعني صعوبة - ولا أقول استحالة - الإجماع على رأي أو وجهة نظر واحدة . بالإضافة إلى أنه لم تُحدد قرارات معينة يُشترط إصدارها بالإجماع، وأخري يكفي صدورها بالأغلبية المطلقة ؛ الأمر الذي يُسقط هذا التفسير.

ونري أن التفسير الأكثر ملاءمة للموقف، أن إخراجه من المجلس جاء لنفس السبب الذي أخرج به "عبد المنعم عبدالرؤوف" - وهما يمثلان الاتجاهان المتطرفان بالمجلس - وهو الصراع على السلطة، وأن معيار التكتلات داخل المجلس كان «الانتماء الأيديولوجي» . وإذا استعرضنا التيارات السياسية المتبقية داخل المجلس - بعد إقصاء التيار الإخواني والتيار الماركسي - نجد التيار الليبرالي، علاوة على التيار الاشتراكي الراديكالي الذي يتشكل من أفكار حركة مصر الفتاة . بمعنى: أن البشري لم يكشف عن وجود صراع أو تنافس على السلطة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وقَدَّم تبريرات مختلفة لإقصاء الأعضاء المنتمين لكلا التيارين المتطرفين - «الإخواني والماركسي» - وكذلك إقصاء «محمد نجيب» رئيس مجلس قيادة الثورة الذي حل محله جمال عبدالناصر. وهو ما توصل إليه " بكر مصباح" في بحثه : بأنه طالما لم يكن للتنظيم المذكور وعلى رأسه أعضاء الهيئة التأسيسية الذين أصبحوا فيما بعد أعضاء مجلس قيادة الثورة، لم يكن لهم عقيدة سياسية معينة، وإنما كان لهم فكر سياسي انبثقت عنه المبادئ الستة المعروفة. لذا كانت بينهم اتجاهات سياسية متباينة كما سنري، جمع بينهم في مرحلة الإعداد للثورة هدف مرحلي مشترك، هو تغيير النظام السياسي القديم، ومنهج عمل واحد اتسم بالتدرج السلمي لبلوغ هذا الهدف ؛ فقد انقسم المجلس إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : الاتجاه الديمقراطي الليبرالي :

وكان أنصار هذا الاتجاه من بين أعضاء مجلس الثورة، وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب، ويمثلون القلة، وكانوا يعتقدون أن أهداف الثورة محدودة بتطهير الحياة السياسية وإقامة حكم ديمقراطي سليم، وإجراء انتخابات نزيهة تسمح بعودة الحياة النيابية الصحيحة والحكم الدستوري. وأن دور مجلس الثورة في كل ذلك يجب ألا تتعدى الإشراف الشكلي لتنفيذ ما سبق، ولم يكن يتصور أحدهم أنه - أي المجلس - سيكون هو السلطة الفعلية في الدولة التي تحدد مستقبل النظام السياسي. وقد أفصح عن ذلك بجلاء "محمد نجيب" حيث يقول : "أبعد ما وصلت عليه هو أن يتحول أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مدنيين يباشرون مسئولياتهم كسياسيين بعيداً عن صفوف الجيش."

ولكن وقبل أن نستطرد في بيان خصائص الاتجاه الديمقراطي الليبرالي، كما بيّنه "محمد نجيب"، تجدر الإشارة، إلى أنه، أي "محمد نجيب" بحكم رتبته العسكرية العالية لم يكن على اتصال وثيق بأعضاء تنظيم الضباط الأحرار، كما أنه بحكم سنه لم يكن ينتمي إلى جيلهم، وسنرى ذلك في الصراع بينه وبينهم. يحدد "محمد نجيب" أبعاد الصراع وأسبابه فيقول: "لم يكن الخلاف بيني وبين جمال عبد الناصر ومجلس الثورة صراعاً على السلطة كما سبق وردد بعض الكتاب والمجتهدين، بل كان خلافاً مبدئياً: هل يستمر العسكريون في الحكم ؟".

الاتجاه الثاني : الاتجاه الديمقراطي الاشتراكي :

وكان يمثل في مجلس قيادة الثورة جمال عبد الناصر، وغالبية أعضاء المجلس وقد أفصح جمال عبد الناصر منذ البداية عن مبادئ هذا الاتجاه ومنهاجه في تحقيق أهداف الثورة وكان واضحاً، فجاء في خطاب له ألقاه في ١٩٥٣/٢/٢٣ قوله : "لقد رأيت كيف زيف الاستعمار، ديمقراطيتنا فكانت مسخاً وتمويهاً، وكيف حارب محاولتنا لإقامة حياة دستورية، فرأينا سلسلة من المهازل تمثل باسم الدستور".

في هذا هجوم صريح على تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر قبل الثورة . وفي خطاب آخر ألقاه في ١٩٥٣/٤/٩ حدد فيه الأبعاد الاجتماعية والسياسية للثورة فقال : "إن أعدى أعدائنا يتمثل في ثلوث كرية : هو الظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي والاحتلال البريطاني" (١).

المستوي الثالث للصراع داخل الجهاز الإداري للدولة :

وبالرغم مما أعلنه البشري، من أن الصراع بين القوي الثورية، قد انحسم في الصيغة التي أقرها الدستور ١٩٥٦، والتي تركز كافة سلطات الدولة في يد رئيس الجمهورية - الزعيم جمال عبدالناصر - رغم ذلك كتب : « وهكذا يظهر جلياً أنه كان ثمة سلطتان في مصر سلطة دستورية تتمثل في رئيس الدولة، وسلطة فعلية تتمثل في رئاسة القوات المسلحة، وذلك إذا أردنا أن نستعير التعبير القديم الذي استخدمه «أحمد لطفي السيد» في بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، وهذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة في القوات المسلحة ونشاطاتها، وإنما امتدت إلى خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة.. إلخ» (٢).

ونستطيع أن نفهم معني ومدلول عبارة البشري في الآتي:

^١ تطور النظام السياسي في مصر ١٩٥٢/١٩٧٦ - مرجع سابق ص ٢٤١ - ٢٤٤ .
^٢ نفس المرجع ص ١٨٣ .

■ إن الجيش المصري - تحت قيادة عبدالحكيم عامر - شكّل قوة سياسية وكيانا تنظيميا منفصلا عن الجهاز الإداري للدولة، وفرض إرادته وسلطانه علي الدولة ؛ أشبه بما فعله جيش الاحتلال البريطاني بالدولة المصرية .

■ في المسكوت عنه، أن دستور ١٩٥٦ يتشابه مع دستور ١٩٢٣، في الصيغة السياسية التي توافقت عليها لجنة إعداد دستور ١٩٢٣، حين غفلت عن أهم القوي الفاعلة، وهي الاحتلال . نجد نفس الأمر حدث مع دستور ١٩٥٦، حين وضعت القوي الثورية المنوطة بوضع الدستور، صيغة سياسية تركز كافة سلطات الدولة في يد رئيس الدولة، وغفلت في نفس الوقت عن تكوين الجيش قوة سياسية فاعلة مستقلة عن الدولة.

■ مثلما لم يكن في المستطاع الإقرار بسلطة الاحتلال البريطاني كقوة سياسية فعلية علي أرض الواقع، في الصيغة السياسية لدستور ١٩٢٣، باعتبارها سلطة غير شرعية . طالما لا يوجد أي سند شرعي يبيح لجيش الغزاة احتلال أرض المعمورة. كذلك لم يكن هناك أي سند شرعي يبيح للجيش المصري - تحت قيادة عبدالحكيم عامر - الانفصال عن الهيكل التنظيمي للدولة، وتشكيل قوة وسلطة سياسية تفرض إرادتها وسلطانها علي الدولة.

■ إن الجيش المصري بقيادة المشير عامر كانت له «السلطة الفعلية»، وكانت " شلّة المشير" تمارس سلطاتها وتفرض إرادتها علي الدولة من خلال الجهاز الإداري للدولة لتكسب الشرعية . بالضبط كما كان هو الحال في عصر الاحتلال، حين كانت كل سياسات الاحتلال التي تحقق مصالحه، تخرج من القنوات الشرعية للدولة، وتُنفَّذ من خلال الجهاز الإداري للدولة لتكتسب الشرعية .

من هنا، تبلورت صورة العلاقة بين القيادتين «السياسية والعسكرية» . الأولى تحاول أن تمارس سلطاتها الدستورية، باعتبارها السلطة الشرعية المنوطة بأعباء الحكم في البلاد، والثانية تفرض سلطانها وإرادتها علي الدولة، بما يتعارض ويتقاطع مع وظائف الأولى . الأمر الذي خلق أسبابا تدعو للصراع بين القيادتين، وهو ما حدث بالفعل وسوف نتعرض لجوانب هذه القضية في بنود تالية.

ثالثاً : نقد الأفكار التي استخلصها البشري من التجربة الناصرية

طرح البشري في خطابه بشأن الديمقراطية، عدة أفكار باعتبارها خبرات استخلصها من التجربة الناصرية، وقدم هذه الأفكار في صياغة، تبدو وكأنها مبادئ أو نظريات سياسية . ونري أن نكتفي بعرض فكرتين حتي يمكننا أن نستوفيها بالتحليل والنقد وذلك من خلال النقطتين التاليتين :

○ نقد فكرة علاقة التلازم بين "الديمقراطية السياسية" و"الاستقلال" .

○ نقد فكرة العلاقة بين التكوينات الجمعية والزعامة الفردية.

١ - : نقد فكرة علاقة التلازم بين "الديمقراطية السياسية" و"الاستقلال"

تتلخص فكرة البشري في ضرورة انتهاج الدولة نظاما ديمقراطيا ليبراليا، كشرط لازم لتحقيق الاستقلال الوطني أو المحافظة عليه، وأن الإطاحة بالديمقراطية الليبرالية، تفتح الباب أمام فقد الاستقلال الوطني كنتيجة لازمة . وقد وضع البشري فكرته باعتباره استخلصها من التجربة التاريخية المصرية، والتي تشمل ثلاث مراحل تاريخية :

○ مرحلة حكم الخديوي إسماعيل وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

○ مرحلة الناصرية .

○ مرحلة هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

أ- مرحلة حكم الخديوي إسماعيل: حتي ثورة يوليو ١٩٥٢ :

انطلق البشري لطرح فكرته : بوجود علاقة تلازم بين "الديمقراطية السياسية" و"الاستقلال" . من مدخل تأويله لشعار: "مصر للمصريين" - الذي رفعه المصريين وقتما كانت مصر مستقلة وتملك السيادة الكاملة علي أرضها تحت حكم الخديوي إسماعيل - بأنهم فيما يحسبه كانوا يمزجون بين «المطلب الديمقراطي» و«المطلب الوطني» علي أساس أن حكم المصريين لأنفسهم سوف يتكفل بالإطاحة بالنفوذ الأجنبي علي اختلاف صوره (١) وقد حسب أن هذه الفكرة قد ترسخت في أذهان المصريين، لتصبح بديهة من البديهيات . حتي إذا ما سقطت مصر تحت نير الاحتلال وفقدت سيادتها . حسب البشري أن هذه الفكرة يمكن تطبيقها في مرحلة الإستعمار، بحسبانه أن النضال الديمقراطي هو نضال وطني بالضرورة واللزوم ؛ وأن غالبية المصريين يعتقدون أن ضرب الديمقراطية يصل إلي مرتبة الخيانة العظمي، وأنه يمهد للتعاون مع الإنجليز.

ويلاحظ أن فكرة البشري هذه تقوم علي محورين أو أمرين :

^١ دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ١٣٩ .

- الأمر الأول : أنه خلط بين مرحلتين تاريخيتين مختلفتين تمام الاختلاف : مرحلة «مصر المستقلة صاحبة السيادة والسلطة علي أرضها»، ومرحلة «مصر بعد أن فقدت سيادتها وسقطت تحت سيطرة وهيمنة جيش الأعداء» . وكان الفكرة التي تبلورت في مرحلة الاستقلال - في شعار مصر للمصريين - يُمكن أن تكون صالحة تماما للمرحلة الاستعمارية، هكذا بخبطة لازب!! . هذا علي الرغم من أن هذا الكلام يتناقض مع ما أعلنه من تبيينه لمبدأ فحواه : « أن أي فكرة أو مبدأ أو قاعدة، خرجت من مجتمع في أوضاع وظروف محددة، لتؤدي وظيفة إصلاحية لهذا المجتمع. فإن وظيفة هذه «الفكرة - أو المبدأ أو القاعدة - تتغير عند تطبيقها في مجتمع آخر . أو نفس المجتمع ؛ إذا ما تغيرت أوضاعه وظروفه عن تلك الأوضاع والظروف التي خرجت منها تلك الفكرة - أو المبدأ أو القاعدة » . ذلك لأن اختلاف المقدمات - "وهي هنا الأوضاع والظروف المحيطة بالمجتمع" - يؤدي إلي اختلاف النتائج، أي أن «الديمقراطية» التي كان لها وظيفة إصلاحية في أوضاع وظروف الدولة المستقلة، قد يُصبح لها وظيفة مفسدة مخربة في أوضاع وظروف دولة تحت الاستعمار.

ومن ثم، فإن الديمقراطية التي كانت مطلباً إصلاحياً ووطنياً في مرحلة الاستقلال، حين كان الخديوي إسماعيل يملك مقاليد الأمور له السلطة والسلطان علي البلاد والعباد - وحيث ظهرت الحركة العربية كاستجابة تمثل مطالب المصريين، من مشاركة في صنع القرار السياسي أو مراجعة للميزانية وترشيده إنفاق الحكومة والسراي وغيرها - لم تُعد كذلك . بعد أن فرض جيش الغزاة سلطانه وإرادته علي البلاد والعباد بقوة السلاح والعتاد، فبأي منطق يتكلم المصريون عن الديمقراطية، بعد أن أصبح منطق القوة والسلاح، هو المنطق السائد الذي فرضته سلطة الاحتلال علي واقع الحياة المصرية؟! . هل يتكلم المصريون بمنطق الديمقراطية والعقل أم بمنطق السلاح والمقاومة، وهي اللغة التي يفهمها جيش الغزاة المستعمر؟! .

هناك صعوبة في هضم فكرة : « الجمع بين مطلبتي الديمقراطية والاستقلال » - كما عرضها البشري- إلا إذا : «وضحنا كيف أن المطالبة بالديمقراطية هذه، جاءت بعد فترة من حكم الاحتلال، تغيرت فيها كثير من الأوضاع، أهمها تغيير النخبة الحاكمة للمجتمع المصري، من نخبة وطنية من أنصار الحركة العربية - كانت تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية التي لخصتها في شعار «مصر للمصريين» - لتصبح نخبة الطبقة الارستقراطية من كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، التي كانت تتطلع إلي مكانة سياسية بالموامة والتوافق مع الملك وسلطة الاحتلال، بهدف تحقيق مصلحتها الطبقية . حتي جاء تناولها للمسألة

الوطنية والمتمثلة في الاستقلال، وكأنها تغطي به مطالبها الانتهازية الطبقية ومطامعها السياسية.

- الأمر الثاني : رأى البشري في مسألة : « أن » النضال الديمقراطي هو "نضال وطني" بالضرورة واللزوم ؛ وأن غالبية المصريين يعتقدون أن ضرب الديمقراطية يصل إلى مرتبة الخيانة العظمى « ؛ حتي توصل في النهاية إلى مقولته بوجوب التلازم بين الحركتين الوطنية والديمقراطية . وهنا نجد خلط آخر ، بين ماهية "النضال الديمقراطي" وبين ماهية "النضال الوطني" . النضال الأول أمر يمس الشأن الداخلي للمجتمع ، يتمحور حول صراع فيما بين طوائف وجماعات المجتمع الفرعية حول إختيار النظام السياسي و"الحاكم" الذي يحقق مصالحها ، وهنا تظهر طبيعة النضال كنضال طائفي . يتمثل في محاولة كل طائفة أو جماعة فرعية فرض النظام السياسي و"الحاكم" الذي يُغلب مصالحها على مصالح باقى طوائف وجماعات المجتمع الأخرى . أما النضال الثانى فهو أمر يمس أمن وسيادة الأمة ، وهو نضال مقدس بحكم الشريعة التى فرضت "الجهاد" ، وتوحد الأمة لمواجهة أى أخطار خارجية . الأمر الذى يفرض تأجيل هدف "الديمقراطية" من أولويات الأهداف الأجدر بالتناول لأى مجتمع تحت الاحتلال . وهنا نلفت النظر إلى أن وعى وإدراك الشعب المصرى لهذه الحقيقة جاء بفطرته السليمة ؛ فلم تكن ثورته فى ١٩١٩ من أجل تحقيق "الديمقراطية" بصورة مطلقة - كما يقول البشري - ذلك أن جموع الشعب حين وكلت الوفد لينوب عنه ، لم يكن ذلك إلا للمطالبة بالاستقلال فقط ، وهو ما يقوله "سعد زغلول" وهو من أدق المصادر فى حسم هذه المسألة يقول : « .. نحن لسنا بحزب ، وإنما نحن وفد موكل عن الأمة ، يُعبّر عن إرادتها فى موضوع عيّنته لنا وهو "الإستقلال التام" ، فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها ، وإنى أعدكم إن شاء الله عند بلوغها أتتخى عن العمل ، فلا ترونى أعمل ولا تسمعونى أتكلم . أما المسائل الداخلية ؛ فهذه مسائل أترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بها ، وأما ما يتعلق بالإستقلال فنحن أمة لا حزب ، ومن يقول أننا حزب يطلب الإستقلال يكون مجرماً ؛ لأن هذا يدل على أن فى الأمة حزباً أو أحزاباً لا تريد الإستقلال» (١).

ويلاحظ فى مقولة "سعد زغلول" رفضه لمسألة الأحزاب التى هى أساس الديمقراطية ، واعتبرها لا تريد الإستقلال .

ويلاحظ أيضاً أن من فرض علي الشعب المصري الديمقراطية كأداة وحيدة لتحقيق الإستقلال هم : "النخب السياسية" - والمعني بها أساساً «الوفد» - والتي وافقت علي لائحة ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ الذي قرر إجراءات وآليات

١ شخصيات تاريخية - مرجع سابق ص ٤٧ .

الديمقراطية لتكون إحدى الخطوات في تشكيل الوفد المصري للتفاوض مع الأعداء حول الاستقلال . كذلك لم يذكر كيف اكتشف أنه قد ترسخ في أذهان المصريين كبدية من البديهيات: « أن ضرب النظام الديمقراطي – أو الانحراف عن مساره – إنما يمهّد للتعاون مع الإنجليز والتفريط في المسألة الوطنية ١٩ » .

ب - المرحلة الناصرية :

استناداً إلى ما يحسبه البشري أنه قد تقرر في المرحلة السابقة "كمبدأ" أو نظرية في ارتباط الديمقراطية السياسية بالاستقلال الوطني – وأن " النضال الديمقراطي هو نضال وطني بالضرورة والضرورة ؛ وأن غالبية المصريين يعتقدون أن ضرب الديمقراطية يصل إلى مرتبة الخيانة العظمى .. الخ " – فقد توصّل البشري إلى نتيجة فحواها أن : ثورة ٢٣ يوليو قد أحدثت خللاً في نظريته عن ارتباط الديمقراطية السياسية بالاستقلال الوطني . ففي الوقت الذي قامت فيه ثورة يوليو، بمنجزات وطنية رائعة، من طرد الملك وإلغاء الملكية، وإقامة النظام الجمهوري، وتحديد الملكية الزراعية والإطاحة بشريحة اجتماعية كانت من أخطر معوقات التطور الاجتماعي وغيرها . في نفس الوقت أطاحت بالديمقراطية الليبرالية، بإلغاء الأحزاب والنظام الحزبي، ومارست الاعتقال والقهر – وهو ما نوهنا عنه تحت مسألة الأمن، والتي جاءت نتيجة ممارسة الجيش للسياسة، في إطار انقسام السلطة السياسية ما بين «رئاسة الدولة وقيادة الجيش – علي أن البشري، وفقاً لنظريته التي نحن بصدها، ذكر: بأن إطاحة ثورة يوليو بالديمقراطية الليبرالية هو: مسلك غير وطني . وأن الشعب المصري في مجموعه، قد رضي لأول مرة في التاريخ الحديث، بالفصل بين المسألتين (١) .

ويلاحظ هنا : أن البشري بني رأيه هذا علي ما فشل في إثباته، في عصر الخديوي إسماعيل وعصر الاحتلال، بأن الشعب المصري اعتنق فكرة الربط بين المسألتين «الديمقراطية والوطنية» . ويمكن الرجوع إلي نقد وتحليل هذه الفكرة في البند السابق . ومن ثم، فقد بني رأيه علي غير أساس . والثابت لدينا، أن الشعب المصري في مجموعه لم يعتقد في أي علاقة بين المسألتين . إلا ما كان من أمر بعض النخب السياسية التي تبنت الديمقراطية كأداة وطريق للاستقلال كما نوهنا .

ج - مرحلة هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ :

يُعيد البشري طرح فكرته التي نحن بصدها في إطار هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، بحسبان أن الهزيمة أحدثت في الرأي العام تغييراً في أحد توجهاته الفكرية، وبأنها أعادت توجّه الشعب المصري من الاقتناع بفصل المسألتين « الديمقراطية والوطنية» إلي ارتباطهما في عملية سياسية واحدة . ثم طرح البشري صياغة أخرى في عبارته : « إذا أمكن تحقيق الاستقلال بغير ديمقراطية، فإن

١ دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ١٤٨ .

الديمقراطية السياسية لازمة للمحافظة علي الاستقلال الوطني». وحاول البشري في هذه المرحلة توظيف «الهزيمة» - كمفهوم مُحَمَّل بالقيمة السلبية - كأداة يمكنها التأثير بها علي عواطف المتلقي، وعلي فعاليات عقله ؛ ليوحي بصحة فكرته المنوه عنها والتي صاغها في عبارة تقريرية، بعد أن نسب رأيه وفكرته هذه إلي جموع الشعب.

وفي هذا السياق حاول البشري أن يتناول قضية هزيمة ١٩٦٧ من مدخل قرار غلق مضيق «العقبة»، فيما أُشيع من أن هذا القرار - الذي اعتبره «الليبراليون» السبب الذي دفع إسرائيل مُجبرة علي الحرب، وأنه كان المبرر والتكأة التي استندت إليها في عدوانها في ٥ يونيو ١٩٦٧ - أصدره الزعيم جمال عبد الناصر بأسلوب القرار الفردي، بما يعني أن كارثة ١٩٦٧ جاءت بسبب غياب «الديمقراطية الليبرالية»؛ في حين أن الثابت تاريخياً أن هذا القرار لم ينفرد به جمال عبد الناصر، وأنه كان بناءً علي قرار جماعي اتخذته أعلى هيئة سياسية في النظام الناصري وهي: «اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، بالإضافة إلي عدد من الوزراء وعدد آخر من الخبراء العسكريين، وقد عرض فيه المشير عبدالحكيم عامر تقريراً عن الحالة العسكرية للجيش المصري، وكذلك تم عرض تقرير علي الموقف السياسي، وتم مناقشة القضية من كل جوانبها وأبعادها، وفي النهاية أُجريت عملية التصويت علي قرار غلق مضيق العقبة، وجاءت الموافقة بالإجماع عدا المهندس صدقي سلمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت (١)».

من هنا، أرى طرح تساؤل - قد يبدو خارج سياق البحث - حول شرعية مصر في غلق خليج العقبة أمام سفن إسرائيل، من ناحية القانون الدولي، الأمر الذي يتوقف عليه مسئولية مصر أمام المجتمع الدولي . ويحكم أيضاً مواقف دول العالم تجاه مصر بشأن هذه القضية . من هذه الناحية: يعطي القانون الدولي مسافة لا تقل عن ثلاثة أميال كحدود للمياه الإقليمية، لأي دولة لها أراض علي البحار . وحيث يضيق الممر المائي بالخليج عند مضيق تيران إلي عرض ميل واحد . وهو الأمر الذي يجعل السواحل المصرية تحت سيطرة الأساطيل البحرية العابرة للممر، مما يُشكّل خطراً علي الأمن القومي المصري . ومن ثم، لم يكن غلق الممر أمام السفن الإسرائيلية محل جدل أو خلاف منذ نشأت إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . حين اشترطت إسرائيل للانسحاب من سيناء، مرور سفنها بالممر المائي بخليج العقبة، وقد ضمنت الولايات المتحدة هذا الشرط . ولما كان هذا الأمر مغتصباً بالحرب وقوة السلاح . فقد استلزم هذا الشرط تواجد قوات من منظمة الأمم المتحدة للإشراف الدولي علي تأمين الأراضي المصرية أثناء مرور السفن الإسرائيلية . ومن ثم، يكون استرداد مصر لحقها المغتصب، هو أمر شرعي

في القانون الدولي أيضا . وهو ما استند إليه القرار المصري من الناحية القانونية الدولية (١) ، ويظهر مؤشرات تفهم وإدراك دول العالم، لشرعية وحق مصر في غلق مضيق العقبة، من مواقفهم تجاه «مصر» بشأن هذه الأزمة . فلم تُعلن أي دولة إدانة «مصر» علي هذا العمل، فضلا عن دعوة المنظمة العالمية - سواء مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة - لعقاب مصر علي هذا العمل . ولم تتعد مواقف الدول الغربية - المنحازة أساسا لإسرائيل - عن مناشدة «مصر» ضبط النفس، وعدم البدء بالحرب أو العدوان علي إسرائيل . ثم وقفت تترقب في انتظار من يطلق الرصاصة الأولى ؛ لتحمله أوزار وتبعة الحرب (٢) . من هنا يمكننا أيضا، أن نتفهم أوامر عبد الناصر لقيادة الجيش بتلقي الضربة الأولى، وعدم المبادأة بالحرب . ولما كان قرار قفل مضيق العقبة، قرارا جماعيا صدر من أعلى هيئة سياسية بالدولة، وتتوفر فيه كافة الإجراءات التي تجعل منه قرارا سياسيا وطنيا صحيحا (٣) . الأمر الذي دفع المحللين الاستراتيجيين السياسيين، إلي تحديد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتكون أحد أمرين :

○ الأول: خطأ في المسوغات التي قام عليها قرار قفل مضيق العقبة وتتمثل أساسا في تقديم المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للجيش تقارير كاذبة ومضللة تُفيد بأن الجيش المصري علي كفاءة وقدرة قتالية عالية، وعلي أتم الاستعداد للقتال وخوض الحرب لتحقيق أهداف الدولة . الأمر الذي ورط الدولة والجيش في حرب لم يكن الجيش مستعدا لها، فكانت هزيمة الجيش في يونيو ١٩٦٧ .

○ الثاني: أن المسوغات التي قام عليها «القرار» سليمة، وأن الجيش المصري كان علي كفاءة وقدرة قتالية واستعداد عالي للحرب وتحقيق مهمة الدولة ؛ إلا أن كبار جنرالات الجيش تقاعسوا عن أداء واجبهم في الحرب، الأمر الذي أدي بالجيش للهزيمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وإذا خرجنا من الدائرة التي حصرنا البشري في إطارها بمراحلها الثلاثة - الاستعمارية والناصرية وهزيمة ١٩٦٧ - إلي الدائرة الأوسع والأرحب، في إطار التجربة المصرية التاريخية في عمومها، نجد أن هذه الفكرة لا وجود لها بالمرة، والمثال الحاضر في دولة «محمد علي»، والتي قامت علي الحكم الفردي المطلق، وقَدِّمت نموذجاً لأعتي وأشرس الديكتاتوريات في العالم . ومع ذلك شكَّلت دولة قوية لها وزن سياسي واستراتيجي في النظام العالمي يُعمل له حساب في موازين القوي العالمية، ولم تسقط دولة محمد علي في برائن الاحتلال، إلا في حكم أحفاده، ولأسباب أخرى معروفة . أما إذا نظرنا إلي المحيط الخارجي في عالمنا المعاصر . نجد أن أعتي الدول الديمقراطية الليبرالية، مازالت تنهزم أمام دول اشتراكية

^١ نفس المرجع ص ٢٦٤ .

^٢ نفس المرجع ص ٣٩١ .

^٣ نفس المرجع ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

شمولية ديكتاتورية . مثلما حدث مع الولايات المتحدة بهزيمتها في فيتنام، أو مع غالبية دول أوروبا - «الديمقراطية الليبرالية» - بهزيمتها في الحرب العالمية الثانية أمام الرايخ الألماني - النموذج الحاضر للنظام الشمولي - فلماذا لم تحافظ الديمقراطية الليبرالية على استقلال فرنسا الوطني كما تقول نظرية البشري ؛ ويُلاحظ أن ألمانيا النازية لم تُهزم من الحلفاء، إلا بعد دخول الولايات المتحدة بكل ثقلها مع الحلفاء، لتقلب موازين القوى العسكرية لصالح الحلفاء ؛ حتي تكون مسألة النصر أو الهزيمة العسكرية هي أمر خاضع للمعايير والمقاييس العسكرية، وتحكمه موازين القوى بين الفرقتين المتحاربتين، ولا يخضع بصورة مطلقة لطبيعة النظام السياسي للدولة سواء كان ديمقراطياً أم ديكتاتورياً.

لما كانت مقولته - المنوه عنها - تقوم على فرضية فشل في إثباتها في المرحلتين «الاستعمارية والناصرية»، والتي تقول: بوجود علاقة ارتباط لازمة، بين نظام الحكم الفردي المطلق، وبين فقد الاستقلال الوطني، فإن هذه المقولة لا أساس لها من الصحة، باعتبارها تقوم على فكرة لم يثبت صحتها.

٢ - : نقد فكرة وجود علاقة بين التكوينات الجمعية والزعامة الفردية

طرح البشري فكرته عن علاقة ربط فيها بين «التكوينات الجمعية» وبين «الزعامة الفردية» لرئيس الدولة، وصاغها في عبارة تبدو كنظرية سياسية، في صورة معادلة رياضية تقول: «كلما ضعفت التكوينات الجمعية، كلما زادت الزعامة الفردية.. فردية وزعامة». وأري لنقد هذه الفكرة أن نقوم بتفكيكها إلي عناصرها الأساسية، في إطار السياق الذي طرحت فيه وهو سياق التجربة التاريخية الناصرية في العناصر الآتية :

- التكوينات الجمعية في النظام الناصري.
- الزعامة الفردية الممثلة في الزعيم الخالد جمال عبدالناصر.
- العلاقة بين «التكوينات الجمعية» وبين «الزعامة الفردية».

أ - التكوينات الجمعية في النظام الناصري :

«التكوينات الجمعية» هي أحد طرفي المعادلة والمتغير الأساسي فيها، ومنها انطلق البشري في طرح فكرته على أساس تصوّر خاص لنظام ٢٣ يوليو، بأنه قام في ظرف تاريخي يُعاني من اضمحلال التكوينات الجمعية، حتي «تعبث الناس أشلاء وأفراداً». وبني البشري تصوّره هذا على ما يحسبه أدلة وأسانيد . فذكر مثلاً: أن نقابات الحرفيين القديمة صُفّيت، وبدأت الحركة النقابية الحديثة علي غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها، في حين أن هذا التغيير يأتي في إطار التغير المجتمعي الطبيعي - سنة الحياة - وفقاً لاعتبار أن: هناك أحداثاً كبرى في تاريخ

الأمم - مثل «الثورة الصناعية» - تُحدث في المقابل تغيرات كبرى في الجانب الاجتماعي .

ومن هذا المنطلق، يُمكننا أن ندرك كيف صفت نقابات الحرفيين التقليدية - والتي كانت تناسب حالة وأوضاع المجتمع المصري في إطار نمط الصناعة التقليدية اليدوية ؛ حين انتهى دورها ووظيفتها في إطار الانقلاب الصناعي وظهور المصانع الكبرى مثل : مصانع غزل ونسج المحلة ومصانع السكر وغيرها . وهو الأمر الذي دفع أيضا بظهور إتحادات العمال مع ظهور نقابات المهن الجديدة، كضرورة اجتماعية، واستجابة لتغير ظروف وأوضاع المجتمع المصري وقتها، ذلك أن تحول نمط نظام الإنتاج في مصر، من نظام «الورش» إلى نظام المصانع، وما تضمنه من انفصال حقوق الملكية - لوسائل الإنتاج - عن حقوق العمل، مع استبعاد العلاقة - التي كانت واضحة - بين ما يؤديه العامل من جهد، وبين قيمة المنتج القابل للبيع أدى إلى آثار سلبية اجتماعية لحقت بعمال المصانع أشبه بما كان يحدث لنظائرهم في أوروبا، أثر ما سُمي بالثورة الصناعية نتيجة لتعارض المصالح بين طبقة رجال الأعمال - "المالكين لأدوات الإنتاج" - وبين طبقة العمال .. فطبقة رجال الأعمال تسعى للحصول على أقصى الأرباح، والذي لا يتأتى إلا بخفض أجور العمال ؛ في حين أن طبقة العمال، تسعى إلى رفع مستويات الأجور وتحسين ظروف العمل . ثم جاءت التجربة العملية في ظهور الجشع والاستغلال غير الإنساني من رجال الأعمال للعمال . الأمر الذي أدى إلى سوء أحوالهم وأوضاعهم المعيشية . وفي هذا السياق تبلورت فكرة إنشاء «تنظيمات عمالية» تقوم على تكتل العمال وتعاونهم سويا لتحقيق مطالبهم في رفع مستويات الأجور وتحسين ظروف العمل، طالما لم يكن في استطاعة أي عامل بمفرده، المساومة في سوق العمل، فظهرت إتحادات العمال في أوروبا التي قامت بدور إيجابي اجتماعي فاعل ^(١) . كما ظهرت أيضا هذه التنظيمات الحديثة في مصر، نتيجة لتشابه الظروف والأوضاع السيئة للعمال المصريين مع نظائرهم في أوروبا. ذلك أن تشابه الأوضاع والظروف يؤدي إلى تشابه النتائج . وقد أشار «البشري» إلى سوء أوضاع العمال المصريين في المصانع، وتدني مستويات أجورهم وظروف العمل، وأن هذه الظروف والأوضاع دفعتهم للقيام بمظاهرات الاحتجاج والاعتصامات للمطالبة بحقوقهم وكانت أشد مظاهر إستياء العمال منذ ١٩٤٧ ^(٢) .

وعما ذكره البشري عن اضمحلال دور ووظيفة «القبيلة» و«العشيرة»، فقد جاء ذلك في إطار التطور والتغيير الاجتماعي الطبيعي، حيث حلت الدولة بأجهزتها المتعددة مكانهما بالقيام بوظائفهما، وهناك مؤسسات أخرى لم يشملها التغيير أو اضمحلال- علي عكس ما يراه البشري- وإنما ظلت كما هي تؤدي دورها

^١ دحمدي العناني - التطور الإقتصادي في أوروبا - الدار المصرية اللبنانية ط ١٩٩٦ ص ١٥٢ - ١٥٦ .

^٢ تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ - مرجع سابق ص ٢٨٩ - ٢٩٥ .

ووظيفتها في المجتمع، مثل «الأسرة والعائلة»، فقد كان دورهما في المجتمع لدولة ٢٣ يوليو حاضراً وقوياً، ولم يظهر أي مؤشرات تدل على غير ذلك، كذلك «الطرق الصوفية» والتي لم تتحطم - كما يقول البشري - بل ظلت كما هي تؤدي وظيفتها الاجتماعية حتى الآن لحاجة المجتمع إليها، وقد شجعها الاستعمار، لأنها لا تعمل بالسياسة، وتدعو إلى الزهد في الدنيا والسعي نحو الآخرة، كذلك باقي التكوينات والمنظمات الجمعية التي ذكرها البشري، فقد جاء التغير كاستجابة لتغير الظروف والأوضاع، مع الاعتبار لطبيعة المجتمع المصري، كأكثر المجتمعات الإنسانية حيوية وحركة وقدرة على التكيف والتطور للاستجابة للتغيرات الجديدة الطارئة عليه.

ويلاحظ هنا، أن البشري أثار مسألة «التكوينات الجمعية»، في سياق تحوله الفكري، فيما أسماه «من العلمانية إلى الإسلام»، وجاء تناوله للمسألة من مدخل نظريته في تقسيم كل ما في الكون إلى ما هو إسلامي، وما هو علماني، وفقاً للمرجعية أو الأصل المرجوع إليه، فجاء تصنيفه للمنظمات القديمة التقليدية بأنها «إسلامية»؛ في حين صنّف المنظمات الجديدة والتي على النمط الغربي، بأنها «علمانية»^(١).

وفي المضمون الأخير، نجد أن الصورة النظرية المجردة، التي قدمها البشري عن «التكوينات الجمعية» خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بأنها بين اضمحلال القديم ووهن الحديث، ليس لها أي مردود على أرض الواقع التاريخي، في الوقت الذي ذكر فيه ما يناقض كلامه هذا، وذلك فيما ذكره عن الدور الفاعل لـ «التكوينات الجمعية» في المجتمع، مثل الأزهر والكنيسة، بالإضافة إلى ظهور الأحزاب: «الوطني، الوفد، إلخ، جماعة الإخوان، الحركات الماركسية .. وغيرها»، وهي كلها تكوينات جمعية حديثة على النمط الغربي. هذا علاوة على أن دور الأسرة والعائلة لم تظهر أي مؤشرات تثبت إضمحلاله. الأمر الذي يجعل مجرد تصوّر مسألة تبعثر المجتمع المصري إلى: «أشلاء وأفراد»، أمر يتجاوز الخيال، فضلاً عن العقل.

ب - الزعامة الفردية :

ولما كانت مسألة الزعامة هي ظاهرة إنسانية، موجودة في كافة المجتمعات الإنسانية، وفي جميع العصور والأزمنة، فقد تناولتها كثير من الأبحاث العلمية والأكاديمية، وبالنظر إلى مسألة أسباب ظهور زعامة عبدالناصر، لا نجد اختلافاً عنها في «الزعامات» التي ظهرت في المجتمعات الإنسانية الأخرى، وهي وجود محنة شديدة يعاني منها المجتمع المصري، لم تستطع كافة القوى والتيارات

^(١) الحوار الإسلامي العلماني - مرجع سابق ص ٨ - ٩ .

السياسية والاجتماعية، أن تقوم بأي دور إيجابي في علاجها، فضلا عن تقديم رؤية ناجعة يجتمع عليها الشعب المصري، يجد فيها الطريق والأمل إلى الحل.

أما المحنة الشديدة التي كان يعاني منها المجتمع المصري، والتي دفعت بظهور الزعيم، فكانت في سقوط "مصر" تحت الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ وفشل «الوفد» الذي فوضه الشعب المصري - في حركة التوكيلات - وأعطى له ثقته الكاملة، في قيادة الأمة نحو الاستقلال، وظلت الأزمة تتفاقم حتي وصلت إلى نقطة الذروة، حين ألغيت معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ حتي حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، حين كادت فيه مصر أن تكون بغير سلطة سياسية، وانفلت زمام الأمور، ورغم ذلك - كما يقول البشري - لم تستطع التنظيمات القائمة - مجتمعة أو منفردة، أن تلتقط أيا من أطراف السلطة الملقاة طريحة، ثم يقول البشري: «وقد لوحظ في تلك السنوات الأخيرة أن نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين، تيار يفتش عن «الرجل» و«القائد»، و«الزعيم»، بل ينادي جبهة بحثا عن «الديكتاتور» الذي تحتاجه مصر، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية، الذي أعقب الحريق وحتى ثورة ٢٣ يوليو، في هذا المناخ ظهر الزعيم "جمال عبدالناصر"، في صورة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أو أن الثورة كانت إحدى فاعليات الزعيم (١).

ج - العلاقة بين التكوينات الجمعية والزعامة الفردية :

قرر البشري وجود علاقة بين «التكوينات الجمعية» وبين «الزعامة»، وصاغ هذه العلاقة في صورة نظرية سياسية تقول : «كلما ضعفت «التكوينات الجمعية»، كلما زادت «الزعامة» زعامة وانفرادا»، وهو ما يعني أنه وضع هذه النظرية في صورة «دالة» رياضية، المتغير المستقل فيها «التكوينات الجمعية»، والمتغير التابع «الزعامة». وجاء تقرير البشري لهذه العلاقة، بدون اتباع لمنهج علمي، يُمكنه من تحويل فكرته هذه، من رأي ذاتي أو مجرد كلام مرسل، إلى نظرية سياسية، تُضاف إلى مخزون الخبرات السياسية المصرية .

وأهم خطوات المنهج العلمي المطلوب هي رصد ما يحسبه وجود تزايد في ضعف «التكوينات الجمعية» في الحقبة الناصرية، وذلك من خلال مؤشرات ملموسة يمكن حسابها، كذلك رصد لما يحسبه تزايد للزعامة الفردية من خلال مؤشرات ملموسة . ثم رصد لما يحسبه وجود علاقة بين : "معدل ضعف للتكوينات الجمعية"، وبين "معدل زيادة الزعامة الفردية" ؛ إلا أن البشري، استبدل المنهج العلمي، بصياغة فكرته في أسلوب أدبي بلاغي، توحى بالثقة وصحة الفكرة .

كتب البشري : « والزعامة الفردية تنمو حتما، بقدر ضعف الروابط التنظيمية ». لاحظ في كلمة «الجمعية»، التي تثبت الإيمان المطلق «بالفكرة»، ومن ثم توحى

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٣٩ .

للمتلقي بصحتها، وكتب^١ أيضاً: « هذه الزعامة التي تفتقت عنها الحاجة السياسية في ظروف الضعف التنظيمي، ما تلبث أن تقوي علي حساب الروابط التنظيمية القائمة، فتزداد هامة الزعيم طولاً، وتزداد روابط التنظيم ضعفاً، وتتغلب شخصية الزعيم في موازين العمل والنشاط ». وكتب^٢ أيضاً: « وبقدر ما يستعاض بالزعامة أو القيادة الفردية عن الأطر المرسومة بقدر ما تبدأ موجة من موجات التأكيد علي الدور الزعامي ومكنته الفردية الخارقة ووضع غير المنازع.. إلخ ». ثم ينهي كلامه «بعبارة توحى بالحكمة وفي صياغة أشبه بنظرية سياسية، كتب البشري: « ومتي تناثرت الجماعات أفراداً ؛ صارت الزعامة أكثر فردية، علي أسلوب من التأثير المتبادل، يغذي فيه كل جانب فردية الجانب الآخر»^(٣).

وفي نقد لرؤية البشري «للزعامة»، المتمثلة في الزعيم جمال عبد الناصر، نجد أنه تغاضي عن تحليل ماهية وطبيعة زعامته ودورها ووظيفتها في المجتمع المصري، والتي تمثلت في تقديم رؤية ومشروع قومي كانا يتلاءمان مع أوضاع وظروف المجتمع المصري، وقدمت الحلول الناجعة والعملية للمشاكل المستعصية التي كان يواجهها المجتمع، هذا بالإضافة إلي اقتناع الشعب المصري بهذه الرؤية . وتتضح هذه الفكرة، عند النظر والمقارنة بين ما طرحناه في زعامة عبدالناصر، للأمة المصرية، وبين رئاسة السادات للدولة والمجتمع المصري، مع الاعتبار إلي أن ظروف وأوضاع المجتمع المصري والدولة المصرية لم تتغير، بل كان «السادات» أكثر فردية في الحكم بعد أن أصبحت المؤسسة العسكرية خاضعة لسلطته، أي أن «التكوينات الجمعية» هي نفسها في النظام الناصري بحسبانها- في رؤية البشري - « بين اضمحلال المنظمات التقليدية القديمة، ووهن المنظمات الحديثة »، ومع ذلك لم تظهر زعامة السادات بالرغم من تسخير نظام السادات كافة أجهزة الدولة ووسائل الإعلام وفقهاء السلطة كل إمكاناته، لكسب حب الجماهير وتأييدهم «للسادات»، فأسبغوا عليه كافة الصفات الحميدة من: «إيمان، وحكمة، وذكاء وكياسة و.. إلخ». وأصبح الرئيس المؤمن والرئيس الفنان والرئيس.. إلخ، ومع ذلك ورغم القدرة الفائقة للآلة الإعلامية الجهنمية في تشكيل وعي وفكر الرأي العام والجماهير، إلا أنها لم تنجح في منحه لقب «الزعيم» .

ومع اغتيال السادات واعتلاء مبارك سدة الحكم، دون أن يقوم بأي تغيير في أسس النظام الفردي المطلق الذي وضعه سابقه، ودون أي تغيير في أسس وأركان المجتمع المصري وتكويناته المجتمعية بين "إضمحلال التنظيمات القديمة، ووهن الحديثة" - في رؤية "البشري" - لم ينجح مبارك في الحصول علي وسام «الزعيم»، وكذا محمد مرسي، الأمر الذي يثبت عدم صحة هذه الفكرة.

^١ نفس المرجع - نفس الصفحة .

^٢ نفس المرجع ص ١٥٠ .

^٣ نفس المرجع ص ٨٢ .

المطلب الثاني

نقد وتقييم تصوّر البشري لأزمة نظام ٢٣ يوليو

تدور رؤية البشري لنظام ٢٣ يوليو حول قيام النظام علي تنظيم واحد، منوط بكافة سلطات الدولة، وينفرد بالهيمنة عليه رئيس الدولة، وأن هذا النظام صنع عدة متناقضات، أطلق عليها أزمة النظام، حددها في ثلاث مسائل : انقسام السلطة - الأمن - نهاية النظام .

ولما كانت صحة تصوّر البشري لأزمة نظام ٢٣ يوليو، ترتهن علي صحة تصوّره للنظام نفسه، فإننا نري أن نقوم بنقد الأساس الذي ترتهن عليه صحة استنتاجات أطروحات وأفكار البشري عن نظام ٢٣ يوليو، وهي : «رؤية البشري للنظام» وذلك وفقاً للمبدأ القائل بأن : "الرؤية الصحيحة لأي نظام، هي تلك الرؤية التي تقوم علي فكرة فلسفية، يُمكنها تفسير كل مخرجات النظام وظواهره وأحداثه، باعتبارها نتيجة منطقية" - ولا أقول حتمية - لطبيعة وماهية هذا النظام، الذي يحمل من الأسباب والعوامل، ما يؤدي إلي هذه النتائج . ومن ثم، تصنع كل مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام، سياق متجانس متكامل : "لا متناقضات ولا مفارقات" . أما الرؤية الخاطئة، فهي تلك الرؤية التي تقوم علي فكرة فلسفية، تفشل أو تعجز عن تفسير بعض الظواهر والمخرجات الأساسية للنظام، ومن ثم، تصنع كل مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام، سياق غير متجانس مليء بالمتناقضات والمفارقات، الأمر الذي يدعو إلي المراجعة وإعادة النظر في طبيعة وماهية النظام، لاستخلاص تصور لفكرة فلسفية أخرى، يُمكنها تفسير هذه الظواهر، وتكون الأساس الذي تقوم عليه رؤية جديدة صحيحة .

أما وأن المتناقضات المتمثلة في المسائل الثلاث، هي أحداث وظواهر كبرى، ليست مجرد أحداث وظواهر فردية استثنائية، لا تؤثر علي صحة الفكرة الفلسفية الأساسية التي وضعها البشري للنظام، حتى يُمكن اعتبارها مجرد متناقضات أو مفارقات على سبيل الاستثناء، وإنما هي ظواهر وأحداث كبرى كانت مطردة واستمرت طوال فترة حكم النظام، وتُمثّل انعكاساً لطبيعة وماهية النظام، الأمر الذي فرض علينا، من خلال المراجعة والتحليل لطبيعة وماهية نظام ٢٣ يوليو - وكما هو وارد بالبحث - أن نطرح افتراضاً لفكرة فلسفية أخرى لنظام ٢٣ يوليو - خلافاً لفكرة البشري المنوّه عنها - تتمثل في قيام النظام علي محورين هما : «رئاسة الدولة - وقيادة الجيش»، بدلاً من محور واحد كما يري البشري، ومن ثم إعادة طرح كل المتناقضات والمفارقات والتي تتمثل في المسائل الثلاث، فضلاً عن أي ظواهر وأحداث أخرى بشأن السلطة في نظام ٢٣ يوليو، وفقاً لأحكام الفكرة الفلسفية الجديدة - وهي قيام النظام علي محورين - لنرى إلى أي مدى يُمكن للفكرة

الفلسفية الجديدة تفسر هذه المسائل الثلاث تفسيراً منطقياً، وكذلك إمكانية النظر إلى كافة أحداث وظواهر النظام في سياق متجانس ومتوافق مع الفكرة الفلسفية .
وسنكتفي بالمسائل الثلاث في النقاط الثلاثة التالية :

- مسألة انقسام السلطة .
- مسألة الأمن .
- مسألة نهاية النظام .

أولاً : مسألة انقسام السلطة بين « رئاسة الدولة وقيادة الجيش »

نري أن الأمر الحاكم والفاصل في الحكم على صحة تصوّر البشري لمسألة انقسام السلطة بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، يتمثل في التوقيت الذي ظهر فيه انفصال مؤسسة الجيش عن سلطة الدولة ؛ فإذا ظهر أن هذا الانفصال، جاء بعد فترة كافية من حكم الزعيم جمال عبدالناصر - أقصد هنا «بالفترة الكافية»، بأنها الفترة التي تكفي للتأكد من أن الانقسام جاء كنتيجة طبيعية ومنطقية ولأسباب تتعلق بطبيعة وماهية نظام ٢٣ يوليو - فإن ذلك يعني صحة الفكرة الفلسفية لرؤية البشري للنظام، أما إذا ظهر أن انفصال مؤسسة الجيش عن سلطة الدولة، جاء من بداية الثورة، بما يعني أن الانقسام كان محصلة توازن القوى الثورية، باعتبارها الصيغة السياسية التي توافقت عليها القوى الثورية، وحددت حصة كل منها في السلطة، وذلك في إطار صراعها على السلطة، فإن ذلك يثبت خطأ تصوّر "البشري" المنوه عنه . وسوف نقوم بتحليل ونقد هذه المسألة في الآتي:

● كشف البشري عن ظهور دور للجيش في الحياة السياسية المصرية منذ الشهور الأولى للثورة ومنذ اللحظة الأولى من تولي محمد نجيب رئاسة الوزراء، وذلك فيما كتبه : « .. ومع سلسلة القوانين الاجتماعية التي صدرت غداة تولي محمد نجيب رئاسة الوزراء، وحملة الاعتقالات للسانة القدامى وقتها، صدر قانون تنظيم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية "الشرطة" في المحافظة على الأمن - رقم ١٩٣ في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ - وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة، سواء في حفظ الأمن الداخلي، أو في تطبيق الحكم العرفي "حالة الطوارئ"، أو في تشكيل المحاكم الاستثنائية» (١) .

● أشار البشري إلى وجود نزوع إلى التمييز - أي الفصل - بين القيادتين «السياسية والعسكرية» منذ بداية الثورة، استناداً إلى قصة لصالح نصر حيث يقول : « منذ بداية الثورة كان هناك «تنظيم» داخل الجيش، وكان المسئول عنه جمال عبد الناصر، ثم سلمه إلى عبد الحكيم عامر، وبعد أن عين «عامر» قائداً للجيش سلمت

مسئولية التنظيم إلى صلاح نصر، وكان وقتها مديرا لمكتب المشير- ثم تركها إلى عباس رضوان- الذي أصبح مديرا لمكتب المشير بعد تعيين "صلاح نصر" مديرا للمخابرات- ثم آلت إلى شمس بدران- بعد أن أصبح مديرا لمكتب المشير بعد نقل عباس رضوان- وكانت مهمة هذا التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية». ثم ذكر أن المشير عامر اكتشف تدخل ما في هذا التنظيم فغضب وصفى التنظيم (١).

في البداية .. نشير إلى أن "صلاح نصر" هو أحد أقطاب ورموز المعسكر المعادى للزعيم "جمال عبدالناصر"، ومن ثم فإن قصته هذه يجب أن نضعها في سياقها السياسي، ونرى هنا أن هذا التنظيم ذكره "البشري"، للاستدلال علي النزوع إلى التمييز والفصل بين القيادتين «السياسية والعسكرية»، وهو ما قد يعني أن هذا التنظيم قام بهذا الدور، بالإضافة الي ما يعنيه مفهوم التنظيم عن العمل السري، الذي يسعى لتحقيق أهداف معادية لنظام الجيش ونظام الدولة، والذي تُجرّمه قوانين ولوائح الجيش والدولة. أما ما يقوله صلاح نصر عن أن هدف التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية، فإن الجيش لم يكن يحتاج «لتنظيم» سري، لوجود أجهزته الشرعية داخل الهيكل التنظيمي للجيش، والتي تقوم بهذه الوظيفة، وكان هناك جهاز للأمن تحت سيطرة شمس بدران (٢).

هذا ومن المعلوم بالضرورة، أنه بنجاح الثورة ووصولها للحكم، أصبحت كل قرارات وأعمال الثورة في الإطار الشرعي المعلن، الأمر الذي يكشف عن أن هذا التنظيم الغير مُعلن، لابد وأن يكون تنظيما غير شرعي وله أهداف ضد مصالح الجيش والدولة، وهو ما نوه عنه "البشري"، بأنه مؤشر للنزوع للفصل بين القيادتين السياسية والعسكرية، مما يوحي بأنه كان الأداة لفصل الجيش عن الدولة.

ومن الجائز أن يكون هذا التنظيم هو ما يسمى بشلة المشير، والذي سنتناوله في البند التالي، كذلك علينا أن نضع في الاعتبار تأثير العداء الشديد لصلاح نصر تجاه الزعيم جمال عبد الناصر، علي أحكامه وأقواله حيث أن الزعيم عبد الناصر قدمه للمحاكمة العسكرية بعد نكسة ١٩٦٧، وصدر ضده حكم بالسجن المؤبد، وقد أصدر السادات قرارا بالعفو عنه بعد وفاة الزعيم - الأمر الذي يكشف عن وجود دافع شخصي لدى صلاح نصر في تشويه صورة "الزعيم" بالصاق كل تجاوزات وأخطاء "شلة المشير" في "الزعيم"، أما ما ذكره - في هذه القصة - من أن "المشير" غضب وحل التنظيم، يكشف عن التناقض في سياق القصة، فكيف ينشئ رئيس الدولة "عبدالناصر" تنظيما له أهداف شرعية - كما يقول صلاح نصر - ثم يقوم "المشير عامر" بحل هذا التنظيم، الأمر الذي يجعل من هذه القصة دليل إثبات

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ١٧٧ .

^٢ نفس المرجع ص ١٨٢ .

أن "المشير عامر" كان صاحب السلطة الفعلية واليد العليا في الدولة، وأن سلطاته فوق سلطات رئيس الدولة "عبدالنصر".

● تناول البشري مسألة «الشلل» من منطلق الظروف والأوضاع التي دفعت لنشأتها وظهورها، وجاء ذلك من خلال رواية لصالح نصر، كتب البشري:

« .. بدأت عمليات التصفيات، ثم تلتها في الخط الثاني من الثورة، بدأ هذا منذ عام ١٩٥٤، حينما طلب مني بواسطة جمال عبدالناصر وصلاح سالم، أن أجمع كبار الضباط الأحرار في الجيش لمناقشة إبعاد الضباط الأحرار من الجيش إلى الحياة المدنية، وفعلنا تم هذا، فاجتمعت بحوالي اثني عشر ضابطاً هم ممثلوا الأسلحة، وقد أحدث هذا صدمة في نفوس كثير منهم، وأبدى بعضهم إحساساً بأن مجلس الثورة يريد التخلص منهم، ووافق البعض، ولكن هذا المخطط ابتداءً يسيراً وبتدريج، وتم التخلص من الضباط الأحرار على فترة طويلة » (١)، ثم ذكر أن كان من نتيجة ذلك، مع انقسام مجلس قيادة الثورة، أن التقف بعض الدخلاء الجدد حول المسؤولين، مما تكونت «شلل»، وقام صراع بين هذه «الشلل» وتيارات خفية، ما أدى إلى كارثة كبرى في نهاية عام ١٩٦٧ » (٢).

في البداية، نشير إلى بعض التحفظات على هذه القصة التي ذكرها البشري، ذلك أن صلاح نصر من الصف الثاني للضباط الأحرار، وكان في عام ١٩٥٤ برتبة نقيب ويعمل في مكتب المشير عبدالحكيم عامر، ومن ثم، إذا كان هناك أي طلب بهذه الأهمية بشأن ضباط الجيش؛ فيكون موجهاً إلى قائد الجيش عبدالحكيم عامر؛ حتى يمكنه مناقشته ثم إصدار الأوامر بشأن تنفيذه، وليس الأسلوب الذي ذكره في روايته. فليس من اختصاص عمله ولا حتى من التقاليد العسكرية أن يتلقى تعليمات صادرة من جهات أعلى مباشرة، ثم يقوم بتنفيذها تلقائياً دون أن يكون لقائد الجيش رأى فيها، ومع ذلك فإن ما يهمنا هو مضمون القصة، أن نشأة الشلليات جاءت مبكرة منذ عام ١٩٥٤، أي منذ بداية الثورة، وأثناء إدارة مجلس قيادة الثورة لشئون البلاد. الأمر الآخر هو حالة المناخ الذي ظهرت فيه «الشلل» والظروف والأوضاع التي دفعت لوجودها، أما المناخ فهو: «مناخ ثورة»، والظروف التي صنعتها هي ظروف حركة التطهير التي طالت عدداً كبيراً من كبار ضباط الجيش، سواء بالتسريح أو بالطرده من الخدمة، بالإضافة إلى عمليات التصفية للتخلص من ضباط حركة الضباط الأحرار بنقل عدد كبير منهم خارج الجيش في وظائف مدنية (٣)، الأمر الذي صنع أسباباً للقلق والخوف من المستقبل لدى عامة الضباط، من احتمال أن تدور الدائرة عليهم، وفي هذا المناخ الذي يسوده الخوف والقلق، يهتز بل ويضيع الولاء للدولة التي تحطم نظامها وانهارت أركانها، وطرّد «ملكها» الذين

١ نفس المرجع ص ٧٩.

٢ نفس المرجع ص ٨٠.

٣ نفس المرجع ص ٧٩.

أقسموا علي أن يفتدوه بأرواحهم، في هذا المناخ، تنشأ الدوافع النفسية للضباط للانصهار داخل جماعات- شلل- ليستمدوا منها الإحساس بالأمن والأمان- وهي ظاهرة اجتماعية طبيعية في علم النفس؛ حين يستبد بالإنسان الإحساس بالخوف والقلق- ليكون الولاء كل الولاء لهذه الشلل بدلا من الدولة المنهارة، من هنا، نشأت "الشلل"، وهو اللفظ المتداول وقتها. إلا أن، البشري لم يُسر إلي أهداف هذه "الشلل"، ونري أن نترك أحد جنرالات "المشير عامر" ليتكلم كشاهد ومشارك في أحداث ذلك العصر، كتب الفريق "صلاح الحديدي":

« الواقع أن كلمة "الولاء" هذه كلمة مرنة لها أكثر من وجه، وقد حار في تفسيرها الضباط، وربما المدنيون أيضا في قطاعاتهم، حيث لم يكن واضحا تماما أي تفسير لهذا الولاء، الولاء لمن بالتحديد؟ وما هي مظاهره؟ ومن هم بالذات أهل الولاء؟. وما هي العلاقة الحقيقية بين صاحب الولاء وأهل الولاء؟. وما علاقة بعضهم ببعض الآخر؟. وإلي أي اتجاه عسكري أو سياسي أو حتي مذهبي تسير قافلتهم؟.

أسئلة كثيرة متشعبة، ليست لها إجابات واضحة محددة، بل ليس لها مجيب، وإجاباتها متروكة للتقدير الشخصي ولألمحية الضابط وذكائه، ومع ذلك فإن اجتهاد المفسرين وتحليلهم للمواقف التي مروا بها أو سمعوا عنها أو عاشوها، وصل بهم إلي أن أول مظاهر الولاء، هو ضرورة ارتباط الضباط بإحدي "الشلل" الموجودة، وربط نفسه بها مهما كانت رتبته أو القيادة التي يتولاها، بل مهما كانت المظاهر الأخلاقية لأعضاء "الشلة" التي انضم إليها، فانتفاء الضابط إلي إحدي «الشلل»، يعني ولائه لها، وبالتالي لأهل الولاء، وكانت خيوط الولاء كلها تتجمع في النهاية في يد من بيدهم الأمر في القوات المسلحة، الذين يمنعون ويمنحون ويحللون ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو حتي يعتقلون» (١).

كشف الفريق "صلاح الحديدي"، كشاهد من داخل الجيش - وواحد من كبار جنرالات المشير عامر المستنولين في تلك الحقبة - عن وجود «تنظيم» يتشكّل من شلل فرعية، تنتشر داخل الجيش يهدف صراحة وبلا مواربة إلي تحويل ولاء الضباط والقادة من الولاء للدولة، إلي الولاء لشلة المشير، وهم الذين كما يقول: «بيدهم الأمر بالقوات المسلحة، الذين يمنعون ويمنحون ويحللون ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو حتي يعتقلون». ومن ثم، كشف عن الأسلوب الذي تم به فصل «الجيش» - كمؤسسة عسكرية ضمن مؤسسات الدولة وأداة من أدواتها - من سيطرة الدولة وسيطرة رئيس الدولة بمقتضى حكم الدستور، ليكون تحت سيطرة «شلة المشير» وأداة من أدواتها؛ لتصبح به سلطة سياسية، بل "السلطة الفعلية" - كما يقول البشري - لتفرض إرادتها وسلطانها على الدولة؛ في حين تصبح سلطة

^١ الثعابين ج ١- مرجع سابق ص ٣٢ - ٣٣.

الدولة الممثلة في رئاسة الجمهورية - وهي "السلطة الدستورية الشرعية" - سلطة ناقصة السيادة .

● ذكر البشري أن أول أزمة شديدة ظهرت في العلن بين جمال عبدالناصر والمشير عبد الحكيم عامر، جاءت إثر رفض المشير عامر محاسبة كبار القادة، الذين يقع عليهم المسؤولية في الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في حرب ١٩٥٦، وجاء انحياز عبد الحكيم عامر إلي صفهم، ليكون أول المؤشرات التي ظهرت في تكوينه شلة المشير التي ظهرت كتنظيم سياسي، يمثل سلطة الجيش لفرض نفوذه وسلطانه علي الدولة (١) .

● ذكر البشري أن تعيين صلاح نصر - وكان مديراً لمكتب المشير عامر - رئيساً لجهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٧ ؛ جاء تدعيماً لسلطة الجيش، حيث ترابط نفوذ قيادة الجيش مع نفوذ المخابرات العامة، وأشار إلي أن صلاح نصر - وهو مدير المخابرات - كان منضماً إلي المشير عامر، ويجتمع يوميًا معه، ويعمل لصالحه (٢) ، ويلاحظ أن تاريخ التعيين لصلاح نصر كان في ١٩٥٧، هو نفس تاريخ انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء إثر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . كانت إسرائيل آخر قوة انسحبت من مصر . وكانت السلطة السياسية سُلمت من مجلس قيادة الثورة إلي رئاسة الجمهورية بمقتضى دستور ١٩٢٦، الأمر الذي يعني أن سلطة الجيش تكونت قبل عام ١٩٥٦ وخلال حكم مجلس قيادة الثورة .

● ذكر البشري أن جهاز المخابرات العامة تحت رئاسة صلاح نصر، كان مؤيداً من شمس بدران - مدير مكتب المشير - عمل علي فرض حصار علي عبد الناصر في الفترة ما بين ١٩٦١ إلي ١٩٦٧ وأن ذلك استلزم سقوط مباحث أمن الدولة في أيدي المخابرات العامة (٣) ، على الرغم من خطورة وحساسية طبيعة عمل جهاز المخابرات العامة، وتبعيته المباشرة لرئيس الدولة جمال عبدالناصر، الأمر الذي يكشف عن أن تصرفات مدير الجهاز وإدارته لعمل الجهاز تؤكد، ليس فقط تمرده وتحديه لسلطة رئيس الدولة، ولكن أيضاً عن اطمئنانه الكامل وثقته بأنه بمنأى عن محاسبة وعقاب الدولة ورئيسها، طالما أنه تحت مظلة الجيش وسلطانه، وكان ذلك في عام ١٩٦١، أي خلال خمس سنوات فقط من تولي عبدالناصر سلطاته الدستورية عام ١٩٥٦ .

● ذكر البشري مشروع مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢، والذي رفضه عبد الحكيم عامر، وتتمحور فكرته حول إعادة نظام الحكم مرة أخرى ليكون تحت هيمنة مجلس جماعي، مثلما كان عليه الوضع في بداية الثورة وحتى صدور دستور

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ١٧٨ .

^٢ نفس المرجع ص ١٧٨ - ١٧٩ .

^٣ نفس المرجع ص ١٥٤ .

١٩٥٦، حين كانت مصر تحت حكم مجلس قيادة الثورة، حتى يمكن السيطرة علي الجيش، وإعادته إلي حظيرة الدولة، وفي هذا السياق، يمكننا استنتاج أهم الدلالات السياسية لإنشاء «مجلس الرئاسة»، في إطار فهم وإدراك مغزي وهدف عبدالناصر من إنشاء المجلس وهو أن عبدالناصر لم يكن يملك القدرة علي ممارسة سلطاته الدستورية كاملة، وأن الجيش كان يمثل عائقاً وسلطة تتحدى سلطاته السياسية ؛ وإلا فبأي منطق يُمكننا فهم وتفسير فكرة إنشاء "عبد الناصر" لمجلس يُسلمه كافة سلطاته الدستورية، التي كانت منوطة به، وكان يُهيمن عليها بمفرده، لتصدر كل مخرجات السلطة السياسية، بقرارات جماعية وفقاً لإرادة الأغلبية؟! الأمر الذي يجعلنا نفهم أن هذا المجلس كان بمثابة الحل المناسب، والأداة التي رأى عبد الناصر أنها التي يمكن بها إدارة شؤون الدولة، طالما أنه فشل في ممارسة سلطاته الدستورية .

● ذكر البشري وجهة نظر المشير عبدالحكيم عامر في أزمة ١٩٦٢ المنوه عنها ؛ بأن عبدالناصر كان يُطالب في أزمة ١٩٦٢، بما كان يطالب به محمد نجيب - رئيس الجمهورية وقتها- في أزمة ١٩٥٤، ويشير البشري إلي أن هذا التصور بالغ الدلالة، لتوضيح كيف كانت المؤسسة العسكرية تنظر لوضعها بين هياكل السلطة، بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبه، وأن عبدالناصر بالنسبة لها، صار كـشأن محمد نجيب بالنسبة لمجلس قيادة الثورة، وأن رجال المشير " شلة المشير" في هذا الصراع، استخدموا ما كان يستخدمه عبدالناصر في ١٩٥٤ من حجج لإحكام قبضته علي الجيش (١) .

ثانياً : مسألة الأمن

يتمحور تصوّر البشري لمسألة الأمن حول تدخّل الأجهزة الأمنية في الشأن السياسي الداخلي، واعتباره ظاهرة تميز بها نظام ٢٣ يوليو، وحدد هذه الأجهزة الأمنية في: « المخابرات العامة، المباحث الجنائية العسكرية، الشرطة العسكرية، المخابرات العسكرية، والمباحث العامة »، وهي كلها أجهزة أمنية تابعة للجيش المصري، ماعدا الأخيرة وهي: "المباحث العامة" والتي ظهر أن أغلب ممارساتها - فيما ذكره البشري - كانت في إطار هيمنة أجهزة أمن الجيش عليها، الأمر الذي يكشف عن أن مسألة الأمن تتحدد في إطار أجهزة أمن الجيش المصري .

أما وأن، البشري أشار بوجود سلطتين في نظام ٢٣ يوليو: «إحداهما لرئاسة الدولة والأخري لقيادة الجيش»، أما وأن البشري أوحى بصورة وأسلوب قادة الجيش «شلة المشير» في ممارستهم لسلطتهم السياسية، لتكون وفقاً للقاعدة أو المبدأ الذي ذكره، والذي يقضي بحتمية التأثير والتأثر، بين الوظائف المؤداة، وبين نوع الجهاز المؤدي لها، وأنه من الطبيعي، بل والحتمي أن تصطبغ الوظائف السياسية

بطابع العناصر البشرية التي تُجري النشاط (١). فإنه تطبيقاً لمبدأ البشري هذا، والذي يقضي بحتمية اصطباغ الوظائف السياسية بطابع العناصر البشرية التي تُجري النشاط، فإن كل ما خرج من سلطة الجيش من ممارسات سياسية، لابد وأن يطبع بالطابع الأمني الضبطي، الأمر الذي يعني في المضمون الأخير أن «مسألة الأمن»، التي ذكرها البشري ما هي إلا مظاهر لممارسات سلطة الجيش . وسوف نستعرض الأحداث التي عرضها البشري تحت عنوان «مسألة الأمن» وفقاً للمنهج الذي حددناه بافتراض أن نظام ٢٣ يوليو يقوم على محورين - « رئاسة الدولة - والجيش » - في النقاط الآتية :

- زيادة أجهزة الأمن في نظام ٢٣ يوليو .
- التناقض والتداخل والتنافس الحاد بين أجهزة الأمن
- هل هناك مفارقة بين استقرار النظام وبين ممارسة القمع الأمني ؟
- أصل المشكلة الأمنية .

١ - زيادة أجهزة الأمن في نظام ٢٣ يوليو

ذكر البشري عن زيادة في أجهزة أمن نظام ٢٣ يوليو، وذلك في معرض حديثه عن "الأمن السياسي"، بإنشاء جهاز المخابرات العامة، علاوة على وجود جهازين آخرين هما «المباحث العامة، والمباحث الجنائية العسكرية»، ثم ذكر أن هذه الأجهزة الأمنية قد زادت وتعددت عن هذه الأجهزة الثلاثة ؛ إلا أن البشري حين ذكر هذه الأجهزة الأمنية، لم يوضح طبيعة وماهية هذه الأجهزة، والتي تُصنّف في ثلاثة أقسام مختلفة، الأمر الذي أحدث خلط فيما بينها، وكان القسم الأول : أجهزة أمن الدولة مثل «جهاز المباحث العامة»، القسم الثاني أجهزة أمن مؤسسة الجيش مثل المباحث الجنائية العسكرية، والقسم الثالث أجهزة أمن المؤسسات والشركات مثل: مخابرات الطيران، ومكاتب الأمن في الوزارات والمصالح، أي أن أجهزة "الأمن السياسي" تنحصر في القسم الأول فقط، أما الخلط بين الأقسام الثلاثة هو ما جعل أجهزة "الأمن السياسي" تبدو كثيرة في نظر البشري، ومن ثم نجد أن المشكلة الأمنية تتمثل في تجاوز أجهزة أمن مؤسسة الجيش نطاق عملها، والذي ينحصر داخل الجيش، إلي العمل داخل المجال العام، والذي هو مجال عمل أجهزة أمن وزارة الداخلية، الأمر الذي يكشف عن محاولة قيادة الجيش فرض سيطرتها علي الدولة بالأسلوب الأمني الضبطي، في إطار انقسام السلطة السياسية ما بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش .

ويأتى تبرير البشري فيما يدا له زيادة في أجهزة الأمن، بأن ذلك كان يعكس قلقاً طبيعياً لدي السلطة الفردية القائمة علي قمة النظام، من أن تُحاصر من ناحية

المعلومات.. إلخ (١) - وكما نوهنا- فإنه بالنظر والتدقيق في هذا التبرير، نجده خارج السياق ؛ لأننا في قضية الأمن هذه، نحن أمام تجاوز واضح لأجهزة أمن الجيش، ومحاولة صريحة كاشفة لسيطرة قيادة الجيش علي الدولة وفرض إرادتها وسلطانها عليها. فكيف نترك ما ثبت كحقيقة واقعة، إلي ما هو ظني ليس له أساس ؛ فنتكلم عما بداخل النفوس من قلق وخوف، وهي أمور لا يعلمها إلا من يعلم بواطن النفوس ! . ثم يأتي استدلال البشري بما رواه «محمود الجيار» من اهتمام رئاسة الدولة بالخطابات "الشكاوي" التي ترد من المواطنين أنها جعلت من خطابات الناس "الشكاوي" خط اتصال آخر، خلاف تقارير المباحث والمخابرات، وجاء تعليق البشري علي هذه المسألة بأن الزعيم عبدالناصر لم يكن يعني السعي النبل والشوق للاطلاع علي أوضاع الناس بقدر ما أنه يكشف أيضا عما يُصيب القيادة الفردية من نهم للمعلومات.. إلخ .

ونرى هنا : أن كل ما ساقه البشري من قصص لا يمكن بأى حال أن نعتبرها أدلة وبراهين تثبت صحة رأيه، فكيف نعتبر اهتمام عبد الناصر بخطابات "شكاوي" المواطنين، دليل قاطع علي قلقه تجاه المعلومات . في حين أن هذا الاهتمام يؤكد السياسات العامة التي وضعها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومصالح المواطنين، ومن ثم، يكون ما عرضه البشري من كلام محمود الجيار بأن نية عبدالناصر في هذا الموضوع: « أن تكون هذه الخطابات خطا ثالثا للمعلومات »، أو تعليق البشري بأن عبدالناصر لم يكن يقصد من هذا الأمر السعي النبل والشوق للاطلاع علي أوضاع الناس.. إلخ» هو حكم علي النوايا، واستبعاد ما هو مؤكد علي أرض الواقع إلي ما هو ظني لا أساس له من الواقع، والقصة الأخيرة هذه وإن كان البشري ساقها كدليل علي انفراد عبدالناصر بالسلطة ؛ إلا أنني لا أري أنه يُمكن تأويلها لتكون دليلا علي انفراد عبد الناصر بالسلطة، بأكثر مما يمكن تأويلها كدليل علي انقسام السلطة.

٢ - التناقض والتداخل والتنافس الحاد بين أجهزة الأمن

تناول البشري بحث مسألة الصراع والتنافس الذي قام بين أجهزة الأمن بعضها ببعض، واعتبرها لم تكن بسبب تعدد أجهزة الأمن فقط، ولكن بسبب أن اختصاصها وصلاحياتها ظلت علي الدوام متداخلة ومتضاربة، بحسبانه أنها بقيت علي الدوام خاضعة في نشاطها للمشيئة الفردية، وضرب مثلا - وحيداً- بالصراع الذي جري بين المخابرات- في عهد صلاح نصر- ومباحث أمن الدولة، وكيف تسلل كل جهاز في منطقة عمل الآخر ومحاولاته السيطرة عليه، سواء في العمل الداخلي أو النشاط الخارجي (٢) .

^١ نفس المرجع ص ١٥٣ .

^٢ نفس المرجع ص ١٦٦ و ص ١٥٤ .

على أننا لا نجد في هذا المثل الذي طرحه دليلاً أو برهاناً يثبت صحة ما هو بصدده، وعلى العكس، فإننا نجد أن تضارب وتداخل وتنافس الأجهزة الأمنية، لا يمكن أن يكون ناتجاً لخضوعها لسلطة واحدة؛ لأن السلطة الواحدة تعني التنظيم والتنسيق فيما بين أجهزتها وفق سياسة واستراتيجية واحدة لتحقيق أهداف جهة واحدة، ومن ثم، يكون التفسير المنطقي، للمثل الوحيد الذي ساقه البشري عن سبب هذا التضارب والتداخل والتنافس الحاد بين المخابرات العامة - برئاسة صلاح نصر والخاضعة لسلطة الجيش - وبين مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية وسيطرة الزعيم هو أن الجهازين لم يكونا خاضعين لسلطة واحدة، يمكنها أن تنسق فيما بينهما، وتحدد مهام ودور كل منهما، لتحقيق هدف ومصصلحة هذه السلطة. وما يؤكد ذلك أن البشري لم يذكر أن هناك أي تضارب أو تداخل أو تنافس قد حدث مثلاً بين المخابرات العامة، والمخابرات الحربية، أو المباحث الجنائية العسكرية، ذلك لأن هذه الأجهزة الأمنية الثلاثة، كانت تحت قيادة واحدة وسلطة واحدة هي سلطة الجيش، الأمر الذي يؤكد وجود سلطتين بدولة ٢٣ يوليو - كما أشرنا سابقاً - وليس سلطة واحدة ينفرد بالهيمنة عليها الزعيم جمال عبدالناصر.

٣ - هل هناك مفارقة بين رسوخ واستقرار النظام وبين ممارسة القمع الأمني؟

حاول البشري تفسير الممارسات السياسية لسلطة الجيش - والتي تسير وفق أجندة خاصة "بشلة المشير" وأهداف واستراتيجية خاصة بهم بحسبانها خرجت من استراتيجية وسياسات سلطة واحدة يهيمن عليها رئيس الدولة "الزعيم جمال عبدالناصر". ومن ثم بدا له الأمر وكأن هناك مفارقة، صاغها البشري في العبارة التالية: « بالرغم مما توفر للنظام السياسي من أسباب للرسوخ والاستقرار، وانتصاره السياسي على المعارضة، خاصة من عام ١٩٥٦ - (فكان تأميم قناة السويس ورد العدوان الثلاثي، وما اتخذ من خطوات واسعة في النهوض الاقتصادي المستقل للبلاد، مع إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الشعبية، وأن كل هذه الإنجازات زادت المجتمع استقراراً وتأييداً من جموع الشعب الواسعة) - ورغم زيادة فرص الاطمئنان؛ كانت ظاهرة العنف تشدد في معاملة الخصوم السياسيين، سواء في المعتقلات أو خارجها، فكان ما حدث في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مع المعارضة الشيوعية من وقائع التعذيب، وما حدث مع معارضة الإخوان في أعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وما تلاهما من اعتقالات وتعذيب بالآلاف » (١).

ونستطيع أن نزيل مسألة المفارقة هذه إذا ما صححنا نظرتنا للنظام، ليكون في إطار انقسام السلطة، فنجد كأمر طبيعي منطقي أن إستراتيجية وسياسات السلطة الشرعية الدستورية للدولة برئاسة "الزعيم" في وإٍ، واستراتيجية وسياسات سلطة

^١ نفس المرجع ص ١٧١ .

قيادة الجيش الغير شرعية أو غير دستورية فى وادٍ آخر، الأولى تقوم بكل الإنجازات الوطنية لصالح جموع المصريين، والأخرى تقوم بكل أنواع القهر والتسلط والاستبداد ضد المصريين .

٤ - أصل المشكلة الأمنية

يرجع البشري أصل المشكلة الأمنية إلى إلقاء الوظيفة السياسية على عاتق أجهزة الأمن، ويلاحظ هنا في توصيف البشري لأصل المشكلة أنه بني الفعل للمجهول، فلم يذكر من الذي ألقى الوظيفة السياسية على عاتق هذه الأجهزة الأمنية ؟ . وما هي هذه الأجهزة الأمنية التي ألقى عليها الوظيفة السياسية ؟ . والإجابة على هذين التساولين، تكشف بوضوح ليس فقط عن أصل المشكلة الأمنية ؛ ولكن أيضاً عن ماهية هذه المشكلة. لنجد أن أصل «المشكلة الأمنية» تكمن في انقسام السلطة ما بين "الزعيم" و"المشير"، ودخول مؤسسة الجيش في ممارسة السياسة، ولعلنا نجد فيما كتبه البشري خير دليل : « جاءت اعتقالات الإخوان المسلمين ١٩٦٥، وتولتها في الأساس الشرطة العسكرية علي يدي شمس بدران، في ظروف يشاء فيها شمس بدران أن يسحب اختصاص مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية، واستغل مبالغته في أمر قضية الإخوان، في أن شدد النكير علي المباحث العامة بدعوي عدم تعاونها في حماية أمن النظام علي الوجه الكافي، وكان ذلك كله يجري متواكبا مع نمو المؤسسة العسكرية ومحاولتها لا زيادة نفوذها السياسي فقط، ولكن الهيمنة التامة علي النظام السياسي كله » (١).

● وعن أولي النقطتين - اللتين يري البشري أنهما الأكثر أهمية في المسألة الأمنية - واللذان ولدتا أثراً سلبية وشائنة في التفكير الجمعي للشعب المصري، من حيث قدرة الأفراد والجماعات علي المبادرة والنقد غير الحذر وغير المتوجس، وعلي المشاركة الإيجابية في الشئون العامة . كنتيجة للممارسات الأمنية وهو الأمر الذي ظهر أنه نتيجة لممارسة الجيش للسياسة وفرض سلطاته وإرادته علي الدولة، الذي يتضح أنه جاء بسبب انقسام السلطة السياسية ما بين الجيش ورئاسة الدولة .

● النقطة الثانية : وفيها يري البشري ظهور وجه من وجوه المفارقة بحسبانه أنه بالرغم مما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسي، ومن تعاظم النفوذ السياسي للحكم تجاه أي تهديد محتمل من المعارضة كانت ظاهرة العنف تشدد في معاملة الخصوم السياسيين سواء في المعتقلات أو خارجها، وضرب مثلاً بما حدث مع الشيوعيين والإخوان من وقائع التعذيب .

وفي هذه النقطة، نلفت النظر إلي ما ذكرناه سابقاً من أن الرؤية السليمة للنظام، لا يظهر في سياقها أي مفارقات أو متناقضات، بل لا بد وأن تشكل هذه الظواهر سياقاً متجانساً ومتوافقاً، فإذا ما أعدنا النظر إلى عبارة البشري بالبند السابق والتي

تكشف عن أن الإجراءات القمعية قامت بها أجهزة أمنية للجيش، بما يعنى عدم صدورها من سلطة الدولة الشرعية للزعيم عبد الناصر، حتى نتكلم عن مفارقة أو تناقض، علي العكس، نجد في ذلك انسجاما وتوافقا في السياق لدولة ٢٣ يوليو، طالما أن هذا السياق تحكمه سلطتان متصارعتان، وأن كل ما يصدر من إحداها لا يبد وأن يتناقض مع ما يصدر من الأخرى طالما أن ما يحكم العلاقة بين السلطتين هو نوااميس ومبادئ التناقض والصراع وليس التعاون والتوافق.

● وعن التعليقان اللذان ذكرهما البشري بخصوص نفس القضية أحدهما : أن ضرب النظام الناصري، لم يأت من القوى السياسية الداخلية المعارضة له مثل الإخوان أو الشيوعيين، ولكن أتى من عناصر كانت لصيقة به حتى النهاية، وعلى رأس هؤلاء أنور السادات، رأيت أن أرجئ نقدي لهذه القضية إلي البند التالي وهو: "نهاية النظام" لا اعتبارات منهجية .

أما التعليق الآخر: بأن الإفصاح بقدر ما للمعارضة، والاعتراض بوجودها خلال فترة الثبات والاستقرار التي امتدت، لم يكن من شأنه أن يهدد وجود أو استقرار النظام.. إلخ . أري أن ما ذكرناه في بند سابق، ينطبق أيضا علي هذه القضية، ذلك باعتبار أن سلطة الجيش، كانت لها حساباتها الخاصة، وأجندتها التي كانت وراء تخريب المناخ السياسي الذي يمكن أن يسمح لقوي المعارضة بالظهور لتقوم بدور لصالح المجتمع والوطن.

ثالثاً : مسألة نهاية النظام

لما كانت رؤية البشري لنظام ٢٣ يوليو، تتمحور حول الجانب التنظيمي، فيما يحسبه أنه يقوم علي تنظيم واحد هو الجهاز الإداري للدولة، ينوط بكافة سلطات الدولة وينفرد بالهيمنة عليه رئيس الدولة . ولما كان نظام ٢٣ يوليو من هذا الجانب التنظيمي ظل قائماً حتي الآن لم ينته - بل علي العكس، ازداد هذا التنظيم الأحادي للدولة هيمنة علي سلطات الدولة، وازداد رئيس الدولة إنفرادا بالهيمنة عليه وعلي مقدرات البلاد والعباد بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ بنهاية حكم عبدالناصر، ومن بعده حكم السادات، وإلي يومنا هذا. وذلك بعودة مؤسسة الجيش إلي وضعها الطبيعي في الهيكل التنظيمي للدولة، واسترداد رئيس الدولة سلطاته الدستورية عليها - فقد عرج البشري في تناوله لمسألة نهاية نظام ٢٣ يوليو، من مدخل آخر وهو الجانب الفكري الأيديولوجي، فيما أسماه بنهاية الناصرية، وقسّر الناصرية بأنها السياسات والمشروعات المصرية العربية للنهوض والاستقلال والوحدة سياسيا واجتماعيا، وأن "الناصرية" تم تصنيفيتها حين أصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوى بما لا يقاس في مواجهة الناصرية، بحسبانه أن انهيار الجيش المصري واحتلال الأراضي، أعطي الولايات المتحدة فرصة أن تعرض المقايضة : "سيناء في مقابل

تصفية الناصرية"، أى أن البشرى ابتسر أسباب تصفية النظام الناصري، واختزلها في عامل واحد هو العامل الخارجى، واقتصر في هذا العامل على دور الولايات المتحدة .

ونرى : أن مسألة تصفية الناصرية هي قضية أكبر من أن تختزل في العامل الخارجى، وأن هذه القضية تخص الشأن الداخلى المصرى، وتمت بإرادة السادات رئيس الدولة المصرية وقتها، وكانت مصر وقتها دولة مستقلة كاملة السيادة تملك قرارها السياسى ولم تكن خضعت بعد للوصاية الأمريكية، ونرى أن هناك ثلاث خطوط رئيسية في مسار تصفية الناصرية هي أشبه بمراحل أو خطوات ثلاث تتبعها السادات لتصفية الناصرية، وسنسردها في المحاور الثلاثة الآتية :

○ ثورة السادات مايو ١٩٧١ لتصفية الناصرية.

○ معركة ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

○ هزيمتان باسم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

١ - ثورة السادات ١٥ مايو ١٩٧١ لتصفية الناصرية

فيما تناوله البشري من أسلوب وآليات ضرب الناصرية، ومن أنها جاءت من عناصر لصيقة بالنظام، وأن علي رأس هؤلاء أنور السادات، الذي اعتلى حكم مصر بعد وفاة "الزعيم"، وأن صراعا قد نشب في بداية حكمه في مايو ١٩٧١، بينه وبين أعمدة وأركان الدولة والمنتمين جميعا للمشروع الناصري، وكان فيهم الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية وقائد عام الجيش، وشعراوي جمعه وزير الداخلية .. وإلخ، وكيف أن السادات واجه هؤلاء جميعا وهم ذوو خبرة ومران، ومع ذلك، إنتصر عليهم جميعا (١)؛ نجد أن تفسيره لإنتصار السادات علي عُمد النظام الناصري، وعلي النحو الوارد سابقا؛ جاء في مقتضى رؤيته للنظام الناصري - الذي حلَّ فيه السادات مكان "الزعيم"، والذي يتمحور حول فكرة انفراد رئيس الدولة علي التنظيم الأحادى للدولة - فاعتبر أن ذلك أتاح له القدرة علي الإطاحة بكل عُمد النظام ؛ بالرغم من أن "السادات" لم يكن معه في هذه المعركة سوى : "رئاسة الجمهورية ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام" «، وأنه رغم ذلك حسم المعركة في يومين اثنين؟! (٢) .

ولنقد وتقويم رؤية البشري هذه، نجد أن القراءة الأولى تكشف عن تناقض في الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الرؤية، وهي : "انفراد السادات بالهيمنة علي الجهاز الإداري للدولة"، وهو في نفس الوقت ليس معه سوى رئاسة الجمهورية ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام؟!، الأكثر من هذا أنه كان في

^١ نفس المرجع ص ١٨٩ .

^٢ نفس المرجع ص ١٩٠ .

خصومة وصراع مع عُمَد هذا التنظيم، في حين أن رئيس الدولة يستحيل عليه السيطرة - فضلاً عن الهيمنة - علي التنظيم الإداري للدولة بكل أجهزتها وهيئاتها المتعددة بشخصه، إلا أن يكون من خلال سيطرته علي هؤلاء الوزراء وكبار المسؤولين علي قمة أجهزة وهيئات التنظيم الإداري للدولة - وهم عُمَد النظام - فإذا دخل في خصومة وصراع معهم، فقد بالتالي سيطرته علي هذه الأجهزة والهيئات!!.

أما وأن نقد وتقويم رؤية البشري هذه لابد وأن تكون من خلال السياق المحيط بتلك الأحداث، فلا يمكننا فهم، ومن ثم تفسير أيأ من هذه الأحداث، إلا من خلال السياق المحيط بها، فإنني أري أن أهم بنود ذلك السياق، يتحدد في موقف القوي السياسية المؤثرة والفاعلة في المجال السياسي الداخلي . وكانت تتمثل في تلك اللحظة التاريخية في قوتين : قوة الجماهير المصرية، وقوة الجيش المصري .

❖ موقف الجماهير المصرية :

● ليس من الطبيعي اعتبار جماهير أي شعب في حركتها في الحياة الطبيعية، قوة سياسية، إلا من خلال تكوينها تنظيم حركي له أهداف ومنهج، علي أن التاريخ كشف أن جماهير الشعب المصري تتميز بسمّة خاصة قد لا تتوفر في مجتمعات إنسانية أخرى، ألا وهي الإحساس المشترك العالي بالخطر الذي قد يواجه الوطن والدولة، والاستجابة العالية لهذه التحديات، في إطار تجمع بشري هائل، يشمل غالبية المصريين، ليبدو وكأنه في شكل تنظيم حركي، يتحول إلي قوة سياسية مؤثرة وفاعلة، يُمكنها أن تقلب موازين القوي السياسية المسيطرة علي المجال السياسي، وتقرض إرادتها عليها . في حين أن علوم السياسة تؤكد أن جماهير أي شعب، لا يمكنها أن تصبح قوة سياسية فاعلة ومؤثرة، إلا من خلال تشكيل كيان تنظيمي حركي . والشاهد علي ذلك : تحرك الجماهير المصرية يوم ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧، لمجرد إنتهاء الزعيم جمال عبدالناصر من خطاب التنحي عن رئاسة الدولة، واندفاعها في تجمعات بشرية غير مسبوقة، وحصارها لمنزله في مصر الجديدة، حتي أجبرته علي الرجوع في قرار التنحي، واستمرار حكمه للبلاد . والدلالة السياسية لهذا الحدث، كشفت عن أن الجماهير حسمت الصراع علي السلطة بين "الزعيم" وبين قيادة الجيش، ومن ثم، فشلت محاولات المشير وكبارجنرالاته في العودة إلي الجيش بعد قبول استقالتهم، وهو ما كان يعني عودة قيادة الجيش إلي ممارسة سلطاتها السياسية مرة أخرى . ومن ثم، جاء فشل محاولتهم لقب نظام الحكم والاستيلاء علي السلطة بالقوة (١).

نستطيع أيضاً أن ندلل علي القوة السياسية لجماهير الشعب المصري، في المشهد الذي ما زال حاضراً معنا ألا وهو : نزول الجماهير المصرية يوم ٢٨ يناير

^١ الثعابين ٢- مرجع سابق ص ١٤٩ - ١٥٠ .

٢٠١١، لتحوّل حركة الاحتجاج التي دعت إليها مجموعات من الشباب في ٢٥ يناير إلى ثورة حقيقية، أطاحت بحكم «مبارك»، هذا فضلا عن الصورة التي رسمها «البشري» لنزول الجماهير في ثورة ١٩١٩، التي أشبه بما حدث في ٢٨ يناير ٢٠١١.

كتب البشري^١: «إن كل من قرأ عن ثورة ١٩١٩، تدهشه هذه القومة الشعبية الواحدة، ينتفض في يوم واحد شعب بأسره من أقصى البلاد شمالا إلى أقصاها جنوبا، وقد أدهشت هذه القومة الشاملة الواحدة الإنجليز، الذين لم يرد في خيالهم أن تقوم مثلها في ٩ مارس ١٩١٩ صباح نفي سعد زغلول وثلاثة من أصحابه إلى جزيرة مالطة .. ويضيف البشري .. "سعد" هذا وأصحابه فاجأهم إثر صنيعهم، وأدهشتهم تلك الاستجابة القاصمة فور اعتقاله ونفيه، ومهما قدّر الدارسون الدور الذي لعبته التكوينات التنظيمية المحدودة التي وجدت في مصر خلال فترة الحرب العالمية الأولى، فالمستقر عليه الرأي أن القومة الشعبية كانت أعظم شمولاً، بما يكاد يستحيل أن يقارن بالجهد التنظيمي المحدود، أي أن الثورة فاجأت الثوريين، كما فاجأت أعداءها . هو نمط مما يمكن تسميته " التلقائية المنظمة " لشعب بلغ درجة من التوحد في المشاعر والتجانس في الأفعال وردود الأفعال»^(٢).

● وجاء تفسير البشري لتضامن الجماهير المصرية مع السادات في أحداث الصراع علي السلطة أنها : رأت في رئيس الدولة السادات صاحب الشرعية، وأن ما دونه من مؤسسات وأجهزة ورجال مجرد تمرد، وذلك وفقا لمقتضي رؤيته الشاملة للنظام، باعتباره يتمحور حول فكرة التنظيم الواحد للدولة وانفراد رئيس الدولة بالهيمنة عليه^(٣).

وفي نقدنا لهذا التفسير، نجد أن في ثورة الجماهير المصرية في يناير ٢٠١١ لإسقاط مبارك، وهو رئيس الدولة المنفرد بالهيمنة علي التنظيم الأواحد للدولة وهيمنته علي كافة السلطات ما يكفي لإسقاط هذا التفسير ؛ إلا أن السياق المحيط بهذا الحدث يكشف عن ثلاثة عوامل دفعت الشعب المصري لقبول «السادات» رئيساً للدولة وهي :

١. إخفاء «السادات» حقيقة انتماءاته الفكرية والأيديولوجية عن الرأي العام، وكذلك تصوره للدولة المصرية ونظامها السياسي، والحلول التي كان يراها للمشكلات التي كانت تواجه الدولة . ومن ثم، بدا أمام الرأي العام في صورته الظاهرية، باعتباره نائب رئيس الدولة الزعيم جمال عبدالناصر، وأنه كان

^١دراسات في الديمقراطية المصرية - مرجع سابق ص ٢٧ .

^٢التعابيين ج٢ - مرجع سابق ص ١٤٩ - ١٥٠ .

^٣نفس المرجع ص ١٩٠ .

حائزاً على ثقة "الزعيم" ؛ وإلا لما عيَّنه نائباً له، وبما يعنى إيمانه بفكر ومنهج وسياسات "الزعيم".

٢. تصريح السادات المستمر والدائم، بإعلانه للرأي العام، التزامه بمبادئ وسياسات ومنهج الزعيم عبدالناصر مع إجادته اللعب على عواطف الجماهير ودغدغة مشاعرهم، بالإضافة إلى أن ترشيحه للرئاسة جاء من قبل مؤسسات الدولة الدستورية على أثر تعهده أمام أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء مجلس الأمة، بالسير على طريق الزعيم عبدالناصر^(١)، ومن أقواله : «إن وفاءنا لجمال عبدالناصر، يجعلنا نعمل على الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم وببنفس الإخلاص وببنفس التجرد»، وقوله أيضاً : «إنني على استعداد لوضع حياتي ثمناً لاستمرار كل ما بناه جمال عبدالناصر»^(٢). وجاء نجاح السادات بهذا الأسلوب، ما جعله نمطاً ونموذجاً مثالياً لبعض القادة السياسيين للاحتذاء به والسير على نهجه، وذلك بإخفاء حقيقة نواياهم وانتماءاتهم الفكرية الأيديولوجية، مع التصريح والإعلان للرأي العام عن انتماءاتهم وولاءهم لأفكار ومبادئ وسياسات الزعيم جمال عبدالناصر .

٣. إعلان الجيش تأييده لترشيحه "للسادات" رئيساً للجمهورية، في رسالة بعثها الفريق أ. محمد فوزي القائد العام ووزير الحربية بالنيابة عن قادة ورجال الجيش، في اليوم التالي مباشرة لتشيع جنازة الزعيم الخالد جمال عبدالناصر، ويشير «فوزي» إلى أن أثر هذه الرسالة على الجماهير المصرية كان كبيراً، لسرعان ما رددت في كل مكان : «الجيش عاوز السادات» . كذلك أشار «فوزي» إلى البيان الذي أصدره ليلة الاستفتاء -على السادات كرئيس للدولة - وتأثيره الكبير على الجماهير المصرية، نظراً لما كانت تحظى به معركة التحرير واسترداد الكرامة الوطنية لدى الشعب المصري، والتعبئة الكاملة لكل الموارد البشرية والمادية للمجهود الحربي، ما جعل من تأييد الجيش للسادات، دافعاً لانهيار الشعب لانتخاب السادات رئيساً للدولة، ويشير «فوزي» إلى أن الجماهير نادى نفس الشعار الذي رددته سابقاً «الجيش عاوز السادات»^(٣). ونرى هنا تأييد الجيش كعامل مؤثر، جاء في ظل غياب المعرفة الكاملة للرأي العام على شخصية واتجاهات وتوجهات السادات السياسية .

^١ الفريق أ. محمد فوزي - مذكرات الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية الأسبق ج ٢ إستراتيجية المصالحة - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب بالأخضر ط ٢ - ١٩٩٢ ص ١٢٣ .
^٢ نفس المرجع ص ١١٩ .
^٣ نفس المرجع ص ١٢٩ - ١٣٠ .

❖ الجيش المصري كقوة سياسية :

بالرغم من أن الجيش المصري هو إحدى القوي السياسية المعتبرة في الدولة المصرية منذ نشأت التاريخ، وأن كلمته هي الكلمة العليا في تحديد حاكم مصر، كأمر بديهى لم يستلزم من مفكرى وأستاذة العلوم السياسية مجرد الإشارة إليه، ولو أعدا قراءة تاريخنا القديم والحديث بعمق ونظر ثاقب، لما تجاوزنا هذا الرأي . فإن "البشرى" فى هذا الجانب، إبتسر قوة ووزن الجيش المصرى في صراع السلطة هذا، علي شخص الفريق أ. محمد فوزي، وذلك وفقاً لما كان ينبغى أن يكون عليه كقائد عام للجيش ووزير للحربية يملك السيطرة والهيمنة على مؤسسة الجيش ويمثل إرادتها ؛ فوضعه مع نظرائه الوزراء والمسئولين علي قمة التنظيم الإداري للدولة . وأعلن أن «السادات» أطاح بهم جميعا في خبطة واحدة !! الأمر الذي يضعنا أمام تساؤل هام: هل كان الفريق أ. محمد فوزي يُمثل فعليا وواقعيا الجيش المصري كقوة سياسية ؟ . أو بصيغة أخرى: هل كان «محمد فوزي» من الناحية الفعلية، ينفرد بالسيطرة والهيمنة علي الجيش – باعتباره القائد العام ووزير الحربية – ومن ثم، يُمثل قوّة الجيش السياسية وتكون إرادته هي إرادة الجيش المصري ؟ . ومن هذا الجانب، علينا أن ننظر لأحداث التاريخ بما هو «واقع»، وليس «بما كان ينبغى أن يكون عليه» . بمعنى: أن ننظر للفريق أ. محمد فوزي: بما كان عليه «فعليا وواقعيا» ومدي سيطرته علي الجيش، وهل كان يُمثل فعليا قوّة الجيش السياسية ؛ وليس بما كان ينبغى أن يكون عليه كقائد عام ووزير للحربية . وقد أجابت وقائع التاريخ علي هذا التساؤل في أمرين:

○ ضعف الكفاءة القيادية للفريق أ. محمد فوزي.

○ القائد الفعلي للجيش المصرى الفريق أحمد صادق.

● ضعف الكفاءة القيادية للفريق أ. محمد فوزي :

هناك قصور فيما كتبه المؤرخون عن مسألة الكفاءة القيادية للفريق أ. محمد فوزي، باعتبار أن ذلك قد يكون فيه مساس بكرامة أحد قادة الجيش ؛ باستثناءات قليلة . مثلما ذكره "موسى صبرى" من أن "محمد فوزي" قال لحلفائه في معركته مع السادات : إنه لا يمكنه أن يُسيطر على دبابة واحدة في القوات المسلحة، وأنه لا يملك سوى تقديم استقالته تعبيراً عن تضامنه معهم، وأنه بالفعل قدّم استقالته (١) . ومن ناحية أخرى يمكننا تحديد قدرة القائد على القيادة وسيطرته على الرجال، من خلال بعض المؤشرات منها السمات الأخلاقية الإنسانية، التى تعتبر من أهم العناصر المؤثرة والفاعلة في قدرة القائد على القيادة وسيطرته على الرجال، فإذا لم يكن القائد يملك «كاريزما» قوية متألفة، يستطيع بها أسر قلوب الرجال والسيطرة

١ موسى صبرى – وثائق ١٥ مايو – المكتب المصرى الحديث ط٢ – ١٩٧٧ ص ٧٥ .

علي عقولهم، أو جذب إعجابهم بفكره وذكائه ؛ فإنه يستطيع من خلال تنمية ما يملكه من خصال إنسانية : « شهامة، مروءة، شجاعة، رحمة، تعاطف مع الآخرين والاهتمام بهم وبحل مشاكلهم الاجتماعية.. وغير ذلك » أن يملك حبهم واحترامهم له، بل ويملك أفئدتهم وتقديرهم وتعاطفهم - كما في قوله تعالى « لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك » .

والملاحظ في هذا السياق أن المؤرخين اقتصروا في تقييم "محمد فوزي" كقائد عام للجيش، على دوره المشرف وقيامه بمهام وظيفته علي أكمل وجه في إعادة تنظيم الجيش المصري بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، سواء في نواحي الضبط والربط أو التدريب العسكري ؛ إلا أنهم لم يذكروا الجانب السلبي في شخصيته، وهو الجانب الذي يخص القيادة، ويتمثل في الصرامة والشدة إلي حد القسوة، التي نفرت وأبعدت عنه الرجال، ولما كنت قد تخرجت في الكلية الحربية في 1967/12/6، وخدمت في الجيش منذ توليه قائدأعاماً للجيش، وشهدت كل ما كان يتردد علي السنة القادة والضباط من كراهية شديدة يضمرونها له، خاصة أنه جاء خلفاً للمشير عبدالحكيم عامر، الذي كان علي النقيض، مثلاً ونموذجاً إستثنائياً للقيادة الإنسانية، وكانت رعايته الاجتماعية الإنسانية لكل من تحت قيادته، أمر يفوق الخيال . ومن ثم، كانت المقارنة في اللاوعي داخل نفوس القادة والضباط بين الاثنين، شديدة التباين، وتضيف أثراً سلبياً علي ما هو واقع .

ويكفي للدلالة علي هذا التباين، أن زيارة المشير عامر لأي وحدة عسكرية، كانت يوم فرح واحتفالية، حيث كان يستجيب لحل كافة المشاكل الاجتماعية المعروضة عليه من أفراد هذه الوحدة . في حين أن يوم زيارة خلفه «محمد فوزي»، كانت يوم نحس وشؤم، وكان أقصي ما يتمناه أي فرد في الوحدة المزاره، أن يسلم من الجزاء الفردي فضلاً عن الجزاء الجماعي للوحدة بأسرها . حتى يكون فشل الفريق أ. محمد فوزي في أداء وظيفته السابقة "كرئيس للأركان" في وجود المشير عامر قائداً عاماً، لم يكن فقط نتيجة لقوة تنظيم «شلة المشير» التي نجحت في عزله تماماً عن مهام وظيفته، ولكن أيضاً لضعف عناصر القيادة لديه، بما لا تُمكنه من اختراق ذلك الحصار الذي فرضته «شلة المشير» عليه، كتب محمد فوزي: « كان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة خلفاً للفريق أ. علي عامر، مفاجأة لي شخصياً، وكان موقفى الموضوعي خلال ممارستي للمهام الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريباً، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة، وكنت صابراً لنفثة وأمل الرئيس عبدالناصر في شخصي من جهة، ورغبة المشير عامر وحرصه علي سحب مسؤولياتي وسلطاتي من جهة أخرى . وأذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي

سوي تكرار الأمر أو التوجيه أو التعليمات أو تفسيرها وإعادة طبعها وتوزيعها علي القوات المسلحة» (١) .

كتب أيضا : « فضلت إزاء هذه الحالة السلبية، أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية، فقامت بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية، والدول الأفريقية التي كانت تدعوني لزيارتها، كل ذلك قتلاً للوقت، وبعداً عن الظروف التي كانت حولي خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة» (٢) .

● القائد الفعلي للجيش المصري الفريق أحمد صادق :

ما يهمني هنا، أن سلبات القائد، تُثقل من وزن وتزيد من حجم رئيس الأركان، ذلك أن الغلظة والفظاظة في معاملة القائد تدفع المرؤوسين إلي تجنب التعامل معه، وتتحاشي عرض المشاكل والتقارير عليه، ليكون تعاملهم مع رئيس الأركان خاصة في الأمور الإنسانية، وهو ما يؤدي إلى عدم إلمام القائد العام - "فوزي" - بأحوال الجيش وتفاصيل ما يدور بداخله، حتي أصبحت قيادته للجيش هي قيادة رمزية شكلية، في حين، أصبح "صادق" رئيس الأركان هو الملم بكافة شئون الجيش، ومن ثم أصبح القائد الفعلي للجيش .

هذا مع ما تضيفه شخصية الفريق أحمد صادق، بما يملكه من «كاريزما» متألفة، وجسم عملاق ضخم يوحى بالهيبة، يجمع حوله القادة والضباط، ينتمي لمدرسة المشير عامر القيايدة . وقد يكون من التزبد أن أذكر انطباعي عن مؤتمر حضرته ممثلاً لكتيبتني دعا إليه الفريق صادق بعد أن أصبح قائداً عاماً ووزيراً للحربية، لتوعية القادة والضباط حول قرار «السادات» بالاستغناء عن - أو طرد - الخبراء السوفييت، الذين كان لهم حضور إيجابي كبير في التدريب العسكري علي جميع المستويات، لما لهم من أيادي بيضاء، لا ولن ينساها الشعب المصري لإخلاصهم في أداء مهمتهم هذه . الأمر الذي استدعي إقامته لهذا المؤتمر، وقد انفرد فيه بعرض القضية بإسهاب في ساعات طويلة في أسلوب قصصي دراماتيكي فحواه : أنه حين قام بالتفتيش المفاجئ علي أحد وحدات الدفاع الجوي الروسية - المكلفة بالدفاع عن سماء مصر - لم يُسمح له بدخول الموقع، الأمر الذي اعتبره يخذل الكرامة الوطنية وأخذ يضرب علي هذا وتر، وعلي الرغم من أن موقف الوحدة الروسية هذا له ما يُبرره - باعتبار - أنها وحدة روسية جاءت لتقديم يد العون والمساعدة لحماية مصر، وهي في ذلك أشبه «بالسفارة» التي لا يحق لأحد أن يتدخل في شئونها - إلا أن تأثير كاريزما الفريق صادق، ولعبه علي وتر

^١ الفريق أ. محمد فوزي - مذكرات الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية الأسبق ج ١ - دار المستقبل العربي ط٥ -

١٩٩٠ ص ٥٤ .

^٢ نفس المرجع ص ٥٦ .

الوطنية، كان له التأثير الفاعل في إقناع الحاضرين بوجهة نظر "السادات" في قراره المنوه عنه.

ويظهر هنا، أهمية الانتماء الفكري والأيدولوجي للفريق صادق، الذي يُمكننا استنتاجه من توليه مديراً للمخابرات الحربية، وقتما كانت "المخابرات الحربية"، أحد أهم أدوات قيادة الجيش «شلة المشير» في صراعها مع "الزعيم" جمال عبدالناصر علي السلطة، ومن ثم، يكون «صادق» واحداً من أهم أعضاء «شلة المشير»، الذين هم أعدى أعداء عبدالناصر والناصرية .

ويلاحظ أيضاً أهمية النظر والاعتبار، إلى أن "الزعيم" لم يتخلص إلا من بعض كبار جنرالات الجيش، وجاء ذلك بأسلوب الحيلة - أو الخدعة - حين نجح في إقناع المشير عامر وشمس بدران، علي تقديم استقالتهم، على أن يقوموا بدفع بعض كبار الجنرالات علي رأس تنظيم الجيش للإستقالة ؛ في مقابل أن يتنازل "الزعيم" عن رئاسة الدولة لشمس بدران، وذلك بحجة ضرورة تهدئة الرأي العام باعتبارهم مسئولين عن الهزيمة - إلا أن الزعيم بعد أن تمت بالفعل استقالة هؤلاء الجنرالات وعلي رأسهم المشير عامر وشمس بدران، أعلن في خطاب التنحي عن تنازله لرئاسة الدولة لذكرياً محيي الدين (١)، ثم سارت الأمور علي النحو الذي سارت عليه .

أي أن التخلص من بعض كبار الجنرالات علي رأس تنظيم الجيش، لم يكن ليحقق سيطرت الدولة - الممثلة دستورياً في رئيس الدولة "الزعيم" جمال عبدالناصر - علي الجيش ؛ إلا أن يكون ذلك من خلال رجال مخلصين له داخل الجيش يمكنهم القيام بهذه المهمة . وهو ما لم يتحقق، في اختياره - غير الموفق - للفريق أ. فوزي ليقود الجيش في هذه المرحلة التاريخية الفارقة . ومن ثم، نستطيع أن نعي كيف أدرك «السادات» هذه المفارقة - بين القائد الفعلي والقائد الشكلي - وكيف اعتمد في ثورة مايو ١٩٧١ «تصفية الناصرية» علي تأييد الجيش، الممثلة في شخص الفريق صادق رئيس الأركان والقائد الفعلي المهيمن علي الجيش، والذي يمكننا أن ندركه بالاقصصار علي ما كتبه "محمد فوزي": «في منتصف الليل اتصل الفريق صادق بي تلفونياً وقال "إحنا مش اتفقنا نوجّل استقالتك لباكر"، فقلت له "أنا قررت الاستقالة منذ أمس وأنت تعلم ذلك، وهذا موضوع شخصي وأنت تعلم السبب، وبعدها انقطعت حرارة تليفونات المنزل نهائياً . وبينما كان الفريق صادق يُكلمني من مكتبه في كوبري القبة، استدعى علي عجل كتيبة وحدات خاصة بقيادة المقدم "إبراهيم الرفاعي"، وأحاط بها قيادة كوبري القبة مدعياً أنه إجراء وقائي ضد ما سماه احتمال مهاجمة القيادة والاستيلاء عليها، كما قام الفريق صادق بمنع

^١ عقيد عبدالعزيز البشتي - الثعابين ج ٢ - المكتب المصري الحديث ط ٢٠٠٨ ص ١٤٦ - ١٤٧ .

أى تحركات بدون إذن شخصياً، وأخطر قادة القوات المسلحة جميعاً بأن التعليمات والأوامر تصدر باسمه شخصياً، وأن القائد السابق قبلت استقالته» (١).

ثانياً : معركة أكتوبر ١٩٧٣

يُقيّم البشري نصر أكتوبر ١٩٧٣ بأنه : لم يحقق استردادنا لأرضنا المغتصبة "سيناء" بالقوة العسكرية ؛ وإنما جاء انسحاب الجيش الإسرائيلي من "سيناء" في مقابل عدول كبير في السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة « سياسياً واجتماعياً»، بما يعني: "تصفية الناصرية"، وذلك خلال ست سنوات من حرب ١٩٧٣ (٢). هذا بالرغم مما قام به عبدالناصر، من إجراءات جادة لإعلاء بناء الجيش المصري - الإعداد والتدريب الشاق بعد الهزيمة مباشرة - بما مكّن الجيش المصري من خوض معركة أكتوبر ١٩٧٣، وإحراز النصر العسكري الهام .

ومدلول الجزء الأخير من مقولة «البشري» تشير إلي أن «تصفية الناصرية» تمت خلال السنوات الست من نصر أكتوبر ١٩٧٣ . أى حتى تاريخ إنعقاد اتفاقية السلام ١٩٧٩ ؛ في حين أن سيناء لم تأت إلا من خلال مفاوضات اتفاقية السلام، وفقاً لتنازلات واشترطات أخرى ضمنتها بنود الاتفاقية سواء السري منها أو المعلن، الأمر الذي يجعل من «تصفية الناصرية»، مجرد «كادو» أو عربون صداقة من «السادات» للولايات المتحدة، كي تقبل نقل مصر من الجانب المعادي لها - باعتبار أن مصر / عبدالناصر، كانت محسوبة ضمن الكتلة السوفيتية المعادية لكتلة الولايات المتحدة - إلي دولة صديقة يمكن للولايات المتحدة، أن تقوم نحوها بدور إيجابي لتسوية النزاع بينها وبين إسرائيل لاسترداد سيناء .

أما الجزء الأول من مقولة البشري، فقد صاغ فيها فكرته بمزج مسألتين :

المسألة الأولى : أن إجراءات إعادة بناء الجيش، والإعداد والتدريب الشاق، لخوض معركة تحرير سيناء عسكرياً ؛ قام بها "الزعيم" وفقاً لاستراتيجية المواجهة، والتي صاغها في مبدأ أعلنه ليكون شعاراً لمعركة التحرير : «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

المسألة الثانية : أن معركة أكتوبر ١٩٧٣ وإحراز النصر بقيادة السادات، جاءت وفقاً : لاستراتيجية السادات في الحرب وهي استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، وذلك في إطار عملية عسكرية محدودة، لتحريك الموقف السياسي التفاوضي، اعتماداً علي قيام العدو الأمريكي بحل النزاع المصري الإسرائيلي، وإعادة سيناء لمصر.

^١ مذكرات الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية الأسبق ج ٢ إستراتيجية المصالحة - مرجع سابق ص ٢٢٢ .

^٢ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ١٨٥ - ١٨٦ .

من هنا، نصل إلي الإشكالية في فكرة "البشري" هذه التي مزج فيها بين المسألتين وذلك في التساؤل الآتي : لماذا لم يُقد السادات حرب أكتوبر ١٩٧٣ لاسترداد سيناء، وفقاً لاستراتيجية "الزعيم" وهي استراتيجية المواجهة والمصاغة في مبدأ « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة »، خاصة بعد ما تم تدريب وإعداد الجيش لخوض معركة التحرير عسكرياً ؟ . أو بصيغة أخرى لماذا غيّر "السادات" استراتيجية الحرب في أكتوبر ١٩٧٣، لتكون استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، باللجوء إلي العدو الأمريكي ليملي شروطه علينا ويفرض استراتيجيته في حل النزاع بيننا وبين إسرائيل لاسترداد سيناء ؟ .

والإجابة عن هذا التساؤل يحكمها أمران :

- الأول: نية وإرادة السادات في اختيار أي الاستراتيجية لإعادة سيناء : "استراتيجية المواجهة" وتحرير الأرض عسكرياً . أم "استراتيجية المصالحة" مع إسرائيل، واستخدام الحرب المحدودة لتحريك الموقف سياسياً للتفاوض مع إسرائيل .
- الثاني: مدى كفاءة وقدرة الجيش المصري العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣، باعتبارها العامل الحاسم، في اختيار القرار لأي الاستراتيجية: «العسكرية» . أم «السياسية» التي يُمكن أن تؤدي فيه الحرب المحدودة، دور حسب إمكانيات وقدرات الجيش المصري .

● أولاً : نية وإرادة السادات في اختيار أي الاستراتيجية:

ليس من قدرات البشر معرفة نيات الآخرين، وبواطن نفوسهم، كونها أمر إلهي، اختصه المولي عز وجل لنفسه ؛ إلا أن ظواهر الأعمال وما تهدف إليه، هي دليل ومؤشر يكشف عن نية الإنسان وإرادته . ومن هذا الجانب، يمكننا معرفة نية وإرادة السادات: أي من استراتيجيته للحرب وتصرفاته وأعماله التي أثرت علي مجري ومسار ومآلات الحرب وذلك في النقاط الآتية:

❖ هل كان «السادات» يملك قرار الحرب ؟

معني أن يملك السادات قرار الحرب، أنه كان يملك - وقتها - حرية الاختيار المطلق - باعتباره رئيساً للدولة ينفرد بالهيمنة علي كافة السلطات - بين أمرين : إما الحرب، وإما السلام، فاختار طريق الحرب وفقاً لإرادته الحرة المطلقة . ونقد هذه المسألة يدفعنا لمعرفة السياق المحيط بصدور قرار السادات بالحرب في أكتوبر ١٩٧٣ - وهو كما نوهنا المنهج الذي التزمنا به في هذا البحث - وهذا السياق يتلخص في : التعبئة الكاملة «المعنوية والمادية» للشعب المصري والدولة نحو الحرب، منذ رفضت جماهير الشعب قرار الزعيم بالالتحج عن قيادة الأمة، وإصرارها علي استمراره في الحكم، وهو الأمر الذي كشف عن قبول المصريين لاستراتيجية المواجهة والتحدي، واستخدام القوة لاسترداد سيناء، فقد كان الزعيم

رمزاً للقوة والتحدى والشموخ، فأعلن استراتيجية الحرب لاسترداد سيناء في عبارته التاريخية « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » . وظلَّ يُحرِّض المصريين علي القتال، ويُعبئ كل موارد الدولة «البشرية والمادية» نحو الحرب واستمر «الزعيم» في دق طبول الحرب، حتي تحوَّل مسار حياة المصريين من مسارها الطبيعي إلي مسار الحرب، في كل أنشطة ومجالات الحياة . ومع استمرار طبول الحرب في دقاتها السريعة والمتلاحقة ؛ تسيدت أجواء الحرب علي المزاج العام للمصريين، وذابت نغمتها في دمانهم وفي وجدانهم، لقد أصبحت حركة المصريين في كل شأن من شئون حياتهم تُجسَّد معني ومفهوم الحرب - في هذه الأجواء، رحل "الزعيم"، واعتلي "السادات" سُدَّة الحكم، بعد أن أصبحت الحرب «إرادة أمة»، وقيد والتزام علي الحاكم، لا فكاك ولا مهرب منه، ولم يُعد لأي حاكم أي ما كان، أن يأتي بإرادة أخرى تعلو علي إرادة المصريين، في اختيارها للحرب، كأداة لتحرير أرض الفيروز ولا في استطاعة أي حاكم - أن يُغيِّر المزاج العام للمصريين من الحرب إلي السلام. لقد أصبحت «الحرب» قدراً مقدوراً للحاكم والمصريين علي السواء . أي أن الحرب أصبحت «استحقاق»، أشبه بالاستحقاقات الثلاثة «الدستور، البرلمان، رئيس الجمهورية»، والتي فرضتها إرادة الشعب المصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ والتي لا يمكن أن ننسبها إلي إرادة واختيار وحكمة وذكاء وعبقريّة الرئيس المؤقت "عدي منصور" أو أي فرد آخر.

❖ بعض المؤشرات توضح اتجاه السادات نحو الحل السلمي :

هناك مؤشرات^١ تكشف عن توجُّه السادات نحو الحل السلمي، بما يعني أن الشعب المصري هو من فرض إرادة الحرب على السادات مثل :

○ اتصالاته السرية من مكتبه الخاص مع الإدارة الأمريكية، دون الاتباع للقناة الشرعية - أي من خلال وزارة الخارجية المصرية مع القائم برعاية المصالح الأمريكية في مصر «بيرجس» وذلك بعد قطع العلاقات بين مصر والولايات المتحدة منذ ١٩٦٧.

○ مبادرة «السادات» في ١٤ فبراير ١٩٧١، والتي أطلق عليها : «مبادرة السادات الجزئية»، وتتلخص في: انسحاب القوات الإسرائيلية من شريط من قناة السويس، تقوم علي أثرها مصر بفتح القناة للملاحة العالمية ؛ إلا أن إسرائيل رفضتها .

○ مناشدة السادات للرئيس الأمريكي «نيكسون» في ٢٥ مارس ١٩٧١، للقيام بمبادرة سعياً لإتمام «اتفاق مؤقت» وفقاً لمضمون مشروعه السلمي الجزئي الذي أعلنه في ٤ فبراير ١٩٧١ . وجاء رد «نيكسون» للسادات في ٣١ مارس ١٩٧١، مرحباً باقتراح السادات، وتبع ذلك اتصالات مكثفة بين

^١ الفريق أ. محمد فوزي حرب أكتوبر ١٩٧٣ - مرجع سابق ص ١٩٣ - ١٩٦ .

«السادات والإدارة الأمريكية وإسرائيل، انتهت بإبلاغ السادات في ٢ إبريل ١٩٧١ بشروط إسرائيل من أجل التسوية وفتح القناة، وأهم هذه الشروط أن تظل القوات الإسرائيلية في مواقعها، لتكون قناة السويس فاصلاً بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية مع فتح القناة للملاحة العالمية. الأمر الذي رفضته مصر.

○ حديث «السادات» لمجلة نيوزويك الأمريكية في ١٦ ديسمبر ١٩٧١، ويتضمن تفاصيل أكثر عن مشروعه الجزئي - الذي رفض سابقاً - وتلويحه لمسألة فتح قناة السويس، في إطار قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لقبول مبادرته المنوه عنها.

○ زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "روجرز" وبرفقته مساعده "سيسكو" يوم 1971/5/4؛ رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بهدف تحقيق تسوية سلمية، وقد استقبله "السادات" (١).

○ أن الخطة العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي صدّق عليها «السادات»، باعتباره القائد الأعلى للجيش، تُوضّح نواياه الحقيقية من الحرب. والتي عبّر عنها صراحةً، سواء في مؤتمر «المجلس الأعلى للقوات المسلحة جلسة يوم ٣ يونيو ١٩٧١ وقال فيها: «أنتم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانيات المتاحة لكم، لو أنكم عبرتم القناة، واحتلتم عشرة سنتيمتر شرق القناة؛ فإن ذلك سوف يُغيّر الموقف السياسي دولياً وعربياً». أو ما قاله في لقاءات أخرى بالقادة مثل: «أنا مش عاوز منكم غير شبر واحد، وأنا أحل الموضوع، وأوفر دم أولادي في المعركة» وقول آخر: «كل اللي عاوزه منكم يا أولادي عشرة سنتيمتر في سيناء، وأنا كفيّل أحل الموضوع سلمياً».

○ ومن ثم، وفي ضوء تحديد "السادات" القاطع لهدف الجيش العسكري، جاء قرار القائد العام للقوات المسلحة بتحديد عمق العمليات الهجومية على طول قناة السويس لتكون ١٠ - ١٢ كم فقط.

○ كشفت طبيعة وماهية الخطة العسكرية، والتي حققت إرادة السادات من الحرب، عن عملية عسكرية محدودة، لتكون عنصراً من عناصر عملية سياسية ضخمة، يقوم فيها «السادات» بالدور المحوري الفاعل، بما يملكه من عبقرية سياسية فذة من خلال المفاوضات تحت الرعاية الأمريكية - في استرداد أرض الفيروز، وتصبح الأساس الذي تقوم عليه شرعيته في حكم المحروسة، وكذلك شرعية خضوعنا للهيمنة الأمريكية.

^١ مذكرات الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية الأسبق ج ٢ إستراتيجية المصالحة - مرجع سابق ص ١٩٧.

● ثانياً : مدى كفاءة وقدرة الجيش العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣ :

ليس هناك من هم أقدر علي تقييم كفاءة وقدرة الجيش العسكرية، أكثر من كبار القادة العسكريين الذين تولوا مناصب قيادية رفيعة تتيج لهم، ليس فقط الإطلاع على كل كبيرة وصغيرة تخص كفاءة وقدرة الجيش العسكرية ولكن أيضاً الإشتراك في وضع خطط العمليات العسكرية . والفريق أ فوزى واحد من هؤلاء - لتولييه قيادة الجيش ووزارة الحربية منذ نكسة ١٩٦٧ وحتى ثورة السادات في مايو ١٩٧١ - وقد تناول هذه المسألة وذكر الآتى :

- أن الخطة «٢٠٠» التي وضعتها هيئة عمليات الجيش في فترة توليه القيادة، وتهدف لتحرير سيناء حتي حدود مصر السياسية ما قبل النكسة، والمرحلة الأولى من «الخطة ٢٠٠» تسمى الخطة «جرانيت» وتهدف لتحرير الأرض من سيناء والوصول إلي شرق المضائق، أي الاستيلاء علي المضائق وتأمينها.

- تم الانتهاء من التدريب العملي المشترك للقوات المصرية، وكذلك الانتهاء من بناء وإعادة تنظيم وتسليح الجيش، هذا مع الاعتبار إلي أن التخطيط يشمل التنسيق مع القوات السورية - في الهدف والتوقيت - لتحرير الجولان، منذ أغسطس ١٩٦٩، عندما تم توحيد القيادة السياسية والعسكرية لمصر وسوريا، للعمل المشترك ضد إسرائيل .

- اعتمد قرار الزعيم بمعركة تحرير الأرض «في الخطة ٢٠٠» أساساً علي تفوق الجيش المصري استراتيجياً في الكم والكيف علي القوات الإسرائيلية، وعلي أن حرب الاستنزاف التي خاضها الجيش والشعب لثلاث سنوات، قد أضفت علي مصر موقفاً يُتيح لها تحرير الأرض بالقوة بعد أن فشلت محاولة التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات.

- النجاح الذي حققه الجيش المصري في العبور وتحطيم خط بارليف، بدون خسائر تُذكر ؛ يُثبت ويؤكد أنه كان في مقدور وكفاءة الجيش مواصلة التقدم، والاستيلاء علي الممرات، ذلك باستثمار النجاح بعد تحقيق المفاجأة بالاندفاع السريع نحو تحقيق الهدف التالي دون توقف « وهو هنا الاستيلاء علي الممرات » .

- الاستيلاء علي الممرات ضمن المرحلة الأولى من الخطة والتي سميت الخطة جرانيت، يحقق أهم مبادئ فن القتال في الحروب الحديثة، وهو ما راعته الخطة «٢٠٠ / عبدالناصر»، ووضعت في حساباتها ؛ إلا أن «السادات» غير هدف الخطة ليكون الاستيلاء علي شريط ضيق شرق القناة لا يتعدى من ١٠ - ١٢ كم . هذا وقد أضاعت الوقفة التعبوية للجيش هذه الفرصة ؛ حيث فشلت الاحتياطات التعبوية المدرعة حين تم دفعها إلي خط الممرات، فيما يُعرف

بالمرحلة الثانية من الهجوم، والتي جاءت تحت دعوي «تخفيف الضغط علي سوريا»^(١).

ثالثاً : هزيمتان باسم ٥ يونيو ١٩٦٧ :

على الرغم من نجاح الزعيم جمال عبدالناصر في احتواء الآثار السلبية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ علي وعي ووجدان المصريين، وعلى الرغم من أن نصر أكتوبر ١٩٧٣، جاء ليمحو كل الآثار السلبية علي الروح القومية والوطنية لتلك الهزيمة ؛ إلا أن نظام السادات، إستدعى هزيمة يونيو ١٩٦٧ مرة أخرى، وطرح القضية علي الرأي العام في جميع وسائل الإعلام، في إطار سياق حقبة السبعينيات - الذي يختلف جذرياً عن سياق الحدث الأصل «سياسياً واجتماعياً واقتصادياً» - بالإضافة إلي أن مفردات وعناصر الخطاب الجديد وأسلوب ونهج تناوله للحدث، كشف فيما يبدو، عن أن إعادة طرح هذه القضية - لم يكن بهدف تقديم رؤية جديدة لهزيمة ١٩٦٧، بقدر ما أنه جاء بهدف إحداث وصناعة هزيمة جديدة معنوية للشعب المصري، بإستخدام حرب ٥ يونيو ١٩٦٧^(٢)؛ بتوظيفها لأغراض سياسية . الأمر الذي صنع هزيمتان باسم ٥ يونيو ١٩٦٧ وليست هزيمة واحدة :

■ الأولى : "نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ العسكرية .

■ الثانية : المعنوية، وقد صنعها "السادات" لتحقيق أغراضه السياسية .

● نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ العسكرية "الأولى" :

ونرى قبل طرح رؤية البشري في القضية التي نحن بصدها أن نتناول تحليل السياق المحيط بنكسة يونيو ١٩٦٧، وذلك التزاماً بمنهج البحث، وفي البداية، نشير إلي أن تحقيق النصر في أي حرب، مرتبط بتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية المرجوة من هذه الحرب . أي أن تحقيق النصر يعني نجاح الدولة المنتصرة في فرض إرادتها علي الدولة المهزومة، وغالباً ما يتم تتويج هذا النصر في مؤتمر دولي، يظهر فيه المنتصرون وهم يذيقون عدوهم كأس الذل والهوان، في فخر وكبرياء. مثلما حدث في معاهدة "فرساي" ١٨ يناير ١٩١٩ ؛ حين انتصر الحلفاء علي المحور في الحرب العالمية الأولى. وقد حضر المؤتمر وفود إحدى وعشرين دولة، ولم يسمح لممثلي ألمانيا وباقي دول المحور المهزومة بالجلوس في المؤتمر^(٣) . وهو الأمر الذي لم يحدث في نكسة ١٩٦٧، فلم يعلن إستسلام "مصر" وقبول الهزيمة، ورأى أن يترك القيادة لغيره . وبمجرد أن أعلن "الزعيم جمال عبدالناصر" علي الشعب

^١ نفس المرجع ص ٧١ - ٧٢ .

^٢ الثعابين ج ٢ - مرجع سابق ص ١٢٦ .

^٣ أكرم عبدالوهاب - تاريخ الحرب العالمية الأولى - مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ط ١ - ٢٠١٠ ص ٢٤٧ .

المصري تحية عن الحكم، استشعرت الجماهير المصرية، أن تنحى الزعيم عن قيادة الأمة يعني : « تنحى الناصرية عن سياسة الدولة » أي نهاية الناصرية . فجاء تمسك الجماهير المصرية بزعامة عبدالناصر واستمراره في الحكم، بمثابة تمسكها بالناصرية، وبكل سياساتها، وبما تتضمنه من عدم قبولها للهزيمة، ومن ثم لم يُعد حدث ٥ يونيو ١٩٦٧ هزيمة للدولة المصرية بالمعنى التقليدي الذي أوضحناه - لعدم استسلام الشعب لإرادة العدو - وإنما مجرد فقد لمعركة، يمكن أن تتبعها معارك أخرى يستعيد فيها المصريون أرضهم المغتصبة .

وفي هذه المحنة، ظهرت أهم وأخطر وظائف الزعامة، ألا وهي بث روح الصمود وإرادة القتال والنصر في نفوس المصريين، والعمل علي استعادة ثقهم في أنفسهم، واستبعاد كل مظاهر الإحساس بالهزيمة والانكسار والإحباط، فكان تسميته للهزيمة باسم «النكسة»، لاستبعاد التأثير السلبي، «لكلمة الهزيمة» في نفوس المقاتلين، ذلك أن ترديد كلمة الهزيمة، يعني حضور الفكرة بتأثيرها السلبي، وتشير في هذا الجانب إلى أن أمانة توثيق وتاريخ الأحداث التاريخية تفرض علينا الالتزام باسم «النكسة»، باعتباره اسما تاريخيا، جاء في سياق تاريخي محدد، وله مفهوم ومعنى داخل ذلك السياق .

في إطار هذا السياق، الذي يتلخص في رفض المصريين للهزيمة، وتمسكهم بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر ومن ثم بالناصرية يُمكننا نقد وتقويم مقولة البشري بأن هزيمة يونيو ١٩٦٧ أعطت السياسة الأمريكية موقع أقوى - بما لا يُقاس في مواجهة الناصرية - كي تعرض المقايضة : «سيناء في مقابل تصفية الناصرية»، فإذا كانت مصر فقدت سيناء في يونيو ١٩٦٧ في سبيل تمسكها بمبادئ الناصرية، وتحديها للصهيونية الأمريكية، ثم ما كان من تمسكها - بعد الهزيمة - بزعامة عبدالناصر، بما يُثبت أيضا استمرار تمسكها بالناصرية . فكيف يُمكنها أن تتخلي عن «الناصرية» بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، حتي وإن كان في مقابل عودة سيناء ؟!

● هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ المعنوية (الثانية) :

نستطيع نقد خطاب البشري بشأن هزيمة يونيو ١٩٦٧، في إطار السياق الذي تم فيه فتح ملف الهزيمة، وهو سياق سبعينيات عصر السادات، والتي تتلخص في مناخ الحرب الإعلامية المسعورة التي شنها النظام الساداتي علي «الناصرية» والزعيم عبدالناصر، والتي جاءت متلازمة ومرتبطة ترابطا وثيقا مع ما سماه البشري بالمقايضة : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية"، وكان أبرز أهداف هذا الملف : إظهار المفاضلة الفارقة بين نصر أكتوبر ١٩٧٣ المشرف بحساباته جاء بفضل حكمة وذكاء وعبقريّة السادات، وبين هزيمة يونيو ١٩٦٧ المهينة بحساباتها

جاءت بسبب رعونة وسوء إدارة الزعيم للأزمة ؛ ليبدو السادات في هذه المفاضلة رمزا للنصر والعلو والافتخار والزعيم رمزا للهزيمة والمهانة والانكسار، ولم يأت فتح ملف يونيو ١٩٦٧، بهدف التحليل والنقد، للوصول إلي السلبيات ونقاط الضعف لتلافيها مستقبلا، بقدر ما كان لمجرد التشهير بـ «الزعيم» و«الناصرية»، بهدف تصفية «الناصرية»، وهو مضمون ما أشار إليه البشري بأنه تم في السنوات التي تلت نصر أكتوبر مباشرة وفقاً للمقايضة : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" والمنوه عنها سابقا . كتب حسنين هيكل : هناك سبب وهدف لتثبيت حالة الهزيمة وتعميق الشعور بها حتى النخاع :

- وإذا تم النجاح فيه، فإن الأمة المهزومة في أعماقها، راضية قابلة بأى حل تجود به سماحة الغالبين .
- وإذا وقع ذلك فإن أصدقاء هؤلاء الغالبين وحلفاءهم في الداخل العربى، تخلو لهم الأرض وما عليها، وهو ما حدث فعلا، فما كادت جيوش الحرب تتوقف ؛ حتى بدأت جيوش النهب تزحف ! .
- ويتفاعل هذا كله مع بعضه ومع الظروف ؛ فإن الأمة بعده أسيرة لحالة من الإحباط واليأس، مغلوبة على أمرها ولعله المطلوب ! .

لهذا يجيء التركيز على ١٩٦٧، لاجيء بقصد الدرس والاستيعاب ولا يجيء بقصد المراجعة والحساب، وإنما يجيء حملات بعد حملات، لا تُوقظ مستقبلا ولا تُقدّم حلاً ؛ لأن المستقبل والحل لا يتحققان باستغلال الماضى لابتلاع الحاضر، ولكن يتحققان بتمكين الحاضر من هضم الماضى واستيعابه ؛ وهذه أهمية التجارب فى حياة الأمم وطريقها إلى القوة والحكمة (١) .

وفى إطار هذه الحملة المسعورة ضد «الناصرية»، ظهر تحالف «السادات» مع حركة الإخوان بعد إخراج كل أعضائها وقياداتها من السجون، وإعطائهم كافة التسهيلات والدعم لإعادة إنشاء تنظيمهم وإطلاقهم في ممارسة نشاطهم السياسي والاجتماعي تحت رعاية نظامه الساداتي الجديد، وفي هذا السياق، إرتد الكثير من المثقفين والكتاب والصحفيين، عن إيمانهم وانتمايتهم للتيار الناصري، إلي الإيمان والانتماء لأحد التيارين اللذان كانا تحت رعاية "السادات" : "الإخواني والليبرالى"، وكان البشري واحداً من هؤلاء المثقفين الذين تحولوا إلي التيار الإخواني.

١ محمد حسنين هيكل - الانفجار ١٩٦٧ حرب الثلاثين سنة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١
١٩٩٠ ص ٢٠ - ٢١

المطلب الثالث

تقييم مفهوم الديمقراطية للبشري في إطار المنهج الإسلامي

تصدر البشري مجال الفكر السياسي الإسلامي، ليصبح واحداً من أهم رموزه، الأمر الذي يجعل تحليل ونقد مفهومه للديمقراطية، لا بد أن يكون في إطار منهج الفكر السياسي للمسلمين، والذي وضعت أسسه ومبادئه د. مني أبو الفضل. ومن أهم مبادئ هذا المنهج: أن تستنبط «مفاهيمه» من القرآن الكريم. وهو ما يفرض على كافة المسلمين، فضلاً عن المتصدرين للفكر السياسي للمسلمين، استخدام مفهوم «الشوري» كما هو وارد في القرآن الكريم، المناظر لمفهوم «الديمقراطية» الوارد من النموذج المعرفي المتذبذب «العلماني».

ويلاحظ، في مسألة استخدام غالبية المفكرين السياسيين المنسوبين للإسلام - وعلي رأسهم البشري - أنهم يعتبرون استخدامهم "للمفاهيم الديمقراطية" هذا، يأتي علي سبيل استخدام اللفظ الشائع لدي الرأي العام، باعتباره المرادف لكلمة «الشوري»، بمعنى: أنهم حين يتكلمون عن «الديمقراطية»، فإنهم يقصدون مفهوم «الشوري» في الإسلام. إلا أننا في تحليلنا وبحثنا لمفهوم "البشري" للديمقراطية نجد أنه في واقع الأمر يتبنى مفهوم الديمقراطية الليبرالية، كنموذج مثالي بكل مبادئه وآلياته؛ بما يعطي «شرعية» للديمقراطية الليبرالية في الثقافة السياسية لمجتمعاتنا المسلمة، باعتبارها تجسد مفهوم الشوري، وبما يُزيح مفهوم الشوري - كما فسره فقهاء الشريعة الإسلامية - جانباً في صورة لم يكن يحلم بها «الليبراليون» أنفسهم، الأمر الذي دفعهم للتجراً باتهام الإسلام بأنه يؤسس لتكوين مجتمعات مُستعبدة تُحكم بالديكتاتورية والاستبداد، وأن تاريخ الإسلام كله ظلم واستبداد من الحاكم للمحكومين، باستثناء فترة قصيرة، حكم فيها الخلفاء الراشدون، مع الاعتبار بأن الاستثناء يؤكد القاعدة ولا يُقاس عليه.

بمعنى: أن البشري في طرحة لكل أفكاره وأطروحاته في المرحلة الإسلامية، كان يُعلن بأنه ينطلق من مرجعية إسلامية، أي بالاستناد إلي نصوص من الكتاب والسنة، الأمر الذي يفهم منه المتلقي - وفقاً لمعنى ومدلول هذا الإعلان - أن أفكاره واجتهاداته بشأن الديمقراطية استنتجها من صحيح الدين؛ في حين أنه، لم يُقدم أي دليل علي توافق مفهومه للديمقراطية مع الإسلام، لا من الكتاب، ولا من السنة !! .

وسوف نقوم بتوضيح رأينا هذا وذلك بتحليل ونقد مفهوم البشري للديمقراطية في فترة ما بعد تحوله للإسلام، وفقاً للأسس والمعايير التي يقوم عليها مفهوم «الشوري» في الإسلام، والتي أقرها علماء وفقهاء الدين الإسلامي، الذين استنبطوا أحكامها من مصادر التشريع الأصلية "الكتاب والسنة". فمثلاً يذكر د. أحمد كريمة

أستاذ الشريعة والفقه المقارن بجامعة الأزهر أهم سمات الشورى فى الإسلام فى الآتى :

- الشورى جزء من الشريعة الإسلامية .
- الشورى ليست لى فئة ؛ بل هى لفئة مؤهلة تسمى "أهل الحل والعقد" .
- الشورى ليست غلبة حزب على حزب ؛ بل تقويم رأى لمصلحة الجماعة .
- الشورى تتيح سوق البراهين ومناقشة الحجج والوصول إلى الرأى المستند إلى المصلحة، بما لا يتعارض مع الأصول والثوابت الشرعية (١) .

ويعرف د. أحمد كريمة "أهل الحل والعقد" بأنهم : العلماء ووجوه القوم ورؤساء الناس الذين يحصل بهم "القدرة والتمكين" وهما مقصود الولاية - أى الحكم - وذلك من المصلحة المرسله . والمقصود بالعلماء ليس فقط علماء الدين ولكن العلماء من كافة التخصصات فى كل مناحى الحياة (٢) .

ونظرا لإتساع أبعاد وجوانب هذا الموضوع ؛ فإننا سوف نقتصر على تناول ثلاث مسائل، نرى أنها تقي بالغرض وذلك من خلال المحاور الآتية :

- الأول : الصراع فى ديمقراطية "البشرى"، والتعاون فى الشورى.
- الثانى : القرار الجمعي بين ديمقراطية "البشرى" والشورى فى الإسلام .
- الثالث : المعارضة بين ديمقراطية "البشرى" و الشورى فى الإسلام.

أولاً : الصراع فى ديمقراطية البشرى والتعاون فى الشورى

يتبنى البشرى مفهوما للديمقراطية فى المرحلة الإسلامية يتمثل فى :

● أن «الديمقراطية» هى أسلوب للتنظيم السياسى يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه، ويقوم هذا الأسلوب على التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية على السلطة السياسية، أى أن فكرة التنافس والصراع هى الأساس الذى يقوم عليه مفهوم البشرى للديمقراطية فى المرحلة الإسلامية . ويتطابق مفهومه هذا، مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية الغربية، والذى كان قد تبناه فى المرحلة العلمانية . وهو أحد مفردات النموذج المعرفى المتذبذب «العلماني»، الذى يعتبر «الصراع» هو المبدأ الذى يقوم عليه نظام الحياة، والمحرك والدافع الرئيسى لكل أنشطة الحياة، وهو قاعدة النظام الاجتماعى الذى تنبثق منه كافة الأنظمة الاجتماعية الفرعية.

^١ د. أحمد محمود كريمة - معالم الإسلام - مؤسسة التألف بين الناس - ط ١ - ٢٠١٠ - ص ٣٢٤ .

^٢ جماعة الإخوان رؤية نقدية - مرجع سابق - ص ٢١ .

● في حين أن مفهوم «الشوري» في الإسلام يقوم علي مبدأ «التعاون» الذي يتناقض مع مبدأ «الصراع»، وهو أحد مفردات «النموذج الثقافي الوسطي»، الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي للشعوب المسلمة، وفي هذا النموذج، يُنظر إلي «الصراع» باعتباره حالة مؤقتة وطارئة، تظهر عند حدوث اختلال في أي جانب من جوانب المجتمع، تتولد عنه حالة «التدافع» لإعادة الأمور إلي نصابها، وتنتهي حالة «الصراع» أو «التدافع» - هذه بمجرد إعادة الأوضاع إلي نصابها.

ثانياً : القرار الجمعي بين ديمقراطية البشري والشوري في الإسلام

يتبنى البشري فكرة القرار الجمعي، كأحد مفردات نموذج الديمقراطية الليبرالية الغربية، باعتباره نموذجاً تنظيمياً، يصدر فيه القرار بالغلبة العددية، ويعني البشري بالغلبة العددية: «الكثرة» التي تُقاس «بالعدد»، بما يُفقد تجريد الأعداد عن أشخاصها، وأن التجريد يقتضي المساواة بين المعدودين . في حين أن مسألة كثرة الأعداد في إطار المنهج الإسلامي «للشوري»، ليست هي مناط الصواب، ذلك أن القرآن الكريم كان صريحاً في إبطال هذا الوهم . ونصوص آيات القرآن واضحة في التفرقة بين «أكثر الأقوال» وبين «أصوبها»، منها: «وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ...»، «أَمْ يَقُولُونَ بِهِ حِجَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمُ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ»، «وَأَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ». وفي ذلك، جاء رأي الشيخ جمال الدين الأفغاني، يتفق مع رأي العلماء في صدر الإسلام، وكانوا يسمون العامة الجهلاء «بالغوغاء»، وهو الجراد المُخْرَب، وكان ابن عباس يقول : ما اجتمعوا إلي ضرراً، وما تفرقوا إلا نفعاً (١).

● وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم البشري للقرار الجمعي الذي يري أنه نموذج تنظيمي، يصدر فيه القرار بالغلبة العددية، أي القياس بالعدد، بما يقضي بتجريد الأعداد عن أشخاصها، وبما يعنى المساواة بين المعدودين، وهو الأمر الذي لا يقره الإسلام، حيث يُعد الإسلام بعض المساواة عدل، والبعض الآخر ظلم كبير، لأن مساواة من يستحق بمن لا يستحق هو الظلم بعينه : «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ» [الزمر ٩] وبأي منطق يمكننا أن نسوّى العالم بالجاهل، في مجال الرأي أو التشريع ؟!

وفي ذلك يقول عباس العقاد : «ومتي تَبَيَّنَتْ هذه الحقيقة، تَبَيَّنَتْ حكمة الإسلام في الأمر بالشوري وفي التفرقة بين أكثر الأقوال وأصوب الأقوال، فإتاما الصواب لأهل الذكر، وإتاما الفضيلة ندرة في كل شيء، وإتاما الشوري إجماع قوة ممن يُشير وممن يُشار عليه، وليست هي التناجز والتنايز بين هؤلاء وهؤلاء».

^١ عباس العقاد - الديمقراطية في الإسلام - مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع - ٢٠٠٤ ص ٦١ .

ويضيف العقاد : «إن "الديمقراطية السياسية" ديمقراطية حياة لا ديمقراطية حساب وميزان، ومتى تبينت هذه الحقيقة تبينت حكمة الإسلام في الأمر بالشورى وفي التفرقة بين كثير من الأقوال وصواب الأقوال، فإنما الصواب لأهل الذكر " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " (١) . وإنما الفضيلة نادرة في كل شيء فيه فاضل ومفضول، وإنما الشورى اجتماع القوة ممن يشير وممن يشار عليه، وليست هي التنازع والتناوب بين هؤلاء وهؤلاء» (٢) .

● كل ذلك لا يعني أن الشورى في الإسلام لا تتضمن القرار الجمعي، ولكن في صورة مختلفة، لأنها تخرج من «النموذج الثقافي الوسطي»، خلاف نظيرتها التي أشرنا إليها . فالإجماع عند المسلمين إجماعان : خاص وعام : الخاص هو : «إجماع أصحاب الرأي في العلم والشريعة وذوي الحل والعقد»، والعام هو : «إجماع الخاصة والعامة والعلماء والجهلاء» . وإجماع الخاصة مطلوب في السيادة التشريعية، وإجماع الخاصة والعامة مطلوب في السيادة السياسية، ونموذج هذا الإجماع الأخير جاء في «المبايعة» والتي في صورة «الاستفتاء»- كما هو معروف اليوم- ويأتي هذا الاستفتاء تنويجا للمرحلة السابقة الأساسية في اختيار الحاكم وهي مرحلة إجماع الخاصة من ذوي أهل الحل والعقد، حيث لم يُعد للعامة - في حقيقة الأمر - فرصة إعمال العقل والفكر في بدائل، ولكن فقط موافقة أو عدم الموافقة في قبول ذلك الشخص كحاكم ؛ فإذا تم إجماع العامة علي الموافقة، كان بها وإلا ؛ تم إعادة المرحلة السابقة، حتي يتم الإجماع بقبول جمهور العامة والخاصة علي هذا "الحاكم".

ثالثاً : المعارضة بين ديمقراطية "البشرى" و الشورى في الإسلام

تبنى "البشرى" فكرة المعارضة في الفكر الليبرالي الغربي . وقد أوضحت د. "نيفين عبد الخالق" أحد الاختلافات الفارقة بين الديمقراطية الليبرالية والشورى في الإسلام تتمثل في ظاهرة "المعارضة" وذلك في الآتي :

أن المعارضة في الديمقراطية الليبرالية تعنى وجود قوة سياسية اجتماعية، تشكل تنظيمًا سياسيًا : "حزب"، كأحد الخصائص المميزة للديمقراطية الليبرالية، ويحدد لها دور في نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي، ففي الوقت الذي تتولى فيه أحد القوى السياسية في المجتمع السلطة السياسية وإدارة كافة شئون الدولة، والتي تكون قد حازت على ثقة غالبية الناخبين من الشعب، من خلال انتخابات حرة ونزيهة - على أن تُعاد الانتخابات كل مدة زمنية محددة، يتقرر فيها القوة السياسية (الحزب) التي سينوط بها السلطة السياسية وإدارة كافة شئون الدولة، والتي تكون قد حازت على

^١ سورة النحل آية رقم ٤٣ .

^٢ نفس المرجع ص ٦٣ .

ثقة غالبية الناخبين من الشعب في هذه الانتخابات - في ذلك الوقت تقوم المعارضة بالدور المنوط بها وهو نقد وتقويم سلوك الحكومة القائمة بالسلطة السياسية وإدارة شئون البلاد .

ويلاحظ في هذا النظام : أن القوى السياسية التي تتولّى سواء السلطة السياسية أو المعارضة غير دائمة، فهي يُمكن أن تتغيّر مع نتائج الانتخابات الدورية في نهاية كل مدة مقررة، أى أن الاهتمام الأساسي موجه إلى الدور الذي يُشخصه أفراد متعددون في أوقات مختلفة، وما القوة السياسية المنوط بها السلطة السياسية أو المنوط بها المعارضة ؛ إلا مؤدين لدور ينجزونه .

أما نظرة الفكر الإسلامي للمعارضة، فإنه لم يكن معنيا بالدور كما هو الشأن بالنسبة للفكر الغربي، وإنما كان معنيا أساسا بالتصور الأمثل لشكل الحكم وشخص الحاكم، فبينما هذا الدور - في الفكر الغربي يتسم بعدم التشخيص - فهو دور يتبادله أطراف يكون التصاق أحدهم به رهينة زمن معين - نجد بالمقابل، أنه طالما كانت المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي موجه أساسا إلى الاهتمام بتصور أمثل أو وجه نظر في شكل الحكم وشخص الحاكم، فهي ملتصقة ومشخصة بأطراف معينون؛ وهو ما يجعلنا في مسألة "المعارضة" ؛ نتجه إلى أطراف معينون بالذات، يكونون هم المقصودون بذلك كالخوارج مثلا .

بالإضافة إلى أن في معنى المعارضة في الفكر الغربي، الاعتراف بتبادل الأدوار بين أطراف يشتركون في لعبة واحدة (السلطة) ؛ فإنه في المقابل بمتابعة الفكر والتاريخ الإسلامي، يتضح لنا عدم الاعتراف بتبادل الأدوار هذه في الفكر السياسي الإسلامي .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه ثمة شيء آخر يمنع من قبول منطق تبادل الأدوار هذا في مفهمها الغربي . ذلك أنه استقر في الفكر السياسي الإسلامي عدم السعي لطلب السلطة، فطلب السلطة ممنوع أو مكروه ؛ ومن ثم فإن كافة حركات المعارضة في العصور السابقة للمسلمين، كانت عنايتها أساسا موجهة إلى تطبيق تصورها الأمثل وليس من أجل السعي لطلب السلطة (١) .

١. نيفين عبد الخالق - المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي - رسالة دكتوراه عام ١٩٨٣ - ص ١٤ - ١٧ .

الخاتمة

صنّف "البشرى" الفكر السياسى فى نوعين :

- فكر نظرى يُقرأ فى كتب ومقالات المحترفين لصنّاع الفكر من العلماء والدعاة .

- وفكر حركى تجريبى يُلنقظ من حركة الواقع ومن مواقف الرجال العاملين فى مجال النشاط الإجتماعى والسياسى، بمعنى أنه فكر الحركة ذاتها مستخلصاً من مواقف قادة وزعماء وعاملين فى إستجابتهم الواقعية والحركية للأحداث (١).

وقد أجرى "البشرى" دراساته وأبحاثه بشأن الديمقراطية فى النوع الثانى، أى المجال السياسى الحركى . وذكر أن مزاجه البحثى ينجذب أكثر إلى الفكر السياسى الحركى، وذلك لشغفه بدراسة الحركات والمؤسسات السياسية، وقَدّم أفكاره وأطروحاته بشأن الديمقراطية بإعتبارها مستخلصة من التجارب العملية الحركية التاريخية المصرية، والتي تتركز فى غالبيتها على التجربتين المصريتين التاريخيتين فى عصرى : "الإحتلال و"٢٣ يوليو" . وسوف نطرح ملخصاً لأهم ما استنتجناه فى المحاور الثلاثة التالية :

- التجربة الديمقراطية التاريخية المصرية فى عصر الإحتلال .
- التجربة الديمقراطية التاريخية المصرية فى العصر الناصرى .
- الديمقراطية من منظور الإسلام السياسى للبشرى .

أولاً : التجربة الديمقراطية التاريخية المصرية فى عصر الإحتلال الإنجليزى

قَدّم البشرى قراءته لمحنة سقوط مصر تحت الإحتلال الأجنبى، وركّز فيها على الفترة من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢؛ بجسبانها تُجسّد تجربة ديمقراطية تمت وفقاً لنظام ديمقراطى ليبرالى دستورى . وأعلن أن هدفه من هذه القراءة التركيز على إيجابيات نظام الحكم الحزبى الذى أسس فى إطار سيطرة وهيمنة الإحتلال الأجنبى، وأن ذلك النظام كان نظاماً ديمقراطياً وطنياً يقوم بوظيفة وطنية تتمثل فى السعى نحو تحقيق الاستقلال والديمقراطية، وأن ثورة يوليو ١٩٥٢ حاولت أن تُقلل من المنجزات الوطنية والديمقراطية لهذا النظام الحزبى . ويمكننا طرح رؤيته هذه فى النقاط الآتية :

^١ شخصيات تاريخية - مرجع سابق ص ٩ .

انطلق البشري في طرح رؤيته للنظام السياسي المؤسس تحت هيمنة الاحتلال في الفترة منذ ثورة ١٩١٩، بالإعتباراً لما أحدثته الثورة من تغييرات نوعية ثلاثة في المجال السياسي، احتسبها بمثابة قوائم ثلاثة صنعت مناخاً ملائماً لنشأة الديمقراطية، وقام عليها النظام السياسي وهي : " تصريح ٢٨ فبراير " و " دستور ١٩٢٣ " و " نشأة الوفد المصري " (١) .

وصاغ البشري رؤيته للثورة في مقولة : " إن ثورة 1919 كانت أعظم ممارسة ديمقراطية " ؛ وفي نقدنا لهذه المقولة، رأينا أنها تحمل فكرة غير متجانسة ؛ لأن الثورة هي النقيض للديمقراطية، ففي حين أن الممارسة الديمقراطية تستلزم استخدام الأساليب السلمية في حل المشكلات والمنازعات فيما بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة في المجتمع بعضها ببعض ؛ نجد أن الثورة تستخدم الأساليب العنيفة والمسلحة لحل هذه المشكلات والمنازعات، بمعنى آخر : أنه في حين أن الممارسات الديمقراطية تقوم على منهج الإصلاح الجزئي في حل مشكلات المجتمع، فإن الثورة تقوم على حل هذه المشكلات بإنهائها وحسمها جذرياً في خبطة واحدة بمنهج العنف . ومن ثم يكون في تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية ما يعني إنهاء للثورة قبل أن تحقق أهدافها، وهو ما تم بالفعل مع ثورة ١٩١٩ على يد الوفد كما ذكر البشري .

٢ - القوائم الثلاثة التي قام عليها نظام الحكم في رؤية البشري

طرح البشري أركاناً ثلاثة يحسب أن نظام الحكم في عصر الاحتلال قام عليها، وهي في حقيقتها الأركان التي يرتهن على وجودها أي نظام حكم ديمقراطي :

الركن الأول : الاستقلال ؛ لأن سقوط أي دولة تحت هيمنة دولة أجنبية، يعني سقوطها تحت أبشع صور الحكم الديكتاتوري المستبد بما ينفي عنها صفة الديمقراطية، ويرى البشري في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ما يحقق ركن الاستقلال .

والركن الثاني : الدستور، وقد تحقق بإعلان دستور ١٩٢٣ .

الركن الثالث : وجود قوة وطنية تمثل الأمة وتُعبر عن إرادتها، وقد تحقق في ظهور " الوفد " .

أ - تصريح ٢٨ فبراير :

على الرغم مما تضمنه هذا التصريح - الذي أصدرته الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية عن مصر والاعتراف باستقلالها - من تحفظات تسلب الإستقلال من

^١ الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو - مرجع سابق ص ٩ .

مضمونه . وعلى الرغم مما أكده الواقع السياسى الفعلى لمعاهدت ١٩٣٦، من اعتراف بوجود جيش الاحتلال على أرض المعمورة، الذى كان على أرض الواقع بمثابة السلطة السياسية الفعلية فى البلاد ؛ إلا أن "البشرى" بدا فى تناوله لمسألة "الديمقراطية" والممارسة السياسية فى إطار النظام الحزبى والتنافس والصراع على السلطة ؛ وكأنه يتكلم عن مصر كدولة حصلت على استقلالها وسيادتها الكاملة بمقتضى هذا التصريح . ويرى البشرى أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ جاء باعتباره صيغة حددت العلاقة بين سلطة الاحتلال وبين الدولة المصرية .

ب - دستور ١٩٢٣ :

يُمثل دستور 1923 فى رؤية البشرى للحقبة الاستعمارية منذ ثورة ١٩١٩، ليس فقط الوثيقة السياسية التى صاغت الإطار النظرى الحاكم للنظام السياسى، ولكن أيضاً المحور الذى دار حوله النظام السياسى والحياة السياسية برمتها، وأكد البشرى فى دستور ١٩٢٣ على أهم الأسس التى يجب تحديدها عند إنشاء أى دستور ؛ ألا وهي : تعيين المحور الذى ستدور عليه مؤسساته المختلفة"، وذلك باعتبار أن نصوص وأحكام الدستور هي انعكاس لتوازن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى الساحة السياسية . ووفقاً لهذه الفكرة ذكر أن دستور ١٩٢٣ كان يدور على محورين هما : "القوى الوطنية" و"الملك" . وأن ذلك جاء انعكاساً للواقع التاريخي لهذه المرحلة التاريخية، بحسبانه أن موازين القوى السياسية - فى ذلك الوقت - كانت بين الجماهير من جانب، والقوى الحاكمة الممثلة فى "الملك" من جانب آخر ؛ وأنها لم تكن قد رجحت بشكل حاسم لصالح أحد الطرفين . فجاء هذا الدستور يعكس هذا الوجود المزدوج لقوتين متصارعتين .

إلا أننا نرى أن البشرى فشل فى إثبات صحة رأيه هذا تبعاً لفشله فى إثبات أن الملك كان يُمثل قوة سياسية بذاتها لها وزن وثقل فى ميزان القوى السياسية الفاعلة، تتعادل مع قوة "الأمة" سياسياً، وأن تقسيم السلطة السياسية بينه وبين الأمة فى دستور ١٩٢٣، جاء انعكاساً لصيغة توازن القوى السياسية والاستقرار السياسى للمجتمع المصرى فى تلك الحقبة، فى حين أن "الملك" ظهر بصورة واضحة لا لبس فيها، بأنه لم يكن إلا أداة من أدوات سيطرة وهيمنة الاحتلال على حكم البلاد، وأن وجوده فى الحكم كان يرتهن على وجود الاحتلال، كما أثبتت ذلك بصورة قاطعة ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وفى هذا الجانب جاءت محاولة "البشرى" التأكيد على نص جاء بدستور ١٩٢٣ بأن : "الأمة هي مصدر لجميع السلطات"، بحسبانه أن الدستور قد جسّد هذا النص، بإنشائه برلمان من مجلسين " النواب والشيوخ "، وأن "مجلس النواب" .. إلخ وعلى النحو الوارد بالبحث . ولما كان البشرى قد اقتصر فى تركيزه على إعلاء قيمة المعنى اللفظى فى النص: "أن الأمة مصدر للسلطات"، فى حين أن هذا النص، لم

يترجم فعليا إلى نصوص وأحكام في الدستور، بما يجعل من الأمة مصدراً للسلطات!! - ويظهر أهمها في أن الدستور لم يعطى للأمة حق اختيار حاكمها؛ وفرض عليها ملكاً حاكماً بعينه وفرض له سلطات واسعة، دون أن يكون لها أى إرادة فى اختياره، أو الحق فى عزله، أو التحجيم من سلطاته المستبدة، وعلى النحو الوارد بالبحث - ليصبح فى حقيقته نصاً أجوف مفرغاً من المعنى والمضمون، مع استبداله الأدلة والحجج بالعبارات العاطفية التى تدغدغ مشاعر المتلقين مثل قوله: "فإن وثيقة تنظم الحكم سنة 1923، ويوقعها ملك صنعه الإنجليز تعترف بأن الأمة مصدر للسلطات، لهى حقاً مكسب شعبى وثورى أصيل، وثمرة هامة لكفاح السنين، ولا شك أن ربح ثورة 1919 هى ما استكتب "فؤادا" هذا الاعتراف الذى لا يوقعه "ملك" إلا بيبى مرتعشة، وقد وضع النص فى مشروع لجنة الثلاثين، ورأى فيه كبار الملاك كسبا لهم، وحاول الملك حذفه بواسطة حكومة توفيق، ولكنه تراجع وبقي النص يؤكد انتصار الثورة ويقرر المكسب الشعبى"؟! (١).

ثم أعلن "البشرى" تقييمه لدستور ١٩٢٣ بأنه مكسب ديمقراطى فذ"، وقدم لنا المعيار الذى اتخذه وبنى عليه هذا التقييم، وهو معيار من شقين :

- الأول : مقولته : بأنه من الخطأ الحكم على دستور ١٩٢٣ على أساس التقسيم الثنائى : "إما، وإما" . مثلما أنه من الخطأ الحكم على النظام الليبرالى أو غيره، على أساس أنه : إما أن يوجد النظام كاملاً، وإما لا يوجد أصلاً !! . ذلك أن النظم السياسية، لا تنشأ فى لحظة تاريخية واحدة : "خبطة لازب" ؛ ولكنها تنشأ فى عملية تاريخية متدرجة على مدار زمنى تاريخي طويل . وذلك فى مسيرة التطور ومن خلال الصراعات السياسية والاجتماعية .

- الشق الثانى : تقديم مؤشرات تكشف عن رضا النخبة السياسية بدستور ١٩٢٣، باعتبارها أدلة وبراهين على صحة قوله، فذكر أن الهجوم على الدستور بالرغم مما بلغ من قسوة عباراته وانتقاداته، لم يترجم إلى مقاطعة له. وعلى العكس لم يمتنع أحد من أعضاء الأحزاب - فضلاً عن المستقلين - من الترشيح فى الانتخابات على مقعده، وظل الجميع يستظلون بظله ؛ بما يعنى رضاهم به كصيغة للنشاط الوطنى والديمقراطى، حتى أن حماية هذا الدستور وضمان العمل بأحكامه ؛ صار بعض شعارات الحركة الوطنية الديمقراطية فيما تلا ذلك من أعوام، وما أكثر ما قامت المظاهرات وارتجت أرجاء مصر لحمايته من عبث العابثين.

إلا أننا نرى أن أى أدلة أو براهين لإثبات ماهية وطبيعة نظام الحكم فى أى

دستور، يجب أن تأتي من نصوص ومواد الدستور ذاته . باعتبار أن نصوص ومواد الدستور هي المعيار الوحيد في الحكم على الدستور فيما إذا كان: يُؤسس لنظام حكم ديمقراطي أو يؤسس لنظام حكم دكتاتوري مستبد ؛ أما مؤشرات رضا النخبة السياسية التي تمثل الطبقة الأرستقراطية وأصحاب المصالح في السعي للمشاركة في السلطة ؛ فهي مؤشرات قد تُعبّر عن انتهازية الطبقة الأرستقراطية في سعيها لتحقيق مصالحها الطبقيّة، ولا تُعتبر في هذا السياق من الأدلة والبراهين لإثبات ما نحن بصدده بأي حال .

ج - نشأة الوفد المصري :

طرح البشري تصوّره للوفد باعتباره يُمثّل الأمة، وأنه يملك ما يؤهله لأحقية هذا التمثيل . ومن ثم، شرعية جهاده في الحصول على "السلطة" - وتشتمل كلا السلطتين : "التشريعية" والمتمثلة في مجلس النواب، و"التنفيذية" والمتمثلة في تشكيل الحكومة - في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية ووفقاً لأحكام دستور ١٩٢٣ . كذلك وأن "الوفد" كان يمثل الحركة الوطنية المصرية، وقد حدد هدف الحركة الوطنية المصرية في تحقيق : "الاستقلال" و"الديمقراطية" . ومن ثم اعتبر الصراع الحزبي البرلماني الذي كان حزب الوفد يخوضه هو : "صراع من أجل تحقيق الاستقلال و الديمقراطية .

بالرغم مما ذكره البشري من دفع "الوفد" بوجوه جديدة في البرلمان من الطبقة المتوسطة، سواء من متوسطي التجار والملاك وأفندية من شباب المحامين والمتقنين وغيرهم ممن عُرف نشاطهم وكفاحهم، وعرفتهم السجون والمعتقلات . وأن قيادة الوفد كانت أساساً من الطبقة المتوسطة ومتقنيها ؛ إلا أنه أوحى بما يؤكد بأن هذه القيادات لم تُعبّر عن مصالح الطبقة المتوسطة أو الطبقة الدنيا من الفقراء والمعدمين ؛ وأنها كانت مجردّ واجهة لتحسين صورة "الوفد"، لتبدو صورة "الوفد" مطابقة للصورة التي يُعلنها دائماً بأنه : وفد مُوَكَّل عن الأمة، ويُعبّر عن إرادتها . وليس مجرد حزب سياسي يسعى للسلطة ؛ بما يُمكنه من إستمرار جذب تأييد جماهير المصريين. إلا أن المؤشرات التي ذكرها "البشري" والتي تؤكد تحيُّز "الوفد" لطبقة كبار الملاك والرأسماليين في تحقيق مصالحهم الإقتصادية والاجتماعية - وبما يثبت بأنه كان مبدأ قد انتهجه "الوفد" في ممارساته السياسية، بالإضافة إلى عدم تنبّيه مطالب الجماهير الاجتماعية والاقتصادية" والتأكيد على الطبقيّة - هي ما تجعلنا نقرر أن "الوفد" كان مجرد حزب سياسي ليبرالي يسعى إلى تحقيق مصالح الطبقة الأرستقراطية .

٣ - تصوّر البشري لوجود ديمقراطية في النظام السياسي في عصر الاحتلال

بالرغم من أنه من العبث الكلام عن "ديمقراطية" لنظام حكم يخضع لسيطرة وهيمنة سلطة احتلال أجنبي ؛ فإننا قمنا بتحليل ونقد فكرة "البشري" في وصفه

النظام السياسى فى عصر "الإحتلال" بالديمقراطى - بما يوحى بأن مصر كانت تتمتع بنظام حكم برلمانى دستورى ديمقراطى، على درجة عالية فى مستويات الرقى السياسى، وأن المصريين كانوا يمارسون حياة سياسية ديمقراطية ناضجة وسليمة فى إطار آليات الديمقراطية الليبرالية، من خلال تركيزه واهتمامه بتفاصيل سيناريوهات الصراع الحزبى والبرلمانى - فى إطار التحليل المنهجى فيما طرحه من معطيات فى هذا الشأن، وذلك فى الآتى :

أ - صيغة التوازن بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة :

وضع البشرى تصوّره لهذا النظام المنوّه عنه : بأن "الديمقراطية" تحقّت فيه على أساس أن قوى المجتمع المصرى السياسية والاجتماعية المؤثرة والفاعلة، والتي سيطرت وتحكمت فى المجال السياسى المصرى فى تلك الحقبة - كانت تتمثل فى ثلاث قوى هى : "الاحتلال والملك والوفد" ؛ وأن أى صيغة تصل إليها هذه القوى الثلاثة بالتنافس والصراع فيما بينها، تمثل صيغة لتوازن القوى فى المجتمع المصرى، مع اعتبارها صيغة ديمقراطية سليمة، وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية، وأن إقرار هذه الصيغة فى الدستور -بمعنى إنشاء كل نصوص وأحكام الدستور على أساس هذه الصيغة - هو أمر يجعل من نظام الحكم القائم على نصوص وأحكام هذا الدستور - وفقاً لهذه الرؤية - نظاماً ديمقراطياً دستورياً فذاً .

فى حين أن نصوص وأحكام دستور 1923 بشأن السلطة السياسية، لم تذكر سوى قوتين سياسيتين فقط - كانا بمثابة طرفى المعادلة السياسية أحدهما "الملك" كحاكم صاحب سلطة فردية، والآخر : "البرلمان" كسلطة نيابية تمثل الأمة - مع عدم ذكرها "الاحتلال" صراحة كقوة سياسية وسلطة فى مواد الدستور ؛ لعدم وجود سبب قانونى أو رسمى يُبيح وجوده على أرض المعمورة - فإن "البشرى" نظر فى مسألة السلطة إلى القوى الفعلية المؤثرة والفاعلة فى المجتمع المصرى سياسياً واجتماعياً وهى القوى الثلاث : "الاحتلال والملك والوفد" باعتبار الواقع الفعلى .

ولما كان الاحتلال هو قوة عسكرية معادية خارجية، غزت البلاد واحتلتها، فرضت إرادتها وسلطانها بالقوة والقهر على المجتمع والدولة، ولا يمكن اعتبارها بأى حال قوة سياسية ضمن القوى السياسية الوطنية ؛ فإن هذا التصور بُنى على أساس خاطئ، وما بُنى على خطأ فهو خطأ ؛ بما يعنى أن نظام الحكم بهذا التصور لا يُعد بأى حال من النظم الديمقراطية .

ب - ماهية ووضع الاحتلال فى المجال السياسى المصرى :

تسبب وصف البشرى لنظام الحكم فى مصر بالديمقراطى، مع وجود سلطة وسلطان للغزاة المحتلين على أرض المعمورة فى إشكالية، وفى محاولة "البشرى" لعلاج هذه الإشكالية وضع تصوّرين مختلفين متناقضين لوضع وماهية الاحتلال داخل النظام السياسى للدولة المصرية :

■ التصور الأول لماهية ووضع الاحتلال :

التصور الأول الذى طرحه البشرى لماهية ووضع الاحتلال - وهو ما نؤهلنا عنه - يأتى فى إطار ممارسة الحياة السياسية البرلمانية، ويتمثل فى أن الاحتلال كان أحد القوى السياسية الثلاثة المؤثرة والفاعلة فى المجتمع المصرى، وهى: "الاحتلال والملك والوفد" يبدو أن طرح "البشرى" لهذا التصور جاء لعلاج مسألة وجود "الاحتلال" كسلطة تفرض سلطانها وإرادتها على البلاد بالقهر والقوة - لتحقيق مصالحها الإستعمارية، والتي تتعارض مع مصالح المصريين - مع كونها كأمر واقع هى السلطة السياسية الفعلية ومصدر السياسات الإستراتيجية وكل القرارات المصرية فى الدولة ؛ وهو الأمر الذى ينفى وجود فكرة "الديمقراطية" على النحو الوارد فى دستور ١٩٢٣. ونرى أن هذا الأمر هو ما دفع "البشرى" لإعتبار الاحتلال قوة سياسية وطنية، تلعب دوراً سياسياً مع باقى القوى الوطنية الأخرى، فى إطار التحالفات والصفقات الحزبية .

وبرر البشرى عدم ظهور الاحتلال صراحةً كقوة سياسية ضمن القوى السياسية الوطنية أو كيان له سلطة فى مواد الدستور : بأن ذلك لعدم وجود سبب قانونى أو رسمى يُبيح وجوده على أرض المعمورة، وأن قوته السياسية استندت على الوجود الفعلى غير المؤسس على وضع شرعى من اتفاق أو معاهدة أو غيرها، ويبدو أنه جاء بهذا التصور حتى يحدث اتساقاً وانسجاماً فى رؤيته، إلا أن ماهية الاحتلال فى هذا التصور لم توحى فقط بأنها قوة سياسية غير معادية ؛ بل أيضاً بأنها أشبه بقوة سياسية واجتماعية مصرية ضمن نسيج المجتمع المصرى .

■ التصور الثانى لماهية ووضع الاحتلال :

التصور الثانى لماهية ووضع "الإحتلال" يأتى فى إطار الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، جاء يفرض نفسه على "البشرى" كواقع تاريخى لامهرب ولا مفر منه . على أساس أن ماهية "الإحتلال" فى الوعى الوطنى المصرى، يستحيل بأى حال أن تكون قوة سياسية وطنية، تلعب دوراً سياسياً مع باقى القوى الوطنية الأخرى، فى إطار التحالفات والصفقات الحزبية ؛ ولكنها "العدو" الذى أنزلت فيه شريعة المولى "عز وجل" فريضة "الجهاد". وأن هدف المصريين الأول كان دحر الغزاة المحتلين وتحقيق الاستقلال . فكانت الحركة الوطنية المصرية التى تصدرها "الوفد" والتي تطالب بالإستقلال والديمقراطية . الأمر الذى دفع "البشرى" إلى وضع تصور آخر لماهية ووضع الاحتلال بالنسبة للقوى السياسية الوطنية، وهو تصور يخالف ويناقض تصوّره الأول السابق ذا التقسيم الثلاثى يرى فيه أن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المصرى، كانت مستقطبة فى قطبين متصارعين، أحدهما : الحركة الوطنية الديمقراطية ويمثلها الوفد، والآخر : الحركة الرجعية وتشمل أحزاب الأقلية ويمثلها "الملك"، ومن خلفها الاحتلال، وهدفها تحقيق المصالح الطبقية ومصالح "الاحتلال" المُدعم لها،

ويبدو أنه جاء بهذا التصور حتى يحدث اتساقا وانسجاما في رؤيته الكلية للحركة الوطنية فيما بين عناصرها وأهدافها، ومن ثم بدت ماهية "الاحتلال" هنا كقوة سياسية ضمن قوى الحركة الرجعية التي يمثلها "الملك".

ج - دستور ١٩٢٣ ينص على تعيين ملكاً حاكماً على الأمة :

نصّ دستور ١٩٢٣ على تعيين "ملكاً" حاكماً على الأمة، وفرض له سلطات واسعة، دون أن يكون للأمة أى إرادة فى اختياره، أو الحق فى عزله، أو التحجيم من سلطاته المستبدة، وعلى النحو الوارد بالبحث، لتصبح مسألة "الديمقراطية" فى حقيقتها- بنص الدستور مسألة لا وجود لها . أو أنها "ديمقراطية" شكلية مُفرّغة من المضمون، لا تتعدى حدود الآليات وإجراءات تشكيل مؤسسات للحكم ؛ ليبدو النظام وكأنه نظام ديمقراطي، وذلك باعتبار أن جوهر "الديمقراطية" يكمن فى اختيار "الأمة" لحاكمها بإرادتها الحرة الواعية .

٤ - - توظيف الحركة الوطنية " للديمقراطية" كأداة لتحقيق الاستقلال

طرح "البشرى" تصوّره لمسألة توظيف الحركة الوطنية " للديمقراطية" كأداة لتحقيق الاستقلال، بأنها تعنى فى الممارسة العملية : وصول الحركة الوطنية ممثلة فى "الوفد" إلى الحكم ؛ فتواجه الإنجليز بالمفاوضات ؛ لتصل إلى أقصى ما يمكنها أن تصل إليه من "إجلاء لنفوذهم ووجودهم"، بأساليب الكفاح السلمى المشروع.

ويظهر من هذه الصياغة أن عملية النضال والكفاح الوطنى للحركة الوطنية - الممثلة فى "الوفد" - تحدت فى "المفاوضات" التى سيواجه بها "الوفد" الإنجليز ؛ ليصل إلى أقصى ما يمكنه أن يصل إليه من "إجلاء لنفوذهم ووجودهم"، بأساليب الكفاح السلمى المشروع .

وهنا يتضح لنا أن عملية الكفاح والنضال الوطنى هذه والتى تتمحور حول "المفاوضات" - فى هذا السياق - تتوقف على وصول "الوفد" للحكم ؛ الأمر الذى يجعل من عملية تناقص وصراع "الوفد" مع باقى الأحزاب الأخرى للفوز على أغلبية مقاعد البرلمان للوصول للحكم، هى جزء من عملية الكفاح والنضال الوطنى لإجلاء الغزاة المستعمرين ؛ ذلك لأن : "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" ؛ إلا أن استخدام الديمقراطية كأداة لتحقيق الاستقلال كشف عن عدة أمور أهمها :

● أن ما طرحه "البشرى" من أن الصراع الديمقراطى كان أهم الوسائل المشروعة فى الصراع حول المسألة الوطنية، وأن النظام الحزبى الذى عرفته بلادنا لم يكن من نوع ما عرف الغرب، ولا كان يقوم بأداء الوظيفة نفسها، لأنه لم يقم متعلقاً بأوضاع الفئات المختلفة داخل المجتمع ولا بمصالحها، وإنما قام متعلقاً بمقاومة احتلال أجنبى وباستقلال الجماعة وإجلاء النفوذ الأجنبى عنها، كل ذلك لم ينجح البشرى فى إثباته، بما يعنى أنه لم يكن له وجود على أرض الواقع التاريخى،

لأن المضمون النهائي للتجربة التاريخية أثبتت أن الاستعمار هو الذى نجح في توظيف آليات الديمقراطية الليبرالية لتحقيق أهدافه ومصالحه العليا، وتأمين استمرار بقاءه على أرض المعمورة - باستغلال عنصر الصراع المتأصل في الديمقراطية الليبرالية - وليس "الوفد" كما يقول "البشرى" ؛ حتى ظهر فيما يبدو أن توظيف آليات الديمقراطية الليبرالية هذه كانت أساس الفكرة الفلسفية التى قامت عليها الاستراتيجية الاستعمارية فى التعامل مع القضية الوطنية، وتجسدت في رهن القضية الوطنية المصرية على الحالة التى يُمكن أن يخلقها الصراع الحزبى البرلمانى، حين تنشغل بها القوى الوطنية عن المسألة الوطنية - "وتتضمن هذه الحالة خلق أسباب التباغض والكراهية والإنقسام فى وحدة الصف للأمة، وتشنت وتمزق القوى الوطنية المتصارعة على السلطة، علاوة على انشغالها واستغراقها الكامل فى الشأن الداخلى بما يحدثه من خلافات فى الرؤى حول القضايا الداخلية قد يصل فيها الجدل إلى حد المهاترات والمكائد السياسية، وهو الأمر الذى أثر سلباً فى المضمون الأخير على القضية الوطنية والفشل التام فى تحقيق أى تقدم فى حلها.

● صاغ "البشرى" فكرة توظيف الحركة الوطنية للديمقراطية كأداة لتحقيق الاستقلال، فى مقولة تفيد أن الأوضاع التاريخية كانت قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة "الوفد" مع ثورة 1919 ، أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع بالأسلوب التقليدى وهو المفاوضات"، وهى مقولة أصدر فيها حكماً قاطعاً فاصلاً على التاريخ بأنه قد فرض على الحركة الوطنية - منذ نشأة الوفد - المفاوضات كأسلوب للكفاح نحو الاستقلال ! . بما يعنى أن الوفد لم يكن له خيار آخر لحرز الغزاة المستعمرين وتحقيق الاستقلال خلاف المفاوضات، باعتبارها جاءت إملاءً من الأوضاع التاريخية، أى أنها حتمية تاريخية، وقدر لا مفر منه ! . بذلك أسقط "البشرى" مسؤولية الوفد عن فشل الحركة الوطنية فى تحقيق الاستقلال، تبعاً لإسقاطه مسؤوليته فى اختيار الوسيلة والأسلوب المناسبين لطبيعة المهمة، وقد توصلنا إلى أن فكرة إملاء الأوضاع التاريخية هى فكرة لم يثبت صحتها، وأن كل القوى السياسية كانت تملك إرادتها الحرة فى كل الاختيارات سواء السلمية أو العنيفة، وأن اختيار الوفد لأسلوب "المفاوضات" جاء عن إرادة حرة واعية .

● جاء اختيار "المفاوضات" كأداة، و"الديمقراطية" كوسيلة للكفاح والنضال الوطنى لإجلاء الغزاة المستعمرين وفقاً لملاءمة طبيعة وماهية النخبة السياسية المهيمنة على المجال السياسى فى تلك الحقبة التاريخية، وهى من الطبقة الأرستقراطية المرفهة والتى تسعى إلى الاستمتاع بمتع الحياة ونعيمها، مع المفاوضات كأداة لا يعدو الكفاح والنضال فيها عن حضور مؤتمرات وإلقاء خطب وكتابة عرايىض المرافعات بالإضافة للسفر لأوروبا، على أن يمارس هؤلاء المناضلون كفاحهم الوطنى فى ملابس غاية فى الشياكة والأناقة، ويتناولون أفرخ الأطعمة فى أرقى الفنادق والمطاعم بحكم طبيعة هذا الكفاح الوطنى الممتع، وعلى

أن يجرى كل ذلك تحت الأضواء والشهرة والمجد الزائف، ومن ثم جاءت "الديمقراطية" كوسيلة للكفاح والنضال الوطنى، فى مجال لا يصلح فيه سوى الأساليب العنيفة ؛ لتكشف عن إنتهازية تبدو فى الرغبة فى مشاركة الاحتلال فى السلطة لتحقيق مصالح طبقية سياسية واجتماعية واقتصادية من خلال التمكن من السيطرة الاجتماعية على المجتمع، كما أن استخدام هذه الطبقة للأسلوب الديمقراطى السلمى، فى وجود مصالح اقتصادية مع الاحتلال - باعتباره المشتري لمحصول القطن عصب اقتصاد الطبقة الأرستقراطية - يبدو فيه مهادنة للاحتلال، وقد نجحت هذه الطبقة الأرستقراطية فى فرض اختيارها لأداة ووسيلة دحر الغزاة المحتلين السلمية هذه، مع نجاحها فى فرض هيمنتها السياسية والاجتماعية والإقتصادية على المجتمع المصرى ؛ فى حين أننا نجد أن جماهير الشعب المصرى اختارت أداة "الجهاد" فى كفاحها ضد الغزو الفرنسى السابق مباشرة على الغزو البريطانى .

● وعن مسألة الشرعية التى منحها البشرى للكفاح السلمى فى قوله : "أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع". بما يوحى وكأن الشرعية قد اقتصرت على الكفاح السلمى كوسيلة لدحر الغزاة المستعمرين، دون الكفاح المسلح الذى يبدو - فى هذه المقولة - كنمط من الكفاح غير المشروع !!، فقد توصلنا إلى أن الكفاح المسلح ضد الغزاة المستعمرين هو الكفاح المشروع فى جميع ثقافات شعوب ودول العالم أجمع، وهو ما أقره ميثاق الأمم المتحدة، وأن القتال واستخدام كل ما نملك من قوة وسلاح فى مقاومة ودحر الغزاة والمعتدين هو فريضة واجبة على جميع المسلمين وهى فريضة الجهاد، أما الجنوح للسلم فهو الاستثناء فى حالة جنوح العدو إليه ؛ حتى يكون انتهاج الحركة الوطنية الكفاح السلمى هو الأمر الغير شرعى من ناحية المبدأ والشرعية، وقد أثبتت تجارب وخبرات الشعوب التاريخية صدق وحكمة المولى ﷺ فى تشريعه فريضة الجهاد لدفع المعتدين بالقوة والسلاح، والمثال الحى فى تجربتنا مع الحملة الفرنسية التى لم تستطع أن تمكث على أرض المعمورة لأكثر من ثلاث سنوات، لترحل تحت وطأة وضراوة ضربات المصريين المستمرة بالقوة والسلاح، فى حين فشل النهج السلمى - المتمثل فى المفاوضات - لما يزيد على سبعين عاما فى إجلاء الاستعمار البريطانى .

٥ - تحقيق الديمقراطية كهدف للحركة الوطنية الديمقراطية

لما كانت عملية التحول الديمقراطى فى مضمونها، عملية تحوّل من نظام حكم ديكتاتورى مستبد إلى نظام حكم ديمقراطى دستورى، وأنها فى حقيقتها عملية صراع لاسترداد الأمة سلطاتها من ذلك الحاكم الديكتاتورى المستبد، سواء كان فردا أو فئة أو طبقة، فإنها - كأي عملية صراع - كانت تستلزم فى البداية وقبل الدخول فى المعركة تحديد الطرف المعنى بالصراع وهو الحاكم الديكتاتورى الفعلى الذى ستدخل معه الأمة معركتها لاسترداد سلطاتها .

حتى يكون الخطأ في تحديد صاحب السلطة السياسية المطلقة في البلاد - الذي هو الحاكم الحقيقي صاحب السلطة والسلطان على البلاد والعباد - يترتب عليه بالتبعية الدخول في المعركة الخطأ معركة بلا جدوى أو معركة عبثية ليس وراءها طائل، أى أن جوهر ومناط حكمنا على العملية الديمقراطية يرتهن على صحة تحديد صاحب السلطة السياسية الفعلية المطلقة في البلاد، بما يعنى أن تقييمنا لرؤية "البشرى" وطريقة تناوله للمسألة الديمقراطية ؛ ترتهن على صحة تحديده لصاحب السلطة السياسية الفعلية في عصر الاحتلال، والذي يرتهن عليه جوهر العملية "الديمقراطية" برمتها . ولما كان "البشرى" ذكر أن معركة الأمة فى طريق تحقيق الديمقراطية، كانت مع "الملك" الحاكم المستبد !! ؛ بما يعنى أنه صاحب السلطة السياسية الفعلية - الذى هو الحاكم الحقيقى فى البلاد - فإنه من ثم يكون قد وقع فى تحديد "الحاكم" الخطأ الذى ترتهن عليه صحة العملية "الديمقراطية" برمتها وما يتبعها من أفكار وأطروحات ترتهن عليها .

ومن هنا ندرك حكمة الجماهير فى ثورة ١٩١٩، حين حددت بفطرتها السليمة "الحاكم" الفعلى للبلاد وهو "الإحتلال"، واقتصرت على استهدافه بالثورة، وأن الإستقلال الذى يعنى جلاء جيش الغزاة هو فى نفس الوقت يعنى تحقيق الديمقراطية بالإطاحة بالحاكم الفعلى المستبد وهو الاحتلال، وليس الملك الذى ما هو إلا مجرد أداة من أدوات سلطة "الإحتلال" .

٦ - نهاية النظام السياسى للدولة تحت الاحتلال فى خطاب البشرى

جاء تصوّر البشرى للنظام السياسى للدولة تحت الإحتلال - باعتباره مؤسس على دستور ١٩٢٣ - بأنه كان قائماً على استراتيجية للصراع ذا مستويين : "برلماني حزبي"، و"البرلمان / الملك" ؛ لينعكس على تصوّره : بأن إنهيار وسقوط هذا النظام - كأمر منطقي - هو رهن نهاية الصراع بمستوييه "الأول والثاني" ؛ ومن ثم يكون النظام السياسى للدولة تحت الاحتلال قد انتهى - من الناحية الفلسفية النظرية - قبيل قيام ثورة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بمعنى أن حركة الجماهير قد تجاوزت الأطر السياسية القائمة، وأن الصيغة السياسية التي وضعها دستور ١٩٢٣ لم تعد صالحة . وهو الأمر الذي طرحه "البشرى" كأحد إستنتاجاته من تلك التجربة التاريخية المصرية .

ويرى البشرى أن المستوى الأول من التنافس والصراع بين الأحزاب على البرلمان انتهى نهائياً لصالح أحد الأحزاب - الوفد - بسقوط أحزاب الأقلية المنافسة أمام الوفد، لأسباب موضوعية تعوق من عودتها للمنافسة مرة أخرى أمام "الوفد"، وكأنها خرجت من حلبة المنافسة بالضربة القاضية . بمعنى : أنه لم يعد هناك من الأحزاب، من يملك القدرة والإمكانية للمنافسة أمام هذا الحزب المكتسح لمقاعد

البرلمان ؟! .. وهو ما يرى أنه حدث بالفعل، وانتهت إليه انتخابات يناير ١٩٥٠، بسقوط أحزاب الأقلية المنافسة أمام "الوفد".

أما نهاية المستوى الثاني من التنافس والصراع، والذي يعنى النهاية الكاملة للنظام برمته، فقد جاءت مع نهاية الصراع بين : "الملك والوفد" - الذي كان يُمثّل البرلمان والحكومة - ذلك حين اتبع "الوفد" في عهد حكومته الأخيرة منهجاً جديداً سمّاه "التوجهات السامية"، وهو سياسة أرخت فيه الحبل للملك على الغارب، فأصبح لا يُبال بالتمادي في تصرفاته، وسلّمت الوزارة الوفدية بنفوذ الملك وازداد تدخل رجال الحاشية في شئون السياسة والاقتصاد، وفي إختيار كبار الموظفين الأمر الذي أدى إلى إختلال التوازن داخل مؤسسات الدولة لصالح سلطان الملك . ومن ثم، إختلّ عامل التوازن السياسي، الحافظ لعقلانية النظام القائم، وقدرته على الحد من أخطاء هذا النظام، الأمر الذي أدى قسراً بالضرورة إلى إنبهار النظام . جاء ذلك مع إنبياز الوزارة الوفدية في سياستها العملية انحيازاً صريحاً إلى ما يحقق مصالح كبار ملاك الاراضي وبعض كبار الرأسماليين، وهو الأمر الذي أكّد إقتناع الجماهير بالموقف الطبقي للحكومة، ووقعها في أحضان كبار الملاك وارتباط الميسطرين عليها بمصالح هؤلاء، وزاد تأجج سخط الجماهير ما كانت تعانيه من غلاء يطحنها، وما كانت تراه من تكون سريع للثروات بالطرق الغير مشروعة، فضلاً عن الشعور بالظلم وجميع مشاعر الإحتجاج الأخلاقي ضد الفساد والانحراف الذي يتنافى مع مثلهم وقيمهم الانسانية .

٧ - نهاية الوفد كممثل للحركة الوطنية

لما كان، حزب "الوفد" قد نشأ في ثورة ١٩١٩، وأنه اكتسب وجوده وقوته من دعم وتأييد الجماهير له بإعتباره فيما يحسب البشري يُعبّر عن مطالبها في الاستقلال والديمقراطية، وأنهما كانا مطلب الثورة ١٩١٩، التي قادها الوفد، وأصبح يمثل القيادة فيها ؛ فإن نهاية الوفد سياسياً قد جاءت - كأمر منطقي وطبيعي - حينما تخلى "الوفد" عن المطالبين الاساسيين "الاستقلال والديمقراطية"، حيث سقط عنه مبرر وجوده، أي مبرر تأييد ودعم الجماهير له وذلك كالآتي :

● مطلب الديمقراطية : وهو الدعامة الأولى لتأييد ودعم الجماهير له، ومن ثم الدعامة الأولى لمبرر وجوده كحزب، وقد تحدد جهاد "الوفد" لتحقيق هذا المطلب في الالتزام الكامل بإطار وقواعد وآليات العمل السياسي للنظام الذي تأسس على أحكام وقواعد دستور ١٩٢٣ ؛ إلا أن "الوفد"، في آخر حكومة له عام ١٩٥٠، قد تخلى عن جهاده لتحقيق الديمقراطية - والتي كانت تتمثل في تحجيم سلطة "الملك" ومنع انفراد واستبداده بالسلطة - ومن ثم، فقد سقطت عنه الدعامة الأولى، مما

أفقه الركن الأول الذي يبرر تأييد ودعم الجماهير له، وقد شرحنا ذلك في البند السابق .

● مطلب الاستقلال : لما كان الوفد قد اعتمد في جهاده للسعى نحو تحقيق مطلب الاستقلال، على استراتيجية الأسلوب السلمي من خلال "المفاوضات"، والتي ظلت هي أسلوب الحركة الوطنية، وقد تتابعت الحلقات المتعاقبة من المفاوضات التي باءت جميعها بالفشل، حتى أصبح طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف الوطنية، طريق مسدود ومبدأ مرفوض . ثم ما كان من فشل اللجوء إلى "مجلس الأمن"، كأسلوب آخر من أساليب الكفاح السلمي ؛ الأمر الذي أدى إلى إقناع الجماهير بعدم جدوى طريق الكفاح السلمي، والإقناع بفكرة الكفاح المسلح . حتى أصبحت هذه الفكرة أقرب ما تكون بإعتبارها الطريق الوحيد الباقي لتحقيق الإستقلال . وفي هذا السياق ظهر شعار "الكفاح المسلح" كشعار أصيل للجماهير مع إنطلاق الحركة الشعبية عام ١٩٥٠، لتحقيق الأهداف الوطنية .

ولما كان، الوفد قد اتخذ استراتيجية الكفاح السلمي، كوسيلة وحيدة لتحقيق الأهداف الوطنية ؛ فإن الجماهير بإدراكها وقناعتها بالكفاح المسلح - كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية - تكون قد جاوزت فكرة "الوفد" . ومن ثم، فقدّ الوفد الدعامة الثانية والأخيرة التي تُبرّر تأييد ودعم الجماهير له، وبالتالي فقدّ مُبرّر وجوده كحزب سياسي وكممثل للحركة الوطنية .

الخلاصة : جاءت النتيجة النهائية من نشر البشري لرؤيته لتجربة الاحتلال التاريخية، والتي كان يرجو منها فائدة تتمثل في توجيهنا لإعادة النظر في فترة الاحتلال لتكون فترة إيجابية عاشت فيها مصر تجربة ديمقراطية سليمة في أنه أثبت عكس ما كان يسعى إليه تماماً ؛ فيما قدّمه من أدلة قاطعة تُثبت بأن هذا النظام الليبرالي تحت الاحتلال كان من أبشع النظم الديكتاتورية التسلطية، وأنه كان بعيداً كل البعد عما يُسمّى بالديمقراطية الدستورية .

ثانياً التجربة الديمقراطية التاريخية المصرية في العصر الناصري

قام تنظيم الضباط الأحرار بانقلاب عسكري في 23 يوليو 1952، وأطاح بالنظام الملكي الليبرالي، وبكل أسسه وأركانه ؛ وأقام بدلاً منه نظاماً جمهورياً اشتراكياً، وقام بالتغيير الاجتماعي الجذري والشامل في المجتمع المصري سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مما حوّل الانقلاب إلى ثورة، وقد سمي هذا النظام باسم النظام الناصري نسبة إلى مؤسسه الزعيم جمال عبد الناصر . وسوف نُقدّم خلاصة ما قدّمه البشري من بحث ودراسة في هذا الموضوع في الأربعة نقاط التالية :

١ - عملية التغيير الثوري في ثورة ٢٣ يوليو

تناول البشري تحليل ونقد نظام الحكم الناصري، من مدخل الأساس الذي تقوم عليه نظم الحكم، وذكر بأن أي نظام للحكم يقوم في حالة استقراره النسبي - أي استمراره عبر مرحلة تاريخية ما- علي أساس صيغة تمثل نوعاً ما ودرجة ما، للتوازن في العلاقات بين القوي السياسية والاجتماعية . وأن هذه الصيغة تحمل قدراً من المرونة أو الصلابة، تسمح بقدر من التعديل النسبي في العلاقات بين هذه القوي، دون أي تغيير جوهري في هذه الصيغة التي يقوم عليها النظام ؛ أما في حالة ظهور قوي اجتماعية وسياسية جديدة، أو نمو أو ضمور إحدي القوي القائمة، بما يؤدي إلي تغيير حاسم في علاقات القوي في هذا النظام - وهو ما حدث سواء في ظهور قوى شعبية مثل: حركة الإخوان والحركة الاشتراكية والحركة الماركسية وغيرها، علاوة على ما حدث من ضمور في شعبية "الوفد" - فإن الأمر يتطلب تغييراً جوهرياً في الصيغة القائمة، لإعادة التوازن في علاقات القوي مرة أخرى . من ثم، ظهور الدافع الإجتماعي القوي والملح لوضع صيغة جديدة تستوعب هذا التغيير وهو ما دفع بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أي أن الثورة هي : عملية تتخطي الإطار العام لصيغة التوازن القائمة، وتسعي لعمل تعديل هيكلي في الصياغات "الاجتماعية والسياسية" القائمة . حتى أن نجاح الثورة لا يعني مجرد الإطاحة بحاكم ما، أو حكومة معينة، ولكن نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن في العلاقات القائمة، والتي كانت تتبني عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته، إلى صيغة أخرى تحقق التوازن المفقود . بما يعني أن الثورة هي في حقيقتها إحداث تغيير جذري وشامل في كل أنظمة الدولة وأبنيتها ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والإقتصادية . بإسقاط أمر قائم وإقامة أمر جديد . وهذه العملية تسمى عملية التغيير الثوري . وهي عملية من شطرين غير منفصلين:

- الشطر الأول : مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم .
- الشطر الثاني : مرحلة حسم الصراع بين قوي التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة.

مع ملاحظة أن هناك تشابكاً بين المرحلتين وتداخلاً بينهما في غالب العمليات الثورية . ويرى البشري أن هذه العملية الثورية بشقيها قد حدثت في ٢٣ ثورة يوليو كالاتي :

- أ - الشطر الأول: مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام السياسي القديم :
وفيها يرى أن الثورة اجتازت هذه المرحلة بنجاح، بإزاحتها كافة القوي السياسية القائمة من الساحة السياسية، واستطاعت أن تنفرد وتهيمن علي السلطة السياسية في يسر وسهولة . وفي هذه المرحلة قدّم "البشري" رؤيته لمسار أحداث المواجهة، بين قوى النظام السياسي القديم وبين ثورة ٢٣ يوليو فيما يلي :

● الملك :

لم يقدم البشري تحليلاً وتقويماً شافياً، يوضح فيه أسباب السهولة واليسر التي تم بها خلع "الملك" وطرده خارج البلاد، واكتفى فقط بوصف الكيفية التي تمت بها عملية الخلع، والتي جرت - كما يقول - علي صورة أقرب إلي رتبة الحياة اليومية، أو حصة أزيلت من طريق، لم يستدع إزاحتها مجرد أن تقف العربية قليلاً !. الأمر الذي إستدعي الدهشة والتعجب، في سياق ما ذكره بأن "الملك" كان يُمثل إحدى القوتين السياسيتين التي تُحدث التوازن السياسي والإستقرار في المجتمع المصري - في حين أن الأمة المصرية بكاملها كانت تُمثل القوة الأخرى - وأن دستور ١٩٢٣ قد عكس هذا الأمر باعتباره واقعاً فعلياً، بتقسيمه السلطة السياسية فيما بين "الأمة" و"الملك"، وأن ذلك صنع إزدواج في الشرعية الدستورية . الأمر الذي يكشف عن خطأ في تقدير "البشري" لقوة "الملك" ؛ التي لم تكن في حقيقتها تمثل قوة سياسية بذاتها لها وزن محسوس في موازين القوى على أرض الواقع . وإنما هي مجرد انعكاس لسلطة "الاحتلال"، سقطت بمجرد أن رفع "الإحتلال" يده عن حمايته لذلك النظام برمته .

● القوي السياسية الحزبية :

قدّم البشري تحليلاً وتفسيراً لأسباب سقوط الأحزاب والقوي السياسية الحزبية وظيفياً، وفيها يرى أن هذه القوي الحزبية، انتهت وظيفتها السياسي من الحياة السياسية قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو، وفقاً لفكرة تتمثل في أن الوجود السياسي للأحزاب في النظام القائم على دستور ١٩٢٣، كان يقوم على "الصراع الحزبي" . بما يعنى أن الأحزاب السياسية كانت تدور وجوداً وعدماً مع هذا الصراع . وأن الأحداث تداعت وفقاً لهذه الفكرة، حين سقطت أحزاب الأقلية لعدم قدرتها على المنافسة والصراع على الحكم، ولم يتبقى سوى "الوفد" الذي إنفرد بالهيمنة على هذا المجال ؛ حتى إذا ما جاءت ثورة ٢٣ يوليو، لم تجد من الأحزاب من يملك القدرة والإمكانية لمواجهتها سوى "الوفد" .

أما عن أسباب عدم تصدى الأحزاب والقوي السياسية الحزبية لحلها وتصفيتها من الوجود كمؤسسات وكيانات سياسية - التي جاءت علي أثر قرار بحل الأحزاب السياسية أصدره مجلس قيادة الثورة - فقد اكتفى بوصف حالة هذه الأحزاب والقوي السياسية في مواجهتها لقرار إزاحتها من الوجود المؤسسي بأنها لم تقم لها قائمة من بعد، ولا أنت صنيعا ولا اتخذت مسلكاً كان من الأهمية بما يُهدد الوضع الجديد للصراع، ولم يكن ما هو قادراً علي البقاء من أحزاب النخب القديمة إلا "الوفد" ؛ علاوة على ما ذكره سابقاً من أن هذه الأحزاب بإستثناء "الوفد" لم تستند علي ظهير شعبي ؛ وإنما كانت تستند علي تأييد ودعم "الملك" والإحتلال، ومن ثم فقد جاء سقوطها كمؤسسات وكيانات سياسية من الوجود، من نفس السبب الذي أسقط الملك وقد ذكرناه آنفاً . وهو أن هذه الأحزاب قامت لتؤدي دوراً رسمه

النظام السياسي - الذي وضعته سلطة الاحتلال- وكان يبدو من الناحية الشكلية نظاماً ديمقراطياً ؛ على خلاف جوهره، وأنه لم يكن نظاماً قوياً يستند على ظهر شعبي . ومن ثم، سقطت هذه الأحزاب - مثلما سقط الملك - مع سقوط النظام حين رفع الاحتلال يده عن حمايته .

● الوفد :

يرى البشرى أن نهاية الوفد وظيفياً جاءت قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو - كأمر منطقي وطبيعي - طالما أنه لم يكن يملك من أسباب القوة سوى تأييد ودعم الجماهير . وأن تأييد ودعم الجماهير كان يرتكز على موقف الحزب من المطالبين "الاستقلال والديمقراطية"، باعتباره كان وكيلاً عن "الأمة" في تحقيق هذين المطالبين . ومن ثم فقد سقط عنه مبرر وجوده، أي مبرر تأييد ودعم الجماهير له . حين تخلى عن هذين المطالبين الأساسيين : "الاستقلال والديمقراطية" - وعلى النحو الوارد سابقاً - أما سبب ضعف تصدى "الوفد" لقرار حله وتصفيته، أي نهاية "الوفد" من الوجود كمؤسسة وكيان سياسي ؛ فيرى أن السبب تمثل في أنه صار يواجه خصماً جديداً، قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً، وقام بإجراءات تستجيب للمطالب الشعبية، وهو وضع لم يجربه الوفد يوماً من قبل .

إلا أن البشرى فيما قدمه ويحسبه أسباب ضعف الوفد أمام ثورة ٢٣ يوليو ؛ لم يُقدّم في الحقيقة سوى المدخل والمنطلق لكشف هذه الأسباب - حين ذكر أن "الوفد" صار يواجه خصماً جديداً قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً.. الخ، وأن هذا الوضع لم يجربه الوفد يوماً من قبل - ذلك أن الثورة وهي الخصم الجديد وضعت "الوفد" أمام تحدي حقيقي بما أظهرته من إرادة وقدرة على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للشعب المصري، وكشفت " للوفد" أمام نفسه وأمام الرأي العام، أن المتاجرة بالشعارات ودغدغة مشاعر الجماهير بنغمة الوطنية ؛ لم تُجدى أمام ذلك الخصم الذي أقدم علي إنجاز تلك الأهداف، التي كانت آمالاً وأحلاماً في خيال المصريين في بساطة ويسر، وهو وضع لم يجربه "الوفد" من قبل - كما يقول البشرى - ومن ثم يكون الوفد قد فقد أهم أدواته ووسائله في تعبئة الشعب المصري ؛ ألا وهي الشعارات الوطنية التي ظل يحتكرها منذ ثورة ١٩١٩ . حتي أنه لم يُعد يجرو - بعد قيام الثورة - على ترديد تلك النغمة التي كان يرددها دائماً، من أنه ليس حزبا سياسيا وإنما هو وكيل عن الأمة .

● الأحزاب الشعبية :

جمع البشرى عدداً من التيارات السياسية الوطنية تحت مُسمى «الأحزاب الشعبية» - وهي : الإخوان، الشيوعيون، مصر الفتاة، الحزب الوطني الجديد، بعض شباب الوفد - وعلى الرغم من أن هذه التيارات هي تيارات معارضة للنظام الرجعي السابق، محسوبة ضمن مفردات وعناصر هذا النظام الرجعي ؛ باعتبارها

مارست السياسة في إطار ذلك النظام الليبرالي الذي وضع قواعده وأحكامه دستور ١٩٢٣ - الذي يقوم على فكرة الصراع، وتقسيم القوى والتيارات الوطنية ما بين مؤيد ومعارض - فإنه من ثم، يكون الصراع بين: «قيادة تنظيم الضباط الأحرار» وبين «الأحزاب الشعبية» هو صراع فيما بين قوة التغيير الثوري، وقوى المحافظة على النظام القديم . على خلاف رأى "البشرى" بأنه كان صراعاً فيما بين قوى الثورة على تحديد حصة كل منها في صيغة توازن القوى الجديدة . وقد أسس "البشرى" رأيه هذا بحسبانه أن «الأحزاب الشعبية» من قوى الثورة ؛ في حين أن ثورة ٢٣ يوليو قامت على تنظيم واحد هو تنظيم "الضباط الأحرار" . وقد نجحت ثورة ٢٣ يوليو في إزاحة كل هذه التيارات من المجال السياسى .

●الاحتلال البريطاني

كان التحدى الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو للوصول للسلطة السياسية وحكم البلاد ؛ يأتى فى إجلاء "جيش الاحتلال البريطاني" الذى كان يملك السلطة الفعلية فى البلاد، وتحرير الإرادة الوطنية والسيادة المصرية من سلطانه وهيمنته، وقد نجحت الثورة فى هذا التحدى، وتم إجلاء جيش الاحتلال البريطاني، بمقتضى اتفاقية أبرمت في أكتوبر ١٩٥٤ كأحد أهم منجزات ثورة ٢٣ يوليو، وهو ما فشلت فيه جميع القوى السياسية السابقة على الثورة ؛ ولكن: كيف نجحت الثورة، فيما فشل فيه الآخرون؟! .

يرى البشرى : أن قيادة الثورة لم تلجأ إلى المفاوضات مع الإنجليز حول إجلاء قواتهم من مصر، في إطار ما كان يسمى خلال العشرينات والثلاثينات بـ «الكفاح السلمى المشروع» ؛ وإنما أضافت إليه التلويح باستخدام السلاح حيث أنشأت قيادة الثورة كتيائب من الضباط المتطوعين، قامت بعمليات الكفاح المسلح تحت إشراف جهاز المخابرات العامة الجديد، وبدون إشراك للمدنيين أو للأحزاب السياسية، كذلك ذكر مؤشرات تؤكد كيف كانت إرادة الثورة السياسية نافذة في وجود جيش الاحتلال منذ قيامها في يوليو وحتى رحيل آخر جندي بريطاني وقد نوّهنا إليها بالبحث (١) .

ب- الشطر الثانى : مرحلة حسم الصراع بين قوى التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديد :

لما كانت القوة التي قامت بالثورة ليلة ٢٣ يوليو والتغيير الثورى هي تنظيم الضباط الأحرار، فإن الصراع فيما بينها هو صراع فيما بين قوى التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديد، والتي جاءت علي ثلاثة مستويات، كالآتى :

^١ نفس المرجع ص ٨٨ .

● المستوى الأول : الصراع بين قيادة التنظيم وعناصر التنظيم :

لم يقدم البشرى تفسيراً لظهور تيار معارض لقيادة الثورة داخل تنظيم الضباط الأحرار - منتقداً لتصرفات عدداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومطالباً بتكوين قيادة جديدة، عن طريق الانتخابات الحرة وذلك في المدفعية والفرسان والمشاة، بالإضافة إلى تقديم طلب إلى القائد العام محمد نجيب لإنشاء هيئة للضباط الأحرار، وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبي الأسلحة، علي أن تعتبر هذه الهيئة في مجموعها كبرلمان - الأمر الذي كشف عن التناقض في رؤية البشرى بين ما عرضه من صورة للمعارضة داخل تنظيم الضباط الأحرار على أرض الواقع، وبين ما صورّه لنا من خيال نظري حول تأثير للعلاقة التنظيمية العسكرية والبيئة العسكرية علي ثقافة وسلوكيات الضباط الأحرار بما يوحي بخفوت النزعة الاستقلالية في الرأي، نتيجة لتأثير تطبيق قواعد الضبط والربط والخضوع الرئاسي باعتبارهما من مقتضيات العمل العسكري .

ويظهر هنا أن البشرى نظر للمسألة من جانب تصوّره الفلسفي لما ينبغي أن يكون، وليس بما هو قائم؛ فالواقع أننا أمام حالة استثنائية لضباط تمرّدوا علي الضبط والربط والخضوع الرئاسي، وقاموا بالانقلاب علي نظام الجيش ونظام الدولة ليفرضوا إرادتهم علي الجيش وعلي الدولة، وهو ما كشفت عنه أحداث ووقائع للصراع علي السلطة بين القاعدة العريضة من ضباط التنظيم وبين القيادة العليا للجيش - والتي هي نفسها قيادة الثورة - حول حصة كل منها في السلطة ؛ حتى تطورت الأمور والأحداث إلي ما أدي إلي اعتقال الكثيرين منهم، ومحاكمتهم بواسطة مجلس قيادة الثورة، واستبعاد الآخرين خارج الجيش بنقلهم إلي وظائف مدنية، الأمر الذي أدى في النهاية إلي حل تنظيم الضباط الأحرار .

● المستوى الثاني : الصراع داخل قيادة التنظيم :

لم يكشف البشرى عن وجود وجود صراع فيما بين أعضاء قيادة تنظيم الضباط الأحرار حول حصة كل منهم في السلطة، رغم وجود دلالات سياسية يُمكن استنباطها من مواقف وأحداث تكشف عن ماهية ومسار لصراع كان يدور بين أعضاء قيادة تنظيم الضباط الأحرار - مجلس قيادة الثورة - حول حصة كل منهم في السلطة، والتي كانت أهم وأخطر حلقات الصراع حول السلطة، وهو الأمر الذي كشف عن أن عملية تجميع وربط هذه المجموعات من الضباط المختلفة أيديولوجياً في كيان سياسي واحد في إطار أهداف عامة - يُمكن أن يلتقي عليها الجميع، بصرف النظر عن المشرب السياسي، وهي الأهداف الستة التي أشرنا إليها- دون اعتبار لمثالب وتداعيات تشكيل تنظيم سياسي تنطوي عناصره علي اتجاهات سياسية متباينة أيديولوجياً ؛ لا يخلق سوى أسباب موضوعية للصراع علي السلطة، تتركز في الجانب الأيديولوجي، طالما أن كلا منهم غامر بحياته لتحقيق حلمه في إنشاء مدينته الفاضلة وفقاً لتصوره الأيديولوجي الخاص به ؛ وهو ما يعنى

استبعاد فكرة تسليم أعضاء مجلس قيادة الثورة المطلق لتوجهات الزعيم جمال عبدالناصر والإنصياح لأفكاره وأهوائه، أى فكرة إنفراد "الزعيم" بالهيمنة على قرارات وكل مقدرات المجلس ؛ لعدم إتفاق أعضاء المجلس مع توجهاته الأيديولوجية ؛ وعلى العكس تماماً، إبتدع "البشرى" فكرة إنفراد "الزعيم" بالهيمنة على قرارات ومقدرات المجلس . إستناداً إلى تصوّره النظرى المجرد - بعيداً عن الواقع التاريخى - عن تأثير للعلاقة التنظيمية العسكرية والبيئة العسكرية علي ثقافة وسلوكيات الضباط الأحرار، نتيجة لتأثير تطبيق قواعد الضبط والربط والخضوع الرئاسي باعتبارهما من مقتضيات العمل العسكرى .

ونرى هنا : أن فكرة انفراد الزعيم بالهيمنة على قرارات ومقدرات المجلس هذه، استلهمها البشرى مما كانت عليه غالبية التنظيمات السياسية المصرية من أحزاب أو حركات سياسية، شهدها "البشرى" فى صباه من أن المتربع على قمة التنظيم هو المنفرد بالهيمنة علي السلطة وعلي مقاليد الأمور داخل التنظيم مثلما كان من انفراد الزعيم سعد زغلول بالهيمنة على القرار السياسى وكل مقدرات حزب "الوفد" - وهو ما ظهر بوضوح فى هذا البحث - ومن بعده مصطفى النحاس، أو حسن البنا فى حركة الإخوان، أو أحمد حسين فى مصر الفتاة، وغيرها، فتصوّر بالقياس على هذه التنظيمات أن الزعيم جمال عبد الناصر انفرد بالهيمنة على كل مقدرات المجلس ؛ فى حين أن الواقع التاريخى أظهر لنا جلياً أن إصدار قرارات المجلس كانت تصدر بالإجماع- سواء كان فى الهيئة التأسيسية أو فى مجلس قيادة الثورة -وفقاً لما كان قد تقرر بأن يكون القرار بالأغلبية المطلقة ٥٠% + ١ ؛ كأحد المبادئ المقررة والحاكمة لسير أعمال المجلس. وهو أمر منطقي، لإعتبار اختلاف المشارب السياسية لأعضاء المجلس، مما يعنى صعوبة - ولا أقول استحالة - الإجماع علي رأي أو وجهة نظر واحدة.

وإذا كانت نتائج مثالب مسألة التباين الأيديولوجي على مسار الصراع على السلطة، لم تظهر قبل قيام الثورة -لاتفاقهم على تحقيق الهدف المشترك وهو الإطاحة بنظام الحكم القائم وفق مبادئ عامة مشتركة - وأنه أمكن فى هذا السياق إجماع كل من "خالد محي الدين" من أقصى اليسار والمعتنق للفكر الماركسي مع "عبدالمنعم عبد الرؤوف" من أقصى اليمين الليبرالي والمعتنق للفكر الإخواني بمجلس واحد، وذلك فى إطار الأهداف العامة المحددة فى الأهداف الستة ؛ فإن هذا الوفاق لم يكن ليستمر بمجرد نجاح الثورة من تحقيق هدفها الأول المنوه عنه ؛حتى ظهرت مؤشرات الصراع على السلطة فى الإطار الأيديولوجي وذلك فى التخلص من تيارين سياسيين رئيسيين، أحدهما فى أقصى اليمين الليبرالي المتمثل فى الإخوان والآخر فى أقصى اليسار المتمثل فى التيار الماركسي، وكذلك جاء التخلص من "محمد نجيب" رئيس مجلس قيادة الثورة . ونشير هنا إلى أن البشرى فشل فى إثبات رأيه أن الزعيم جمال عبد الناصر انفرد بالهيمنة علي السلطة وعلي

مقاليد الأمور داخل التنظيم- سواء كان «اللجنة التأسيسية» أو «مجلس قيادة الثورة»، فيما قدمه مما يحسبه براهين وأسانيد لإثبات هذا الأمر، ويمكن الرجوع إلى ما قدمناه من تحليل ونقد لهذه البراهين والأسانيد في هذا البحث .

ثم جاءت نهاية مرحلة المستوي الثاني من الصراع على السلطة داخل "مجلس قيادة الثورة" . تبعاً لحلول ميعاد حل "مجلس قيادة الثورة"، والذي كان أعضاء المجلس قد اتفقوا على تحديده خلال ثلاث سنوات من بداية الثورة ومع صدور دستور ١٩٥٦، لتكون صيغة توازن القوى التي انتهت إليها الصراع في هذه المرحلة، هي الصيغة النهائية التي قام عليها نظام الحكم الناصري، وذلك بانقسام السلطة فيما يبدو بين التيارين السياسيين : "الإشتراكي" و"الليبرالي" وهو ما ظهر بصورة عملية على أرض الواقع مع إعلان دستور ١٩٥٦ وحل مجلس قيادة الثورة، في صورة انقسام للسلطة السياسية إلى سلطتين : إحداهما "سلطة دستورية" تتحدد في رئاسة الدولة ويمثلها الزعيم جمال عبدالناصر والتي يبدو أنها تنتهج الأيديولوجية الإشتراكية، والأخرى "سلطة قادة الجيش" وهي السلطة الفعلية ويمثلها المشير عبد الحكيم عامر والتي يبدو أنها تنتهج الأيديولوجية الليبرالية.

● المستوى الثالث: الصراع داخل الجهاز الإداري للدولة :

في إطار ما ذكره البشري من أنه قد ظهر جلياً ثمة سلطتان في مصر سلطة دستورية تتمثل في رئيس الدولة، وسلطة فعلية تتمثل في رئاسة القوات المسلحة، أشبه بما كان يعنيه التعبير القديم الذي استخدمه «أحمد لطفي السيد» في بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، وأن هذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة في القوات المسلحة ونشاطاتها، وإنما امتدت إلى خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة .. إلخ» . وهو ما يعنى وجود أسباب تخلق دوافع للصراع على السلطة بين الفريقين، وأن ذلك أحدث صدعاً هائلاً بين القيادة العسكرية الممثلة في المشير عامر وبين القيادة السياسية للدولة الممثلة في الزعيم عبدالناصر . وقد ظهرت صور الصراع على السلطة بين الفريقين والتي نوهنا عنها في البحث، وهو الأمر الذي يتناقض مع فكرة "البشري" في أفراد "الزعيم" بالهيمنة على السلطة السياسية في البلاد . ولم يحسم هذا الصراع من الإطار الظاهر والمعلن ؛ إلا في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧، حيث نجح "الزعيم" في دفع كبار جنرالات الجيش على الاستقالة وعلى رأسهم المشير عامر، في ظروف اختلال توازن القوى بين "الزعيم" و"المشير" لصالح الزعيم، بعد زوال قوة الجيش الذي كان قد دُمّر تدميراً كاملاً في معركة يونيو ١٩٦٧ .

٢ - تصوّر البشرى لماهية النظام السياسى الناصرى

جاء طرح البشرى لرؤيته وتصوره للنظام السياسى الناصرى من مدخل تحديد هوية صاحب السلطة السياسية في هذا النظام، باعتباره الجهاز الدافع للنشاط العام، والمحور الذى ستدور عليه مؤسسات وأبنية الدولة المختلفة، ومن ثم، فإن صحة رؤية البشرى للنظام الناصرى ؛ ترتعن على صحة تحديد "البشرى" بصورة قاطعة لهوية صاحب السلطة السياسية فى النظام الناصرى .

من هنا ظهرت لنا إشكالية تمثلت فى وجود خلل فى تحديد "البشرى" بصورة قاطعة لهوية صاحب السلطة السياسية فى النظام الناصرى . ففى الوقت الذى ذكر فيه بأن السلطة كانت متوحدة فى محور واحد هو: مجلس قيادة الثورة، ثم تركزت فى رئيس الجمهورية - عبّرت عنها دساتير دولة ٢٣ يوليو التى دارت حول هذا القطب الثابت وحده - أعلن ما يناقض هذا التصور: بأن السلطة السياسية - والتى سبق أن ذكر أنها كانت تتركز فى يد رئيس الجمهورية - أنها فى الحقيقة كانت منقسمة إلى سلطتين: إحداهما "سلطة دستورية" وتتمثل فى رئاسة الدولة ويمثلها الزعيم جمال عبدالناصر، والأخرى "سلطة قادة الجيش" وهى السلطة الفعلية ويمثلها المشير عبدالحكيم عامر، وأن صورة السلطة السياسية فى مضمونها كانت أشبه بسابقتها والتى صاغها "لطفى السيد" فى عبارته التاريخية أن: السلطة الشرعية للخدوى والسلطة الفعلية للإستعمار . الأمر الذى تسبب فى الحكم بعدم صواب هذه الرؤية ؛ لإستحالة قيام نظام سياسى على فكرتين فلسفيتين متناقضتين فى وقت واحد .

حاول البشرى تبرير هذه الإشكالية بإفترضه أن ظاهرة إنقسام السلطة ما بين « رئاسة الدولة وقيادة الجيش» هى واحدة من التناقضات التى ظهرت فى النظام، كنتيجة لانفراد الزعيم بالهيمنة على السلطة، وأطلق على هذه التناقضات: "أزمة نظام ٢٣ يوليو"؛ إلا أن "البشرى" فشل فى إثبات رأيه هذا - كما هو وارد بالبحث - ذلك أن الهيمنة على السلطة السياسية ترتعن على الهيمنة على وسائل القهر فى الدولة ؛ ومن ثم يكون فى فقد "رئاسة الدولة" السيطرة والهيمنة على "الجيش"، ما يعنى فقداه لأهم معيار يثبت هيمنتها على السلطة السياسية ؛ الأمر الذى ينفى من الأساس فكرة إنفراد رئاسة الدولة بالهيمنة على السلطة السياسية ؛ طالما أنه قد تبين يقيناً أن الجيش المصرى - تحت قيادة عبد الحكيم عامر - شكّل قوة سياسية وكيانا تنظيميا منفصلا عن الجهاز الإدارى للدولة، وفرض إرادته وسلطانه على الدولة ؛ أشبه بما فعله جيش الاحتلال البريطانى بالدولة المصرية .

علاوة على ما نوهنا عنه من أن الرؤية الصحيحة لأي نظام، هى تلك الرؤية التى تقوم على فكرة فلسفية، يُمكنها تفسير كل مخرجات النظام وظواهره وأحداثه، باعتبارها نتيجة منطقية - ولا أقول حتمية - لطبيعة وماهية هذا النظام، الذى يحمل من الأسباب والعوامل بما يؤدي إلى هذه النتائج . ومن ثم، تصنع كل مخرجات

وظواهر وأحداث هذا النظام، سياق متجانس متكامل : "لا متناقضات ولا مفارقات". أما الرؤية الخاطئة فهي تلك الرؤية التي تقوم علي فكرة فلسفية، تفشل أو تعجز عن تفسير بعض الظواهر والمخرجات الأساسية للنظام . ومن ثم تصنع مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام سياق غير متجانس ملء بالمتناقضات والمفارقات" . وهو ما حدث في رؤية "البشرى" لنظام ٢٣ يوليو، طالما فشلت في تفسيرها للمسائل الثلاث - انقسام السلطة السياسية والأمن ونهاية النظام - واعتبرتها مجرد "متناقضات" و"مفارقات" ؛ في حين أنها أحداث وظواهر كبرى، ليست مجرد أحداث وظواهر فردية استثنائية، لا تؤثر علي صحة الفكرة الفلسفية الأساسية التي وضعها البشرى للنظام، بما يستحيل إعتبارها مجرد متناقضات أو مفارقات علي سبيل الإستثناء، وإنما هي ظواهر وأحداث كبرى كانت مطردة واستمرت طوال فترة حكم النظام ؛ وتُمثل انعكاسا لطبيعة وماهية هذا النظام، الأمر الذي فرض علينا - وكما هو وارد بالبحث - أن نطرح افتراض لفكرة فلسفية أخرى لنظام ٢٣ يوليو - خلاف لفكرة البشرى المنوّه عنها - تتمثل في: قيام النظام علي محورين هما: «رئاسة الدولة وقيادة الجيش» . بدلاً من محور واحد هو "رئاسة الجمهورية" ينفرد بالهيمنة عليه رئيس الجمهورية الزعيم جمال عبد الناصر، وقد نجحت هذه الفكرة في تفسير كل مخرجات النظام وظواهره وأحداثه - والتي كان قد عرضها "البشرى" باعتبارها متناقضات ومفارقات - كنتيجة منطقية - ولا أقول حتمية - لطبيعة وماهية هذا النظام، الذي يحمل من الأسباب والعوامل بما يؤدي إلي هذه النتائج . ومن ثم، صنعت كل مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام، سياق متجانس متكامل : "لا متناقضات ولا مفارقات" .

٣ - تصور البشرى لأزمة نظام ٢٣ يوليو

حدد "البشرى" تصوّره لأزمة نظام ٢٣ يوليو في أنها عدة متناقضات ومفارقات تبلورت في ثلاث مسائل : «انقسام السلطة، الأمن، نهاية النظام» وأن هذه المتناقضات والمفارقات التي تبلورت في المسائل الثلاث هي نتيجة لقيام النظام السياسي للدولة علي تنظيم واحد، منوط بكافة سلطات الدولة انفراد بالهيمنة عليه رئيس الدولة، ولما قد ثبت لدينا عدم صواب هذا التصوّر لقيام هذا التصوّر علي فكرة خاطئة - وهي انفراد رئيس الدولة بالهيمنة علي السلطة السياسية وكل مقدرات الدولة - بناءً علي ماتوصلنا إليه من تحليل منهجي لهذا التصوّر نوّهنا عنه في هذا البحث .

ومن ثم يمكننا تحديد أزمة نظام ٢٣ يوليو في إطار الفكرة الفلسفية الجديدة التي افترضناها وتتمثل في: قيام النظام علي محورين هما: «رئاسة الدولة وقيادة الجيش» - والتي نجحت في تفسير كل مخرجات النظام وظواهره وأحداثه - كما نوّهنا - باعتبارها نتيجة منطقية لطبيعة وماهية هذا النظام، الذي يحمل من الأسباب والعوامل بما يؤدي إلي هذه النتائج، وصنعت من كل مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام، سياقاً متجانساً متكاملاً، "لا متناقضات ولا مفارقات"، ومن ثم استطعنا

من خلال هذه الفكرة الفلسفية، أن نستنتج أن أزمة نظام ٢٣ يوليو تمثلت في : أن طبيعة وماهية هذا النظام صنعت أسبابا لانقسام وحدة الصف والهدف والرؤية للدولة، وأصبحت الدولة المصرية الواحدة تسير وفق رؤيتين كل منها تسعى لتحقيق أهداف تتعارض مع الأخرى :

- **الرؤية الأولى لرئاسة الجمهورية :** وهى رؤية السلطة الدستورية، وهدفها تحقيق أهداف ثورة يوليو التى أعلنتها، ووضعت منهج ثورى وبرنامج عمل لتحقيق ما تسعى إليه .

- **الرؤية الثانية لجنرالات الجيش :** وهى رؤية لسلطة غير دستورية، أشبه بسلطة جيش الاحتلال، وهدفها تحقيق مصالح طائفية، ووضعت منهجا لفرض سيطرتها على الدولة وبرنامج عمل لتحقيق ما تسعى إليه .

الأولى لسلطة شرعية تقوم بوظائف الدولة المتعارف عليها، وأدواتها لتحقيق وظائفها هى أجهزة ومؤسسات وهيئات الجهاز الإدارى للدولة المتخصص فى كافة مجالات الحياة، والثانية لسلطة غير شرعية تسعى للقيام بوظيفة تتعارض وتتنافى مع وظيفتها المنوطة بها والمتعارف عليها والتى تتعارض وتتنافى مع وظيفة الدولة، وأدواتها لتحقيق ذلك هى أدوات القهر والعنف التى تمتلكها أشبه بسلطة جيش الاحتلال الذى يفرض سلطانه على البلاد بالقوة والسلاح .

الأولى ظهرت منجزاتها فى مشاريع التنمية وفى إطار العدالة الاجتماعية . والثانية ظهرت منجزاتها فى محاولات فرض سيطرتها على الدولة، فى تدخلها فى مجالى الأمن الداخلى والقضاء فيما قامت به من اعتقال ومحاكمات عسكرية وغيرها .

الأولى سلطة دافعة لمسيرة الأمة فى طريق التنمية والتقدم . والثانية سلطة إعاقة مسيرة الأمة فى طريقها نحو التنمية والتقدم .

حتى تبين لنا فى المحصلة الأخيرة أن أزمة نظام ٢٣ يوليو تتمثل فى جمعه بين رؤيتين متناقضتين ظهرتتا على أرض الواقع فى التطبيق العملى، لتبدو صورة النظام فى مسيرته فى كلا الاتجاهين : يد تبنى ويد تهدم، يد تُعمر ويد تُخرّب .

٤ - نهاية النظام الناصري

عرج البشري فى تناوله لمسألة « نهاية نظام ٢٣ يوليو»، من مدخل: "الجانب الفكرى الأيديولوجي"، فيما أسماه بنهاية «الناصرية»، وفسّر «الناصرية» بأنها السياسات والمشروعات المصرية العربية للنهوض والاستقلال والوحدة سياسيا واجتماعيا . وأن تصفية "الناصرية" تمت ؛ حين أصبحت السياسة الأمريكية فى موقع أقوى "بما لا يُقاس" فى مواجهة الناصرية ؛ بحسبانه أن إنهيار الجيش

المصري وإحتلال الأراضي، أعطي الولايات المتحدة فرصة أن تعرض المقايضة: "سيناء في مقابل تصفية الناصرية".

ولما كان اختزال "البشرى" مسألة تصفية الناصرية في عامل واحد هو : العامل الخارجى والذى اقتصره على دور الولايات المتحدة ؛ فيه ابتسار شديد لإعتبار أنها مسألة أكبر بكثير من أن تختزل في العامل الخارجى . ولما كانت هذه المسألة تخص الشأن الداخلى المصرى، وتمت بإرادة السادات رئيس الدولة المصرية وقتها، التى كانت وقتها دولة مستقلة كاملة السيادة تملك قرارها السياسى ؛ ولم تكن خضعت بعد للوصاية الأمريكية .

وبالنظر بالتحليل والنقد لكل ما عرضه البشرى فى هذا الشأن ؛ فإننا نستنتج أن "تصفية الناصرية" تمت فى ثلاثة خطوط رئيسية هى أشبه بمراحل أو خطوات ثلاث اتبعتها السادات فى مسار تصفيته للناصرية كالاتى :

- ثورة السادات مايو ١٩٧١ التصفية الناصرية .
- معركة ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .
- هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ المعنوية "الثانية" .

● ثورة السادات مايو ١٩٧١ لتصفية الناصرية :

الخطوة الأولى فى مسيرة السادات نحو تصفية الناصرية، جاءت فيما يُعرف بثورة السادات مايو ١٩٧١، ويذكر "البشرى" أن فيها نجاح السادات" فى الإطاحة بكل عُمَد وأركان الدولة والمنتمين جميعا للمشروع الناصري، وكان فيهم الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية وقائد عام الجيش، وشعراوي جمعه وزير الداخلية .. وإلخ، وأن السادات واجه هؤلاء جميعا وهم ذوو خبرة ومران، ومع ذلك انتصر عليهم جميعا .

وفى نقدنا لتفسير البشرى لانتصار السادات علي عُمَد النظام الناصري - وعلي النحو الوارد سابقا -الذي يتمحور حول فكرة انفراد رئيس الدولة علي التنظيم الأحادى للدولة، وأن ذلك أتاح له القدرة علي الإطاحة بكل عُمَد النظام ؛ كشفنا عن التناقض في الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا التفسير،والذى يأتى فى هذا التساؤل : كيف استطاع السادات الانفراد بالهيمنة علي الجهاز الإداري للدولة، وهو في نفس الوقت في خصومة وصراع مع عمد هذا التنظيم، وليس معه - كما يقول البشرى - سوى رئاسة الجمهورية ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام؟! . بمعنى : أن رئيس الدولة يستحيل عليه السيطرة - فضلا عن الهيمنة - علي التنظيم الإدارى للدولة بكل أجهزتها وهيئاتها المتعددة بشخصه ؛ إلا أن يكون من خلال سيطرته علي هؤلاء الوزراء وكبار المسؤولين علي قمة أجهزة وهيئات التنظيم الإدارى للدولة - وهم عُمَد النظام - فإذا دخل في خصومة وصراع معهم ؛ فقد بالتالي سيطرته علي هذه الأجهزة والهيئات .

وكشفنا في هذا البحث كيف أن نجاح "السادات" في الإطاحة بخصومه "عُمد النظام الناصري" ؛ جاء بسبب دعم وتأييد الجيش المصري له، الذي كان تحت سيطرة وهيمنة رئيس أركان الجيش الفريق "أحمد صادق"، والذي كان القائد الفعلي للجيش ؛ وليس القائد العام للجيش ووزير الحربية الفريق أ. "محمد فوزي" كما كان من المفترض والطبيعي أن يكون، مع الأخذ في الاعتبار أن مؤسسة الجيش كانت ولا زالت لها الكلمة العليا في تحديد حاكم مصر، كأمر واقع أثبتته التاريخ .

هذا علاوة على تأييد الرأي العام المصري للسادات ؛ بسبب إخفائه حقيقة وحقيقة انتماؤه الفكرية والأيدولوجية عن الرأي العام، وكذلك تصوره للدولة المصرية ونظامها السياسي، والحلول التي كان يراها للمشكلات التي كانت تواجه الدولة، الأمر الذي جعله يبدو أمام الرأي العام في صورته الظاهرية المضللة، باعتباره نائب رئيس الدولة، والحائز على ثقة الزعيم جمال عبد الناصر، وإلا لما عينه نائباً له، وهو بذلك يبدو وكأنه مؤمناً بفكر ومنهج وسياسات "الزعيم". هذا بالإضافة إلى تصريح «السادات» المستمر والدائم للرأي العام، بالتزامه بمبادئ وسياسات ومنهج "الزعيم"، مع إجادته اللعب علي عواطف الجماهير ودغدغة مشاعرهم .

● معركة ٦ أكتوبر ١٩٧٣ :

الخطوة الثانية في مسيرة السادات نحو تصفية الناصرية، جاءت في توظيفه معركة أكتوبر ١٩٧٣ كأداة لتحقيق هذا الهدف ذلك بتغييره لاستراتيجية الحرب. معركة التحرير - لتكون استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، وذلك في إطار عملية عسكرية محدودة، لتحريك الموقف السياسي التفاوضي، اعتماداً علي قيام الولايات المتحدة بحل النزاع المصري الإسرائيلي، وإعادة سيناء لمصر. بدلاً من إستراتيجية المواجهة التي وضعها "الزعيم" وصاغها في مبدأ « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة »، وجسّدتها الخطة «٢٠٠ / عبدالناصر» التي تهدف تحرير سيناء بأكملها عسكرياً، وتم تدريب وإعداد الجيش لخوض معركة التحرير على هذه الإستراتيجية؛ إلا أن «السادات» غير هدف الخطة لتكون الاستيلاء علي شريط ضيق شرق القناة لا يتعدى من ١٠ - ١٢ كم .

بمعنى أن : استراتيجية الحرب في أكتوبر ١٩٧٣ -التي غيرّها السادات لتكون استراتيجية المصالحة مع إسرائيل - هي ما أعطت للعدو الأمريكي الدور الرئيسي في هذه الحرب، طالما أن الفكرة الفلسفية التي وضعها السادات للحرب، لم تهدف لتحرير سيناء عسكرياً ؛ وإنما رهنّت تحرير سيناء علي قيام العدو الأمريكي بحل النزاع المصري الإسرائيلي، وإعادة سيناء لمصر بعد تحريك الموقف السياسي التفاوضي، من خلال عملية عسكرية محدودة .

ووفقاً لاستراتيجية السادات لحرب أكتوبر ١٩٧٣، التي تقوم على اللجوء إلى العدو الأمريكي لإسترداد سيناء ؛ فإنه لا بد وأن يكون قد وضع في حسابه - كأمر بديهي ومنطقي - المقابل الذي ستقدمه مصر للعدو الأمريكي نظير استردادنا لسيناء ؛ أي أن السادات بهذه الاستراتيجية وضع كل الأوراق لاسترداد سيناء في يد العدو الأمريكي ؛ لتصبح السياسة الأمريكية كأمر منطقي - في موقع أقوى بما لا يقاس في مواجهة الناصرية ؛ مما أعطي الولايات المتحدة فرصة عرض مقايضتها : سيناء في مقابل تصفية الناصرية - وهو ما عبّر عنه البشري - إلا أن ما يهمنا هنا كحقيقة تاريخية أن الفرصة التي اقتنصها العدو الأمريكي لعرض مقايضته : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية"، لم تأت نتيجة لهزيمة ١٩٦٧ بإنهيار الجيش المصري وإحتلال الأراضي - كما يقول "البشري" - وإنما أتت بإرادة "السادات" وفقاً لاستراتيجيته لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

● هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ المعنوية

الخطوة الثالثة والأخيرة في مسيرة السادات نحو تصفية الناصرية، جاءت في توظيفه لهزيمة ١٩٦٧، كأداة أخرى لتحقيق هذا الهدف، وفي هذا السياق ظهر لنا أن هناك هزيمتين باسم ٥ يونيو ١٩٦٧ :

- الأولى: الهزيمة العسكرية، وحدثت في تاريخ الحدث وأطلق عليها "الزعيم" اسم "النكسة" .

- والثانية الهزيمة المعنوية، وحدثت في أعقاب نصر أكتوبر ١٩٧٣ في إطار حملة إعلامية شرسة شنها السادات على الناصرية، وتحمل اسم الهزيمة بمفهومها الكلاسيكي الفج الجارح للمشاعر الوطنية .

الأولى "النكسة" : وهي الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيش المصري في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد تجاوزنا آثارها السلبية النفسية والمعنوية بفضل قيادة الزعيم جمال عبد الناصر وسياسته التي قامت على بث روح الصمود وإرادة القتال والنصر في نفوس المصريين، والعمل على استعادة ثقتهم في أنفسهم، واستبعاد كل مظاهر الإحساس بالهزيمة والانكسار والإحباط، فكان تسميته للهزيمة باسم «النكسة»، لاستبعاد التأثير السلبي، لكلمة «الهزيمة» في نفوس المقاتلين . باعتبار أن ترديد كلمة «الهزيمة»، يعني حضور الفكرة بتأثيرها السلبي .

والثانية "الهزيمة" : وهي الهزيمة المعنوية، بمفهومها الكلاسيكي الذي يعنى الانكسار والذل والهوان، التي حاول السادات ونظامه السياسي بكل ما يملك من وسائل وأدوات أن يرسخها في نفوس الأمة المصرية وتتمثل في مضمون الحرب الإعلامية المسعورة التي شنها النظام الساداتي علي الناصرية والزعيم عبد الناصر، وتمحورت في ملفات بعينها : أهمها : ملف يونيو ١٩٦٧"، و ملف "الديمقراطية الليبرالية" . وجاءت في أجواء السبعينيات، ونصر أكتوبر ١٩٧٣، والمصالحة مع

العدو الإسرائيلي في إتفاقية السلام ١٩٧٩، في سياق متلازم ومترابط ترابطاً وثيقاً مع ما سماه "البشرى" بالمقايضة الأمريكية: "سيناء في مقابل تصفية الناصرية".

وكان أبرز أهداف ملف يونيو ١٩٦٧ : إظهار المفاضلة الفارقة بين نصر أكتوبر ١٩٧٣ المشرف بحسبانه جاء بفضل حكمة وذكاء وعبقريّة "السادات"، وبين هزيمة يونيو ١٩٦٧ المهينة بحسبانه جاءت بسبب رعونة وسوء إدارة "الزعيم" للأزمة ؛ ليبدو «السادات» في هذه المفاضلة رمزا "للنصر والعلو والافتخار" و«الزعيم» رمزا " للهزيمة والمهانة والانكسار". ولم يأت فتح ملف يونيو ١٩٦٧، بهدف التحليل والنقد، للوصول إلي السلبيات ونقاط الضعف لتلافيها مستقبلاً، بقدر ما كان بهدف تثبيت حالة الهزيمة وتعميق الشعور بها حتى النخاع والتشهير بـ «الزعيم» و«الناصرية»، بهدف تصفية «الناصرية»، وهو ما أشار إليه البشري بأنه تم في السنوات الست التي تلت نصر أكتوبر مباشرة، وفقاً للمقايضة الأمريكية : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية". ونرى أن هذه الحملة نجحت إلى حد كبير في تحقيق ما سعت إليه .

ثالثاً الديمقراطية من منظور الإسلام في رؤية البشري

جاء تحوّل البشري في مجال الفكر السياسي من التيار القومي الناصري إلى التيار الإخواني - ليصبح واحداً من أهم رموزه- وإعلانه أن مرجعيته السياسية هي "الإسلام". ليفرض علينا تحليل ونقد مفهومه للديمقراطية، وفقاً لمنهج الفكر السياسي للمسلمين، والذي وضعت أسسه ومبادئه د. مني أبو الفضل . ومن أهم مبادئه : أن تُستتبط «المفاهيم» من القرآن الكريم . الأمر الذي يفرض علي كافة المسلمين، فضلاً عن المُتصدّرين للفكر السياسي للمسلمين، استخدام مفهوم «الشورى» - كما هو وارد في القرآن الكريم ووفقاً للنموذج الثقافي الوسطي - المناظر لمفهوم الديمقراطية الوارد من النموذج الثقافي المتأرجح، كذلك تقييم صلاحية ما طرحه "البشري" من أدوات منهجية ومبادئ أو نظريات سياسية في إطار تبنيّه للفكر الإخواني وإعلان أن مرجعيته السياسية الإسلام . ووفقاً لهذا المنهج . وسوف نتناول هذا الموضوع في المحوران التاليان :

○ نقد وتقييم ديمقراطية البشري بالقياس على مفهوم "الشورى" .

○ نقد وتقييم ما طرحه "البشري" من أدوات منهجية .

١ - نقد وتقييم ديمقراطية البشري بالقياس على مفهوم "الشورى" .

وفي تحليلنا ونقدنا ديمقراطية البشري في إطار مفهوم "الشورى"، باعتباره النموذج المعياري الواجب القياس عليه في مرحلته الفكرية التي نحن بصدها - مع الاعتبار إلى إيمان "البشري" بمفهوم "الشورى" كشرط للإيمان بالإسلام، وأنه كغيره من مفكرى التيار الإخواني؛ الذين يُعلنون أنهم يستخدمون آليات

"الديمقراطية الليبرالية" فقط في تطبيق مفهوم "الشورى" - وجدنا أنه موضوع واسع ذات أبعاد وجوانب متعددة، ومن ثم رأينا أن نقتصر علي تناول ثلاث نقاط رأينا أنها تفي بالغرض، وسنتناولها من خلال النقاط الثلاثة التالية :

- الصراع في ديمقراطية البشري، والتعاون في الشوري .
- القرار الجمعي بين ديمقراطية البشري، والشورى في الإسلام .
- المعارضة بين ديمقراطية البشري، والشورى في الإسلام .

أ- الصراع في ديمقراطية البشري، والتعاون في الشوري

هناك تباين شديد في موقع ووظيفة الصراع في كل من مفهوم ديمقراطية البشري التي تبناها في المرحلة الإسلامية، و"الشورى" في الإسلام . يتمثل في أن وظيفة «الصراع» في الأولى - أى «ديمقراطية البشري» - هي أسلوب للتنظيم السياسي الذى يُقيم التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية ؛ ليحصل الفائز والمتنصر في هذا الصراع علي السلطة السياسية والحكم، أي أن موقع «الصراع» هنا أنه المبدأ الأساسى المحورى الذى يقوم عليه مفهومه للديمقراطية ؛ وهو ما يتطابق مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية الغربية ؛ كأحد مفردات النموذج المعرفي المتذبذب «العلماني»، الذي يعتبر «الصراع» هو المبدأ الذي يقوم عليه نظام الحياة، والمحرك والدافع الرئيسى لكل أنشطة الحياة، وقاعدة النظام الاجتماعي الذي تنبثق منه كافة الأنظمة الاجتماعية الفرعية.

في حين أن مفهوم «الشورى» في الإسلام يقوم علي مبدأ «التعاون» والتشاور فيما بين القوى الاجتماعية المتعددة في المجتمع ؛ للوصول للرأى الصائب من خلال عملية تحليل ومناقشة آراء أهل الرأى والمشورة من أصحاب الرأى السديد الذين يمثلون كافة القوى السياسية - والذين يطلق عليهم اسم "أهل الحل والعقد" - سواء في اختيار الحاكم أو في تحديد السياسات العامة والقرارات المصيرية للدولة، وهو أحد مفردات النموذج الثقافي الوسطي - الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي للشعوب المسلمة - وفي هذا النموذج، يتبين لنا أن وظيفة الصراع هي القيام بإعادة الأمور إلي نصابها عند حدوث اختلال في أي جانب من جوانب المجتمع . أما موقع الصراع فيه، فإنه مجرد حالة مؤقتة وطارئة تنتهي بمجرد إعادة الأوضاع إلي نصابها.

ب - القرار الجمعي بين ديمقراطية البشري والشورى في الإسلام

يتبنى البشري «القرار الجمعي»، باعتباره نموذجاً تنظيمياً، يصدر فيه القرار بالغلبة العددية، أى الكثرة التي تُقاس بالعدد، بما يُفيد تجريد الأعداد عن أشخاصها، وبما يقتضيه التجريد من مساواة بين المعدودين . في حين أن مسألة كثرة الأعداد في إطار المنهج الإسلامي للشورى، ليست هي مناط الصواب، ذلك أن القرآن الكريم كان صريحاً في إبطال هذا الوهم ونصوص آيات القرآن واضحة في التفرقة

بين أكثر الأقوال وبين أصوبها - كما نوَّهنا بالبحث - وأن رأي الشيخ جمال الدين الأفغاني جاء، يتفق مع رأي العلماء في صدر الإسلام، في تسمية العامة الجهلاء بالغوغاء، وهو الجراد المُخْرَب، ومع رأي ابن عباس في قوله : ما اجتمعوا إلي ضرراً، وما تفرقوا إلا نفعوا^(١)، وهو ما يتعارض مع جوهر فكرة البشري للقرار الجمعي التي تتمحور حول صدور القرار بالغلبة العددية، أي القياس بالعدد، الأمر الذي يقضي بتجريد الأعداد عن أشخاصها، وما يقتضيه التجريد من مساواة بين المعدودين . في حين أن هذه المساواة في هذا السياق لا يُقرها الإسلام . حيث يُعد بعض المساواة عدل، والبعض الآخر ظلم كبير، لأن مساواة من يستحق بمن لا يستحق هو الظلم بعينه : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ » [(٩) الزمر] وبأي منطق يمكننا أن نسوَّى العالم بالجاهل، في مجال الرأي أو التشريع ؟! . وهو ما كشف عن حكمة "الإسلام" في تفرقه بين أكثر الأقوال وأصوبها، وأن الصواب لأهل الذكر، وأن الفضيلة نادرة في كل شيء، فجاء تشريعه "الشوري" لتكون ركن أساسى يقوم عليه بناء المجتمع والدولة على السواء .

كل ذلك لا يعني أن الشوري في الإسلام لا تتضمن القرار الجمعي، ولكن في صورة مختلفة، لأنها تخرج من النموذج الثقافي الوسطي، خلاف نظيرتها التي أشرنا إليها . فالإجماع عند المسلمين إجماعان : «خاص وعام» : الخاص هو : «إجماع أصحاب الرأي في العلم والشرعية وذوي الحل والعقد»، والعالم هو : «إجماع الخاصة والعامة والعلماء والجهلاء » . وإجماع الخاصة مطلوب في السيادة التشريعية . وإجماع الخاصة والعامة مطلوب في السيادة السياسية . ونموذج هذا الإجماع الأخير جاء في «المبايعة» والتي في صورة «الاستفتاء» - كما هو معروف اليوم- . ويأتي هذا الاستفتاء تنويجا للمرحلة السابقة الأساسية في اختيار الحاكم وهي مرحلة إجماع الخاصة من ذوي أهل الحل والعقد، حيث لم يُعد للعامة - في حقيقة الأمر - فرصة إعمال العقل والفكر في بدائل، ولكن فقط موافقة أو عدم الموافقة في قبول ذلك الشخص كحاكم ؛ فإذا تم إجماع العامة علي الموافقة، كان بها وإلا ؛ تم إعادة المرحلة السابقة، حتي يتم الإجماع بقبول جمهور العامة والخاصة علي هذا "الحاكم".

ج - المعارضة بين ديمقراطية "البشري" و الشورى في الإسلام

لما كان "البشري" قد تبني فكرة المعارضة في الفكر الليبرالي الغربي . فقد أوضحت د. "نيفين عبدالخالق" فكرة المعارضة في كل من "الفكر الليبرالي الغربي" و "الفكر الإسلامي" كأحد الاختلافات الفارقة بين الديمقراطية الليبرالية والشورى في الإسلام وذلك في الآتي :

^١ عباس العقاد- الديمقراطية في الإسلام- مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع -٢٠٠٤ ص ٦١ .

أن المعارضة في الديمقراطية الليبرالية تعنى وجود قوة سياسية اجتماعية، تشكل تنظيمًا سياسيًا : "حزب"، كأحد الخصائص المميزة للديمقراطية الليبرالية . ويتحدد لها دور في نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي . ففي الوقت الذي تتولى فيه أحد القوى السياسية في المجتمع السلطة السياسية وإدارة كافة شؤون الدولة، والتي تكون قد حازت على ثقة غالبية الناخبين من الشعب، من خلال انتخابات حرة ونزيهة - [على أن تُعاد الانتخابات بصورة دورية كل مدة زمنية محددة، يتقرر فيها القوة السياسية (الحزب) التي سينوط بها السلطة السياسية وإدارة كافة شؤون الدولة، والتي تكون قد حازت على ثقة غالبية الناخبين من الشعب في هذه الانتخابات] - في ذلك الوقت : تقوم المعارضة بالدور المنوط بها وهو : نقد وتقويم لسلوك الحكومة المنوط بها السلطة السياسية وإدارة شؤون البلاد .

ويلاحظ في هذا النظام أن القوى السياسية التي تتولى : سواء "السلطة السياسية" أو "المعارضة" غير دائمة ؛ فهي يُمكن أن تتغير مع نتائج الانتخابات الدورية في نهاية كل مدة مقررة . أى أن الاهتمام الأساسي موجه إلى الدور الذي يُشخصه أفراد متعددون في أوقات مختلفة، وما القوة السياسية المنوط بها "السلطة السياسية" أو المنوط بها "المعارضة" ؛ إلا مؤدين لدور ينجزونه .

أما نظرة الفكر الإسلامي "للمعارضة"، فإنها لم تكن معنية " بالدور " كما هو الشأن بالنسبة للفكر الغربي، وإنما كانت معنية أساسًا بالتصور الأمثل لشكل الحكم وشخص الحاكم . فبينما هذا " الدور " - في الفكر الغربي يتسم بعدم التشخيص - فهو دور يتبادله أطراف يكون التصاق أحدهم به رهينة زمن معين - نجد بالمقابل، أنه طالما كانت المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي موجهة أساسًا إلى الإهتمام بتصوير أمثل أو وجهة نظر في شكل الحكم وشخص الحاكم، فهي ملتصقة ومشخصة بأطراف معينون ؛ وهو ما يجعلنا في مسألة المعارضة نتجه إلى أطراف معينين بالذات، يكونون هم المقصودون بذلك كالخوارج مثلاً .

بالإضافة إلى أن في معنى المعارضة في الفكر الغربي، الاعتراف بتبادل الأدوار بين أطراف يشتركون في لعبة واحدة (السلطة) ؛ فإنه في المقابل بمتابعة الفكر والتاريخ الإسلامي، يتضح لنا عدم الاعتراف بتبادل الأدوار هذه في الفكر السياسي الإسلامي .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه ثمة شيء آخر يمنع من قبول منطق تبادل الأدوار هذا في مفهومها الغربي . ذلك أنه استقر في الفكر السياسي الإسلامي عدم السعي لطلب السلطة، فطلب السلطة ممنوع أو مكروه ؛ ومن ثم فإن كافة حركات

المعارضة كانت عنايتها أساساً موجهة إلى تطبيق تصورها الأمثل وليس من أجل السعي لطلب السلطة (١).

٢ - نقد وتقييم ما طرحه "البشرى" من أدوات منهجية

أما عن تقييم صلاحية ما طرحه "البشرى" من أدوات منهجية ومبادئ أو نظريات سياسية في إطار تبني فكر التيار الإخواني ؛ فهو أيضاً موضوع واسع وله أبعاد وجوانب يمكن أن تخرجنا عن موضوع هذا البحث، ومن ثم رأينا أن نقتصر على تناول ما يفى بالغرض كالتالى :

● جاءت إضافة البشرى لتصنيف الثنائى "إسلامي / علماني" كأداة منهجية إلى أدوات البحث المنهجية الإخوانية لتصنيف كافة التيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجماعات والأفراد .. إلخ : "إما إسلامي وإما علماني". ووضع معياراً لهذا التصنيف هو: "الأصل المرجوع إليه". كما نوهنا سابقاً - إما أن تكون المرجعية "إسلامية" بالاحتكام والصدور عن "الإسلام" "للإسلاميين" . وإما أن تكون المرجعية "علمانية" بالاحتكام والصدور لغير الإسلام "للعلمانيين". ويرى الباحث باختصار شديد أن أمور السياسة والاقتصاد هي من أمور الحياة التى مصدر التشريع الأساسى فيها «المصالح المرسل» ، وفى هذا المعنى كتب "القرضاوى" : « أما أمور الحياة والمعاملات بين الناس "أفراداً" و"دولاً" و"حكماً" و"محكومين"، فالأصل فيها الإباحة ؛ إلا ما منع منه الشارع بنص ثابت صريح، ولهذا اتسع باب السياسة الشرعية أمام أولى الأمر من المسلمين، الذين علموا أن من هدى الرسول وخلفائه الراشدين أن السياسة الشرعية كل ما يقرب المجتمع إلى الصلاح، ويبعده عن الفساد، وإن لم يجيء به نص، فالمهم ألا يُصادم نصاً، وهذا ما جعل ابن عقيل - وأقره ابن القيم وغيره - يقرر أن "السياسة ما لم يخالف الشرع، لا ما نطق به الشرع" (٢). وهو ما يعنى أن المرجعية للتيارات والقوى السياسية والاقتصادية هي، المصلحة - ما لم تصادم نصاً شرعياً - وفقاً للقاعدة الشرعية : " أينما توجد المصلحة فنم شرع الله " أما أن تكون "المرجعية" للتيارات والقوى السياسية والاقتصادية للكتاب والسنة - كما يقول "البشرى" - وليس "المصالح المرسل" ؛ فهي بدعة فاسدة تخالف صحيح الدين، وقد أضرت بمجتمعاتنا المسلمة أيما ضرر ؛ حين قسّمت وحدة المسلمين وزرعت الحقد والكراهية والاقتتال فيما بينهم، وصنعت فتنة لم نجنى منها إلا بحورا من الدماء وقتلى وجرحى لاحصر لهم ودمار وخراب عمّ كافة مجتمعاتنا المسلمة .

^١ المعارضة في الفكر السياسي الإسلامى - مرجع سابق ص ١٤ - ١٦ .

^٢ د. يوسف القرضاوى - الحل الإسلامى - سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٢) - مكتبة وهبة ط ٢ - ١٩٧٧ ص ٨٣

ووفقاً لهذا التصنيف الذى ابتدعه البشرى، قام بتصنيف كافة التيارات السياسية فى الجانب العلمانى بحسبانه أن مرجعيتها علمانية غربية باستثناء التيار الذى نسب نفسه للإسلام، والذى تتصدره حركة الإخوان وقد وضعه فى الجانب الإسلامى دون أن يقدم أى دليل أو برهان، فإذا أخذنا على سبيل المثال التيار القومى الناصرى نجد أن الاشتراكية التى طبقها النظام هى اشتراكية اسلامية، وكذلك كافة السياسات العامة جاءت من المصدر التشريعى : "المصالح المرسله"، وكلها تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، ولا تتصادم بأى حال مع أى نص من نصوص الكتاب أو السنة ؛ ومع ذلك فهى وفقاً لتصنيف البشرى فى الجانب العلمانى.

● أضاف البشرى تصنيفات ثنائية كأدوات منهجية أخرى، تضاف إلى أدوات البحث المنهجية للتيار الإخوانى، مثل : "الموروث والوافد" و "الإسلام والعروبة" و "الأصالة والمعاصرة" .. وغيرها .

وإذا أخذنا على سبيل المثال مما جاء فى توضيح "البشرى" لفكرته فى التصنيف الثانى « الموروث والوافد » كأداة منهجية لتقسيم الأفكار إلى ما هو "موروث" وما هو "وافد" : "أن ورود مفاهيم علمانية من الغرب فى وجود مفاهيم تناظرها فى بلادنا ؛ صنع ازدواجية فى المفاهيم مما أحدث شرخاً وصدعاً فى فكر وعقل "الأمة" . وهو ما يعنى فى موضوع دراستنا هذا، أن ورود مفهوم "الديمقراطية" من الغرب له أصول إغريقية وثنية فى وجود مفهوم يناظره فى بلادنا وهو "الثورى" ؛ صنع ازدواجية فى هذا المفهوم مما أحدث شرخاً وصدعاً فى فكر وعقل "الأمة"، وهو ما لم يتعرض له "البشرى" بالدراسة والبحث .

أما أهم نقاط النقد الجذيرة بالذكر فى تصنيف "البشرى" الثانى الذى نحن بصدده، أنه خالف الفهم الصحيح للإسلام، بإدخاله بدعة جديدة تخالف السنة الشريفة وهى : أن يكون معيار الأخذ أو عدم الأخذ من حضارات الأمم والشعوب الأخرى والمختلفة معنا عقائدياً هو معيار « الموروث والوافد » ؛ فى حين أن المعيار الصحيح هو : معيار « الصالح والفاقد »، فلنا أن نأخذ من حضارات الأمم الأخرى ما نشاء بما يتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وبما يكون فيه إصلاح ونفع لنا .

يقول يوسف القرضاوى وهو من كبار فقهاء الإسلام : « بل أحب أن أقول بصراحة، إن الدعاة الراسخين الأصلاء للحل الإسلامى، لا يقفون موقف المتشجج من المذاهب العصرية فى السياسة أو الاقتصاد أو الفلسفة أو العلم أو الأدب . بل يقتبسون منها – بإذن من شريعتهم نفسها – ما وجدوا فيه خيراً لأمتهم ومصلحة لدينهم ودنياهم وشعارهم فى ذلك " الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها " «(١)؛ حتى أن "القرضاوى" أباح أن نأخذ من المذهب الشيوعى نفسه فيقول :

١. يوسف القرضاوى - بينات الحل الإسلامى - مرجع سابق ص ٨١ .

«وقد ذكرت في أكثر من كتاب لي ؛ أننا لا نمانع أن نقتبس بعض الأفكار النافعة من نشوءية "دارون" أو مادية "ماركس" أو تحليلية "فرويد" أو اجتماعية "دوركايم" ؛ وإن كنا نرفض الفلسفة الكلية لكلٍ منهم .. » (١) .

وعلى الرغم من أن مرجعية "البشري" في مسألة "الديمقراطية" اقتصرَت على منظري حركة الإخوان، سواء في رأي حسن البنا مؤسس ومرشد الحركة أو رأي د. يوسف القرضاوي منظر الحركة، وذلك بعدم خروجه إلي الدائرة الفقهية الأوسع التي تشمل باقي علماء المسلمين، وكان الإسلام في مفهومه حكر على حركة الإخوان - وهو ما أشرنا إليه بالبحث - إلا أنه لم يرجع إلى "القرضاوى" - وهو من أكبر مرجعيات الإخوان - أو إلى أى مرجع أو مصدر آخر من المصادر الشرعية في مسألة «الموروث والوافد» .

^١ د. يوسف القرضاوي - أعداء الحل الإسلامي - سلسلة حتمية الحل الإسلامي (٤) - مكتبة وهبة ط ٢ - ٢٠٠٤

المستخلص

فشل "البشرى" فى تحقيق هدفه ومغزاه من خطابه بشأن الديمقراطية فى حقبة الاحتلال، وذلك حين اعتُبر أن الفترة من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢؛ كانت تُجسّد تجربة ديمقراطية تمت وفقاً لنظام ديمقراطى ليبرالى دستورى فذ . وأعلن أن هدفه من هذه القراءة التركيز على إيجابيات نظام الحكم الحزبى الذى أسس فى إطار محنة سقوط مصر تحت سيطرة وهيمنة الاحتلال الإنجليزى، وأن ذلك النظام كان نظاماً ديمقراطياً وطنياً يقوم بوظيفة وطنية تتمثل فى السعى نحو تحقيق الاستقلال والديمقراطية، وأن ثورة يوليو ١٩٥٢ حاولت أن تُقلل من المنجزات الوطنية والديمقراطية لهذا النظام الحزبى .

وذكر أن هناك فائدة كان يرجوها من نشره لنتائج هذه الدراسة، ونوّه إلى ضرورة النظر إلى الزمن الذى نشر فيه نتائج هذه التجربة التاريخية، باعتباره أن خطابه هذا كان موجهاً إلى المجتمع المصرى فى ظرف تاريخى خاص، والذى كان يتمثل فى قرار الرئيس السادات بإعادة النظام الحزبى التعددى - ضمن محاولته لإعادة إنشاء نظام سياسى واجتماعى على نمط النظام الليبرالى الرأسمالى الرجعى الفاسد فى عصر الاحتلال الإنجليزى - وحيث دفع بعودة رموز النظام السياسى الرجعى مرة أخرى من أمثال : فؤاد سراج الدين، ومحمد أبو الفتح، والإخوان : "على أمين و مصطفى أمين"، و إبراهيم شكرى، وعمر التلمساني وغيرهم ؛ لإعادة إنشاء نفس الأحزاب والجماعات السياسية الرجعية، بالرغم من اختلاف السياق السياسى والاجتماعى جذرياً عن السياق الذى كانت قد نشأت فيه تلك الأحزاب والجماعات ! . الأمر الذى لزم بدفع الكُتّاب والصحفيين لتسويق قرار السادات المنوّه عنه للشعب المصرى . وذلك بإعادة قراءة تاريخ تلك الحقبة الاستعمارية على اعتبار أنها فترة وطنية مجيدة ترسّخت فيها أسس الديمقراطية الليبرالية السليمة من دستور 1923، وبرلمان بغرفتيه "مجلسى النواب و الشيوخ"، وأحزاب سياسية متعددة .. إلخ . وفى سياق محاولة "البشرى" لتحقيق هدف "السادات" المنوّه عنه، كشف خطابه بما سرده من وقائع وأحداث، عن أن هذا النظام كان من أبشع النظم الدكتاتورية التى حكمت المصريين، وهو عكس ما كان يهدف إليه .

وفى خطاب "البشرى" بشأن التجربة الديمقراطية المصرية فى نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. قدّم تصوراً جديداً يقوم على إنفراد رئيس الدولة - الزعيم جمال عبدالناصر - بالهيمنة على التنظيم الوحيد للدولة - هو: "الجهاز الإدارى للدولة" -

الذى يحتوى على كافة سلطات الدولة .. وطرح مثالب وأخطاء للنظام الناصري وأن عبد الناصر كان زعيماً دكتاتورياً مستبداً، لم يستطع حماية أرض المحروسة من الغزو الإسرائيلي، ويلاحظ أن خطاب "البشرى" هذا، جاء في فترة تحوله الفكري السياسي الأخير من "الناصرية" إلى "الأخوانية" . حيث تغير موقف "البشرى" من "الناصرية" من التأييد الكامل إلى العداء ؛ أى من النقيض إلى النقيض، وذلك تبعاً لتبُّنه الفكر الإخوانى . وكانت حركة الإخوان أعلنت حرباً إعلامية ودعائية غاية فى البشاعة ؛ لتشويه النظام الناصري والزعيم جمال عبدالناصر والقضاء على شعبيته كزعيم تاريخى من ذاكرة الأمة المصرية . وألصقت به كل التهم والمثالب كذباً وإفتراءً، واعتبرت أن النظام الناصري كان نظاماً ماركسياً بناءً على فتوى من الشيخ "يوسف القرضاوى" ؛ ومن ثم يكون الزعيم عبدالناصر ماركسياً وملحداً فى المسكوت عنه ؛ بإعتباره أسس نظاماً ماركسياً، وهو ما أعلنته حركة الإخوان . وظهر أن الحرب الإعلامية والدعائية هذه ليست مجرد موقف للإخوان من "الناصرية" . ولكنها الأساس والمبرر الذى قامت عليه إعادة إنشاء "السادات" لحركة الإخوان . لتكون أهم آلياته لتنفيذ صفقته السياسية التى أبرمها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما أطلق عليها البشري "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" . وأن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لحركة الإخوان - وكذلك النظام الليبرالى "الساداتى" القائم حتى الآن - يرتهن على استمرار "الإخوان" فى شن هذه الحرب الإعلامية والدعائية الغاية فى البشاعة والتى تجاوزت كل مبادئ الأخلاق والقيم الإسلامية والعرف ؛ لتشويه "الناصرية" وعبدالناصر . وهو ما يكشف عن أسباب استمرار هذه الحرب حتى يومنا هذا دون أى مبرر وطنى أو أخلاقى . وذلك بالنظر إلى وجود تعارض شديد بين أهداف "المشروع الناصري" فى المنطقة العربية ، وبين أهداف "المشروع الأمريكى" وكذلك مصالح الولايات المتحدة والغرب فى نفس المنطقة .

الكلمات الدالة

الواقع الاجتماعى "السياق"، القوى السياسية، السلطة الفعلية، السلطة الشرعية، الملك، الاحتلال، الحركة الوطنية، الثورة، التغيير الثورى، أزمة النظام، التحول الفكرى، التيار الإسلامى، التيار العلمانى، الحركة الإسلامية، الشورى .

نتائج وتوصيات

أولاً : النتائج

نستخلص من البحث أن "البشري" جسّد نموذجاً مثالياً، للمتقف المحافظ . والمقصود "بالمحافظ" بأنه "الفرد الذي يتحيز إما للدين" وإما "لنظام الحكم" القائم وإما "للتراث". بمعنى أننا نرى أن "البشري" صاحب فكر محافظ، ينحاز إلى نظام الحكم القائم، وهو في ذلك حقق مقوله : "أن الفكر الإنساني لا ينفصل عن الواقع الاجتماعي الذي ينشأ فيه". حيث نشأ "البشري" وتربى وعاش حياة إجتماعية هادئة، وسط عائلة من الطبقة المتوسطة تعمل في وظائف بيروقراطية حكومية متميزة ؛ فمن ثم جاءت أفكاره وأطروحاته بشأن الديمقراطية تؤكد تعاطفه مع نظام الحكم القائم في جميع تغيراته الجذرية التي عاشها البشري وهي : "النظام اللبرالي الملكي الخاضع للاحتلال البريطاني ثم النظام الناصري ثم النظام الليبرالي الساداتي والممتد حتى الآن . ويمكننا أن نأخذ مبدأ "الشرعية السياسية" كمعيار في الحكم على ديمقراطية هذين النظامين اللذين تناولهما البحث وهما : "النظام الليبرالي الملكي الخاضع للاحتلال البريطاني" و "النظام الناصري" ؛ ومن ثم الحكم على مدى إنحياز "البشري" للنظام القائم على حساب المبادئ والأسس التي تقوم عليها أي ديمقراطية . مع الإشارة إلى أن الشرعية السياسية في أبسط تعريفاتها هي : قبول غالبية المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس سلطاته بما في ذلك القوة".

في حقبة الاحتلال البريطاني : في هذا النظام، عُين جدّه (سليم البشري) شيخاً لجامع الأزهر، وكذلك عُين والده في سلك القضاء، وحتى ينجح البشري في تحقيق التوازن والانسجام النفسي الداخلي، بين فكرة المحافظ المنحاز للنظام القائم، وبين عدم شرعية هذا النظام الذي اكتسب كراهية غالبية الشعب المصري . وضع تصوراً للنظام اعتبر فيه "الملك" قوة سياسية تعادل القوة السياسية للأمة المصرية بأكملها، وأن دستور ١٩٢٣ وضع صيغة سياسية سليمة لموازن القوي في المجتمع المصري، قسّم فيها السلطة فيما بين "الملك" والأمة المصرية الممثلة في البرلمان، وفرض فيها "الملك" حاكماً على البلاد . هذا على الرغم من أن الشعب لم يُعطى الحق في اختيار الملك أو عزله أو استبداله بآخر، أو تحجيم سلطاته، وكان تعيين "الملك" يأتي من سلطة الاحتلال البريطاني . ومع كل ذلك ؛ أعلن "البشري" أن هذا النظام هو نظاماً ديمقراطياً دستورياً فذا!!!.

في الحقبة الناصرية : جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لتطيح بكافة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتضع نظاماً آخر يقوم على الديمقراطية الاجتماعية، ودون أن تؤثر على المراكز الاجتماعية لعائلة "البشري"، في وظائفهم البيروقراطية الحكومية المتميزة، فجاء تحوله من تأييد النظام الليبرالي الديمقراطي إلى النظام الاشتراكي الناصري بكل مفرداته بعد أن استقرت السلطة في يد النظام الناصري، ومن ثم حقق لنفسه التوازن والانسجام النفسي، فيما بين فكره المحافظ الذي ينحاز للولاء للنظام القائم، وبين شرعية النظام السياسي الناصري والذي كان قد حظي على تأييد غالبية الشعب المصري، ومن ثم شرعيته السياسية.

ثم جاء "السادات" للحكم، ليطيح بالنظام الاشتراكي الناصري - في صفقة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما أطلق عليها البشري "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" - ويُعيد النظام الليبرالي الديمقراطي الرجعي مرة أخرى، برموزه وعناصره السياسية، وأهمها إعادته إنشاء جماعة الإخوان مع تقديمه كافة التسهيلات والدعم لها، ومن ثم، جاء تحول "البشري" من التيار الناصري إلى التيار الإخواني، بعد أن أصبحت جماعة الإخوان تمثل أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام الساداتي الجديد.

وحتى يُعيد "البشري" توازنه وانسجامه النفسي الداخلي مرة أخرى، بين فكره المحافظ والمؤيد للنظام القائم، وبين شرعية الإطاحة "بالناصرية" وإقامة نظام جديد، قدّم تصوراً جديداً يقوم على طرح مثالب وأخطاء للنظام الناصري وأن عبد الناصر كان زعيماً دكتاتورياً مستبدّاً انفرد بالسلطة ولم يستطع حماية أرض المحروسة من الغزو الإسرائيلي، ويلاحظ في تحوله الفكري السياسي الأخير من "الناصرية" إلى "الأخوانية"، أمرين :

الأمر الأول : موقفه من حركة الإخوان، جاء من النقيض إلى النقيض، وفقاً لموقف النظام القائم من الحركة . فجاءت معاداة "البشري" لحركة الإخوان حين كان النظام الناصري الحاكم للبلاد يعادي "الأخوان" . ثم جاء انضمام وتأييد "البشري" للتيار الإخواني، تبعاً لتأييد ودعم "النظام الساداتي القائم" لحركة الإخوان، واعتبارها أحد عناصره الأساسية التي يقوم عليها النظام الجديد، أي أن موقف البشري في الحالتين ينسجم تماماً مع فكره المحافظ المؤيد للنظام القائم .

الأمر الثاني: موقف "البشري" من النظام الناصري بين فكره المحافظ - والمتحيز للنظام القائم "الساداتي" - وبين تحوله فيما أسماه من العلمانية إلى الإسلام: فعلى الرغم من أن أسس وأركان "الناصرية" والتي ذكرها البشري بأنها تتمثل في السياسات والمشروعات المصرية العربية للنهوض والاستقلال والوحدة سياسياً واجتماعياً علاوة على الاشتراكية التي نُعتت بالاشتراكية الإسلامية ؛ لا تتقاطع أو تتعارض مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية .

وعلى الرغم من صحة الشرعية السياسية لحكم الزعيم جمال عبد الناصر، والذي اكتسب التأييد والحب الجارف من غالبية المصريين، وأن هذه الشرعية تؤكد مبادئ وقواعد الإسلام - فيما أرى - استناداً إلى ما قرره جمهور الفقهاء بأنه "إذا تولى السلطان رجل كفاء عادل، ولو بطريق التغلب - لا بطريق الاختيار - وجبت طاعته، ويعتبره بعض العلماء أميراً للمؤمنين؛ إذا ارتضاه المؤمنون لعدله وصيانيته للمؤمنين، وأن الاختيار اللاحق للخلافة يكون كالاختيار السابق من حيث المعنى والمصلحة".

وعلى الرغم مما أنجزه الزعيم جمال عبد الناصر كحاكم أقام "النظام الناصري". الذي نجح في إقامة العدل ونشر الرخاء والسلام في ربوع البلاد، وانتشل البلاد من قاع التخلف والتبعية؛ ليضعها عن طريق التقدم والرفق؛ ويصنع من "مصر" دولة حرة مستقلة تملك إرادتها وسيادتها وقرارها السياسي ولها كلمة مسموعة في العالم، حتى أنها على الرغم من فقدانها "سيناء" في نكسة ١٩٦٧، ظلت دولة مستقلة تملك إرادتها وسيادتها وقرارها السياسي - في حين أنها عندما استردت "سيناء" بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بقيادة "السادات" فقدت إرادتها واستقلالها الحقيقي لتخضع تحت هيمنة الإمبريالية الأمريكية - وهو ما يعنى توافق "الناصرية" مع مبادئ وقواعد الإسلام.

ورغم كل ذلك هاجم "البشري" النظام الناصري والزعيم جمال عبد الناصر اعتباراً لتوجيهات النظام الساداتي الجديد، وفي إطار سيطرة الجانب الفكري المحافظ للبشري- في إنحيازه للنظام الساداتي القائم - دون أن ينظر إلى مبادئ وقواعد الإسلام باعتبارها كما يقول "مرجعيتة السياسية".

ثانياً : التوصيات

أرى قيام لجنة علمية تخصصية تتشكل من علماء وأساتذة في العلوم السياسية، والتاريخ، والفقه الإسلامي . تقوم بنقد وتصحيح المفاهيم المغلوطة . وتصويب الأفكار الخاطئة وذلك في جميع الكتب والمنشورات التي تناولت الحركة الإخوانية أو أي حركات أخرى نسبت نفسها للإسلام سواء كانت "لطارق البشري" أو غيره من الكتاب . وأرى الاستعانة بالكتب والإصدارات التي نشرت من فقهاء وعلماء الإسلام، والتي تناولت التحليل والنقد العلمي لإصدارات جماعات العنفين: "الفكري والمسلح" في العصر الحديث، ومنها ما نشره د. أحمد محمود كريمة، مثل كتاب: "جماعة الإخوان رؤية نقدية" وكتاب: "ظاهرة العنف المعاصر"، وكتاب: "تهافت السلفية"، وغيرها .

أرى تصحيح كل التسميات التي أطلقت على كل ما هو من فعل البشر، ونُسبت للإسلام ظلماً واقتتالاً. مثل : التيار الإسلامي، الفكر الإسلامي، الحركة

الإسلامية، المشروع الإسلامي، النظام الإسلامي .. إلخ . وكل هذه الأمور هي إجتهدات بشرية تحتمل الخطأ، ومن الخطيئة أن ينسبها أصحابها للإسلام حتى يلبسوها قدسية ليخدعوا عامة الناس، بأن ذلك من الإسلام . ومن ثم يتجنبوا عرضها على الرأي العام ضمن البدائل السياسية المتاحة والمعروضة لإختيار ما يحقق مصالحهم ويتوافق مع الشرع . وأقترح على سبيل المثال أن نُغيّر اسم "التيار الإسلامي" ليكون "التيار المحافظ" أو "تيار المحافظين" . وأرى أن هذا الإسم هو الأنسب بإعتبار أن مضمون وجوهر ما يسعى هذا التيار لتحقيقه هو المحافظة على الدين، من خلال إستخدام كافة الوسائل والأدوات التي تحقق هذا الغرض . ومن ثم تنزع غطاء القدسية من قادة وزعماء ومنظروا هذا التيار، لينزلوا من عليائهم، ويعرضوا على الناس أفكارهم وإجتهداتهم ؛ لتكون تحت النقد والمناقشة . كذلك يكون فى دخولهم المجال السياسى سواء بإنشائهم حزب سياسى والسعى للوصول للسلطة، أو غير ذلك هو أمر لا شأن للإسلام به . اما المسميات الأخرى مثل : الحركة الإسلامية، المشروع الإسلامي، النظام الإسلامي .. إلخ، فإن المفروض أن ينسب كل عمل إلى صاحبه، "فحركة الإخوان" تُسمى "حركة البناء" نسبة إلى مؤسسها "حسن البنا" . والمشروع الإسلامى للإخوان يُسمى "المشروع القطبى" نسبة إلى مؤسسه "سيد قطب" وهكذا.

قائمة المراجع

أولا المصادر الأساسية :

١. د. على الدين هلال وآخرون _ معجم المصطلحات السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٤ .

ثانيا الكتب :

أ - المصادر الأولية :

١. طارق البشرى - سعد زغلول يفاوض الإستعمار- الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١- ١٩٧٧
٢. دراسات في الديمقراطية المصرية _ دار الشروق ط١ - ١٩٨٧ .
٣. الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- دار الهلال - ١٩٩٠ .
٤. بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية _ دار الشروق ط١ - ١٩٩٨ .
٥. الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ دار الشروق ط٢ - ٢٠٠٢ .
٦. العرب في مواجهة العدوان _ دار الشروق ط١ - ٢٠٠٢ .
٧. المسلمون والأقباط _ دار الشروق ط٤ - ٢٠٠٤ .
٨. الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر _ دار الشروق ط٢-٢٠٠٥ .
٩. بين الاسلام والعروبة _ دار الشروق ط٢ - ٢٠٠٥ .
١٠. الجماعة الوطنية "العزلة والاندماج" - دار الهلال- ٢٠٠٥ .
١١. الحوار الاسلامي العلماني _ دار الشروق ط٣ - ٢٠٠٦ .
١٢. القضاء المصري بين الإستقلال والإحتواء- مكتبة الشروق الدولية ط١ - ٢٠٠٦ .
١٣. مصر بين العصيان والتفكك _ دار الشروق ط١ - ٢٠٠٦ .
١٤. منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ دار الشروق ط٢- ٢٠٠٧
١٥. ماهية المعاصرة _ دار الشروق ط٣ - ٢٠٠٧ .
١٦. شخصيات تاريخية _ دار الشروق ط١ - ٢٠١٠ .
١٧. نحو تيار أساسي للأمة _ دار الشروق ط١ - ٢٠١١ .
١٨. الدولة والكنيسة _ دار الشروق ط١ - ٢٠١١ .
١٩. مجموعة د. إبراهيم البيومى غانم "تحرير"- طارق البشرى القاضى المفكر - دار الشروق ط١ - ١٩٩٩ .
٢٠. عباس العقاد- الديمقراطية فى الإسلام- مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع - ٢٠٠٤ .
٢١. د.محمد عمارة - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين - نهضة مصر للطباعة والنشر ط١- ٢٠٠٠ .
٢٢. د. محمد رشدى إسماعيل- محاضرات فى النظم الإسلامية- مطبعة الزهراء - ٢٠٠١ .

a. ب- المصادر الثانوية :-

٢٣. د. محمد عمارة - المشروع الحضارى الإسلامى - دار السلام للطباعة والنشر ط١ - ٢٠٠٨ .
٢٤. سيد قطب - العدالة الاجتماعية فى الإسلام - دار الشروق ط٢ - ١٩٧٥ .
٢٥. معالم فى الطريق - دار الشروق ط١١ - ١٩٨٧ .
٢٦. خصائص التصور الإسلامى - دار الشروق ط١٥ - ٢٠٠٢ .
٢٧. معركة الإسلام والأسمالية - دار الشروق ط١٤ - ٢٠٠٦ .
٢٨. المستقبل لهذا الدين - دار الشروق ط١٨ - ٢٠٠٨ .
٢٩. رفيق حبيب - الإخوان المسلمون - المركز الحضارى للدراسات المستقبلية ط١ - ٢٠٠١ .
٣٠. د. يوسف القرضاوى - الحلول المستوردة - سلسلة حتمية الحل الإسلامى (١) - مكتبة وهبة ط ٦ - ٢٠٠٦ .
٣١. الحل الإسلامى - سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٢) - مكتبة وهبة ط ٣ - ١٩٧٧ .
٣٢. بينات الحل الإسلامى - سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٣) - مكتبة وهبة ط ٣ - ٢٠٠٣ .
٣٣. أعداء الحل الإسلامى - سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٤) - مكتبة وهبة ط ٢ - ٢٠٠٤ .
٣٤. أولويات الحركة الإسلامية - مكتبة وهبة ط ٦ - ٢٠٠٦ .
٣٥. د. عبدالحليم محمود - منهج الإصلاح الإسلامى فى المجتمع - مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع - ٢٠٠١ .
٣٦. د. أحمد محمود كريمة - معالم الإسلام - مؤسسة التآلف بين الناس - ط ١ - ٢٠١٠ .
٣٧. جماعة الإخوان رؤية نقدية - دار الكتاب الصوفى بالقاهرة - ط ١ - ٢٠١٤ .
٣٨. تهافت السلفية - مكتبة جزيرة الورد - ط ١ - ٢٠١٥ .
٣٩. ظاهرة العنف المعاصر - مؤسسة الدلتا للطباعة والنشر - ط ١ - ٢٠١٦ .
٤٠. د. ذكى نجيب محمود تجديد الفكر العربى - دار الشروق ط ٣ - ١٩٧٤ .
٤١. أكرم عبد الوهاب - تاريخ الحرب العالمية الأولى - مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ط ١ - ٢٠١٠ .
٤٢. الفريق أ. محمد فوزى - مذكرات الفريق أ. محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ج ١ - دار المستقبل العربى ط ٥ - ١٩٩٠ .
٤٣. مذكرات الفريق أ. محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ج ٢ إستراتيجية المصالحة - المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب بلاخضر ط ٢ - ١٩٩٢ .
٤٤. حرب أكتوبر ١٩٧٣ - دار المستقبل العربى ط ٢ - ١٩٨٩ .
٤٥. عقيد عبد العزيز البتشتى - الثعابين ج ١ - المكتب المصرى الحديث ط ١ - ٢٠٠٦ .
٤٦. الثعابين ج ٢ - المكتب المصرى الحديث ط ١ - ٢٠٠٨ .
٤٧. عبد الرحمن بدوى - " نيّشة " - الناشر مكتبة النهضة المصرية ط ٣ - ١٩٥٦ .
٤٨. فؤاد مطر - بصراحة عن عبد الناصر حوار مع حسنين هيكل - دار القضايا ببيروت ط ١ - ١٩٧٥ .
٤٩. محمد حسنين هيكل - الانفجار ١٩٦٧ حرب الثلاثين سنة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ - ١٩٩٠ .

٥٠. "محمد نجيب" - مذكرات "محمد نجيب" "كنت رئيساً لمصر" - المكتب المصرى الحديث ط ١ ١٩٨٤ .
٥١. د. عبد الحميد البطريق - عصر "محمد على" نهضة مصر فى القرن التاسع عشر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩
٥٢. د. طاهر عبد الحكيم - الشخصية الوطنية المصرية "الكتاب الأول" - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ط ١ - ١٩٨٦
٥٣. محمد عودة - كيف سقطت الملكية فى مصر "فاروق" بداية ونهاية - مكتبة الأسرة مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢
٥٤. "هالة سعودى" و"وحيد عبد المجيد" - الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الاشتراكية الديمقراطية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .
٥٥. د. حسن حنفى - عبدالناصر بقلم رفاقه ومعاصريه ج ٢ - دار الموقف العربى - القاهرة ط ١ - ١٩٨١ .
٥٦. أحمد بهاء الدين - شرعية السلطة فى العالم العربى - دار الشروق ١٩٨٤ .
٥٧. مجموعة المحرر عبد الحليم قنديل - عن الناصرية والإسلام - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ط ١ - ١٩٩٨ .
٥٨. د. حمدي العناني - التطور الإقتصادى فى أوربا - الدار المصرية اللبنانية ط ١ ١٩٩٦ .
٥٩. موسى صبرى - وثائق ١٥ مايو - المكتب المصرى الحديث ط ٢ - ١٩٧٧ .
٨. ثالثاً. كتب أجنبية مترجمة :
٦٠. ريموند ويليام بيكر، ترجمة د. منال الشوربجى - إسلام بلا خوف - المركز العالمى للدراسات السياسية ط ٢ - ٢٠٠٩ .
٦١. جورج كيرك، ترجمة عمر الأسكندرى و د. سليم حسن - موجز تاريخ الشرق الأوسط - مركز كتب الشرق الأوسط .
٨. رابعاً - الدوريات :
٦٢. أ - المصادر الأولية :
٦٣. (مجموعة) - د. نازلى معوض (تحرير) - الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام - مركز البحوث والدراسات السياسية - ٢٠٠١ .
٦٤. (مجموعة) - د. علا أبو زيد (تحرير) - الفكر السياسى المصرى المعاصر - مركز البحوث والدراسات السياسية - ٢٠٠٣ .
٦٥. أ. د. منى أبو الفضل وآخرون - الحوار مع الغرب - التاصيل النظرى للدراسات الحضارية ط ١ - ٢٠٠٨ .
٦٦. (مجموعة) - إشراف أ. د. نادية مصطفى و د. محمد صفار - الخصوصية الثقافية - برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ط ١ - ٢٠٠٨ .
٦٧. جمال حمدان - شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان" ج ١ - الهيئة العامة لقصور الثقافة عام ٢٠١٣ .
٦٨. شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان" ج ٢ - الهيئة العامة لقصور الثقافة عام ٢٠١٣ .
٦٩. شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان" ج ٣ - الناشر عالم الكتاب يناير ١٩٨٤ .
٧٠. شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان" ج ٤ - الناشر عالم الكتاب يوليو ١٩٨٤ .

٧١. "مجموعة" تحرير د. نازلي معوض - الخبرة السياسية المصرية في مائة عام "أعمال المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ط ١ عام ٢٠٠١ .

٧٢. ب- المصادر الثانوية :

٧٣. (مجموعة) - إشراف أ.د.نادية مصطفى وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح - العلاقة بين الدينى والسياسى- برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط١- ٢٠٠٨ .

٧٤. د.فؤاد السعيد وأ. فوزى خليل- الثقافة والحضارة - التأصيل النظرى للدراسات الحضارية ط١ - ٢٠٠٨ .

٧٥. (مجموعة) - تحرير أ.د.نادية مصطفى وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح- قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل - مركز الحضارة للدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط١- ٢٠١١ .

٧٦. (مجموعة) - إشراف أ.د.نادية مصطفى وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح - اللغة والهوية وحوار الحضارات- برنامج حوار الحضارات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط١- ٢٠٠٦ .

٧٧. (مجموعة) - تحرير أ.د.نادية مصطفى ود.إبراهيم البيومي غانم- حال تجديد الخطاب الدينى فى مصر- مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - المجلد الأول ط١- ٢٠٠٦ .

٧٨. (مجموعة) - تحرير أ.د.نادية مصطفى ود.إبراهيم البيومي غانم- حال تجديد الخطاب الدينى فى مصر- مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - المجلد الثانى ط١- ٢٠٠٦ .

٧٩. (مجموعة) - تحرير أ.د.حسن نافعة ود.عمرو حمزاوى - تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج - مشروع إحياء تراث الرواد - إحتفالية حامد ربيع - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط١- ٢٠٠٤١٢ .

٨٠. د. أحمد يوسف - السياسة الدولية العدد ١٧٢ المجلد ٤٣ - كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل .

ا. خامسا دراسات وبحوث غير منشورة

٨١. د. إبراهيم البيومي غانم - الفكر السياسى للإمام حسن البنا - رسالة دكتوراة ١٩٩٠ .

٨٢. د. نيفين عبد الخالق المعارضة فى الفكر السياسى، رسالة دكتوراه ١٩٨٣ .

٨٣. د.أميمة عبود - إشكالية دراسة المفاهيم السياسية، فصل تمهيدي فى رسالة دكتوراه .

٨٤. المؤتمر السادس - مجمع البحوث الإسلامية - مارس ١٩٧١ .

٨٥. حسن محمد سلامة - التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسى ١٩٨١ / ١٩٩٣ - رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٧ .

٨٦. زهراء محمد السيد - النظام السياسى والحركات الإسلامية دراسة لبعض الحركات فى أندونيسا وباكستان - رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ٢٠١١ .

٨٧. نادية محمود طاحون - النظام السياسى فى دولة الكويت - رسالة دكتوراة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٨٣ .

٨٨. فوزى أحمد أحمد تيم - الناصرية والفكر القومى - رسالة دكتوراة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٨١ .

٨٩. عبدالمعطى محمد أحمد - الفكر السياسى للإمام محمد عبده - رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٧ .

٩٠. السيد محمد عثمانوى - تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ / ١٩٥٢ - كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧ .